مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثالث ـ المجلد الثاني عشر ـ خريف ١٩٨٤م / ١٤٠٤هـ

تصدر عن جامعة الكويت

قواعد النشر بالمجلة

ترُحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة ذات المستوى الأكاديمي الراقي، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن يلتزم المؤلفون بالشروط التالية:

١ ـ أن لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتو بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع. وفي حالة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى المؤلف باختصاره.

٢ ـ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث، وبخاصة في التوثيق والإشارة إلى المصادر بحيث تتضمن: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، الصفحة أو عدد صفحاته إذا كان مقالا.

٣ ـ يفضل أن يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي، وفي حالة وجود مصادر أجنبية أن تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

٤ ـ يطلب من المؤلفين أن يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية.

ويجب أن يكون واضحا بأن المجلة لا تنشر بحوثا سبق أن نشرت أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر، وتقوم المجلة باخطار المؤلفين باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على محكم أو أكثر تختاره المجلة على نحو سري. ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

وبعد أن ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلفين بعشرة مستلات من بحوثهم مجانا بالاضافة إلى مكافأة مالية رمزية. علما بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة، والتخزين والحفظ الآلي) تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية.

كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد). ويطلب عادة أن لا تزيد المراجعة عن عشر صفحات من حجم الكوارتو بمكان ونصف. على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية:

- الاسم الكامل للمؤلف.
- العنوان الكامل للكتاب.
- مكان النشر.
- الاسم الكامل للناشر.
- تاريخ النشر.
- عدد الصفحات.

وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة.

وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هدية مجانية للمؤلف بالإضافة إلى مكافأة رمزية.

وترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية وترحب كذلك بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثالث/ المجلد الثاني عشر/ خريف ١٩٨٤

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات

في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب ٥٤٨٦ - الصفاة - الكويت
هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس: ٢٢٦١٦

الاشتراكات

للمؤسسات والدوائر الحكومية :
في الكويت ١٢ ديناراً في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها .

للأفراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب .

في الوطن العربي: ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها ، ديناران للطلاب ، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها .

ثمن العدد

* الكويت ٣٠٠ فلس * الأردن ٢٥٠ فلسا * البحرين نصف دينار * قطر ٤ ريالات * المغرب ٥ دراهم * تونس ٥٠٠ مليم * السعودية ٤ ريالات * الامارات ٤ دراهم * العراق ٣٥٠ فلسا * لبنان ٤ ليرات * الجزائر ٥ دنانير * ليبيا ٣٥ قرشاً * سوريا ٤ ليرات * ج . م . ع . ٢٥ قرشاً * اليمن الشمالي ٤ ريالات * اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلسا * السودان ٢٥٠ فلسا * عمان نصف ريال * الدول الأخرى ٣ دولارات أو ما يعادلها .

الموزع في الكويت والخارج : مجلة العلوم الاجتماعية

إلى القراء الكرام

تقوم هيئة التحرير بإصدار نسخة من مجلة العلوم الاجتماعية باللغة الانجليزية. وقد صدر العدد الثالث منها مؤخراً، وكانت النسخة الانجليزية في السابق ملحقة بالطبعة العربية. وقد تقرر فصلها اعتباراً من عدد مارس (١٩٨٢)، على أن تنشر النسخة الانجليزية كلما توفرت المادة.

ونظراً للاقبال على النشر في النسخة الانجليزية من المجلة فقد تقرر إصدارها سنوياً بشكل منتظم في نهاية كل سنة. وسترسل هذه النسخة إلى المشتركين دون زيادة في أسعار الاشتراك، أو لمن يطلبها من غير المشتركين مقابل (٧٥٠,) فلساً في الكويت أو ثلاثة دولارات (بالبريد الجوي) للعدد الواحد.

ولذلك فإن الاشتراك في المجلة سيضمن وصول النسخة الانجليزية إليك مجاناً.

المحـــرر

المحتوى

العدد الثالث | المجلد الثاني عشر | خريف ١٩٨٤



منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

		السعر
١ ـ في ذكرى بياجية	ندوة علمية ـ تنظيم وتحرير: د. محمد عماد الدين اسماعيل	دينار واحد
٢ ـ عدد خاص عن فلسطين		٠,٣٥٠
٣ ـ عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر		٠,٣٥٠
٤ ـ عدد خاص بعنوان: العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل	باشرف: د. بشارة خضر	٠,٣٥٠
٥ ـ دراسات ميدانية في النضج الخلقي المعنوي عن الناشئة في الكويت	د. طلعت منصور د. حليم بشاي	٢ / ـ

يمكن الحصول عليها بالاتصال أو الكتابة إلى:

مجلة العلوم الاجتماعية ـ ص.ب: ٥٤٨٦ ـ صفاة ـ ت: ٢٥٤٩٤٢١ ـ الكويت

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٣ ـ المجلد ١٢ ـ خريف ١٩٨٤ (صفحات من ٧ إلى ٣٥)

التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع

مثال: الأردن والسودان

محمد العوض جلال الدين
المعهد العربي للتخطيط / الكويت

مقدمة:

نحاول في هذا البحث أن نتتبع بعض أنواع التمييز الذي تمارسه الأسرة ويمارسه المجتمع ضد الانثى منذ لحظة ميلادها مروراً بطفولتها المبكرة وفي سن دخول المدرسة وإلى أن تصبح زوجة وأمّاً. وسنحاول أولاً قياس الميول والاتجاهات الخاصة بإنجاب الأطفال من الجنسين مطبقين في ذلك بعض أساليب التحليل الإحصائي المتقدم على البيانات المتوفرة في كل من الأردن والسودان حتى نتمكن من قياس قوة التفضيل عند مختلف الفئات الاجتماعية تبعاً لتفاوت خصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ثم نحاول بعد ذلك وضع هذه الاتجاهات والميول في إطار تاريخي يأخذ في الاعتبار بعض العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت وما زالت سائدة في المجتمع العربي حتى يمكن رؤية الأسباب التي أملت هذه الاتجاهات المتحيزة لولادة الأطفال الذكور بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وننتقل بعد ذلك لبحث الممارسات الفعلية نحو كل من الذكور والإناث في مجالات الإرضاع، التغذية، العناية الصحية، التربية المنزلية والتعليم المدرسي والجامعي.

وأخيراً سنناقش باختصار نظرة المجتمع وتقييمه للدور الذي تقوم به المرأة للمحافظة على النسق القائم واستقراره.

تفضيل إنجاب الأطفال الذكور:

يعتمد هذا الجزء من البحث بصورة رئيسية على استخدام أسلوب إحصائي متقدم لتحليل النوايا أو الاتجاهات الخاصة بالاستمرار في الإنجاب أو وقفه لدى عينة من النساء اللائي سبق لهن الزواج وفي الفئات العمرية ١٥ ــ ٤٩ سنة في الأردن حسب ما لديهن من أطفال ذكور وإناث. وسنورد بعض النتائج لتحليل مماثل أجرى على مسح قام به الباحث في منطقة الخرطوم الكبرى في السودان سنة ١٩٧٥، وذلك بغرض دعم النتائج التي توصلنا إليها عن مجتمع الدراسة في الأردن.

يبلغ حجم عينة النساء في الأردن ٣٠٦٩ امرأة في سن الحمل والولادة وقد تم بحث هؤلاء النسوة في مسح الخصوبة البشرية الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة في الأردن عام ١٩٧٦.

لقد كان هناك استبيان فردي لكل امرأة وهو استبيان يتركز بصورة أساسية على الاستبيان الذي أعدته هيئة المسح العالمي للخصوبة البشرية[1].

أما بالنسبة للسودان فقد أخذت البيانات من مسح أجراه الباحث على عينة من النساء المتزوجات يبلغ حجمهن ٢٦٨١ امرأة، وإن كان التحليل هنا وقفاً على حوالي ١٩٧٩ امرأة فقط في سن الحمل والولادة ١٥ ــ ٤٩ وهن النساء اللواتي أبدين رغبة واضحة في الاستمرار أو عدم الاستمرار في إنجاب المزيد من الأطفال.

ويعتمد التحليل في كلا المسحين على آراء المبحوثات وميولهن نحو الاستمرار في إنجاب المزيد من الأطفال أو الاكتفاء بالعدد المنجب فعلاً. ويتعين علينا هنا أن ندرك أن ميول ورغبات المبحوثات ربما تكون في عدد كبير من الحالات انعكاساً واستجابة لظروف معينة كانت تعيشها المرأة وقت إجراء البحث (مثل وجودها في حالة تعب من رعاية أطفالها أو غضب من زوجها)، والمعروف أن كثيراً من الآراء والمواقف تتغير بتغير الظروف المحيطة بالمرأة، ومن هنا يتوقع أن تتبدل وتتغير بعض الآراء على الأقل بالنسبة لبعض المبحوثات بحيث يكون سلوكهن مختلفاً عما أبدينه من رغبات.

ولكن رغم ذلك يتوقع أن تكون هناك اختلافات أساسية في بعض الخصائص المختارة للنساء اللائي أبدين رغبة في وقف الإنجاب وللنساء اللائي يهدفن إلى إنجاب المزيد من الأطفال، ولذلك سنحاول هنا تحديد المتغيرات الهامة والمميزة بين هاتين

المجموعتين من النساء ومجموعة ثالثة لم تقرر موقفاً معيناً. ويبلغ حجم المجموعة التي أبدت رغبة في الاستمرار في الإنجاب والتي سنسميها المجموعة الأولى ٥٤ ٪ من جملة العينة البالغ حجمها ٣٠٦٩ امرأة، بينما تشكل المجموعة الثانية وهي التي تنوي وقف الإنجاب ٤٢ ٪، أما المجموعة الثالثة فهي حوالي ٤ ٪ من جملة العينة المدروسة.

والافتراض الأساسي هنا هو أن النساء لن يتوقفن عن الإنجاب إلا إذا استطعن إنجاب عدد كاف من الأبناء خاصة الذكور منهم، فإذا كان العدد غير كاف، وأهم من ذلك اختلت فيه النسبة بين الذكور والإناث فسيكون الاتجاه الغالب هو الاستمرار في الإنجاب حتى يتحقق العدد المرغوب فيه خاصة من الأطفال الذكور. من هنا يتوقع أن ترتفع نسبة من لا يردن إنجاب المزيد من الأطفال كلما كان العدد المنجب بالفعل وخاصة من الذكور كبيراً، بينما ستكون مواقف المجموعة الأولى معاكسة تماماً لاتجاه ولموقف المجموعة الثانية.

ولا بد في هذه الحالة أن تتميز عضوات المجموعة الثانية بخصائص معينة تمكنها من تحقيق العدد المطلوب من الأطفال قبل أن تتوقف عن الحمل والإنجاب، إن النتاج الممكن من الأطفال يتأثر بعدة متغيرات أهمها العمر الحالي للمرأة، وعمرها عند الزواج، ومن هنا يتوقع أن تكون النساء في الفئة الثانية أكبر سناً في المتوسط وتزوجن في سن مبكرة مقارنة مع نساء المجموعة الأولى.

أما الطلب على الأطفال فتحدده عوامل اجتماعية ثقافية أهمها: مستوى التعليم، مكان نشأة المرأة في فترة الطفولة وما إذا كانت تعمل بأجر خارج المنزل، ولكن حتى النساء اللائي يتميزن بوضع أفضل في هذه المجالات فلا يتوقع أن تكون النسبة الراغبة منهن في وقف الإنجاب كبيرة إذا كانت خصائصهن الديموغرافية أثناء البحث لم تمكنهن بعد من إنجاب العدد المرغوب فيه من الأطفال حتى وإن كان متوسط العدد المرغوب فيه يقل كثيراً عن المتوسط العام. إننا نفترض هنا أن معظم النساء الأكثر تعليمًا وثقافة واندماجاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لن يتوقفن عن الإنجاب إلا إذا تمكن من إنجاب طفلين أو ثلاثة يكون واحد منهم على الأقل من الذكور.

لاختبار صحة هذه الافتراضات لا بد من اللجوء إلى استخدام أسلوب للتحليل يأخذ في الحسبان كل المتغيرات الهامة التي يتوقع أن تميز بين المجموعات الثلاث،

والأسلوب الذي سيستخدم هنا هو ما يعرف بالتحليل المميز (Discriminant Analysis) ويستحسن قبل تطبيقه أن نورد بعض الجداول المتقاطعة لنأخذ فكرة مبدئية عن مدى صحة الافتراضات الخاصة بالمتغيرات الهامة المميزة بين المجموعات الثلاثة.

١ ـ التركيب النوعي للمواليد الأحياء ونسبة الراغبات في وقف الإنجاب:

إن نتائج مسح الخصوبة في الأردن والخرطوم الكبرى على حد سواء، تبرز بشكل واضح أن نسبة الراغبات في وقف الإنجاب تتزايد كلما كان العدد المنجب من الذكور الأحياء أكبر من العدد المنجب من الإناث، ويمكننا التأكد من هذا الاتجاه من خلال فحصنا للبيانات الواردة في الجدولين (١) و(٢). ففي الجدول رقم (١) والخاص بالأردن نلاحظ مثلاً أن ٥ ٪ فقط من النساء اللائي أنجبن طفلين فقط كليهما من الإناث لا يرغبن في مزيد من الأطفال، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ١٧,٢ ٪ إذا كان الطفلان المولودان من الذكور، وإذا ارتفع العدد الكلي إلى أربعة من الأطفال الأحياء للمرأة وكانوا جميعاً من الإناث نجد أن هناك ١٨ ٪ من النساء مكتفيات بهذا العدد (فكأن أربعة أطفال من الإناث تساوي طفلين من الذكور). وحينما يكون الأطفال الأربعة كلهم من الذكور ترتفع نسبة اللائي لا يرغبن في مزيد من الأطفال إلى ٤٤,٥ ٪. وحينما تستطيع المرأة إنجاب عدد من الأطفال من الجنسين نجد أن نسبة غير الراغبات في مزيد من الأطفال ترتفع كلما كان عدد الذكور أكبر من عدد الإناث، فاللواتي أنجبن مثلاً ثلاثة أطفال (ابنتين وابن) تكون نسبة غير الراغبات منهن في مزيد من الأطفال ١٥,٢ ٪ بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٣٢,٥ ٪ إذا كان لديهن ابنان وابنة واحدة.

ويلاحظ نفس النمط بشكل عام من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) والمأخوذة من دراسة عن الخصوبة في الخرطوم، أن النسب الواردة في أي من الجدولين غير متناسقة تماماً ولكن اتجاهها العام واضح بشكل كاف، فمن دراسة الخرطوم مثلاً يمكننا إبراز هذه النسب بشكل أكثر وضوحاً، فمن الجدول رقم (٢) يتضح أنه في حالة وجود طفلين كليهما من الذكور تكون نسبة غير الراغبات في مزيد من الأبناء ١٩,٦ ٪ وتنخفض إلى ٦,٢ ٪ فقط إذا كان الطفلان من الإناث وتكون النسبة ١ ٪ إذا كان هذا الطفل الوحيد بنتاً. ويلاحظ في كثير من الحالات أن الاختلال بين الجنسين بالنسبة لعدد معين يضاعف النسب أكثر من مرتين في بعض الحالات التي يغلب فيها الذكور.

وبالإضافة إلى تأثير جنس المولود على النسب الواردة في الجدولين (١، ٢) نلاحظ

أيضاً أن نسب غير الراغبات ترتفع كلما ارتفع عدد الأطفال الأحياء للمرأة بغض النظر عن جنس المواليد، ولكن يبقى لجنس المولود الدور الأكبر، وهذا ما سنراه في التحليل المتعدد المتغيرات، ولكن علينا قبل إجراء هذا التحليل أن نبحث في دور المتغيرات الأخرى والتي يتوقع أن تسهم إسهاماً كبيراً في عدد الأطفال الأحياء الممكن إنجابهم.

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للنساء الأردنيات المتزوجات اللواتي لا يرغبن في
إنجاب مزيد من الأطفال حسب ما لديهن من أبناء وبنات أحياء

عدد الأطفال الأحياء من الذكور	عدد الأطفال الأحياء من الإناث					المجموع
	صفر	١	٢	٣	٤	
صفر	٤,٢	٣,٧	٥,٠	٢١,٨	١٨,٠	٦,٣
١	٨,٦	١٩,٦	١٥,٢	٢٨,١	٣٣,١	١٩,٧
٢	١٧,٢	٣٢,٥	٣٨,٤	٥١,٠	٤٨,٩	٣٨,٩
٣	٣٠,٤	٤١,٠	٦٠,٢	٥٥,٩	٧١,٩	٥٧,٨
٤	٤٤,٥	٦٧,٠	٥٨,٦	٧٢,٧	٧٥,٦	٦٨,٤
المجموع	١٣,٤	٣٠,٧	٤١,٣	٥٤,٣	٦١,٣	٤٢,٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان ١٩٧٩، من الجدول رقم (٣ ــ ٤ ــ ١)، صفحة ٣١٥.

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للنساء المتزوجات الخرطوميات اللائي لا يرغبن في
إنجاب مزيد من الأطفال حسب ما لديهن من أبناء وبنات أحياء

عدد الأطفال الأحياء من الذكور	عدد الأطفال الأحياء من الإناث					المجموع
	صفر	١	٢	٣	٤	
صفر	—	١,٠	٦,٢	٢٥,٩	٣٠,٢	١٤,٥
١	٣,٩	٢٩,٢	٣٥,٠	٤٥,٧	٥٧,٦	٢٥,٨
٢	١٩,٦	٣٨,١	٥٤,٢	٧١,٢	٧٣,١	٤٨,٥
٣	٣٥,٨	٦٢,٥	٧٥,٧	٧٨,٩	٩٠,٠	٧٠,٦
٤	٦٨,٥	٨٠,٩	٨٦,٤	٩١,٢	٧٥,٠	٨٠,٠
المجموع	١٨,٩	٣٤,١	٥٢,٤	٦٣,٠	٧٠,٧	٤٤,٢

المصدر: مسح «بداية تحديد الأسرة في العاصمة المثلثة السودانية، ١٩٧٥». والذي صممه وقام بتنفيذه الكاتب.

٢ ـ العمر والعمر عند الزواج:

طالما أن هذين المتغيرين يؤثران تأثيراً كبيراً فيما يمكن نتاجه من أطفال، فلا بد لنا من أخذهما في الاعتبار حينما نبحث في المتغيرات التي تميز بين مجموعاتنا الثلاث قيد البحث، وفي الواقع أن متغيري العمر والعمر عند الزواج وجد أن لهما قوة تفسيرية كبيرة في تحليل تباينات العدد المنجب من الأطفال، وكنا قد أجرينا تحليلاً إحصائياً متعدد المتغيرات لمستوى الخصوبة في كلا المسحين المذكورين، واتضح أن متغيري العمر والعمر عند الزواج حينما يؤخذان مع متغيرات أخرى فيزيولوجية أو بيولوجية فإنهما يلعبان الدور الأكبر في عدد الأطفال المولودين أحياء للنساء المتزوجات. ففي مسح الخرطوم كانت الاختلافات المفسرة لخمس متغيرات تبلغ ٥٩ ٪ من الاختلاف الكلي، وبمعنى آخر كانت قيمة (R^2) التجمعية تساوي ٠,٥٩١٦ بينما كانت (R^2) بالنسبة للعمر لوحده ٠,٤٢٤٠ وللعمر عند الزواج ٠,١٢٧٩ وهذا يعني أن هذين المتغيرين لوحدهما استطاعا تفسير ٥٥ ٪ من الاختلافات المفسرة تاركين ٤ ٪ فقط لبقية المتغيرات. وهذه الصورة شبيهة بصورة نتائج مسح الخصوبة في الأردن حيث أن (R^2) الكلية بالنسبة لمتغيرات شبيهة كانت ٠,٦٠٤١ وبالنسبة للعمر لوحدة ٠,٤٦٩٤ وللعمر عند الزواج ٠,١١٢٦ وهكذا فسر هذان المتغيران حوالي ٥٨ ٪ من جملة الاختلافات المفسرة البالغة ٦٠ ٪ تقريباً.

أما بالنسبة لمعاملات الانحدار المعايرة (Beta) فقد كانت كالآتي بالنسبة للمتغيرين المذكورين في كل من الأردن والخرطوم الكبرى:

المتغير	الأردن (Beta)	الخرطوم (Beta)
العمر	٠,٦٨٤٢	٠,٥٩٦٨
العمر عند الزواج	٠,٢٨٧٠ـ	٠,٣٠٥٩ـ

وهكذا يتضح أن العمر يلعب دوراً إيجابياً كبيراً بينما يلعب العمر عند الزواج دوراً سلبياً ذا دلالات إحصائية ذات معنى، ومن هنا نستطيع بسهولة أن ندرك التزايد النسبي للنساء الأردنيات غير الراغبات في مزيد من الأطفال كلما تقدم بهن العمر وكلما كان متوسط سن الزواج منخفضاً نسبياً (وبالتالي فترة حياة زواجية أطول)، وهذا يتضح من النسب الواردة في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للنساء الأردنيات المتزوجات حالياً واللائي لا يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال حسب العمر وحسب مدة الحياة الزواجية

العمر الحالي	جملة النساء في العينة	نسبة من لا يرغبن في إنجاب المزيد	فترة الحياة الزواجية بالسنوات	جملة النساء في العينة	نسبة من لا يرغبن في إنجاب المزيد
أقل من ٢٠	٣١٦	٧,٠	أقل من ٥	٧٠٢	٨,٦
٢٠ ــ ٢٤	٥٨٣	١٥,٤	٥ ــ ٩	٦٦٦	٢٧,٠
٢٥ ــ ٢٩	٦٦٩	٣٢,٢	١٠ ــ ١٤	٥٥٧	٤٢,٧
٣٠ ــ ٣٤	٥٧٤	٥٠,٩	١٥ ــ ١٩	٥٠٠	٦١,٩
٣٥ ــ ٣٩	٤٦٤	٦٦,٠	٢٠ ــ ٢٤	٣٦١	٧٤,٣
٤٠ ــ ٤٤	٣٠٣	٧٧,٢	٢٥ ــ ٢٩	٢٠٥	٧٩,٩
٤٥ فأكثر	١٦٠	٧٥,٦	٣٠ فأكثر	٠٨٠	٧٦,٤
المجموع	٣٠٦٩	٤١,٧	المجموع	٣٠٦٩	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان ١٩٧٩، الجدولين ٣٠١٠١، ٣٠١٠٢، الصفحات ٢٣٣، ٢٣٤.

يلاحظ بالنسبة لكل من المتغيرين أن النسبة ترتفع من أقل من ١٠ ٪ إلى ما يقارب ٨٠ ٪ ثم تنخفض قليلاً بالنسبة للنساء اللواتي اكتملت خصوبتهن، وهذا الانخفاض ربما يعزى لسببين: أولهما أن حوالي ربع النساء في هذه الفئات ربما لم يتمكّن من إنجاب العدد الذي يرغبنه، أو أن السؤال المطروح لم يكن له معنى بالنسبة لهن لأنهن من جيل لم تتح له فرص التعليم كما أنهن يتمسكن بالعادات والاعتقادات التقليدية.

٣ ــ التعليم والتحضر:

إن متغيرين العمر والعمر عند الزواج يسهمان في النتاج الممكن من الأطفال ولكن الرغبة في عدد معين ربما تحدده عوامل أخرى بخلاف عامل تفضيل الذكور على الإناث، وسنحاول أن نبرز هنا أهمية عاملي التعليم والتحضر بالنسبة لمواقف النساء في الأردن من الرغبة في الإنجاب. ويوضح لنا الجدول رقم (٤) أنه بالنسبة لجملة النساء في الأعمار ١٥ ــ ٤٩ نجد أن العلاقة بين مستوى التعليم والرغبة في وقف الإنجاب غير متناسقة، حيث أن نسبة اللائي لم يدخلن المدرسة ولا يرغبن في مزيد من الإنجاب أعلى أو على الأقل مساوية لكل النسب الخاصة بالنساء في المراحل التعليمية المختلفة الأخرى.

جدول رقم (٤)
التوزيع النسبي للراغبات في وقف الإنجاب حسب فئات
عمرية عريضة وحسب المستوى التعليمي

المرحلة التعليمية	أقل من ٢٥ سنة		٢٥ ــ ٣٥ سنة		٣٥ سنة فأكثر		المجموع	
	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	العدد	٪
أمية	٤٣٠	١٢,١	٧٩٩	٣٨,١	٧٦٩	٦٨,٠	١٩٩٨	٤٤,٠
ابتدائي	٣٢٧	١٢,٠	٢٤١	٥٤,٤	٨٧	٨٥,٢	٦٥٥	٣٤,٠
إعدادي	٩٦	١٥,٧	٧٢	٥٣,٢	٢٥	٩٦,٢	١٩٣	٤٠,١
ثانوي فأكثر	٤٨	١١,٣	١٣١	٤٢,٤	٤٥	٨٦,٨	٢٢٤	٤٤,٧
المجموع	٩٠١	١٢,٤	١٢٤٣	٤٠,٨	٩٢٦	٧١,٣	٣٠٧٠	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية الأردني ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان، ١٩٧٩. من الجدول (٣ ــ ١ / A)، الصفحات ٢٣٥، ٢٣٧.

ولكن حينما نأخذ بعض الفوارق التعليمية بين النساء في مختلف الفئات العمرية وهي فوارق يتوقع أن تكون كبيرة بسبب الانتشار السريع للتعليم النظامي الحديث وسط الأجيال الجديدة والشابة، فنلاحظ أن هذه النسب ترتفع في الفئات العمرية الثلاث (أقل من ٢٥، ٢٥ ــ ٣٤، ٣٥ فأكثر) بارتفاع المستوى التعليمي من لا شيء وحتى المرحلة الإعدادية ثم تبدأ في الانخفاض وفي كل الفئات العمرية لمن تلقين تعليمًا ثانوياً أو أعلى (أنظر الجدول رقم ٤)، وهذا قد يعني أن انخفاض نسبة الراغبات في وقف الإنجاب بالنسبة لهذه الفئة الأكثر تعليمًا يعني أنهن لم يستطعن بعد إنجاب ما يرغبن فيه من الأطفال أو تحقيق توازن مقبول بين الذكور والإناث (ربما بسبب تأخر السن عند الزواج).

وحين نحاول أخذ عدد الأطفال الأحياء في الاعتبار يتضح أن النسب ترتفع ارتفاعاً متناسقاً مع المراحل التعليمية بالنسبة لمن لديهن ثلاث أطفال فأقل أو أربعة أو خمسة أطفال (أنظر الجدول رقم (٥)، ولكن نلاحظ أن نسبة من تلقين تعليمًا ثانوياً فأعلى تقل عن نسبة من تلقين تعليمًا ابتدائياً أو إعدادياً فقط، فعند هذا المستوى من الإنجاب ترغب ٩ نساء من كل عشرة في وقف الإنجاب إذا كن أكملن تعليمًا إعدادياً بينما لا ترغب أكثر

من ٧ نساء من كل عشرة في وقف الإنجاب لمن أكملن تعليمًا ثانوياً أو أعلى، وإذا اتضح لنا أن اختبار المعنوية لهذا الفرق مقبول فلا بد أن تكون هناك متغيرات أخرى لم نأخذها في الحسبان وهذا ما سنفعله في الجزء الثاني من البحث.

جدول رقم (٥)
التوزيع النسبي للراغبات في وقف الإنجاب حسب عدد الأطفال
الأحياء والمستوى التعليمي للأمهات

المرحلة التعليمية	صفر ــ ٣		٤ ــ ٥		٦ فأكثر		المجموع	
	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب
أمية	٥٣١	٩,٩	٤٤٤	٣٣,٢	١٠٢٣	٦٦,٥	١٩٩٨	٤٤,٠
ابتدائي	٣٥٥	١٠,٨	١٤٨	٥٠,٠	١٥٣	٧٣,١	٦٥٥	٣٤,١
إعدادي	١١٩	١٨,٠	٥٥	٦٨,٩	٢٠	٨٩,٩	١٩٣	٣٩,٩
ثانوي فأكثر	١٥٥	٣١,٣	٤٦	٧٧.١	٢١	٧٣,٨	٢٢٣	٤٤,٩
المجموع	١١٦٠	١٣,٩	٦٩٢	٤٢,٥	١٢١٧	٦٧,٨	٣٠٦٩	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦ التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان، ١٩٧٩. من الجدول (٣ ــ ١ ــ ٣/ A) الصفحات ٢٣٥ ــ ٢٣٧.

أما متغير درجة التحضر (وهو مأخوذ هنا حسب منطقة الإقامة للنساء المبحوثات وفي التحليل المتعدد المتغيرات حسب مكان الإقامة أثناء فترة الطفولة) فهو كالتعليم يحد من الرغبة في كثرة الأطفال ويخفض من سعر السلع المتعلقة بهم[٢]، لأن الكلفة النسبية للأطفال في المناطق الأكثر تحضراً أعلى منها في المناطق شبه الحضرية والريفية، ومن هنا يتضح لنا من الجدول رقم (٦) أن نسبة الراغبات في وقف الإنجاب ترتفع بارتفاع درجة التحضر من حوالي ٣٠ ٪ للقاطنات في القرى إلى أكثر من ٤٠ ٪ في المدن وتقترب هذه النسبة من ٥٠ ٪ بالنسبة لمدينة عمان، وهي مدينة مهيمنة بشكل بارز في الأردن تفوق في حجمها حجم المدينتين اللتين تليانها في المرتبة وهما الزرقاء وإربد اللتين بدورهما تتفوقان حجمًا على كافة المدن الأردنية الأخرى.

جدول رقم (٦)
التوزيع النسبي للنساء المتزوجات غير الراغبات
في إنجاب مزيد من الأطفال حسب محل الإقامة

محل الإقامة	عدد النساء في العينة	نسبة من لا يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال
القرى الصغيرة	٢١٨	٢٩,٨
القرى المتوسطة والكبيرة	٧١٩	٣٠,٠
المدن	٤٣١	٤٣,٠
الزرقاء وأربد	٦٠٨	٤٦,٠
عمّان	١٠٩٤	٤٨,٩
الجملة	٣٠٦٩	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، محسوب من الجدول رقم (٣ ـ ١ ـ ٣/ B) صفحة ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

التحليل المميز (Discriminant Analysis) للميول الخاصة بوقف الإنجاب:

إن التحليل الذي أجريناه حتى الآن عن طريق الجدولة المتقاطعة هو بطبيعته محدود، ذلك أن إدخال أكثر من ثلاث خصائص أو متغيرات في جدول واحد غير عملي وخاصة إذا حاولنا أن نجعل قياس المتغيرات أكثر تفصيلاً بدلاً من أخذ مجموعات عريضة كما فعلنا مثلاً بالنسبة لمتغير العمر ومتغير الأطفال الباقين على قيد الحياة، ومن هنا فإن الجدولة المتقاطعة لا تستطيع إظهار العلاقات الفعلية بين المتغيرات أو حتى داخل المتغيرات، كما أنها تعجز عن تحديد الأهمية النسبية لتأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، ومن هنا لا بد من اللجوء إلى تحليل متعدد المتغيرات يأخذ جميع المتغيرات التي يفترض أن يكون لها تأثير هام على مواقف النساء في وقت واحد. فحينما أخذنا متغير التعليم مثلاً وجدنا أن تأثيره غير متسق بالنسبة للمراحل التعليمية المختلفة، بل على عكس ما هو متوقع فقد ارتفعت نسبة من لا يرغبن في مزيد من الأطفال في فئة النساء الأقل تعليمًا، وحتى حينما حاولنا إدخال بعض المتغيرات الأخرى كالعمر وعدد الأطفال الباقين على قيد الحياة لم نستطع أن نحدد بالضبط أهمية التعليم مقارنة بالمتغيرين الآخرين واللذين كما ذكرنا يخفيان فوارق داخلهما، ذلك أن أخذ فئات عمرية عريضة مثل أقل من

۲٥ ، ۲٥ ـ ۳٤، ۳٥ +، يخفي فوارق لا بد من ضبطها، هذا فضلاً عن أن هناك متغيرات أخرى مثل السن عند الزواج ومكان الإقامة والتركيب الجنسي (النوعي) للأطفال المنجبين فعلاً. ولذلك لا بد من أخذ كل المتغيرات في وقت واحد حتى يمكن رؤية تأثير كل متغير بعد إزالة أثر جميع المتغيرات الأخرى أو جعل تلك المتغيرات ثابتة أو متساوية لجميع الحالات المدروسة.

إن أسلوب التحليل الإحصائي الذي نستخدمه هنا هو أسلوب متعدد المتغيرات[۳] وسيمكننا أن نميز بوضوح بين ثلاث مجموعات من الحالات هي:

۱ ـ النساء اللواتي لا يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال وهن يشكلن حوالي ٤۲ ٪ من جملة أفراد العينة المبحوثة.

۲ ـ النساء اللواتي يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال ويشكلن ٥٤ ٪ من جملة النساء في العينة.

۳ ـ أما المجموعة الثالثة فهي النساء اللواتي لم يحددن موقفاً معيناً وإن كنا نستطيع من خلال هذا الأسلوب أن نتنبأ بالحالات التي يحتمل أن تنتمي إلى أي من المجموعتين السابقتين.

وللتمييز بين هذه المجموعات الثلاث أخذنا عدداً من المتغيرات المميزة (Discriminating Variables) لتقيس الخصائص التي يتوقع أن تختلف أو تتباين من مجموعة إلى أخرى من بين هذه المجموعات، ويمكن مقارنة هذه المتغيرات المميزة بالمتغيرات المستقلة التي تستخدم في تحليل الانحدار المتعدد، ويحاول هذا التحليل المميز أن يشكل مزيجاً خطياً واحداً أو أكثر من المتغيرات المميزة بحيث تصبح المجموعات قيد الدراسة متميزة عن بعضها إحصائياً بقدر الإمكان، أو بعبارة أخرى يهتم التحليل إحصائياً بتحديد الامتزاجات الخطية للخصائص التي تميز بأفضل صورة ممكنة بين المجموعات قيد الدراسة.

وتأخذ الدوال المميزة الشكل التالي:

$$Li = di1\ Z1 + di2Z2 + di3Z3 + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots ، (dipZp)$$

وتمثل (Di) قيمة الدالة المميزة، أما (d's) فهي المعاملات المرجحة، وتمثل (Z's) قيمة المتغيرات المميزة المستخدمة في التحليل، والعدد الأقصى من الدوال المميزة الذي يمكن

اشتقاقه يكون إما أقل من عدد المجموعات بواحد صحيح أو مساو لعدد المتغيرات المميزة المستخدمة في التحليل إذا كان عدد المجموعات يقل عن عدد المتغيرات.

إن أفضل فصل أو تمييز بين المجموعات يمكن الوصول إليه عن طريق تحليل التباين حيث يؤدي كل مزيج خطي من المتغيرات المستقلة إلى تعظيم المسافة بين تربيع فروق المتوسطات بين المجموعات من جهة وبين التباين داخل المجموعات من جهة أخرى. ومن ناحية مثالية نظرية يتعين أن تكون الحالات داخل كل مجموعة متجانسة بقدر الإمكان بينما يكون الاختلاف كبيراً بين المجموعات الثلاث حتى تكون القيم أو الدرجات المميزة متشابهة داخل كل مجموعة معينة بينما تكون هذه القيم متفاوتة بين المجموعات بقدر الإمكان.

بعد هذه المقدمة المختصرة في شرح هذا الأسلوب من التحليل يمكننا أن ننتقل الآن إلى اختيار وتحديد المتغيرات المميزة المزمع استخدامها في هذا البحث وهذه المتغيرات هي:

١ ــ عدد الأبناء الباقين على قيد الحياة.
٢ ــ عدد البنات الباقيات على قيد الحياة.
٣ ــ المستوى التعليمي للمبحوثات.
٤ ــ محل إقامة المبحوثة أثناء فترة الطفولة.
٥ ــ عمر المبحوثة وقت إجراء المسح (١٩٧٦).
٦ ــ عمر المبحوثة عند الزواج.
٧ ــ المستوى التعليمي لزوج المبحوثة.

إن أربعاً من هذه المتغيرات لها مقاييس متواصلة، أي على بعد مسافات متساوية (Interval)، أما الثلاث الأخرى والتي تحمل الأرقام ٣، ٤، ٧ فهي على مقاييس ترتيبية (Ordinal)، إلا أننا افترضنا أن بعد المسافات لقياس كل متغير ثابت، فالبنسبة لمتغير المستوى التعليمي اعتبرنا أن المسافة بين من لم يدخلن المدرسة وبين من أكملن الابتدائي هي كالمسافة بين كل مرحلة تعليمية والمرحلة التي تليها. أما بالنسبة لمتغير مكان إقامة المبحوثة أثناء فترة الطفولة فقد اعتبرنا المسافة بين من نشأن في البادية واللواتي نشأن في القرى المستقرة كالمسافة بين هؤلاء الأخيرات وبين من نشأن في المدن الصغرى وهكذا...

ومن ناحية مثالية يفترض بالطبع أن تكون كل المقاييس متواصلة ولها فوارق وفواصل محددة، ولكن تعذر هذا جعلنا نلجأ إلى افتراض يقول بذلك وهو لا ينطبق تماماً على طبيعة البيانات وقد يكون هذا الافتراض اعتباطياً بالنسبة لمتغير محل الإقامة أثناء الطفولة بشكل خاص[٤].

أما الافتراض الآخر لمشروعية استخدام هذا الأسلوب من التحليل فهو أن تكون المتغيرات المميزة مستقلة عن بعضها البعض وهو شرط يصعب توفره في معظم الحالات حيث تكون هناك دائماً درجة من الارتباط بين مختلف المتغيرات، وفي حالتنا هذه كان أقوى ارتباط بين تعليم الزوجة وتعليم الزوج حيث كانت درجة الارتباط ٠,٦، أما الارتباط بين كل من عدد الأبناء الأحياء، وعدد البنات الأحياء من جهة وعمر المبحوثة فيقترب من ٠,٥ أما معظم الارتباطات الباقية فهي ضعيفة للغاية ولا يزيد أي منها عن ٠,٣٥.

ولكن رغم أن شرطي القياس والاستقلالية لم يتوفرا بالكامل فإننا نعتقد أن هذا الأسلوب من التحليل ما زالت له قوة تحليلية قوية في التمييز بين المجموعات الثلاث من جهة وبين تصنيفات التنبؤ من جهة أخرى وعليه سنمضي قدماً في رصد النتائج التي توصلنا إليها.

وإذا بدأنا التحليل بإعطاء المتوسطات للمتغيرات المميزة التي يبدو أنها تلعب دوراً في التمييز بين المجموعات الثلاث فسنرى أن متوسط عدد الأبناء الأحياء للنساء اللائي لا يرغبن في المزيد من الأطفال يبلغ أكثر من ضعف المتوسط للائي يرغبن في المزيد (٣,٢ ولداً مقارنة بـ ١,٥ ولداً)، وبدرجة أقل نجد فرقاً بين عددية البنات لكل من المجموعتين، أما متوسط عدد كل من الأولاد والبنات بالنسبة للمجموعة الثالثة فيكاد يكون بالضبط الوسط الحسابي للمجموعتين الأخريين، الأمر الذي يؤكد وقوف هذه المجموعة في مفترق الطرق. ونفس الشيء ينطبق على العمر والعمر عند الزواج تقريباً، فيلاحظ أن متوسط عمر اللائي لا يرغبن في مزيد من الأطفال يزيد بثماني سنوات عن نظيراتهن اللائي يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال، وهؤلاء الأخيرات تزيد سنهن عند الزواج بحوالي سنتين عن متوسط السن للمجموعة الثانية. أما بالنسبة لمستوى تعليم الأمهات فهو أعلى بالنسبة للمجموعة الأولى بينما نجد العكس بالنسبة لتعليم الزوج، وبالنسبة للمجموعة الثالثة فهي متطابقة مع المجموعة الأولى من حيث تعليم الزوج بينما

تتطابق مع المجموعة الثانية من حيث محل الإقامة أثناء فترة الطفولة، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى تأرجح هذه المجموعة بين المجموعتين الأخريين وهو ما سيتضح لنا بجلاء لاحقاً، ولكن المتغير الوحيد الذي يبدو هنا مميزاً لهذه المجموعة فهو مستوى تعليم أفرادها فهو منخفض بشكل واضح بالنسبة لمستوى تعليم المجموعتين الأخريين، وربما كان هذا السبب الرئيسي الذي جعلها تأخذ موقفاً غير واضح يتسم بقدر كبير من القدرية الراسخة والإيمان العميق حيث تكون الإجابات: هذا الأمر بيد الله، لا أعرف، حسب الظروف، حسب المكتوب والمقدر... الخ. (أنظر الجدول رقم ٧).

الجدول رقم (٧)
المتوسطات الحسابية للمتغيرات المميزة
حسب المجموعات الثلاث من النساء

المتغير المميز	المجموعة الأولى: اللواتي يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال	المجموعة الثانية: اللواتي لا يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال	المجموعة الثالثة: اللواتي لم يحددن موقفاً
متوسط عدد الأبناء الأحياء	١,٥١	٣,٢١	٢,٧٥
متوسط عدد البنات الأحياء	١,٦٣	٢,٧٩	٢,٢٠
محل الإقامة في فترة الطفولة	٢,٨١	٢,٩٤	٢,٩٤
المستوى التعليمي للمبحوثة	٠,٦١	٠,٥٥	٠,٤٤
المستوى التعليمي للزوج	١,٢٨	١,١٣	١,٢٩
عمر المبحوثة	٢٦,١٦	٣٤,٤١	٣١,٢٢
العمر عند الزواج	٢٦,٣٨	٢٤,٦٥	٢٥,٠٨

وإذا انتقلنا الآن إلى تحديد عدد الدوال المميزة التي يمكن اشتقاقها، فعلينا أن نبحث في قيمة ايجنفاليو (Eginvalues) والارتباطات المرتبطة بها (Cononical Correalations) حيث نستطيع معرفة القدرة النسبية لكل دالة على الفصل بين المجموعات الثلاث. فيلاحظ أن دالة واحدة هي الدالة الأولى هي التي لها درجة كبيرة من المعنوية وهذا يعني أن اشتقاق دالة ثانية ليس لها أية فائدة طالما أنه لن تكون لها أي قدرة في التمييز بين مجموعاتنا الثلاث. والواقع أن القيمة النسبية لايجنفاليو توضح أن أهمية الدالة الأولى تصل إلى أكثر من ٩٩٪ (بالتحديد ٩٩,٣٣٪)، الأمر الذي يؤكد أن أهميتها طاغية تماماً على أية دالة أخرى، ومن هنا فإننا سنعطي القيم الخاصة بالدالة

المميزة الأولى (First Discriminant Function) فقط، ولذا أوردنا في الجدول رقم (٨) معاملات الدالة الأولى وهي معاملات معايرة لكي تتيح لنا فرصة ترتيب المتغيرات المميزة حسب أهميتها في تفسير سبب انتماء كل حالة من الحالات المبحوثة إلى إحدى المجموعات الثلاث. ونلاحظ في الجدول رقم (٨) التأثير القوي الناتج عن العدد المنجب من الأطفال الذكور على إتجاهات النساء نحو وقف الإنجاب أو الاستمرار فيه، ويزيد معامل هذا المتغير بأكثر من ثلاثة أضعاف عن معامل المتغير المميز لعدد البنات المنجبات، الأمر الذي يؤكد ما توصلنا إليه سابقاً في تحليل الجداول المتقاطعة بالنسبة لقوة تفضيل الذكور على الإناث وأهمية ذلك في الاتجاهات المستقبلية للإنجاب. ويأتي في الأهمية بعد متغير عدد الأبناء الذكور الأحياء متغير عمر الزوجة ويليه متغير عدد البنات الأحياء للمرأة.

الجدول رقم (٨)
المعاملات المعايرة للدوال المميزة
(Standardized Discriminant Functions Coefficients)

المتغير المميز	الدالة المميزة الأولى
عدد الأطفال الأحياء الذكور	٠,٥٦٤٢ــ
عدد الأطفال الأحياء الإناث	٠,١٧٨١ــ
المستوى التعليمي للمبحوثة	٠,١٢٧٧ــ
محل الإقامة أثناء الطفولة	٠,١٦١٦ــ
المستوى التعليمي لزوج المبحوثة	٠,١٠١٩ــ
العمر الحالي للمبحوثة	٠,٤٦٦٧ــ
العمر عند الزواج	٠,١١٤٢

ويمكن تفسير إشارات معاملات المتغيرات المميزة إذا حسبنا متوسط الدرجات (القيم) المميزة لكل مجموعة من المجموعات الثلاث ونحصل على هذه القيم لكل حالة بضرب قيمة المتغيرات المميزة لكل حالة من المعاملات المميزة الواردة في الجدول رقم (٨)، ونحصل على متوسط القيم المميزة بأخذ المتوسطات الحسابية للقيم المميزة لكل الحالات المنتمية لكل مجموعة من المجموعات الثلاث. وهكذا نستطيع تحديد مقياس مدرج لمتوسط المقادير المميزة لكل مجموعة، وقد أوردنا هذه المقادير لكل من المجموعات الثلاث في الجدول رقم (٩).

الجدول رقم (٩)
متوسط المقادير المميزة للمجموعات الثلاث
(Groups Means on Discriminant Scores)

المجموعة الأولى (اللواتي يرغبن في إنجاب المزيد)	٠,٥٢٩٠
المجموعة الثانية (اللواتي لا يرغبن في إنجاب المزيد)	ـ ٠,٦٦٥٨
المجموعة الثالثة (اللواتي لم يحددن موقفاً)	٠,٢٤٠١

ونلاحظ من الجدول رقم (٩) أن المجموعة الثانية استطاعت الحصول على أعلى متوسط للمقادير المميزة، بينما تحصلت المجموعة الثالثة على أقل متوسط للمقادير المميزة، وأن ترتيب هذه المقادير متناسق إلى حد كبير مع قيم متوسطات المتغيرات المميزة كما وردت في الجدول رقم (٧) ومع المعاملات المميزة الواردة في الجدول رقم (٨). وبما أن أهم متغيرين للتمييز كما رأينا هما عددية الأبناء الذكور وعمر المبحوثة ويليهما عددية البنات الأحياء فقد بات واضحاً أن المجموعة الثانية تميزت بوضوح عن المجموعتين الأخريين، والإشارة السالبة هنا تعني أنه كلما زادت قيم هذه المتغيرات المميزة كلما أصبح احتمال الانضمام لهذه المجموعة أكيد وكلما قلت قيم هذه المتغيرات كلما كان الاتجاه قوياً نحو إنجاب مزيد من الأطفال.

ولا تعني هذه النتائج أن ليس هناك درجة من المزج أو التداخل بين المجموعات الثلاث، الأمر الذي يوضح أن أسلوب التحليل هذا لم ينجح تماماً في التمييز بوضوح بين المجموعات، ورغم ذلك كان هذا التمييز معنوياً إلى درجة كبيرة من الناحية الإحصائية ونجح في تصنيف ٦٢,٥ ٪ من كل الحالات كأعضاء في المجموعات التي تنتمي إليها النساء بالفعل. وبالنسبة للمجموعة الأولى استطاع التصنيف التحليلي أن يتنبأ بأن أكثر من ٧٠ ٪ من حالات هذه المجموعة تنتمي بالفعل لمجموعتها الحقيقية (انظر الجدول ١٠). أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فيظهر من النتائج التنبؤية أن ٣٦,٣ ٪ فقط تنتمي فعلاً إلى مجموعتها الأصلية، بينما يتنبأ التحليل بأن نسبة مماثلة تماماً يتوقع لها أن تنتمي إلى المجموعة الثانية و ٢٧,٤ ٪ من الحالات يحتمل أن تكون أقرب إلى المجموعة الأولى، وهذا يعني أن غالبية الحالات في المجموعة الثالثة غير المصنفة في مجموعتها الحقيقية تكون أقرب في خصائصها للنساء اللواتي لا يرغبن في مزيد من الأطفال.

الجدول رقم (١٠)
التنائج التنبؤية

المجموعة الحقيقية	عدد الحالات الكلية	عضوية المجموعة التنبؤية		
		المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
المجموعة الأولى	١٦٦٧	٪ ٧١,٢	٪ ١٥,١	٪ ١٣,٧
المجموعة الثانية	١٢٨١	٪ ١٦,٩	٪ ٦٢,٥	٪ ٢٠,٧
المجموعة الثالثة	١٢٤	٪ ٢٧,٤	٪ ٣٦,٣	٪ ٣٦,٣

إن نسبة الحالات التي صنفت تصنيفاً صحيحاً (أي حسب مجموعتها الأصلية) يساوي ٦٦,٢ ٪.

نتائج شبيهة في دراسة الخرطوم(٥):

وكما حاولنا في بداية هذا البحث أن نورد جداول عن نتائج الدراسة التي قمت بها في العاصمة المثلثة السودانية لمقارنة تفضيلات الإنجاب كما تعكسها الإحصاءات الأردنية، يمكننا هنا أيضاً أن نورد باختصار شديد نتائج تحليل الانحدار المتعدد للرغبة في مزيد من الأطفال. ففي حالة الخرطوم اعتمد التحليل على مجموعتين فقط هما النساء اللواتي أبدين رغبة في الاكتفاء بما لديهن من أطفال والنساء الراغبات في مواصلة الإنجاب. وحينما تكون لدينا مجموعتان فقط يكون التحليل المميز متطابقاً تماماً مع تحليل الانحدار المتعدد(٦)، وهنا يكون المتغير التابع ثنائي القياس يأخذ القيمة واحد إذا كانت المبحوثات لا يرغبن في مزيد من الأطفال والقيمة صفر إذا كن يرغبن في مزيد من الأطفال.

إن نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنساء في الأعمال ١٥ ــ ٤٩ تشير إلى أن قيمة وإشارات معاملات الانحدار لمتغيرات عدد الأحياء من الأبناء الذكور وعدد البنات الأحياء والعمر والعمر عند الزواج وكذلك عمر الزوج كلها في المستويات والاتجاهات المتوقعة وتتطابق تماماً مع نتائج الدراسة بالنسبة للأردن. فمتغير عدد الأبناء الذكور كان أهم هذه المتغيرات يليه عدد البنات ولكن كانت قيمة المعامل للمتغير الأول تبلغ ضعف قيمة المعامل للمتغير الثاني تقريباً (٣٩, ٠ مقابل ٢٢, ٠).

كما اتضح من هذه الدراسة أنه كلما تأخر العمر عند الزواج كلما ارتفعت نسبة الراغبات في مزيد من الأطفال وهو ما أكدته أيضاً نتائج المسح في الأردن.

أما بالنسبة لقيمة (R^2) فقد بينت الدراسة أن نسبة الاختلافات المفسرة إلى الاختلاف الكلي التي أسهمت فيها جميع المتغيرات المفسرة قد بلغت (٢٥,٧ ٪) وهذا يعني أن جميع هذه المتغيرات لم تستطع أن تفسر لنا أكثر من ٢٥,٧ ٪ من الاختلاف الكلي وحينما اختبرنا معنوية تغير (R^2) عند كل مرحلة اتضح أن المتغيرات التي كان لها تأثيراً معنوياً وإسهاماً كبيراً في تفسير نسبة الاختلافات كانت: متغير عدد الأطفال الذكور إذ أسهم لوحده بـ ١٤,٥ ٪ من الاختلافات المفسرة بينما أسهم متغير عدد البنات بـ ٤,٤ ٪ وتعليم الزوجة بـ ٣,٦ ٪ وعمرها بـ ١,٣ ٪ أي أن هذه المتغيرات الأربعة أسهمت لوحدها بحوالي ٢٤ ٪ من جملة الاختلاف المفسر تاركة فقط حوالي ٢ ٪ لجميع المتغيرات الأخرى. ويلاحظ هنا بصفة خاصة أهمية متغير عدد الأطفال الأحياء من الذكور إذ أسهم لوحده بحوالي ٦٠ ٪ من جملة الاختلافات المفسرة.

ما وراء الاتجاهات وبعض الميول والممارسات والنتائج المترتبة:

اتضح لنا بصورة جلية أن الاتجاهات والميول الخاصة بوقف الإنجاب أو الاستمرار فيه تتأثر بعدة متغيرات يبرز من بينها عدد الأطفال الأحياء من الذكور كأهم هذه المتغيرات. ولا شك أن هذا التحيز الواضح نحو ولادة الأطفال الذكور يأتي نتيجة للظروف السائدة في كل من الأردن والسودان وغيرهما من البلدان العربية الأخرى. ولا يمكننا بالطبع فصل الواقع المعاش عن سياقه التاريخي ورغم ذلك لا يمكننا أخذ الإحصاءات العاكسة لهذه الاتجاهات كحقائق علمية يمكن أن تستمر في المستقبل بنفس النسب والوتائر التي سادت في الماضي أو تسود الآن.

ورغم هذا فلا بد لتحليل الاتجاهات والميول أن يكون أكثر شمولاً وأبعد مدى وذلك بأخذها في إطارها التاريخي حتى يمكن إيجاد تفاسير أكثر عمقاً وإقناعاً للإتجاهات والميول والمشاهدة. وسنحاول في هذا الجزء الختامي من البحث أن نتحدث باختصار عن طبيعة بعض العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت وتسود الآن في الأقطار العربية والتي أملت الاتجاهات التي بحثناها، خاصة تلك المتعلقة بالتحيز لولادة الأطفال الذكور.

فالمعروف أن العرب منذ الجاهلية يتحيزون لولادة الأطفال الذكور وقد كان دعاء الوالد لابنته حينما تغادر بيته للحاق بزوجها قوله: «أيسرت وأذكرت ولا أنثت» والمعروف عن عرب الجاهلية أنهم كانوا يكرهون أن تولد لهم الأنثى، وجاء في القرآن الكريم

﴿وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون﴾.

ويمكن بالطبع تفسير وأد البنات الذي كان سائداً في بعض القبائل والطبقات الفقيرة بأن المرأة كانت معزولة عن النشاطات الاقتصادية والعسكرية والتجارية. ومن هنا فإن البنت تعتبر عالة على ذويها دون أن يرجى نفع منها حينها تشب عن الطوق طالما أنها لن تستطيع الإسهام بفعالية في جلب المال عن طريق التجارة والغزوات وإذا هزمت قبيلتها فسيكون مصيرها السبي فيلصق العار بأهلها وعشيرتها وإذا ظلت بدون زواج يخشى أهلها على شرفها ويحملون هم الإنفاق عليها وخاصة إذا كانوا من الفقراء.

وبالطبع ما زالت المرأة العربية حتى اليوم غير مستخدمة بشكل فعـال، فهي لا تستطيع ارتياد كل المهن المتاحة وتكاد بعض القطاعات الاقتصادية تكون مقفلة تماماً في وجهها وخاصة قطاع البيع المتزايد الأهمية، وهي بخلاف الرجل لا تتمتع بأي قدر ذي دلالات إحصائية في حراكها المهني والجغرافي، فخروجها للبحث عن العمل من محافظة لأخرى غير مقبول من أسرتها ومجتمعها وبالطبع تكاد تكون الهجرة بغرض العمل خارج وطنها مستحيلة تماماً.

ومن هنا فلا غرابة أن نجد الزوجين (يشاطرهما في ذلك الأهل والأقارب وخاصة الأم والأب) يستقبلان ولادة البنت بفتور وخيبة أمل وخاصة إذا لم ينجبا بعد ابناً ذكراً، وذلك لأنهما يشعران أن فائدة البنت اجتماعياً واقتصادياً تقل كثيراً عن فائدة الولد إن لم تكن فقط عبئاً اقتصادياً لا يعود عليهم بنفع في المستقبل.

لقد نمت معظم أمهات اليوم في مناخ أسري يعظم من قدر الذكور ويحط من قدر الإناث فأثناء فترة الطفولة والحداثة ترى البنت أن كل من في البيت يجل الأب لأنه صاحب السطوة والنفوذ ومصدر رزق الأسرة، كما أنها ترى مدى التقدير والرعاية التي يناها إخوتها الذكور الذين هيئوا لتكون لهم الكلمة الأولى والأخيرة حتى وإن كانوا يصغرونها سناً ويقلون عنها عقلاً ودراية ولعل المثل العربي القائل «ألف ولد مجنون ولا بنت خاتون» يعكس مدى الإجحاف في حق البنت، فهذا المثل يعني أن الولد أفضل من البنت حتى وإن صار صعلوكاً عاطلاً يجلب المصائب والمشاكل لأسرته ولا أمل للبنت في التفوق عليه حتى ولو تميزت بالعقل والرصانة والسلوك الحسن. وفي الأدب العربي أشعار وأمثال تحمل معاني مماثلة وفي السودان توجد أمثلة شعبية لا حصر لها تحط من قدر

الفتاة مثل «البنت وإن كانت فأساً لا تشق رأساً»، أما الأولاد الذكور فلا يبدو أن أسرهم تحمل هماً كبيراً لإعالتهم مهما كان عددهم ومهما كانت أوضاع الأسرة المعيشية ويقولون أن «الفقر في بيت الصبيان ضيف».

والأمثال الشعبية الأردنية تذهب في نفس الاتجاه الذي يفضل الذكور على الإناث، فالمثل القائل «البنات مربطهن خالي» قد يعني أن والد البنات ليس بأفضل ممن ليس له أبناء على الإطلاق لأنه مثل يضرب في «أن الشيء تملكه ولا تملكه»(٧)، أما المثل القائل «البنات مقاليع إبليس» فيعني أن مصير البنت مجهول ولا أحد يدري إلى أين يتجه(٨). أما الأولاد فهم في وضع مختلف تماماً فالولد يستطيع ويسمح له أن يفعل ما يشاء وعلى عكس ذلك تماماً البنت فـ «البنت وراء الباب والولد ببغداد»(٩).

وهكذا يمكننا بسهولة فهم الظروف والملابسات التي أملت الاتجاهات المتحيزة لإنجاب الأطفال الذكور في كل من الأردن والسودان وغيرهما من الدول العربية، هذه الظروف تتلخص في الاعتقاد السائد بأن المرأة ضعيفة جسدياً وقدرتها على الإنتاج والإنجاز محدودة بخلاف الحال بالنسبة للرجل، ومن هنا ضيقت فرص العمل والحياة في وجهها، فحتى في مجال التدريب والتأهيل تفرض عليها مهارات ومهن بعينها وتحرم إلا في حدود ضيقة من ولوج المعاهد التي تساير التكنولوجيا الحديثة والقطاعات الرائدة في الاقتصاديات الوطنية.

ومن ناحية أخرى تشعر الأسر أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت وأن وظيفتها الأولى والمقدسة هي رعاية زوجها وتربية أطفالها، ومن هنا لا تجد الأسر حماساً في الاهتمام بتدريب وتأهيل البنت كما هو الحال بالنسبة للولد الذي يعطى أولية التدريب في داخل البلاد وخارجها، ونادرة تلك الأسر المستعدة للإنفاق على بناتها خارج البلاد مهما كانت درجة الثراء الذي تتمتع به.

وأخيراً وليس آخراً تشعر الأسر أن البنت حتى وإن عملت واستمرت في عملها بعد الزواج يكون إسهامها في غالبه لزوجها وأسرتها الجديدة. أما إذا ترملت أو طلقت، فأهلها وأخوتها الذكور هم المسؤولون عن كفالتها فكأن «هم البنات للممات لو كانن عرايس ومجوزات»(١٠). وبالطبع لا نذب للبنات في الأمر لأن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة هي التي أبقت النساء في وضع متدن وصاغتهم بالصورة المتمشية مع هذه العلاقات، بينما دفعت الرجال والأولاد إلى ارتياد الحياة العلمية والعملية

وأتاحت لهم فرص المبادرة والابتكار والمغامرة. وكما أن المواقف والاتجاهات نحو ولادة الإناث هي نتيجة طبيعية لوضع المرأة وتخلف المجتمعات فإن هذه المواقف نفسها ربما تؤدي إلى صياغة سياسات على النطاق القومي بصورة عامة والنطاق الأسري بصفة خاصة من شأنها أن تحد من قدرات وإمكانات البنات الواعدة.

التحيز في فترة الطفولة والحداثة:

والواقع أن بعض الإحصاءات توحي وتشير إلى أن بعض الأسر وبعض الأمهات والآباء يمارسون تحيزاً واضحاً ضد البنات في مجالات التغذية والرعاية الصحية والتعليم. وسنحاول أن نورد بعض الأرقام التي تؤيد الفرضيات القائلة بأن هناك تحيزاً لمصلحة الذكور يختص بأنماط التغذية من حيث الكمية والنوعية ويختص بالعناية الصحية الوقائية منها والعلاجية. أما فيما يختص بمجال التعليم فسنحاول إثبات أن الأهل يميلون إلى توفير تحصيل أفضل إلى أبنائهم الذكور مما هم مستعدون لتوفيره لبناتهم حيث يختارون المدارس الجيدة والمكلفة (الخاصة) للأبناء الذكور بينما يميلون إلى إرسال الإناث للمدارس العامة المجانية، كما أنهم يبذلون جهداً لاستمرار الذكور في الدراسة لفترات أطول مما هو عليه الحال بالنسبة للبنات. ولا بد بالطبع أن تترتب بعض النتائج على هذه الممارسات ومن ضمن هذه النتائج سنركز على التفاوت في الوفاة لكل من الأطفال الذكور والإناث كما سنبحث الاختلاف الكبير في النشاط الاقتصادي لكل من النساء والرجال.

التحيز في التغذية والرعاية الصحية:

في دراسة حديثة أجرتها دائرة التطوير الحضري الأردنية في بعض المناطق في عمّان اتضح أن الأطفال الذكور خلال الفترات المبكرة من حياتهم يلقون اهتماماً أكبر في الإرضاع والتغذية ويتضح من النسب الواردة في الجدول رقم (١١) أن نسب الأطفال الذكور في الأعمار من ثلاثة إلى ثمانية أشهر والتي تتلقى مختلف الأنواع من الطعام بما في ذلك الإرضاع بالثدي تكون أعلى من النسب المناظرة لها للأطفال الإناث. ويلاحظ أن التفاوت بين الجنسين يزداد بالنسبة لبعض الأطعمة المفيدة في هذه المرحلة المبكرة من النمو، فالفواكه والخضر قدمت لأكثر من نصف الذكور ولحوالي الخمس فقط من الإناث وبينما أعطي البيض لثلث الذكور، كانت النسبة الموازية للإناث أقل من ١٠ ٪. ولا تعطينا هذه الدراسة أكثر من النسب ومن هنا يمكن أن نفترض أيضاً أن كمية الطعام ربما

تكون أيضاً لمصلحة الأطفال الذكور وهي فرضية لا نملك لها دليلاً وإن كانت الإحصائية المتعلقة بوزن الطفل والتي سنناقشها في وقت لاحق تدعم هذا الادعاء. ولكن يتعين علينا أن نشير هنا إلى أن الدراسة التي تعتمد عليها في هذا الجزء من البحث حصرت نفسها في مناطق فقيرة من عمّان، ومن هنا يصعب تعميمها على كل السكان لأنه يحتمل أن يكون التحيز أقل حدة للطبقات الأكثر يسراً وأكثر تعليمًا.

جدول رقم (١١)
النسبة المئوية للأطفال البالغة أعمارهم ٣ ـ ٨ أشهر الذين
يتلقون إرضاعاً أو نوعاً معيناً من الطعام حسب الجنس

نوعية الطعام	الذكور	الإناث
الإرضاع بالثدي	٧١	٥٤
الحليب أو مشتقات الحليب	٥٦	٣٨
خبز	٥٤	٤٦
أرز	٤١	٢٥
فواكه، خضروات	٥١	٢١(*)
بيض	٣٢	٨(*)
لحم، دجاج، سمك	٢٩	١٧
بقوليات	٢٢	١٣
عدد الأطفال في العينة	٤١	٢٤

(*) الفرق بين هذه النسبة والنسبة الموازية لها للذكور معنوي إحصائياً عند المستوى ٠,٠٥ (اختبارات الفروض حسبت من قبل الباحث).
المصدر: مشروع التطوير الحضري، دائرة التطوير الحضري، عمان، جدول ٥,١٣ صفحة ٧٩.

وينعكس نفس التحيز في حالة إصابة الطفل بمرض فقد وجد في دراسة دائرة التطوير الحضري الآنفة الذكر أن حوالي ٤٤ ٪ من الأطفال الذكور الذين أصيبوا بإسهال أو ضيق تنفس أخذوا إلى طبيب للكشف والعلاج بينما كانت النسبة الموازية للأطفال الإناث المصابات بنفس الأعراض وعرضن على طبيب كانت ٣٤ ٪ فقط. (تبلغ عينة الذكور ١٠٨ والإناث ٩٩). ويلاحظ الباحث أن الاهتمام بالأطفال الذكور في كثير من الحالات يبدأ بمجرد ظهور أعراض المرض، بينما يتأخر بالنسبة للإناث وهذا دليل آخر على التحيز.

أما فيما يختص بتطعيم الأطفال فيلاحظ أن التفاوت بالنسبة للجنسين لا يبدو كبيراً وأن كان التحيز متناسباً بالنسبة لكل الأمراض (انظر الجدول رقم (١٢)، كذلك يلاحظ أن التفاوت في المعاملة يقل بالنسبة للمتعلمات مما هو عليه الحال لغير المتعلمات. فكل النساء المتعلمات تقريباً اهتممن بتلقيح أطفالهن ضد الدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس حيث بلغت نسبة الأطفال الملقحين ٩٨ ٪ بينما كانت النسبة الموازية للأطفال الإناث للنساء الأميات ٧٦ ٪ فقط. وهكذا يمكن أن يكون التحيز أكبر إذا لم تؤخذ بعض المتغيرات في الحسبان.

جدول رقم (١٢)
النسبة المئوية للأطفال البالغة أعمارهم ١٢ ــ ٣٦ شهراً
الذين يتلقون أي نوع من التطعيم حسب جنس الطفل وتعليم الأم

نوعية التطعيم	النساء المتعلمات		النساء غير المتعلمات	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
دفتيريا، سعال ديكي، تيتانوس	٩٨	٨٦	٨١	٧٦
شلل الأطفال	٩٢	٨٧	٨٣	٧٦
الحصبة	٦٣	٧٢	٦٥	٥٤
السل	٥٢	٥٧	٥٩	٥٠
عدد الأطفال في العينة	٦٤	٧٩	٥٤	٧٠

المصدر: كما ورد في جدول رقم (١١)، الصفحة ٨٢.

ويلخص الجدول رقم (١٣) حصيلة المعاملة غير العادلة للإناث حيث يتضح بشكل أكثر جلاء أنهن يتمتعن بوزن معياري يقل عن الوزن المعياري للفئة العمرية الموازية لهن من الذكور، فبينما يتمتع ٧٢ ٪ من الأطفال بوزن معياري يزيد عن ٧٠ ٪ تكون النسبة الموازية للإناث ٥٤ ٪ وهذه فروق كبيرة ولها دلالات إحصائية ذات معنى.

وبالطبع لا يترتب على التحيز في مجال التغذية والعناية الصحية نقص معياري نسبي في وزن الإناث فقط، بل أنهن سيتعرضن إلى أخطار المرض والموت أكثر من الذكور. وقبل أن نفحص البيانات المتوفرة هنا، لا بد أولاً من الاشارة إلى أنه أصبح من الثابت علمياً تقريباً أن الإناث يتمتعن بتفوق بيولوجي يتيح لهن أن يعشن عمراً أطول من الذكور ومن هنا نجد في المجتمعات التي يتساوى فيها الجنسان في المعاملة والعناية أن

جدول رقم (١٣)
التوزيع النسبي للأطفال حسب المستوى الغذائي (الوزن) حسب
الجنس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين يوم واحد وثلاث سنوات

المستوى الغذائي (نسبة الوزن المعياري للعمر)(*)	ذكور	إناث
أكثر من ٩٠ ٪	٧٢	٥٤
٨٠ ـ ٨٩ ٪	٢٢	٣٢
أقل من ٨٠ ٪	٦	١٤
الجملة	١٠٠	١٠٠
العدد في العينة	٢٠٥	٢٠٨

(*) الدلالة الاحصائية عند المستوى ٠,٠٥.
المصدر: مأخوذ من المرجع الوارد في الجدول رقم (١١) صفحة ٨٩، جدول ٥,١٨.

نسبة الوفات تكون أكثر انخفاضاً بين الإناث ويكون التفاوت في الوفاة بين الجنسين كبيراً خلال السنة الأولى والثانية بعد الولادة. ومن هنا نتوقع أن تكون معدلات وفيات الرضع وصغار السن في الأردن أعلى بالنسبة للذكور، ولكن الاحصاءات المتاحة تعطي صورة عكسية تماماً فالجدول رقم (١٤) يوضح لنا أن معدلات وفيات الرضع (دون سن الواحدة) هي أعلى بالنسبة للإناث، وكذلك الحال بالنسبة لوفيات الأطفال دون سن

جدول رقم (١٤)
وفيات الرضع والأطفال دون سن الثانية
حسب الجنس لأفواج نسائية في الأردن

فترة ولادة الأمهات	معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود		وفيات الأطفال الذين لم يبلغوا الثانية من عمرهم	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٤٢ ـ ١٩٤٦	١١٥	١٣٤(*)	١٤٢	١٩٤
١٩٤٧ ـ ١٩٥١	٨٧	١٠٨	١١١	١٥١
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٦٥	٧٧	٨٠	١٠٧
١٩٥٧ ـ ١٩٦١	٥٩	٧٨	٦٣	٩٢

(*) الفرق بين المعدلات الموازية للذكور معنوياً عند المستوى ٠,٠٥.
المصدر: تم الحصول على هذه الأرقام من السيد عثمان الحسن محمد نور الذي يعد لرسالة دكتوراه في جامعة متشيجن بالولايات المتحدة.

الثانية. والتفاوت بين الذكور والإناث متناسق بالنسبة لأجيال مختلفة من النساء، ولا يبدو أن الفرق قد تقلص حتى بالنسبة للأجيال الجديدة التي يفترض أن تكون أكثر وعياً وأقل محاباة للذكور.

التحيز في مجال التعليم:

فيما يبدو من الخبرة الشخصية للباحث أن التحيز هنا يبدأ في التربية المنزلية والتعليم قبل المدرسي حيث تقوم المؤسسات الأسرية بممارسة دور مبكر في صياغة حياة كل من الأطفال الذكور والإناث بصورة تتمشى مع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع وينعكس ذلك في مسألة المخاطبة والتعليم في شراء الألعاب التي تكون في شكل اكتشافات علمية مصغرة للأطفال الذكور أكثر من الإناث وفي شراء الألعاب المتعلقة بالأعمال المنزلية وبدمية العروس للبنات، وبما أن هذه الفترة المبكرة من حياة الأطفال قد تكون حاسمة في صياغة الطفل وتشكيله، فلا بد أن هذه الممارسات تعطي فرصة أفضل للذكور ليكونوا أكثر خلقاً وإبداعاً وابتكاراً، بينما هي تصوغ البنت لتكون أقرب احتمالاً لتظل قابعة بين الحيطان.

أما فيما يتعلق في التحيز ضد البنات في التعليم المدرسي فيكفي أن نشير إلى أن الآباء يتجهون إلى إرسال أبنائهم الذكور إلى المدارس الخاصة أكثر مما يفعلون ذلك بالنسبة لبناتهم. وهي مدارس تتيح لتلاميذها تحصيلاً أفضل. فخلال العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠[١١] كانت نسبة الإناث في كل المدارس الخاصة ذات الرسوم المرتفعة حوالي ٤٠ ٪ من جملة الطلبة، بينما تقترب نسبتهن من نصف الطلبة في المدارس الحكومية ٤٧ ٪. ومن ناحية أخرى توحي البيانات بأن الأهل لا يبدو أنهم يشجعون بناتهم على متابعة التعليم بقدر ما يفعلون ذلك بالنسبة للأبناء الذكور وخاصة بالنسبة للتعليم في المدارس الخاصة المكلفة، فعلى مستوى المرحلة الثانوية نجد أن نسبة البنات في المدارس الخاصة هي ٢٤ ٪ من جملة الطلبة خلال العام الأكاديمي ١٩٧٩/١٩٨٠، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٤٢ ٪ في المدارس الحكومية المجانية. فكأن الأسرة وخاصة الأسر الفقيرة والمتوسطة غير مستعدة للاستمرار في الإنفاق على البنت لأن الفتاة في رأيهم مرشحة للزواج أكثر من الانضمام لسوق العمل، ومن هنا فإن تكاليف تعليمها وتدريبها إلى فترات طويلة لا يتوقع أن يكون له عائد على أهلها، بينما يمكن أن يستفاد من عمل الابن وخاصة خلال فترة عمله السابقة على تكوين أسرة منفصلة. فالاعتبارات إذن ليست

اعتبارات ذاتية محضة بل هي وليدة ظروف اقتصادية واجتماعية. فاحتمال انضمام الفتاة لسوق العمل حتى وإن نالت قدراً من التعليم مساوياً لأخيها يكُون أقل بكثير من احتمال انضمام الابن، ولكن حتى لو كان احتمال الانضمام لسوق العمل متساوياً بالنسبة لكل من البنت والولد بعد إنهاء مرحلة دراسية معينة، فإن احتمال استمرار الابن في الإنفاق على أسرته يكون لفترة طويلة نسبياً بينما يحتمل أن تتزوج البنت بعد فترة قصيرة من بدء العمل الأمر الذي يقلل أو ينهي دعمها الاقتصادي للأسرة. والواقع أن بعض الأرقام التي يمكن حسابها على مسح الخصوبة البشرية في الأردن عام ١٩٧٦ توضح لنا أن نسبة البنات المولودات لأمهات اكتملت خصوبتهن (الفئة العمرية ٤٥ ـ ٤٩) واللائي انفصلن عن الأسرة ويعشن بعيداً عنها تبلغ أكثر من ٤٠ ٪ من جملة البنات المولودات، بينما كانت النسبة الموازية للأبناء تقل عن ٢٥ ٪ الأمر الذي يؤكد استمرار بقاء الأبناء مع أسرهم لفترات أطول.

وفي السودان وخاصة في بعض المناطق الريفية الأكثر تخلفاً نجد نسبة مدارس البنات تقل عن ١٠ ٪ من جملة المدارس، ورغم ذلك تقل نسبة الطالبات إلى أقل من ذلك بكثير وذلك لأن الأسر لا ترغب في تعليم البنت حتى لا تحرم من إسهامها في العمل المنزلي والزراعي[١٢].

ولكن يتعين علينا أن نتدارك قبل قبول هذه النتيجة أن الأمر في الواقع ليس اقتصادياً بحتاً كما توحي به خلاصة الفقرة السابقة، والدليل على ذلك هو أن الأسر التي تخضع أسيرة لما يمليه عليها المجتمع ـ وهي بالتأكيد غالبية الأسر ـ لا تميل إلى إتاحة الفرصة للفتاة ليس فقط إلى مواصلة التعليم وإنما أيضاً إلى تحديد مجال ذلك التعليم وتحديد نوعيته بحيث يكون متوافقاً مع النظام الاجتماعي السائد والمقبول. فحينما فرض الواقع المتغير باستمرار والمتأثر إلى حد بعيد بالثقافة الغربية، ضرورة إتاحة الفرصة للفتاة أن تنال ما يناله أخوها من فرص في التعليم الجامعي والفني. ووجدت الأسر حرجاً في مواجهة هذا التيار الجديد، ومن هنا حاولت التوفيق بين ما يفرضه الواقع الجديد وما يمكن قبوله في نطاق القيم والمفاهيم السائدة. وهكذا سمح للفتاة أن تدخل الجامعة ولكن يتعين عليها أن تتجه إلى الدراسة في كليات تؤهلها إلى مهمة لا تتناقض ووظيفتها التي «خلقت لها». فاتجهت البنات أكثر نحو الكليات الأدبية والتربوية والطبية حتى يتأهلن إلى مهن محددة مثل التدريس لبنات جنسهن، أما أنها ترتبط أصلاً بالمهنة المقدر

للمرأة القيام بها داخل البيت كربة أسرة، فتدريس التلاميذ في المدارس الابتدائية والاعدادية، يمكن اعتباره امتداداً لدورها في تربية أطفالها كزوجة. أما قيامها بمهنة التمريض أو العلاج كطبيبة فهذا أيضاً يعتبر امتداد لمهن تتعلق بمسألة العاطفة والحنان والسهر على زوجها وأطفالها في أوقات الشدة المرض. هذا بالاضافة إلى أن شرائح واسعة من المجتمع غير مستعدة لعرض بعض مشكل وأمراض السيدات على الطبيب الرجل. ومن هنا فإن السماح للمرأة كي تصبح طبيبة مثلاً من شأنه أن يحل بعض العقد الخاصة بعلاج المرضى من النساء من قبل الأطباء الذكور.

وهكذا يفرض الواقع الاجتماعي والأسري على الفتاة أن تتجه إلى دراسات معينة ليس ذلك بسبب ميل طبيعي ومغروس لدى المرأة بقدر ما هو إفراز لهذا الواقع.

وقد اتجهت الفتيات أولاً لدراسة الآداب والفنون ثم مع تزايد الضرورات الاجتماعية اتجهن نحو دراسة الطب والتمريض وهذا هو الواقع الذي يمكن أخذه من الاحصاءات في كل من جامعتي الخرطوم والأردن. ففي جامعة الخرطوم مثلاً لم تزد نسبة الطالبات في كليات الهندسة والزراعة والبيطرة خلال السنوات العشر الماضية عن ٥ ٪ من جملة الطلاب، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٢٠ ٪ في كليات الآداب والاقتصاد وهي ترتفع بنسبة سريعة ومتواترة في كليتي الطب والصيدلة[١٣].

أما في الجامعة الأردنية فقد ظلت كليتا الصيدلة والتمريض حصراً على البنات تقريباً بينما بلغت نسبة البنات المقبولات للعام الجامعي ١٩٨٢/٨١ حوالي ثلاثة أرباع وثلثي مجموع الطلاب على التوالي في كليتي الآداب والتربية وحوالي ربع الطلاب فقط في كليتي الهندسة والحقوق[١٤].

ما نريد قوله هنا أن التحيز في تعليم المرأة، ليس فقط في إتاحة فرص متساوية من الناحية الكمية وإنما أيضاً من الناحية النوعية والتخصصية إن صح التعبير. فنوعية التعليم الذي يفرض على المرأة بحجة طبيعة العمل الذي يناسبها ويتوافق مع قيم المجتمع السائدة وبحجة تقسيم العمل حسب الاختلافات الجنسية المزعومة هذا النوع نفسه نجده غير متجانس مع واقع المجتمع من زاوية أخرى، فحينما يدعي البعض أن دراسة العلوم الهندسية والزراعية والبيطرية لا تتماشى وأنوثة المرأة وتكوينها البيولوجي، يتناسى هؤلاء الأعمال الشاقة والمرهقة التي تقوم بها المرأة في الزراعة وتربية الحيوان

وجلب الماء والوقود وإعداد الطعام كما هو الحال في المناطق الريفية، وهي أعمال أكثر مشقة وإرهاقاً من ممارسة المهن الفنية في مجالات الهندسة والزراعة.

ولكن فيما يبدو أن المخططين ومتخذي القرارات السياسية كانوا يعتقدون أن ما اعتادت أن تقوم به المرأة على مر الزمن حتى في المجال الزراعي ليس من طبيعتها وعليه ومع إدخال (التحديث) في الزراعة الذي فرض إدخال بعض أساليب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، كان التركيز والتوجه محصوراً حصراً يكاد يكون كاملاً في إعداد الرجل وتدريبه في استخدام تلك الأساليب الجديدة الأمر الذي أدى إلى تعظيم دور الرجل، وتعظيم إنتاجيته وتقليص الدور الذي كانت تقوم به المرأة. وهذا ما ينعكس في الانحدار السريع لمعدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الريف وخاصة في المجال الزراعي.

ورغم التحيز ضد المرأة في مختلف المجالات منذ ميلادها وخلال مراحل حياتها المختلفة منذ عهد الطفولة إلى أن تصبح زوجة وأُمًّا إلا أنها بالطبع تقوم بدور كبير في التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي استقرار النسق القائم، ولا شك أن العمل المنزلي الذي تقوم به النساء يعتبر ضرورة لا غنى عنها لبقاء النظام القائم واستمراره. ولكن الاجحاف الذي يصيب المرأة هنا وينقص من دورها الفاعل هو اعتبار عملها المنزلي لا قيمة اقتصادية له. فالمرأة التي تشرف على رعاية الأطفال وتنشئتهم وتقوم بإعداد الطعام وبغسل الأواني والملابس وبنظافة البيت وترتيبه وحتى بشراء الحاجيات وبإنتاج بعض السلع لأغراض الاستهلاك المنزلي وبتربية الطيور والدواجن الخ، كل هذه الأعمال رغم ما تتطلبه من جهد ووقت غير داخلة في حسابات الدخل القومي وبالتالي لا تعتبر كنشاط اقتصادي وإن كانت كما هو واضح تسهم في إنتاج السلع كالخبز وأصناف الطعام الأخرى بالإضافة إلى خدمات متنوعة. وبالطبع تترتب على إهمال الاحصاءات لعمل المرأة المنزلي نتائج منها أن مقاييس معدلات النشاط الاقتصادي لن تكون مقنعة ودقيقة كما أن حسابات الدخل القومي ستكون أقل مما يجب أن تكون عليه[١٥]. ولكن ما يهمنا هنا أن الاجحاف الذي يلحق بالمرأة يضر أيضاً بمكانتها وبتكريس التحيز ضدها في كافة المجالات التي تعرضنا لها في هذا البحث.

الهوامش

(١) دائرة الاحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الأول، عمان ١٩٨٠، صفحة ٣، ٤.

(٢) ريتشارد ايسترلين، «الخصوبة والتنمية»، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ١٨ حزيران ١٩٨٠، الصفحات ١٤ ــ ١٥.

(٣) تم تحليل البيانات أثناء حضور الكاتب حلقة بحثية عن التحليل المتعدد المتغيرات نظمها مجلس السكان بالقاهرة في استانبول في يوليو ١٩٨١.

(٤) على أي حال تبدو هذه الافتراضات مقبولة على الأقل بالنسبة لبعض الباحثين، انظر على سبيل المثال مقال:

— Donald G. Morrison: Discriminant Analysis, in Robert Ferber, Editor, «Handbook of *Marketing Research»*, McGraw-Hill Book Company, New York, 1974, pp. 442-457.

(٥) دراسة أجراها الباحث: انظر التفاصيل كما وردت مع الجدول رقم ٢.

(٦) انظر مثلاً:

— F.N. Kerlinger and E.J. Pedhagur, *Multiple Regression in Behavioral Research,* Holt, Rinehart and Winston, Inc., New York, 1973, pp. 336-341.

انظر أيضاً:

— Robert Bibb and Dennis W. Roncek, *Investigating Group Differences, An Explication of the Sociological Potential of Discriminant Analysis, Sociological Methods and Research,* Vol. 4, No. 3, 1976, pp. 349-379.

(٧) هاني العمد، الأمثال الشعبية الأردنية، وزارة الثقافة والشباب، عمان، الطبعة الأولى، كانون الثاني ١٩٧٨، ص ١٥٢.

(٨) هاني العمد، المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق، ص ١٥٥.

(١٠) المرجع السابق، ص ٦١٩.

(١١) كل ارقام الواردة في هذه الفترة محسوبة من التقرير الاحصائي السنوي التربوي في الأردن، صفحات ٢٣، ٤٧ و ٥٠.

(١٢) انظر: محمد العوض جلال الدين السكان وقضايا التنمية صفحة ١٥٠ ــ ١٥١.

(١٣) محمد جلال الدين «قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث»، صفحة ١٦٦.

(١٤) الجامعة الأردنية، منجزات وتطلعات ١٩٨١، صفحة ٣٦.

(١٥) لمزيد من التفاصيل انظر محمد جلال الدين، مرجع سابق، صفحات ١٣٥ ــ ١٦٨. يقوم الباحث أيضاً بإعداد دراسة جديدة عن هذا الموضوع.

□ □ □

مجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة . يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها :

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب : ٥٤٨٦ ــ الكويت

أو بالاتصال تلفونياً لتأمينها على الهواتف التالية :

٢٥٤٩٤٢١

٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد : (٥٫٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها .

للطلاب (٣٫٠٠٠) ثلاثة دنانير أو مايعادلها .

كما توجد بالمجلة الأعداد الخاصة التي أصدرتها المجلة كما يلي :

ــ عدد خاص عن فلسطين .

ــ عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر .

ــ عدد خاص عن العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل .

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٣ ـ المجلد ١٢ ـ خريف ١٩٨٤ (صفحات من ٣٧ إلى ٦٤)

الإدمان الكحولي

المشكلة المراوغة

عزت سيد إسماعيل
قسم علم النفس / جامعة الكويت

مقدمة :

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمشكلة الإدمان الكحولي تزايداً كبيراً من قبل الرأي العام العالمي والمشتغلين والمهتمين بالصحة النفسية للفرد وللمجتمع. ويبدو أن هذا الاهتمام المتزايد بالإدمان الكحولي يعود إلى تلك الزيادة الملحوظة في معدلات المفرطين في تناول الكحول بما يصاحبه من تأثير مدمر لصحة الفرد الجسمية والعقلية وإمكانياته الاقتصادية وعلاقاته الأسرية والاجتماعية. وربما كان هذا الاهتمام يعود أيضاً إلى طبيعة مشكلة الإدمان الكحولي ذاتها. فهي مشكلة ذات طبيعة مراوغة من حيث العوامل المسببة لها، ومن حيث درجة استجابتها للأساليب العلاجية، ومن حيث نذرها.

وعندما نحاول مراجعة تعريف الإدمان الكحولي سوف نواجه بتعاريف عديدة، ربما كان أغلبها يتفق على مظاهر معينة لهذه المشكلة، دون اتفاق على تحديد معياري لهذه المظاهر.

فتعرف منظمة الصحة العالمية (Chafetz ١٩٧٢) الإدمان الكحولي بأنه «حالة من اضطراب السلوك تتميز بتكرار تناول المشروبات الكحولية بدرجة من الإفراط تتمايز عن الاستخدام اليومي والاجتماعي المعتاد في المجتمع، وبشكل يؤثر في صحة المدمن أو شؤونه الاجتماعية أو الاقتصادية».

وتصف منظمة الصحة العالمية (١٩٧٤) المدمنين على الكحول بأنهم «أولئك المسرفين في تناول الكحول بحيث يصل اعتمادهم على الكحول درجة تكشف عن نفسها في اضطراب عقلي ملحوظ أو اضطراب في صحتهم البدنية وعلاقاتهم الاجتماعية وشؤونهم الاقتصادية.

ويشير كيلر (١٩٥٨) إلى الإدمان الكحولي بأنه «مرض مزمن يتميز بتكرار تناول الشراب بدرجة تؤدي إلى إلحاق الضرر بصحة الفرد أو بوظائفه الاجتماعية أو الاقتصادية».

ويقرر مور (١٩٦٣) بأن «الإدمان الكحولي هو نمط سلوكي يتضمن استهلاكاً للكحول بدرجة تفوق المعتاد ولا تنسجم مع معايير الجماعة وبخاصة تلك التي تخدم أدواراً اجتماعية».

ويرى بلانت (١٩٧٨) أن الإدمان الكحولي هو حالة يفتقد فيها الفرد سيطرته على تناوله للشراب بدرجة لا تمكنه من الامتناع أو التوقف عن ذلك قبل أن يصل مرحلة التسمم.

ويذكر لندكويست (١٩٧٤) أن «الإدمان الكحولي يتصف به الشخص الذي أصبح معتمداً على الكحول بدرجة تؤدي إلى قيام حالة من الحاجة العضوية أو نشدان الشراب».

ويعرف شافتز (١٩٧٢) الإدمان الكحولي بأنه «اضطراب سلوكي مزمن يتضح في شكل انشغال دائم بالكحول، بما يؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسمية والعقلية، وإلى فقدان السيطرة بمجرد بدء تناول الشراب، وقيام اتجاه من تدمير الذات في التعامل مع مواقف الحياة».

ويقدم جيلينك (١٩٦٠) تعريفا للإدمان الكحولي «بأنه أي تعاطي للمشروبات الكحولية يحدث ضرراً للفرد أو للمجتمع أو كليهما».

ويشير بيرس (١٩٧٦) إلى الإدمان الكحولي «بأنه عادة تناول المشروبات الكحولية بكمية وبدرجة من التكرار تؤدي إلى نقص في الكفاية في العمل وكسب العيش، وإلى اضطراب في الحياة الأسرية للفرد وحياته الاجتماعية، وإلى تدمير لصحته الجسمية والعقلية».

من كل هذه التعاريف نجد إجماعاً على تناول المشروبات الكحولية بكمية وبدرجة من التكرار تؤدي إلى الإضرار بصحة الفرد الجسمية والعقلية، وكذلك إلحاق الأذى بشؤونه الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك نجد أن هذه التعاريف لا تقدم لنا مقاييس أو معايير تحدد لنا كم المشروبات الكحولية التي يتم تعاطيها، ولا معدلات تكرار هذا التعاطي. كما أن حجم الأذى الذي يلحق بصحة الفرد الجسمية والعقلية هو مسألة نسبية لم تحدد مداه هذه التعاريف، بحيث نستطيع أن نصل من واقعه إلى تحديد أدق للمدمنين على الكحول. كما أن هذه الحاجة إلى معايير واضحة محددة تنطبق أيضاً على الضرر الاجتماعي والاقتصادي الذي يلحقه الإدمان الكحولي بالفرد. وتظهر أيضاً حاجة إلى تحديد مفهوم «فقدان السيطرة» و«نشدان الشراب». وهناك تساؤلات أيضاً يقيمها بعض الباحثين حول هذه التعاريف. إذ نجد أن بعض تعاريف الإدمان الكحولي تشير صراحة إلى تناول الشراب بشكل اجتماعي، كما لو كان هناك نوع من الاعتراف بشرعية مثل هذا السلوك في تمايزه عن الإدمان الكحولي، وأن تناول المشروبات يمكن أن يتمشى مع القيم الاجتماعية السائدة تحت بعض الظروف. وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين أننا لا نعرف الحدود التي يتضمنها تناول الكحول في الظروف الاجتماعية. وأن بعض هذه الحدود يمكن أن تخرج كثيراً إلى حدود التسمم الكحولي، وإن كانت تتم تحت الستار الاجتماعي. والبعض الآخر يرى أنها يمكن أن تكون بداية الطريق إلى الإدمان الكحولي. وعلى أية حال، فإن ما نأخذه ــ أيضاً ــ على هذه التعاريف هي أنها لم تقدم معياراً لما يوصف بالتناول الاجتماعي للكحول.

وربما يعيننا على تفهم أفضل لمشكلة الإدمان الكحولي وتحديد طبيعتها أن نطلع على المحاولة التي قام بها جيلينك لتصنيف الإدمان الكحولي. فهذه المحاولات يمكن أن تفيد في النهاية في صياغة تعريف قد يعمل على تلافي أوجه القصور السابقة. وقد استخدم جيلينك الحروف اليونانية لكي ترمز إلى أنماط الإدمان الكحولي، وهذا الاتجاه في التمييز بين الأنماط المختلفة لإدمان الكحول بالحروف الأبجدية أفضل من إلصاق تسميات معينة بكل نمط قد يؤدي في النهاية إلى إلصاق صفات معينة بالنمط المعين وفقاً لمسماه. وعلى هذا الأساس فقد عدد جيلينك أنماط ألفا وبيتا وجاما ودلتا ونمط إبسيلون (وهو الحرف الخامس من الحروف الهجائية اليونانية) (جيلينك ١٩٤٥).

ويمثل نمط ألفا «اعتماداً دائمًا على الكحول ذا طبيعة سيكولوجية محضة يستهدف

الاستعانة بتأثير الكحول في التخفيف عن آلام جسمية أو انفعالية. ولا يؤدي هذا النمط إلى ظهور آثار الامتناع (الانسحاب) عن الشراب، كما لا يبدو فيه أي مظهر من مظاهر تطور المشكلة».

ونمط بيتا من الإدمان الكحولي هو «ذلك النوع من الإدمان الكحولي الذي تصاحبه مضاعفات جسمية مثل التهاب المعدة أو تليف الكبد أو مضاعفات في الجهاز العصبي. ولا يعود الإدمان الكحولي إلى أسباب نفسية أو جسمية كما لا تظهر آثار الانسحاب أو الامتناع عن الكحول. على أن الضرر الذي يحدث في هذا النمط قاصر على المضاعفات الجسمية، واضطراب ميزانية الأسرة وانخفاض مستوى الإنتاج».

والإدمان الكحولي من فئة جاما «يمثل درجة متزايدة من تحمل الأنسجة للكحول، كما تظهر في أعراض الانسحاب، والرغبة الجامحة في الحصول على الكحول، وفقدان القدرة على التوقف عن الشراب. وهو يمثل أيضاً درجة واضحة من الاعتماد السيكولوجي في تناول الشراب إلى الاعتماد الجسمي مصحوب بتغير سلوكي ملموس. كما يحدث أيضاً في هذا النمط إلحاق الضرر بالصحة بصفة عامة وبالظروف الاجتماعية كذلك».

وفي نمط دلتا من الإدمان الكحولي «تظهر بعض خصائص نمط جاما فيما عدا أن المدمن الكحولي من فئة دلتا لا يمكنه الامتناع عن تناول الكحول حتى ليوم أو يومين دون أن تظهر أعراض الانسحاب».

ويضيف جيلينك أن نمط ألفا ونمط بيتا يمكن أن يتحول إلى نمط جاما أو دلتا، وإن كان حدوث مثل هذا التحول هو أقل احتمالاً في حالة نمط بيتا.

وأما النمط الخامس والأخير من أنماط الإدمان الكحولي ــ وفقاً لتصنيف جيلينك ــ وهو نمط إبسيلون، فهو أقل الأنماط شيوعاً، وهو ذو طبيعة نوابية، أي يتخذ فيه الإفراط في تناول الشراب شكلاً نوابياً.

وأهم ما ينبغي الإشارة إليه بصدد ذلك التصنيف أن جيلينك قد أجراه على عينة متحيزة، بحيث ينبغي الحذر من تعميم نتائجها. كما أنها بالفعل لا تنطبق تماماً على واقع مشكلة الإدمان الكحولي. إلا أن هذا التصنيف يمثل ــ من ناحية أخرى ــ محاولة رائدة لا ينبغي تجاهلها، وتبشر بقيام محاولات تصنيفية أخرى أكثر اقتراباً من الكمال.

ولقد قامت بالفعل محاولات تصنيفية أخرى نذكر منها محاولة هامبتون الذي صنف الإدمان الكحولي إلى خمس فئات. الفئة الأولى تمثل من يتعاطى الكحول بصورة عادية، كما تمثل أيضاً معتاد الشراب، وهذا الأخير هو الشخص الذي يشرب يومياً إلا أنه بسبب ظروفه الصحية أو درجة تحمله العالية لا يصاب بالتسمم الكخولي ولا بالأمراض الناجمة عن تعاطي الكحول. والفئة الثانية وهي تشمل من يعتبر تناولهم للكحول كعرض لحالة عقلية مضطربة. والفئة الثالثة تسمى مجموعة الكحوليين الذهانيين، وهي تشمل من يعانون من ذهان كور ساكوف والهذاء المخيف. والمجموعة الرابعة وتشمل المدمنين الكحوليين الأغبياء، وهم المتعاطين للكحول من منخفضي الذكاء. وتشمل الفئة الخامسة الكحوليين القهريين.

ويصنف «إيزر» المدمنين الكحوليين إلى تلك الفئة التي يكون تناولهم للكحول إنما هو عرض لمرض مثل الصرع أو السلوك السيكوباتي. ثم تلك الفئة التي تقبل على الكحول بسبب نوع من الاستعداد الوراثي، وهم ـ أي هذه الفئة الثانية ـ لا يعرفون لماذا يتناولون الكحول، كما يمكن أن يتم استبدال الكحول لديهم ببديل آخر. والفئة الثالثة هم الكحوليون الأغبياء. وأما الفئة الرابعة فهم أصحاب المشكلات، وهم غالباً من العصابيين ممن يلزمهم علاج طبي نفسي واهتمام خاص. وأخيراً نجد فئة الأسوياء المفرطين في الشراب.

ونلاحظ أن التصنيف الذي قام به جيلينك وهامبتون وإيزر يقيم وزناً كبيراً للعلِّية في الإدمان الكحولي، وهو أمر شاق التعرف عليه في حالات الإدمان الكحولي، وبخاصة عندما نعتمد في التصنيف العليِّ على نمط الشخصية وعلى التكوين الجبلِّي والاستعداد الوراثي، وهي مقاييس لم نستطع بعد التحكم فيها بقدر كبير من الدقة. كما أن مفهوم الاستعداد الوراثي كثيراً ما يصطدم بالتأثير البيئي، باعتبار أن التأثير قد يكون للمحددات البيئية التي يعيشها الفرد عن أن يكون ذلك راجع إلى انتقال مورثات معينة خاصة بالإدمان الكحولي، وهي أمور سوف نناقشها فيما بعد.

ومن جهة أخرى، فقد ظهر حديثاً اتجاه نحو تصنيف الإدمان الكحولي على أساس فقدان القدرة على السيطرة والضبط، وبالتالي التصنيف إلى فئة من يمكنهم السيطرة على تناول الشراب، وأولئك الذين يفتقدون هذه السيطرة. هذا وتعرف منظمة الصحة العالمية في تقرير لها عام ١٩٥٢ مفهوم فقدان السيطرة على تناول الكحول بأنه «ما أن يدخل

جسم الكائن كمية ضئيلة من الكحول حتى تنشأ حالة من طلب المزيد من الكحول. وهذا الأمر يبدو كمطلب جسدي بالنسبة لمتعاطي الكحول. ويظل هذا المطلب قائمًا إلى أن يصبح في حالة من التسمم أو المرض تمنعه من استهلاك المزيد».

وحديثاً أيضاً قام اتجاه نحو تصنيف الإدمان الكحولي (لاندكويست ١٩٧٤) بشكل يخدم أساساً استراتيجية العلاج، وهو اتجاه عملي مفيد قيمته أكثر ما تكون في الجانب التطبيقي.

□ **النمط الأول** هم من يتناولون الكحول لمواجهة عرض من الأعراض المرضية. وهم يتناولون الكحول على فترات وفي شكل نوبات، وبدرجة تتعارض مع المعايير القائمة في المجتمع. وهذا الاستخدام الكحولي يتضمن الإفراط في استهلاك الكحول، نوبات من السكر، تناول الكحول في العمل، الإفراط في تناول الكحول بالمنزل، تناول الكحول قبل قيادة السيارة، والسلوك العنيف تحت تأثير الكحول. والمدمنون من هذه الفئة ليسوا بالضرورة معتمدين تماماً على الكحول. وكثير من أفراد هذه المجموعة يعانون من قصور بشكل أو آخر في الشخصية أو من عدم النضج. وتتضمن هذه المجموعة أيضاً الحالات التي تعاني من ذهان كامن. فالذهاني قد يستخدم الكحول كبديل لتأثير العقاقير النفسية. ومثل هؤلاء قد يتضح من دراسة حالتهم أنهم ــ أساساً ــ فصاميون يحاولون خفض ما يعانون من قلق عن طريق تناولهم لكميات كبيرة من الكحول. وبعضهم الآخر قد يعاني من ذهان الهوس والاكتئاب، فيفرطون في تناول الشراب خلال مرحلة الهوس أو الاكتئاب ويسلكون مثلما يسلك المدمنون الكحوليون. وعلى هذا ينبغي تناول مثل هذه الحالات باعتبارهم يعانون من نوع ما من أنواع الذهان. على أننا ينبغي أن ندرك ــ من ناحية أخرى ــ أن بعض مرضى الاكتئاب ممن يستخدمون الكحول كمضاد للاكتئاب قد يتحولون في المدى الطويل إلى الاعتماد على الكحول. ومثل تلك الحالات تتطلب علاج كل من الاكتئاب والاعتماد على الكحول معاً. وبصفة عامة، ينبغي بالنسبة لهذه الفئة من الكحوليين أن نهتم بالاضطرابات الكامنة وراء عرض تناول الكحول.

□ **والنمط الثاني من الإدمان الكحولي** تمثل أولئك المرضى الذين لا ينبغي أن تستحوذ مشكلتهم على الاهتمام الطبي فقط. فالأهداف العلاجية لهذه الفئة ينبغي أن تكون متواضعة وأقل طموحاً. وهم أولئك الذين يتم تشخيص حالتهم بأنهم مدمنون كحوليون مزمنون متدهورون مصحوبة ــ في الأغلب ــ بإصابات عضوية بالمخ. وعادة مايكونون قد

خضعوا للعلاج على مدى سنوات طويلة في مراكز علاجية عديدة. ومثل هؤلاء المرضى ينبغي رعايتهم في مؤسسات خاصة يظلون بها لسنوات. كما ينبغي تقبل حقيقة عدم إمكانية تأهيلهم، وأن كل ما هم في حاجة إليه هو نوع من الرعاية فقط. إلا أن المشكلة الأساسية هنا هي في التوصل إلى قرار يحدد مثل هذا التشخيص وأنهم قد انتهوا إلى هذه المرحلة المتقدمة من المرض.

□ ويتضمن **النمط الثالث** المرضى السيكوباتيين غير الناضجين ممن ليست لديهم القدرة على تقبل أي نوع من العلاج. والخلاف الرئيسي بصدد هذه الفئة هو خلاف حول استخدام مفهوم السيكوباتية. وغالباً ما يكون من الصعب تحديد هذه الفئة، إلا أنه ما أن يتم تحديدها ينبغي أن تكون الخطة العلاجية طويلة المدى، وأن يتم خلالها احتجاز هؤلاء المرضى.

□ **والنمط الرابع من مدمني الكحول** ينتمي إلى فئة العصابيين. وهم أكثر تعرضاً للقلق والتوتر النفسي، قدرتهم على تحمل الضغوط ضعيفة، وكثير من هؤلاء العصابيين يتعلمون استخدام الكحول كوسيلة لخفض القلق، فإذا ما استمر هذا السلوك فإنهم يصبحون معتمدين على الكحول. ولهذا فإن علاجهم يستلزم علاج العصاب وكذا علاج الإدمان، لأن شفاءهم من القلق لا يعني تحررهم من الاعتماد الكحولي. لهذا تبنى الخطة العلاجية على أساس مواجهة كل من المشكلتين معاً.

□ ويتضمن **النمط الخامس والأخير** أولئك الذين يتصفون باعتماد كبير على الكحول، وهم يمثلون الفئة العادية في الإدمان الكحولي. فهم ليسوا ذهانيين أو عصابيين أو سيكوباتيين، ولم يصلوا بعد إلى مرحلة التدهور العقلي. وهم عادة ما ينشدون العلاج، أو قد يتم دفعهم إلى ذلك عن طريق زوجة أو أقارب أو أصدقاء.

ويصنف شافيتز (١٩٧٢) الكحوليين إلى نمطين، هما: الكحولي الاستجابي والكحولي المدمن. فأما الكحوليون الاستجابيون (Reactive alcoholics) فهم الذين أصبحوا مشغولين بالكحول عقب تعرضهم لضغوط خارجية عنيفة. وفي كثير من الأحيان تؤدي الراحة النفسية المؤقتة إلى نوع من التعزيز لهذا السلوك. وفي حالات أخرى يزيد الكحول من حدة الاكتئاب مؤدياً بالفرد إلى استهلاك كمية أكبر من الكحول يتبعها الإدمان. وفي هذا الصدد فإننا نجد البعض في حاجة إلى تحطيم العوائق النفسية فيلجأ إلى الشراب قبل مواجهته للموقف.

والنمط الثاني هم الكحوليون المدمنون (Addictive alcoholics) وهم يكشفون عن اضطراب خطير في شخصيتهم سابق على إدمانهم للكحول، مع شواهد واضحة تدل على سوء التكيف في علاقاتهم مع الآخرين. كما يدل تاريخهم الشخصي على فشل في التكيف الأسري أو المدرسي أو المهني. ويكون بدء تناولهم للكحول دون سبب واضح. وأهم ما يكون واضحاً في نمط استجاباتهم الكلية هو ذلك الاتجاه نحو تدمير الذات الذي يشمل حياتهم كلها.

تأثير الكحول:

من الواضح أننا عندما نتحدث هنا عن أضرار الإدمان الكحولي، فإنما نشير بذلك إلى أضرار الكحول الأيثيلي الذي تحتويه المشروبات الكحولية الشائعة مثل النبيذ والبيرة والمشروبات الروحية المقطرة. وعلى هذا فنحن لا نتحدث هنا عن الكحول الميثيلي الذي يوجد في الكولونيا وبعض الأصباغ. وإن كان هذا الأخير ــ أي الكحول الميثيلي ــ يلجأ إليه أحياناً بعض المدمنين على الكحول عندما يعوزهم الحصول على المشروبات الكحولية. ويتصف الكحول الميثيلي بخصائص تجعله أشد خطراً بكثير من الكحول الأيثيلي. إذ أن معدل سرعة التمثيل الغذائي للكحول الميثيلي بطيء جداً مما يهيىء لحدوث فترة تسمم كحولي أطول بشكل ملحوظ. كما أنه يتصف بقابليته لحدوث تراكم التأثير مما يزيد من فاعليته نتيجة لتزايد تأثيره مرة بعد أخرى. وأكثر ما يحمله الكحول الميثيلي من خطر هو ما ينتج عن التمثيل الغذائي له من مواد سامة تضر الجهاز العصبي وبخاصة العصب البصري الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى العمى.

قلنا إن موضع اهتمامنا هنا هو الكحول الأيثيلي. وتتفاوت درجة تركيز هذا الكحول وفقاً لطبيعة الشراب الكحولي. فالبيرة تحتوي على ٣ ــ ٤,٥ ٪ من الكحول الأيثيلي، ويحتوي النبيذ على ٧ ــ ٢٠ ٪ منه، في حين تحتوي المشروبات الروحية المقطرة على ٣٠ ــ ٦٥ ٪ كحول أيثيلي. ويشير بعض الباحثين إلى أن المشروبات الروحية المقطرة تؤدي إلى التسمم الكحولي بسرعة أكبر مما تؤدي إليه كميات مماثلة من المشروبات الكحولية في شكل نبيذ أو بيرة. على أن هذا الرأي يتجاهل الطبيعة الخاصة لكل فرد، إذ تختلف نتائج تأثير المشروبات الكحولية ليس فقط بسبب اختلاف نوعيتها ودرجة تركيز الكحول الأيثيلي بها، وإنما أيضاً باختلاف الاستعداد الذاتي للفرد ودرجة تحمله. وهذه القضية الأخيرة ــ أي درجة التحمل ــ تتفاوت تبعاً لدرجة الاعتياد على تناول المشروبات

الكحولية ثم المراحل الأولى للإدمان ـ حيث تكون درجة التحمل في قمتها ـ ثم المراحل الأخيرة من الإدمان، حيث تعود درجة التحمل إلى الانخفاض الشديد مرة أخرى، بحيث تحدث الكميات القليلة من الكحول مفعولاً قوياً لدى المدمن الكحولي. ومن ناحية أخرى، فإن تأثير الكحول الأثيلي إنما يتوقف أيضاً على معدل سرعة امتصاصه. وهذا المعدل يكون أعلى ما يمكن عندما يتناوله المرء ومعدته خاوية. كما أن تناول الماء أيضاً قبل تعاطي الكحول يمكن أن يسرع من معدل امتصاصه. ولغاز ثاني أكسيد الكربون دور هام في الإسراع من امتصاص الكحول. ويدرك المدمنون على الكحول بعض هذه الحقائق ويستفيدون منها وفقاً لأهدافهم. مثلاً في المجتمعات التي يكون الشراب الكحولي المفضل أو الشائع بينها هو نوع من المشروبات الروحية المقطرة المحتوية على أعلى نسبة من الكحول الأثيلي، نقول في هذه المجتمعات يعمد أفرادها إلى تناول كميات كبيرة من الزبد وما إلى ذلك من مركبات دهنية قبل تناولهم لهذه المشروبات. وبهذا الإجراء تصبح عملية امتصاص الكحول الأثيلي بطيئة فيخف تأثير الشراب من ناحية ويطول هذا التأثير من ناحية أخرى.

ويبدو أن ذهان كورساكوف وكذلك الذهان الهذائي المخيف مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالإدمان على المشروبات الروحية المقطرة وليس بتناول البيرة والمشروبات الكحولية الأخف. ومع ذلك فإن البعض يرى أن الإدمان الكحولي بنتائجه المختلفة يمكن أن يحدثه الاعتماد على تناول أي نوع من أنواع المشروبات الكحولية. ويمكن أن تتضح هذه الحقيقة بشكل أفضل عندما نضع في ذهننا تلك الكميات الهائلة من المشروبات الروحية من غير المشروبات المقطرة التي يستهلكها بعض الأفراد في بعض المجتمعات وخاصة تلك المجتمعات التي تروج فيها صناعة بعض هذه المشروبات الكحولية. وبهذا يتدخل عامل توفر تلك المشروبات وكذلك عامل انخفاض أسعارها.

وأهم ما تتصف به المشروبات الكحولية هو سرعة امتصاص الكحول في الدم مباشرة منذ بدء تناوله. ومعدل سرعة امتصاصه أسرع من معدل إخراجه من الجسم. وعلى هذا الأساس فإن الإفراط في تناول الكحول يعني حدوث درجة عالية من تركيزه في الدم. ومن المعتاد عندما تصل درجة تركيز الكحول في الدم إلى معدل ١٥٠ مللي جرام أو أكثر من الكحول في كل ١٠٠ مللي ليتر أو ما يعادله في البول أو اللعاب أو التنفس، فإن ذلك يعني حالة من التسمم. وتفرز الكليتان والرئتان حوالي ١/١٠ الكحول الممتص دون تغيير، وأما الباقي فيتم تأكسده بمعدل ثابت تقريباً.

وأول مراحل عملية تأكسده هي تكوين مركب الاسيتالدهيد (Acetaldyhde) والمرحلة الثانية هي تحول الاسيتالدهيد إلى حامض الأسيتيك (Acetic acid) والمرحلة الثالثة والأخيرة هي تأكسد حامض الأسيتيك إلى ثاني أكسيد الكربون والماء.

وقد وجد أن مادة الدايسلفرام Disulfiram (Tetraethylthiuram disufide) تعطل عملية التخلص من الاسيتالدهيد، وأن تراكم هذا الأخير يؤدي إلى شعور متعاطي الكحول بعدم الراحة. وقد اكتشف اثنان من الباحثين الدنماركيين عام ١٩٤٨ هما جينز هالد وإريك جاكوبسين المشاعر البغيضة التي تنتاب من يتناول الدياسلفرام عقب تعاطيه المشروبات الكحولية. وقد تم الاستفادة من هذه الظاهرة في علاج الإدمان الكحولي كأسلوب من أساليب العلاج الشرطي يؤدي إلى تكوين منعكس النفور لدى مدمن الكحول.

ويمارس الكحول تأثيره المباشر على المراكز العصبية العليا، وهذا التأثير ذو طبيعة كافة. ويمتد هذا التأثير الكاف تدريجياً ليشمل في بعض الظروف النخاع المستطيل ومراكز القلب والتنفس، بمعنى أنه يمكن أن يؤدي إلى الوفاة (Mayer-Gross ١٩٦٣).

ويؤدي هذا التأثير الكاف للمراكز العليا الذي يمارسه الكحول إلى مرحلة قصيرة من الاستثارة ويصبح السلوك أقرب ما يكون إلى السلوك الغريزي، كما يصبح أكثر بدائية وأكثر تلقائية، ويتحرر الفرد من توتراته وهمومه وخجله على حساب درجة اليقظة والحكم ونقد الذات. ويختفي الضبط الذاتي الذي يمارسه الفرد على نفسه، وتطغى عليه موجات من الانفعالات البدائية من السعادة أو الحزن ورثاء الذات والبكاء.

وقد ينتاب الفرد حالة مزاجية من السرور والرضاء تؤدي إلى مشاعر زائفة من الثقة بالنفس وغياب الشعور بالتعب واللامبالاة الخلقية والعقلية. وعند هذه المرحلة يمكن أن تكشف عن نفسها سمات من الشخصية تكون خافية أو غير واضحة. ويحدث في هذه المرحلة أيضاً تبلد في الإدراك الحسي، ونقص في الانتباه، وبطء في التفكير، وضعف في الذاكرة البعيدة، كما يحدث أيضاً نقص في التآزر العضلي. ويتوقف طول هذه المرحلة وعمق تأثيرها على طبيعة الشراب الكحولي ومعدل سرعة امتصاصه ودرجة تحمل المتعاطي له.

وتتميز المرحلة التالية بأعراض من التخدر العميق، واندغام الكلام، واختلال

التآزر الحركي، والرجفات، والدوار، والقيء، وفقدان الوعي. وغالباً ما تكون هذه المرحلة مصحوبة بزيادة في درجة القابلية للاستثارة، وانفجارات من الهياج والغضب. وعندما يتخلص المرء من حالة التسمم الكحولي نجده فاقد الذاكرة بالنسبة لتلك الأحداث (Henderson and Ivor ١٩٦٢).

وبالنسبة لمدمن الكحول فإنه ما إن يبدأ في تناول الشراب ويتخفف من ضوابطه الذاتية وأنواع الكف حتى ينسى كل نواياه ووعوده في الامتناع عن الشراب، ويؤدي ذلك الضعف في عدم القدرة على ضبط النفس إلى ما يماثل الحلقة المفرغة حيث تتزايد درجة ضعف إرادته تدريجياً إلى الحد الذي يهمل فيه شؤونه الخاصة. ويتزايد خداعه لنفسه إلى درجة لا تمكنه من رؤية حقيقة ذاته بحيث يصل الانهيار الخلقي إلى نهايته. وفي المراحل الأخيرة تختفي كل مظاهر اعتزازه بذاته وكرامته. وفي بعض الأحوال قد ينشد الكحول في أي صورة بغض النظر عن المذاق أو النوع كأن يلجأ إلى تناول المركبات المحتوية على الكحول الميثيلي. على أن الأمر في الأغلب قد يتطلب فترة زمنية طويلة تصل خمسة عشر سنة من الاعتماد على الكحول حتى تتطور حالة المدمن الكحولي إلى صورتها المتطرفة وحتى تتبلور أعراض الإدمان الكحولي الجسمية والعقلية ومصاحباتها من فشل في الحياة الأسرية والمهنية والاجتماعية، وحتى تأخذ المشكلة حجمها التقليدي عندما يبدأ المدمن في تناول المشروبات الكحولية منذ الصباح وطوال اليوم.

ويؤدي الإدمان الكحولي إلى صور عدة من الاضطرابات الجسمية والعقلية تختلف من حالة لأخرى باختلاف التكوين الجبلي والاستعداد الوراثي والظروف الصحية العامة، كما تختلف أيضاً وفقاً لدرجة استهلاك الكحول والمدة الزمنية التي استغرقها الإدمان الكحولي.

ومن الصور المألوفة في الإدمان الكحولي وجود اضطراب في توازن أملاح وسائل الجسم، التهابات في الجهاز المعوي، تليف الكبد، نقص في الفيتامينات. ويبدو أن نقص الفيتامينات لدى مدمن الكحول يعود أساساً إلى اعتماد المدمن على الكحول كمصدر للطاقة دون مراعاة لاحتياجات جسمه من الفيتامينات والأملاح المعدنية. وربما كان السبب في ذلك أيضاً ما يعانيه مدمن الكحول من فقدان الشهية بسبب التهابات المعدة التي غالبها ما تتخذ شكلاً مزمناً. وربما كان اضطراب عمليات التمثيل الغذائي من بين العوامل المحدثة للنقص الغذائي عند مدمن الكحول.

ويفترض أن تأثير الكحول على الغدة النخامية ينعكس على حياته الجنسية، كما يفترض أيضاً أن هذا الضعف الجنسي يزداد سوءاً ويتخذ صفة الثبات بسببه تليف الكبد. فمن المعروف أن تليف الكبد يعوق عملية التخلص من هرمونات الأنوثة، مما يؤدي إلى تضخم حجم الثديين، وفقدان شعر الجسم، وضمور الخصيتين، وتناقص درجة التوتر العضلي.

وهناك افتراض آخر مؤداه أن الضعف الجنسي الناتج عن الإدمان الكحولي ذو طبيعة عصبية، أي خاص بالجهاز العصبي، ولا يعود إلى أسباب نفسية أو هرمونية. ومثل هذا الافتراض يحدد الضعف الجنسي في اختلال وظيفي في القوس المنعكس الذي يحدث الانتصاب. على أن هذا الافتراض موضع نقد شديد، إذ من المعروف أن مدمن الكحول يفتقد أيضاً المرحلة السابقة على الانتصاب، وهي مرحلة الرغبة والتي لا بد من وجودها كإحدى حلقات الفعل الجنسي السوي.

على أية حال، فمن الحقائق الثابتة ـ بعكس ما قد يكون شائعاً ـ أن الكحول يؤدي إلى حالة من الضعف الجنسي توصف بأنها مؤقتة أي ليست دائمة ثابتة وإنما يمكن أن تزول بعد عودة متعاطي الكحول إلى حالته الطبيعية وتخلصه من الكحول بالجسم. على أنه مما لا شك فيه أنه عند المستويات المنخفضة من التركيز الكحولي في الدم، فإن الكحول يعمل على إزالة عوامل الكف الجنسي. إلا أن مثل هذا التأثير عند المستويات العليا من التركيز الكحولي في الدم يتحول إلى فشل جنسي تام. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الفشل يستمر في حالات الإدمان الكحولي ويتخذ صفة الثبات (بريدل، ويلسن، روسين ١٩٦٨).

والضعف الجنسي الناتج عن الإدمان الكحولي كان دائمًا العامل غير الظاهر للفشل في الحياة الزوجية. وكان الطلاق يعزى إلى جوانب أخرى من سلوك مدمن الكحول مثل الظروف المالية. إلا أن الدراسات الحديثة أوضحت أن الضعف الجنسي الناتج عن الكحول هو العامل الرئيسي في ارتفاع نسبة الطلاق بين الكحوليين.

وأما بالنسبة للحياة الجنسية للأنثى المدمنة الكحول، فإن الأساطير تشيع عن المرأة المتحللة التي تتصف بالفوضى الجنسية المدمنة كحولياً، في حين أن الأمر على عكس من ذلك إذ نجد أن المرأة المدمنة كحولياً تشكو عادة من نقص في الدافع الجنسي ونقص في

الاهتمامات الجنسية على عكس ما كان شائعاً من قبل. ومن ثم فإن الصورة الأقرب إلى الحقيقة هي صورة المرأة المتوترة التي تتجنب كل الاتصالات الجنسية (لاماركا ١٩٧٨).

ويمكن للتسمم الكحولي المزمن أن يؤدي إلى حالة من البارانويا. على أن معظم هؤلاء المرضى هم أساساً من المصابين بالفصام المزمن ممن أصبحوا أيضاً مدمنين على الكحول. وتعتبر حالات الهذاء المخيف (Delirium Tremens) من أكثر حالات الذهان شيوعاً في الإدمان الكحولي المزمن. وكثيراً ما يلعب التوقف الفجائي عن الشراب دوراً هاماً في إحداث هذا النمط الذهاني. ومن المحتمل أن يكون النقص الغذائي ــ نقص الفيتامينات ــ من بين العوامل المحدثة لهذه الأعراض الذهانية التي تتلخص في فقدان القدرة على التآزر العضلي واضطراب شديد في حفظ التوازن، اضطراب الحالة الشعورية، هلاوس بصرية، قلق، فزع، اضطراب الكلام. والخطورة التي تكمن هنا هي في إمكانية حدوث هبوط في القلب يتبعه الوفاة بين ذوي البنية المتدهورة. ويمكن أن ينتج عن إحدى نوبات الهذاء المخيف ظهور زملة ذهان كورساكوف. وقد وصف كورساكوف هذه الزملة لأول مرة عام ١٨٨٧ وتتميز باضطراب وجداني، اضطراب الذاكرة، خلط وتحريف للذاكرة، عدم إدراك الوقت أو الزمان أو المكان، اضطراب في الأعصاب الطرفية، ضعف جسمي (Noyes and Kolb ١٩٦٣).

درجة انتشار الإدمان الكحولي:

من أشق الأمور في الإدمان الكحولي هو محاولة تحديد حجم المشكلة. ففي الواقع أن مظاهر ونتائج هذا النوع من اضطرابات السلوك مثل: الرغبة الشديدة في الحصول على الكحول، عدم القدرة على التوقف عند بدء تناول الشراب، تكرار تعاطي الكحول وبكميات كبيرة عادة، إلحاق الضرر بصحة الفرد وبالمجتمع... إلخ. هذه كلها مظاهر تجعل من الصعب تحديد مدمن الكحول في المجتمع المعين. فمثلاً ما هي درجة الرغبة الجامحة في الحصول على الكحول؟ تحت أي ظروف يفتقد المرء ضبطه لنفسه في تناول الكحول؟ ما هي الكمية التي يتناولها من يعتبر في عداد المدمنين الكحوليين؟ ما هو تكرار تعاطي الكحول؟ ما هو نوع الضرر الذي يلحق بصحة الفرد وبالمجتمع؟

وبسبب الطبيعة المراوغة لمشكلة الإدمان الكحولي، وجد المشتغلون بالدراسات الابيدميولوجية أنه من الأفضل تقرير معدلات من الإفراط في تناول الكحول، ومعدلات

الوفيات الناجمة عن الإدمان الكحولي، عن أن يتجه الاهتمام إلى تقرير معدلات الإدمان الكحولي. وفي الواقع فإن الإحصائيات الخاصة بمعدل استهلاك المشروبات الكحولية ومعدل الوفيات الناجمة عن الإدمان الكحولي، قد استخدمت كمؤشرات عامة تسهم في الكشف عن حجم مشكلة الإدمان الكحولي.

ولقد اتجهت جهود المشتغلون بالدراسات الابيدميولوجية في مجال الإدمان الكحولي نحو دراسة معدلات الوفيات وحالات المرض الناجمة عن الإدمان الكحولي. فعلى سبيل المثال، وجد ارتباط بين مستوى استهلاك الكحول وبين معدلات الوفيات الناجمة عن تليف الكبد. وقد أوضحت الدراسات بالفعل أن الوفيات بين المدمنين كحولياً ترجع إلى أسباب مثل تليف الكبد، أمراض الجهاز الدوري، الالتهاب الرئوي، سرطان في الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي، الحوادث. والأسلوب المتبع في هذا الصدد هو إجراء دراسة استرجاعية (Retrospective Study) للحالات التي يشتبه في أن وفاتها مرتبطة بالإدمان الكحولي، والقيام بجمع بيانات عن تاريخ حياتهم. إلا أن الصعوبة الواضحة هنا هي عدم إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات لأنها قد تكون في الأغلب غير دقيقة وغير كاملة أو مستوفاة.

وفي الواقع، فإن الدراسات الابيدميولوجية الموثوق فيها هي أمر نادر الوجود، وذلك بسبب الصعوبة في الحصول على بيانات إحصائية كافية عن الإدمان الكحولي بسبب طرق جمع البيانات من مستشفى إلى آخر ومن مجتمع لآخر، وبسبب احتمال تشخيص كثير من الحالات وفقاً لمضاعفاتها وليس وفقاً لأصل نشوء هذه المضاعفات. فمثلاً حالات تليف الكبد الناتج عن الإدمان الكحولي كثيراً ما يشار إليها باعتبارها من الأمراض الداخلية بحيث تضمها إحصاءات تلك المجموعات من الأمراض. وبالمثل حوادث الطريق الناجمة عن تعاطي الكحول يمكن أن تدخل تحت إحصاءات حوادث المرور وهكذا. وكثير من المدمنين الكحوليين قد لا تتناولهم الإحصاءات الرسمية بأي حال من الأحوال بسبب علاجهم في العيادات الخاصة وليس في المستشفيات العامة. والمرأة عادة ما تظل محمية في منزلها، بحيث يصعب اكتشاف حالتها، وبالتالي تكون دائماً الدراسات الخاصة بمدى انتشار الكحول بين الأناث هي دراسات لا تعتمد على إحصاءات دقيقة. وبالرغم من هذه الصعوبة في حصر درجة انتشار الإدمان الكحولي فإن الدراسات الابيدميولوجية تعتبر هامة جداً في تخطيط ووضع البرامج الخاصة بمشكلة الإدمان الكحولي.

العليَّة: (Actiology)

يمكننا تعريف العليَّة بأنها علم أسباب الأمراض، ويشمل ذلك الأسباب المباشرة، وعوامل الاستعداد للإصابة بالمرض، وكيفية تأثيرها. وعند دراسة العوامل العلية في الأمراض النفسية والعقلية واضطرابات السلوك فإن الباحث يواجه عادة بتداخل العديد من العوامل التي يفترض أنها مؤدية للمرض، وبعدم إمكانية إعطاء وزن أكبر لبعض العوامل دون غيرها طالما أن القضية في نهاية الأمر هي قضية تفاعل وتأثير متبادل. ويتضح هذا الموقف أيضاً عند بحثنا في العوامل العلية في الإدمان الكحولي، وإن كان الأمر يزداد في هذه الحالة تعقداً وتشابكاً، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الاتجاه القائل بأن الإدمان الكحولي هو نوع من اضطرابات السلوك عن أن يكون مرضاً في ذاته. وهنا فإننا نواجه بإبعاد كثير في المشكلة يصعب قياسها وتحديدها والتعرف الموضوعي على حقيقة الدور الذي تلعبه في استثارة المشكلة ودفعها إلى حيز الوجود. ولعلنا بهذا نشير بصفة خاصة إلى تأثير الضغوط البيئية وظروف العمل وجماعات الأصدقاء والنظم السائدة في المجتمع المتعلقة بتعاطي الشراب سواء من حيث إجازته والسماح به أم من حيث فرض القيود التي تصل إلى حد منعـه، وغير ذلك من عوامل كثيراً ما يعزى إليها الإدمان على الكحول دون أن تكون هناك وسائل موضوعية لتحديدها وقياس مدى فاعليتها وتأثيرها. ومع أننا لا نريد منذ البداية ونحن نتعرض للعوامل العلية في الإدمان الكحولي أن نحمل نظرة متشاءمة، إلا أننا فقط نستهدف الإشارة إلى الطبيعة المراوغة لهذه المشكلة، خاصة وأننا ندرك أن تحديد العوامل العلية في أي اضطراب يجعل من السهل بعد ذلك تحديد مقاييس وقائية وعلاجية فعالة.

من الوجهة الكلاسيكية في دراسات اضطرابات السلوك يتجه الباحث عادة إلى نظريات التحليل النفسي ونظريات التعلم لتفسير السلوك والعوامل التي حدت به إلى الخروج عن السواء. ثم من الوجهة التقليدية أيضاً، أن يتجه بآفاقه للبحث في الاستعداد الوراثي والتكوين الجبلِّي، وأن يأخذ في اعتباره أيضاً التركيب الحضاري والضغوط الاجتماعية والبيئية وظروف التنشئة الاجتماعية. وقد يميل أحد الباحثين ـ بسبب طبيعة اهتماماته هو ـ أن يولي أحد هذه العوامل أو أكثر وزناً أكبر من غيره من العوامل، وقد ينتهي آخرون إلى القول بتفاعل هذه العوامل جميعاً معاً دون إمكانية تحديد درجة الإسهام النسبي لكل عامل من هذه العوامل.

ومن وجهة نظر التحليل النفسي يرى فرويد أن الإدمان الكحولي يعود إلى المرحلة الفمية التي تتسم بالحاجة إلى تناول الحب والعطف جنباً إلى جنب مع الحاجة إلى تناول الطعام والغذاء عن طريق الفم. وفي تفسير آخر لسلوك المعتمد على الكحول يقرر فرويد بأن هذا الاعتماد هو نوع من الإدمان، وأن الاستمناء هو نمط الإدمان الأساسي، وأن كل صور الإدمان الأخرى هي بديل لهذا النمط الأساسي.

ويرى كارل مييننجر (١٩٣٨) دافع تدمير الذات باعتباره مكوناً أساسياً في الإدمان الكحولي. فالمدمن على الكحول لديه دائماً رغبة قوية في أن يدمر ذاته بسبب قيام مشاعر الإثم لديه ورغبته في توقيع العقاب عليه نتيجة لمشاعره ورغباته العدوانية. وأن الصراع الأساسي لدى مدمن الكحول يتمثل في اتجاهات الطفل العدوانية العنيفة نحو والديه ورغبته في تدميرهما، ثم مخاوفه من أن يفتقدهما وأن يرتد العدوان نحو الذات. كما يرى مييننجر أن الإدمان الكحولي هو تدمير تدريجي للذات، وهو في نفس الوقت هروب من التوقيع الحاد القاطع لتدمير ذاته.

ويعزو ألفرد أدلر (١٩٤١) الإدمان الكحولي إلى شعور عنيف بالنقص يعود إلى حالة مستمرة دائمة من الإحساس بعدم الشعور بالأمن والرغبة في الهرب من المسؤولية.

ويرى رادو (١٩٣٣) أن أي رغبة شديدة في الحصول على أي نوع من أنواع العقاقير هو مظهر لحالة مرضية. وأن بعض الناس لديهم استعداد للاستجابة القوية لتأثيرات أحد العقاقير. وأن الدافع نحو استخدام العقار وليس العقار ذاته هو الذي يجعل بعض الأفراد ممن يستجيبون لإحباطات الحياة بنوع من التوتر، يلجؤون إلى استخدام الكحول.

هذه الآراء في الواقع ليست بمنأى عن النقد. فهي إما أنها تمثل نوعاً من التبسيط المتطرف ـ كما فعل رادو ـ الذي يبدو ساذجاً في بساطته بعيداً عن تفسير هذا النمط من اضطرابات السلوك. وهي إما لم تدعمها دراسات لاحقة أو حتى ملاحظات اكلينيكية مضبوطة. فالشواهد الاكلينيكية لا تقدم لنا صورة المدمن الكحولي المعتمد على الآخرين والذي ينشد العطف والحب والمساندة دائماً من الآخرين. كما أن تدمير المدمن الكحولي لذاته إنما يبدو كنتاج ثانوي لسلوك المدمن المتصف بقلة الحيلة وفقدانه الإرادة واعتماده المطلق على مصدر معين ـ وهو الكحول ـ في نشدان اللذة والهروب من واقع الحياة. وأخيراً، إذا شئنا أن نسلك الطريق الأخير في دحض أو مساندة نظريات التحليل النفسي، فإن نتائج العلاج بالتحليل النفسي لمدمني الكحول لم تكن مشجعة، الأمر

الذي يشير إلى احتمال فشل العلاج بسبب قصور في تحديد الأسباب. أو العوامل الكامنة وراء السلوك، أو أن هذه الأسباب المفترضة كانت منذ البداية مضللة.

وللتفسير السيكودينامي دوره في تقريب مفاهيم العلية في الإدمان الكحولي من وجهة النظر التحليلية. فيقرر والجرين وباري (١٩٧٠) أن الإدمان الكحولي يعود إلى حالة الصراع النفسي التي يعاني منها مدمن الكحول. فهو يقع فريسة للتباين أو التناقص بين مشاعر الانتماء ومشاعر الاغتراب تجاه الناس وعدم القدرة على الحسم بين هذه المشاعر المتباينة المتناقضة. وتقوم هذه المشاعر أساساً نحو الآباء أو بديلي الآباء ثم تنتقل إلى سائر العلاقات الاجتماعية الأخرى. ونتيجة لعدم حسم هذه الاتجاهات خلال مراحل الحياة المبكرة، فإنها تتخذ صفة الصراع المزمن في مراحل الرشد. وينتهي هذا الصراع إلى قيام حالة عنيفة من القلق وإلى قيام مشاعر الإثم، الأمر الذي يؤدي إلى حالة التوتر النفسي والاكتئاب.

ويرى نويس (١٩٦٣) أن أسباب الإدمان الكحولي هي نفسها تلك التي تحدث العصاب في غير الكحوليين. وأن الإدمان يعود إلى خبرات صادمة في حياة الفرد المبكرة. وأن مدمن الكحول يعاني من نوع من التثبيت عند المرحلة الفمية. وأن مدمن الكحول ربما لم تنم لديه أبداً ذات عليا قوية ثابتة، وأنه يفتقد الإحساس بالمسؤولية كما يفتقد وجود ذات قوية. على أن نويس يؤكد من ناحية أخرى أن أي شخصية متكاملة قد حققت نوعاً من التكيف السوي يمكنها تناول أنواع التوتر والقلق التي تواجهها دون اللجوء إلى تعاطي الكحول. وأن الكحوليين ليسوا بالضرورة عصابيين، وأن هناك فقط نوع من التماثل في العوامل العلية المحدثة للعصاب وللإدمان الكحولي.

على أن إنكار نويس لعصابية المدمنين على الكحول تعارضه آراء أخرى عديدة. فقد لاحظ جيلينك (١٩٦٠) أن المدمنين على الكحول ـ بصفة عامة ـ ينتمون إلى فئات العصابيين أو الذهانيين وأولئك ذوي التكوين الجبلِّي المعين الذي يجعلهم عرضة للإدمان. ويرى مايرجروس (١٩٦٣) أن هذه الملاحظة تتفق جزئياً مع واقع أن تناول الشراب يمكن أن يعكس حالة مزاجية معينة تؤدي إلى الرغبة الجامحة في نشدان حالة من النشوة. فبعض المصابين بالاكتئاب قد يلجؤون إلى الكحول كمخرج لمشاعر الضيق التي يعانون منها. كما أن القابلية للاستثارة عندما تكون من المعادلات النفسية للاكتئاب قد تؤدي أيضاً إلى الإدمان الكحولي.

لكن ملاحظة جيلينك هذه ليست غير قابلة للنقد. فالمدمنين على الكحول ليسوا بالضرورة ذهانيين أوعصابيين. وأن أي إنسان عرضة لأن يصبح مدمناً على الكحول (بيرس ١٩٧٦). والنقد الآخر الذي يوجه إلى رأي جيلينك هو أنه يهمل بهذا القول التأثير البيئي والحضاري وعمليات التغير الاجتماعي والاستعداد الوراثي والمتغيرات النفسية. ومن ناحية أخرى، فقد أوضحت الدراسات العديدة أن الكحول يمكن أن يسهم في الكشف عن حالات الفصام الكامن بمعنى أننا ينبغي أن ننظر إلى الكحول باعتباره نتيجة للذهان وليس سبباً له. بل إن جيلينك يناقض نفسه عندما يميز بين الإدمان الكحولي كمرض في ذاته وبين تناول الشراب كعرض.

وإذا ما نظرنا إلى الإدمان الكحولي باعتباره نوعاً من العادات التي اتخذت صفة الثبات بحيث تفرض نفسها على الكائن الحي، وإذا ما نظرنا إلى الاعتماد الكحولي كنمط سلوكي يوجه تصرفات صاحبه بشكل يبتعد فقط من حيث الدرجة عن حدود السواء، فإن استخدام نظريات التعلم لتفسير هذا السلوك تصبح مقبولة منذ بداية الأمر.

وتجمع نظريات التعلم على القول بأن تأثير الكحول يعزز الارتباط ما بين المنبه والاستجابة. فعندما تؤدي استجابة ما في وجود منبه معين إلى خفض للدافع، فإن الكائن يميل إلى تكرار الاستجابة عندما يواجه بمثل هذا الموقف. ويعمل الكحول على تعزيز السلوك لأنه يؤدي إلى خفض للقلق والخوف أي خفض للتوتر. ومثل هذا السلوك الذي ينتهي إلى خفض التوتر يمكن أن يصبح عادة أو نوعاً من الإدمان.

وفي هذا الصدد يشير دولارد وميللر (١٩٥٠) إلى أن الكحول يؤدي إلى خفض مؤقت للخوف والصراع متبوعاً بحالة من الشقاء والبؤس مما يحدث دورة الإدمان. وترى مدرسة سكنر أن ما يحدثه الكحول من خفض للقلق، وإعادة تكرار هذا الخفض للقلق، يصبح أمراً متعلمًا. ويشير شوين إلى أن التحرر من القلق عقب بدء تناول الشراب يعمل كنوع من التدعيم. ولا تختلف آراء جميع المشتغلين بنظريات التعلم من أن الكف الذي يمارسه الكحول على العمليات العقلية العليا، وما يتبعه من شعور بحسن الحال والتخفف مما يستشعره المرء من توتر انفعالي ومخاوف مبهمة غامضة، إنما تؤدي في النهاية إلى تعزيز هذا السلوك، بحيث ينتهي تعاطي الكحول إلى أن يصبح أمراً متعلمًا يأخذ شكل العادة التي تعيد وتكرر نفسها بسبب ما تلقاه من تدعيم وتعزيز. وقد وجد ماسرمان (١٩٤٦) أنه عند تقديم الكحول إلى القطط العصابية فإن ذلك كان يؤدي إلى خفض السلوك العصابي بين هذه

القطط. وفي التجارب على الفئران وجد كوجر أن الكحول يعمل على خفض دافع الخوف، وأن هذا التأثير الذي يخدم كنوع من التدعيم يجعل عملية تعلم تعاطي الشراب قوية لدى المدمن كحولياً.

وأما من وجهة الفرص الخاص بتأثير الجبلة كأساس لأحداث الإدمان الكحولي فقد وجد ماككورد وآخرون (١٩٦٠) أنه لا توجد دلائل تشير إلى أن النقص الغذائي أو اضطرابات التمثيل الغذائي أو اضطرابات الغدد الصماء في الطفولة يمكن أن تؤدي إلى حالة من الإدمان الكحولي في سن الرشد. على أن المشكلة الواضحة في مثل هذه الدراسات هي أن مقاييس هذه الأبعاد الخاصة بالتمثيل الغذائي والغدد الصماء والوظائف العصبية ليست على درجة من الكفاية في وقتنا الحاضر بحيث تقدم لنا صورة يمكن الوثوق فيها عن جبلة الفرد.

هذا ويفترض وليامز (١٩٥١) وجود نوع من الاضطراب في الأنزيمات يؤدي إلى إعاقة عملية التمثيل الغذائي للمواد الكربوهيدراتية بحيث تصبح هذه المواد غير كافية كمصدر سريع للطاقة. ولما كان الكحول يخدم كمصدر بديل لهذه الطاقة، فإنه تصبح هناك رغبة قوية في الحصول على الكحول. ووفقاً لهذا المبدأ فإن الفئران التي حرمت من فيتامين (ب) كانت تختار محلولاً به الكحول مفضلة إياه عن الماء. وفي هذا الصدد نجد أن البحوث المختبرية تشير إلى أن نقص فيتامين (ب) بين الفئران يزيد من درجة تعرضهم للإدمان الكحولي. وهناك وجهة نظر غير واضحة يمثلها همويك ترى أن الإدمان الكحولي إنما ينشأ عن انحرافات فسيولوجية، بحيث أن خلايا الجسم والمخ تؤدي عملها بشكل أفضل في وجود الكحول.

ومن وجهة الاستعداد الوراثي ودوره في إحداث الإدمان الكحولي فقد أوضحت بعض الدراسات بين أقارب المدمنين على الكحول أن نسبة الإدمان الكحولي بين الآباء والأبناء كانت حوالي الضعفين والنصف عنه بين آباء وأبناء المجموعة الضابطة. ويقرر شافيتز (١٩٧٢) أن الدراسات تكشف عن أن الأبناء يتعاطون الكحول بدرجة تماثل الآباء. فالأب المدمن ينجب ابناً مدمناً، والأب الذي لا يشرب ينجب ابناً لا يشرب، والأب الذي يشرب باعتدال ينجب ابناً يشرب باعتدال. ويضيف شافيتز أن نسبة الإدمان الكحولي العالية بين مجموع أفراد عائلة الشخص المدمن تؤيد هذه الملاحظات. ومن الواضح أن هذا الرأي الذي يمثله شافيتز يعتبر نوعاً من التبسيط المتطرف، بل وربما نوعاً

من الخطأ يقع فيه باحث مثل شافيتز له اهتماماته بمشكلة الإدمان الكحولي. فلو أخذنا بهذا الرأي لأصبحت المشكلة من الوضوح بمكان سواء من حيث تفهم أسبابها أو من حيث أساليب الوقاية والعلاج لها، ما دام الأب الذي يتعاطى الكحول سوف ينجب بالضرورة ابناً يتعاطى الكحول، والأب الذي لا يشرب سوف ينجب ابناً لا يشرب. وهذا النوع من التبسيط فيه تجاهل للعديد من العوامل الأخرى التي تتفاعل معاً والتي يمكن أن تؤدي أو لا تؤدي إلى الإدمان الكحولي. ونحن بهذا لا ننكر آثار الاستعداد الوراثي ـ إن ثبت قيامها ـ ولكنها لا تمثل قانوناً مرادفاً للكل أو لا شيء مثل ذلك القانون الذي يتبعه الجهاز العصبي في توصيله للتنبيهات العصبية.

ومن جهة أخرى، فإن كروزكوك (١٩٧٤) يعرض رأيه كمشتغل بعلم الوراثة فيشير إلى أنه ينبغي النظر إلى الإدمان الكحولي كمرض له نمط من المورثات شأنه شأن أي اضطرابات أخرى موروثة. وأن نتائج الدراسات تعزز القول بوجود نوع من المورثات يفعل فعله في هذا الصدد. إذ أن إخوة مدمن الكحول معرضون لأن يصبحوا مدمنين كحوليين بمعدل من سبعة إلى ثمانية أضعاف المجتمع العادي. وأنه هناك فروقاً ملحوظة بين الذكور والأناث من حيث معدلات التعرض للإدمان الكحولي.

وتكشف الدراسات التجريبية التي تجرى في المختبرات عن إمكانية قيام عوامل وراثية تقرر درجة القابلية للإدمان الكحولي، حيث أمكن في المختبرات زيادة القابلية للإدمان الكحولي بين الفئران من خلال الأجيال المتعاقبة (سكولار وآخرين ١٩٧٢).

ويقال أيضاً بأن العرق (Race) يلعب دوراً أيضاً في تقرير درجة القابلية للإدمان الكحولي، وهذا يعني بشكل أو آخر أن للعوامل الوراثية دورها في تحديد هذه المشكلة. ومع ذلك، فإن دور العرق كأحد العوامل العلية في الإدمان الكحولي، إنما يعني أيضاً إمكانية تدخل العوامل الحضارية والظروف البيئية التي يعيشها الفرد، بل وربما كانت تلك العوامل الحضارية والبيئية هي الأساس في استحداث المشكلة وليس العوامل الوراثية.

ومن جهة التفسير الحضاري يقرر ماندلبوم (١٩٦٥) أن هناك جانبين حضاريين في تناول الشراب. فهناك الشكل الذي يتم به تناول الشراب، ثم هناك المعنى الذي تضفيه الحضارة المعينة على تناول الشراب. ومن السهل التعرف على الشكل الذي يتم به تناول

الشراب لأنه عادة ما يتم التعبير عنه كمجموعة من القواعد الواضحة تنظم سلوك تناول الشراب. وهذه القواعد تقرر زمان ومكان ونوع الشراب الكحولي، ومعدل ما يستهلك فيه والسلوك الملائم في تناوله. وقد وجد هورتون (١٩٤٣) في دراسات حضارية مقارنة أن درجة تعاطي الشراب تتصل اتصالاً مباشراً بمستوى القلق في المجتمع. وأن المجتمعات التي تتعرض للتغير الاجتماعي تمثل حالة تساند هذا الرأي. كما أن هناك دراسات أخرى عديدة تشير إلى وجود فروق حضارية ترتبط بالفروق المختلفة في معدلات الإدمان الكحولي. وتدل الدراسات الابيدميولوجية على وجود ارتباط بين ارتفاع معدلات الإدمان الكحولي وبين أن يكون الفرد مقيماً في المدينة، أعزباً، ينتمي إلى مجموعة اثنوجرافية معينة، وله مهنة معينة.

ويتضح تأثير العوامل الحضارية عند دراسة الصورة التي ينتشر بها تعاطي الكحول في المجتمعات الاثنوجرافية المختلفة وكذا نوعية المشروبات الروحية المتداولة. فهناك افتراض بوجود فروق ملحوظة في نوعية الكحول والعقاقير المنتشرة من مجتمع لآخر. ففي أثينا مثلاً تكون أولوية الاستهلاك للنبيذ ثم البيرة فالمشروبات الروحية القوية، في حين أن الأمر يختلف في سالونيك، حيث الأفضلية للبيرة ثم النبيذ، فالمشروبات الروحية القوية. ومن غير المعروف بعد السبب في هذه الأولوية للاستهلاك، وإن كان ذلك يعتبر مؤشراً يعكس بشكل ما الأثر الحضاري في الإدمان الكحولي.

وفي دراسة عبر حضارية أجريت في لاوس (إسماعيل ١٩٧٤) حيث ينقسم السكان إلى مجتمعين اثنوجرافيين هما (لاو ــ Lao) و (ماو ــ Meo)، وجد أن الأفيون كان منتشراً بين ماو في حين كان تناول الكحول هو الأكثر شيوعاً بين المجموعة الاثنوجرافية الأخرى. ويعزى توزيع المشكلة بهذه الصورة إلى عوامل إيكولوجية معينة، حيث ينمو الأفيون في مزارع ماو، في حين ينمو الأرز الذي تصنع منه المشروبات الكحولية في مناطق لاو. ومع ذلك فإن هذه العوامل الايكولوجية لا تفسر الموقف برمته، فقد وجد أن ذلك التمايز في تفضيل نوع من العقاقير والمشروبات الكحولية إنما يتمشى مع النظم الاجتماعية في كل مجتمع ليخدم أهدافاً وظيفية معينة. ففي مجتمع ماو يتمتع المواطنون بحرية في التعبير عن انفعالاتهم مما يجعلهم في غير حاجة إلى عقار يتيح لهم فرصة التنفيث عما بأنفسهم مثلما تفعل المشروبات الروحية. ومن ناحية أخرى، نجد أن أفراد هذا المجتمع مضطرون للعمل في ظروف شاقة مؤلة الأمر الذي يجعلهم يلجؤون إلى الأفيون.

وأما مجتمع لاو فإنه لا يتيح للمواطن فرص التعبير الانفعالي ومن ثم كان استخدام المشروبات الكحولية عاملاً مساعداً على التنفيث عن انفعالاتهم وإطلاق العنان لها. ويعزز هذا الاتجاه طبيعة العمل الخفيف الذي يؤدونه، وكذا طبيعة المطالب الأخلاقية في ذلك المجتمع.

ولقد قامت دراسات تحاول إرجاع العلية في الإدمان الكحولي إلى أنماط معينة من الشخصية واستخدمت في ذلك مقاييس مختلفة منها مقياس مينسوتا للشخصية المتعددة الأوجه ومقياس كاتل. ففي إحدى هذه الدراسات (والتون ١٩٦٨) وجد أن أولئك الذين يتصفون بعدم القدرة على السيطرة على الشراب يميلون لأن يكونوا معاقبين لأنفسهم، أكثر عدوانية، يوجهون عدوانهم بشكل أكبر إلى أنفسهم، أقل ثباتاً انفعالياً، مكتئبين، يميلون لأن يكونوا أقل انبساطاً. إلا أن هذه الدراسات كانت عرضة للنقد بسبب صغر حجم العينة. (لويس وروبير ١٩٦٨) وقد أمكن عزل ثلاث أنماط مختلفة من المدمنين الكحوليين، أحدها يكشف عن القلق، والنمط الثاني يكشف عن القلق مع قدر ضئيل من الكف للذات العليا، والنمط الثالث وهو الأقل شيوعاً هو لشخصيات فصامية تخشى التعامل مع الناس. وفي دراسة أخرى (بارتنجتون وجونسون ١٩٦٧) أمكن تحديد خمسة أنماط. الأول ويمثله ٢٠ ٪ من مجموع أفراد العينة، وهو لأفراد لا يهتمون بما يظنه الآخرون فيهم، قابلون للتصرف بشكل لا اجتماعي، غير مستقرين انفعالياً بصفة عامة. والنمط الثاني ويمثله ١٩ ٪ من أفراد البحث وهم ممن يظهرون اتجاهات مضادة للمجتمع بدرجة أقل، إلا أنهم يعانون من درجة من الاضطراب الفكري، يعيشون ظروفاً زواجية سيئة. والنمط الثالث ويمثله ١٠ ٪ من أفراد البحث وهم على درجة عالية من العصابية، أكبر سناً، أقل قدرة لفظية، وأقل مستوى من التعليم، يشربون بدرجة من الانتظام أكثر من الأخرين، إلا أنهم يظهرون نمطاً من المعيشة مستقراً نسبياً وحياة زواجية معقولة. والنمط الرابع ويمثله ٢٣ ٪ وهم على درجة عالية من الاستقرار الاجتماعي، وصحتهم الجسمية أفضل، ويعانون من مشاكل أقل من الكحول. ويمثل النمط الخامس والأخير ٢٨ ٪ من أفراد البحث وهم تلك المجموعة ممن يتصفون بدرجة أقل من اضطراب الفكر، ودرجة أعلى من العلاقات الاجتماعية الطيبة، ودرجة أقل من الاضطراب الانفعالي. ومع ذلك فإنهم يمارسون درجة أكبر من تكرار تناول الشراب، ويتناولون كمية أكبر من الشراب يستهلكونها في المناسبة الواحدة عن أي نمط آخر.

على أن النتيجة الواضحة لهذه المحاولات الهادفة إلى الربط بين نمط الشخصية وبين الإدمان الكحولي أنه لا توجد مجموعة متجانسة تظهر عرض الإدمان الكحولي، وأن الفروق الكبيرة في مظاهر الشخصية يمكن التعرف عليها في أي مجتمع كحولي، وأن هذا التفاوت نلمسه أيضاً من مجتمع لآخر.

العــلاج :

إن علاج الكحوليين غالباً ما ينظر إليه بنوع من التشاؤم، وأنه لا يوجد علاج فعال للإدمان الكحولي، وأن الفروق بين طرائق العلاج المختلفة لا قيمة لها لأن الكحوليين غالباً ما تنقصهم الدافعية أو الرغبة في التأهيل. ويعزز وجهة النظر التشاؤمية هذه أن نسب نجاح البرامج العلاجية لا تتعدى عادة من ٢٠ إلى ٣٠٪ (باتيسون ١٩٧٤). على أنه يقال بأن وجهة النظر التشاؤمية تنبع من إساءة تفسير البيانات المتاحة عن علاج الإدمان الكحولي وعن تركيب الدافعية لدى مدمن الكحول. كما أنه لا ينبغي للعلاج كي يكون ناجحاً أن يكون إما أبيض أو أسود، فهناك درجات متفاوتة من التحسن تعتبر أهدافاً واقعيـة (Pattison ١٩٦٦، ١٩٧٤).

ومن ناحية أخرى، يثور النقد حول الاعتماد على الإطار الطبي (Medical model) في تناول مشكلة الإدمان. فهذا الإطار الطبي يجعل الإدمان الكحولي مكافئاً للمرض الجسمي في حين أنه لم تتضح بعد حقيقة العليّة في الإدمان الكحولي. بل إنه يمكن القول بأن الإدمان الكحولي هو أقرب ما يكون إلى نمط من انحرافات السلوك، الأمر الذي يقتضي مقاييس أخرى للوقاية والعلاج، من بينها تبني إطار سيكولوجي واجتماعي بديلاً عن الإطار الطبي. فتبني الإطار الطبي يؤدي إلى التثبيت على عوامل مرضية كاذبة. كما أن هذا الإطار الطبي يفقد المدمن آدميته ويعامله كموضوع ويتجاهل الظروف البيئية والنفسية السيئة التي يعيشها مدمن الكحول. وفي حالة فرض العلاج الإجباري فإن ذلك الإجبار يفقد المرء حقوقه الاجتماعية ومكانته. ومع ذلك فلا زال الإطار الطبي هو الذي يغلب حتى الآن في تناول حالات الإدمان الكحولي.

والعلاج الطبي في المراحل الحادة هو علاج للأعراض. وفي الماضي ــ وحتى الآن لدرجة ما ــ كان يستخدم لعلاج الإدمان الكحولي مركبات الباربيتوريت والبارالدهيد وكلورال هيـدريت والبرومـورات. إلا أنه حـل الآن محلها مـركبات أخرى مثـل

(Chlordiazepoxide) (واسمه التجاري الليبريم)، وكذلك (Diazepam) (واسمه التجاري الفاليوم) وغيرهما. على أن الكثير من المؤسسات العلاجية تعتبر أن مركب (Chlordiazepoxide) (الليبريم) هو الأفضل لعلاج أعراض الامتناع الكحولي. كما يعطى المريض أيضاً كميات من فيتامين (ب)، (ج) وكميات كبيرة من السوائل والسكر. وعادة ما يشفى المريض من الأعراض الحادة بعد خمسة أو ستة أيام إلا أنه غالباً ما يعاني بعد ذلك من أعراض اكتئابية واضطرابات النوم، ومن ثم يعالج بأحد العقاقير المضادة للاكتئاب.

ومن المفروض أن يتلقى المريض في المراحل الحادة العلاج بالمستشفى. ومع هذا فعندما تكون الأعراض بسيطة فإنه يمكن أن يتم العلاج بالمنزل شريطة أن تكون الدافعية للشفاء لدى المرضى على درجة عالية أو يمكن لأقاربهم أن يسهموا في ضبط سلوكهم والمساندة في العلاج. وبطبيعة الحال فإن علاج المريض بالعقاقير المهدئة السابق الإشارة إليها ينبغي أن يكون مصحوباً بفحوصات جسمية عامة وأن يتم أيضاً وضع خطة علاجية لمواجهة أي مضاعفات جسمية قائمة.

على أن العلاج الطبي خلال المرحلة الحادة هو علاج قصير المدى يجب أن يبدأ بعده مباشرة علاج طويل المدى، وهو علاج ينبغي أن يقدم للمريض كفرد له ظروفه الخاصة به سواء النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وأن يستهدف العلاج مساعدته بصفة خاصة على تغيير عاداته وأسلوبه في الحياة. ويمكن تقسيم استراتيجية العلاج هذه إلى ثلاث مراحل: الأولى تهتم بابتعاد المريض عن الكحول وتحسين صحته البدنية العامة. والثانية تتضمن مساعدة المريض في أن تصبح لديه الدافعية كي يتقبل ويتمسك بالابتعاد عن الشراب. والثالثة تكون في تتبع المريض خاريج المستشفى لكي يحافظ ويزيد من دافعيته وتعزيز مكاسبه العلاجية.

ولتحقيق هذه الأهداف العلاجية يصبح من الضروري الحصول على معلومات وافية عن المريض وعن ظروفه، وأن تتم دراسة حاجاته وقيمه الاجتماعية واتجاهاته وأنماطه السلوكية. ومن الضروري أيضاً الحصول على تعاون طرف آخر من الأسرة ــ وبخاصة الزوجة ــ في العلاج. فينبغي أن يكون للزوجة دور في مساعدة المريض، وأن تتفهم أن العلاج يقتضي قدراً من الوقت. فلكي يصبح الإنسان مدمناً على الكحول، فإن ذلك يقتضي مرور سنوات عدة على مواصلته تعاطي الكحول. ولكي يتخلص

الإنسان من حالة الاعتماد الشديد على الكحول، أو لكي يصبح قادراً على السيطرة على نفسه، فإن ذلك يقتضي أيضاً وقتاً طويلاً، وربما يكون ذلك في بعض الحالات أمراً غير ممكن. وعلى هذا فلا بد لنا أيضاً من أن نتوقع حدوث انتكاسات. وأن تعتبر مثل هذه الانتكاسات أمراً طبيعياً. وأن نتوقع تعرض المريض خلال الشهور الأولى للعلاج لصراع الإقبال والإحجام، إذ تقوم لديه رغبة جامحة في تناول الكحول، وهو في نفس الوقت يرغب في أن يكف عن الشراب. وعلى هذا الأساس لنا أن نتوقع أن تكون اتجاهاته متناقضة متباينة. وفي هذا الصدد يكون للعلاج النفسي دوره الفعال في برامج تعديل السلوك والتي تعمل ـ ضمن ما تعمل ـ على زيادة سيطرة المريض على رغباته المندفعة وأن تزوده بوسائل بديلة للإشباع. كما ينتقل اهتمام العلاج النفسي من المريض ذاته إلى نوعية الحياة التي يعيشها بما في ذلك مجتمع العمل والأصدقاء. وأن يهتم العلاج النفسي بتلك المرحلة الصعبة التي عندها يقترب المريض من الشفاء حيث ينبغي إعادته إلى نمط من الحياة لا يتعرض فيه لنفس الموقف، واستمرار هذه العناية اللاحقة في العيادات الخارجية أمر هام جداً، وقد يمتد إلى سنوات عدة. ويتولى هذه العناية اللاحقة الأخصائي النفسي أو الأخصائي الاجتماعي أو الطبيب النفسي وفقاً لظروف كل حالة بمفردها.

وإذا كنا نتحدث هنا عن أهمية العلاج النفسي في إعادة المريض مرة أخرى إلى الحياة السوية، فإننا ينبغي أن نشير أيضاً إلى دور التحليل النفسي في علاج الإدمان الكحولي وهو دور قديم قدم التحليل النفسي ذاته وإن اقتصر التحليل النفسي بصورته التقليدية على حالات مختارة ضئيلة. وخلال العقدين الماضيين قامت تحفظات حول جدوى العلاج بالتحليل النفسي للمدمنين الكحوليين، بما يتفق وحركة مراجعة أساليب التحليل النفسي التقليدي، الأمر الذي أدى إلى نوع من المرونة في استخدام أساليب العلاج النفسي لهذه الحالات. فاستخدمت أساليب معدلة من التحليل النفسي شملت العلاج الجمعي، كما تأثرت هذه الأساليب بنظريات التعلم، وأصبح هناك أيضاً اهتمام بالمتغيرات الاجتماعية كعنصر هام في العلاج، ويعتبر تطور العلاج الجمعي للمدمنين نتاجاً واستجابة للمشكلات التي واجهت التحليل النفسي في هذا الميدان. فهذا النمط الأخير من العلاج ـ أي التحليل النفسي ـ يتطلب مجموعة مختارة جداً من المرضى يتمتعون بمستوى ذكاء عال نسبياً. وهو أسلوب مكلف للوقت والمال، كما أن نتائجه مع المدمنين على الكحول لم تكن مشجعة إلى حد ما .

وأحد أنماط العلاج الجمعي بدت في شكل تكوين جماعات أطلق عليها (Alcoholics Anonymous) بدء في تأسيسها عام ١٩٣٥ على يد أحد المدمنين الكحوليين ممن أرادوا التخلص من عادة الإدمان الكحولي عن طريق ما يجده من تفهم وتضافر مشترك مع غيره من الكحوليين. وكان لنجاح هذه الهيئات تأثير كبير في حركة الاهتمام بالعلاج الجمعي للمدمنين على الكحول. وقد بدأت التقارير الأولى من العلاج الجمعي للمدمنين الكحوليين تظهر في منتصف الأربعينات، ويبدو أن هناك أسباباً عديدة تضافرت على نجاح هذا الأسلوب العلاجي. منها أن هذا الأسلوب ليس وقفاً على المرضى ذوي الذكاء العالي والطلاقة اللفظية والمستوى الحضاري الغربي العالي كما هو الحال في التحليل النفسي. وأن مواقف العلاج الجمعي فريدة من حيث أنها تمثل مواقف الحياة الفعلية. كما أنها تمد الفرد بمصادر للتوحد والتماسك. وربما كان من أسباب انتشارها في الولايات المتحدة الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص هو ارتباطها بالمزاج الديمقراطي وحرية التعبير.

وفي الجماعات العلاجية يواجه المريض بجماعة منظمة من المرضى أهدافها هي تبادل الالتزامات، وتبادل الحب أي أن تعطي وتتقبل الحب، وأن تتحمل المسؤولية وأن تطلبها من أعضائها. وفي هذه المجتمعات العلاجية يواجه المريض بمشكلات عدة لم يكن قادراً على حلها بنفسه. فتعمل هذه المجتمعات على تشجيع المريض على تفهمها بشكل أفضل، وبالتالي يصبح قادراً على مواجهتها. وتعمل أيضاً هذه المجتمعات على تأصيل مبدأ عدم تأجيل حل المشكلات، وفي الوقت نفسه على إمكانية تأجيل إشباع اللذة. ويكون سلوك الفرد في الجماعة العلاجية هو محصلة لسلوك مجموع الجماعة. فهو يتضمن مبادىء العلاج النفسي الذي يتفاوت من أبسط صور هذا العلاج إلى أعمق صور العلاج التحليلي. ويكون الدافع نحو العلاج في الجماعة أقوى حيث يتم ممارسة ما يسمى بالتركيب التوحدي الأكثر شمولاً والذي يمتد ليشمل أفراداً عديدين. وفي هذه المجتمعات العلاجية يتم تشجيع الحب بين أفراد هذا المجتمع، فلا يشعر المرء بالوحدة، ويمكنه في مرحلة تالية أن يظهر محبته نحو بيئته ونحو الأسرة ورفاق العمل. وعلى هذا يمكن القول بأن من أهم ما تعمل عليه هذه الجماعات العلاجية هو أنها تشجع المرء على أن يثق في الآخرين الذين ينتمي إليهم، وتساعده في أن يجد إلهاماً ومعرفة وشجاعة تساعده في مواجهة مشكلاته، وهذا بدوره يؤدي به لأن يصبح مفيداً لنفسه وللآخرين، وذلك في حد ذاته مصدر للرضاء والإحساس بالقوة.

على أن الإطار الطبي المحض في علاج الإدمان الكحولي، والإطار المعتمد على التحليل النفسي التقليدي، ثم الإطار المتبني أساليب معدلة من العلاج النفسي لا تمثل كل القصة في علاج الإدمان الكحولي. فإذا ما اتفقنا على أن الإدمان الكحولي هو نوع من اضطرابات السلوك. وأن الرغبة العنيفة في تناول الكحول تمثل نوعاً من العادات التي اتخذت شكلاً من أشكال عدم السواء... لنا أن نتوقع أسلوباً علاجياً يقوم على أساس تعديل هذا السلوك أو إطفاء تلك العادة أو منعها من الظهور.

وقد استخدمت أساليب تعديل السلوك في علاج حالات الإدمان الكحولي منذ الثلاثينات والأربعينات عن طريق تكوين ما يسمى بالإشراط المنفر (Aversive conditioning)، حيث كان العقار المنفر هو عقار مقيء (Emetic) أو صدمة كهربية. وفي الخمسينات ذاع استخدام عقار الدايسلفرام Disulfiram (antabuse) وكذلك Citrated calcium carbimide (Abstem)على أن المشكلة الرئيسية بالنسبة لأسلوب الإشراط المنفر هي في أنه يتطلب الاستعانة بمتخصصين مدربين على ذلك. وكان العلاج بأسلوب الإشراط المنفر يمارسه في الثلاثينات والأربعينات اكلينيكيون تنقصهم المعلومات الكافية عن السلوك ومبادىء الإشراط. ومع هذا، فقد أمكن في بعض الظروف الانتهاء إلى نتائج إيجابية لنسبة كبيرة من الكحوليين باستخدام العقاقير المقيئة. وربما كان السبب في ذلك هو استخدامه مع مجموعات من المدمنين الكحوليين ممن ينتمون إلى الطبقة المتوسطة وممن هم على درجة عالية من الدافعية. وفي الستينات عاد الاهتمام بأسلوب تعديل السلوك عن طريق الإشراط في علاج الكحوليين بما في ذلك استخدام أسلوب الإشراط المنفر. وفي الستينات أيضاً عاد استخدام أسلوب الصدمة الكهربية في العلاج الإشراطي، كما تمت الاستعانة بالوسائل السمعية والبصرية لتحقيق النفور المطلوب.

الهوامش

(1) Adler, A. Individual psychiatry of alcoholic patients. J. Crim. Psychopath., 3:74, 1941.
(2) Bowman, K.M. and Jellinek, E.M. Alcohol Addiction and its treatment. Quarterly Journal Studies on Alcohol, 2, 98-176, 1941.
(3) Chafetz, M.E. Alcoholism. In Freedman, A.M. Comprehensive Textbook of Psychiatry. New York: Williams & Williams, 1972.
(4) Dawson, W.S. Aids to psychiatry. London: Bailliers, Tindell & Cox, 1955.
(5) Dollard, J.A. and Miller, N.E. Personality and psychotherapy. New York: McGraw-Hill, 1950.

(6) Field, P.B. A new cross-cultural study of drunkness. In Pittman, D. & Snyder, C. (Eds.) Society, culture and drinking. New York: Wiley, 1962.
(7) Foulkes, S.H. Therapeutic group analysis. New York: International Universities Press, 1964.
(8) Henderson, D. and Ivor, R.C. Textbook of psychiatry. London: Oxford University Press, 1962.
(9) Himwich, H.E. Alcohol and brain physiology in alcoholism. Springfield, Ill., Charles C. Thomas, 1956.
(10) Horton, D. The functions of alcohol in primitive studies: A cross-cultural study. Quarterly Journal of Studies on Alcohol, 4, 199-320, 1943.
(11) Ismail, E.S. Some cultural variables affecting the use of alcoholism. a paper presented to the 12th Pan Arab Medical Conference. Kuwait: 1974.
(12) Jellinek, E.M. Heredity of the alcoholic. Alcohol, Science and Society, New Haven, 1945.
(13) Jellinek, E.M. The disease concept of alcoholism. New Haven, Conn.,: College and University Press, 1960.
(14) Keller, M. Alcoholism: Nature and extent of the problem. In Bacon, S.D. (Ed.), Understanding alcoholism. Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1958.
(15) La Marca, D. Alcoholism. In The 24th Institution on the prevention and treatment of alcoholism. Zurich, ICAA, 1978.
(16) Lundquist, A.R. Strategies and goals in the treatment and control of alcoholism. In Kessel, N. Hawker, A., and Chalke, H. (Eds.), Alcoholism: A medical profile. London: B. Edsall & Co. Ltd., 1974.
(17) Mayer-Gross, W. and Slater, E. Clinical psychiatry. London: Cassell & Co. Ltd., 1963.
(18) Mandelbaum, D.G. Alcohol and culture. Current Anthropology, 6, 281-296, 1965.
(19) McCord, W., McCord, J., and Gudeman, J. Origins of alcoholism. Palo Alto: Stanford University Press, 1960.
(20) Menninger, K.A. Man against himself. New York: Harcourt Brace, 1938.
(21) Masserman, J.H. lcohol and other drugs as preventives of experimental trauma. Quart. J. Stud. Alcohol, 20:464, 1950.
(22) Masserman, J.H. and Yum, K.S. An analysis of the influence of alcohol on experimental neuroses in cats. Psychosom. Med., 8:36, 1946.
(23) Noyes, A.P. and Kolb, L.C. Modern clinical psychiatry. Philadelphia: W.B. Saunders, 1963.
(24) Pattiman, D.J. and Snyder, C.R., Society, culture and drinking patterns. New York: Wiley, 1962.
(25) Pattison, E.M. A critique of alcoholism treatment concepts; with special reference to abstinence. Quarterly Journal Studies on Alcoholism, 27, 49-71, 1966.
(26) Pattison, E.M. The rehabilitation of the chronic alcoholic. In Kissin, B. and Begleiter, H. (Eds.), The biology of alcoholism. Vol. III. Clinical pathology. New York: Plenum Press, 1974.
(27) Pierce, B. A review of the effects of alcohol on man. In the 23 International Institute on the Prevention and Treatment of alcoholism. Lanspane: ICAA, 1976.
(28) Rado, S. Psychoanalysis of pharmacothymia. Psychoanal. Quart., 2:1, 1933.
(29) Raundal, E. Alcoholism. In the 21st International Institute on the Prevention and Treatment of Alcoholism. Lausanne: 1975.
(30) Stein, A. and Freedman, E. Group therapy with alcoholics. In Kaplan, H.I. and Sadock, B. J. (Eds.), Comprehensive group psychotherapy. Baltimore: Williams and Wilkins Co., 1971.
(31) Thomas, M. The group therapies. In Catanzaro, R.J. (Ed.), Alcoholism: The total treatment approach. Springfield, Illinois: Charles C. Thomas, 1968.
(32) Wallerstein, R.S. Hospital treatment of alcoholism. New York: Basic Books, 1957.
(33) Wallgren, H. and Barry, H. Understanding and treatment of alcoholics. Amesterdam: Elsivier Publishing Co., 1970.
(34) Williams, R.J. Nutrition and alcoholism. Norman: University ot Oklahoma Press, 1951.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٣ ـ المجلد ١٢ ـ خريف ١٩٨٤ (صفحات من ٦٥ إلى ١٠٦)

آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت

أحمد بستان
كلية التربية / جامعة الكويت

تمهيـــد :

لم تعد ثروات الدول تقاس بقدر ما تملك من مصادر طبيعية بل بما تملكه من قوى بشرية وما تحققه هذه القوى من مهارات علمية وتقنية. لذلك اتجهت جميع الدول إلى ثروتها البشرية تنميها وتزيد من فعالياتها بالتعليم والتدريب وربطت بين نظم التعليم والتدريب وخطط التنمية لتحقيق الرفاهية لشعوبها. ولم تكتف الدول بتطوير النظم التعليمية للناشئين من أبنائها بل وضعت النظم التي تعيد تعليم وتدريب البالغين بما يتفق واحتياجات المجتمع وظروف التنمية. ومع الانفجار المعرفي والتقني الهائل الذي يعيشه عالمنا المعاصر تأخذ كلمة الأمية معنى جديداً يختلف عن معناها التقليدي القديم.

فالتعامل مع الأجهزة التقنية المعاصرة، والتي دخلت كل بيت يقتضي أن يلم الفرد إلماماً ولو بسيطاً ببعض المعلومات التي تتصل بعملها وصيانتها وترشيد استخدامها ويمكن أن نطلق على هذا محو الأمية التقنية، ومع تقدم علوم الصحة والتغذية وجب أن يلم كل فرد بقدر مناسب من الثقافة الصحية والغذائية وهذا ما يمكن أن نسميه محو الأمية الصحية. إن الانفجار المعرفي والتقني في عالمنا المعاصر والسرعة الرهيبة التي تتقدم بها العلوم. والاكتشافات تخلق فجوة بين الكبار وبين المعاصر من العلوم والفنون والتقنيات ويستلزم تضييق هذه الفجوة أو التخلص منها وضع استراتيجية مناسبة لتعليم الأميين.

وقد يأخذ تعليم الأميين ومحو أميتهم مفهوماً أكثر شمولاً بالنسبة للدول النامية إذ لا تقتصر الأمية على الأمية النوعية (ثقافية ــ صحية ــ اجتماعية ــ تقنية. . إلخ) ولكنها تشمل ما هو أخطر من ذلك وهي أمية القراءة والكتابة (Illiteracy) وتكمن خطورة هذه الأمية في أنها تتسبب في تضاؤل ثمار جهود الكثير من الأجهزة التي تحاول التغلب على مشكلات الأمية بصورها المختلفة، فلا تجدي النشرات الإعلامية أو الحملات الصحفية نفعاً أمام أمية القراءة والكتابة.

ودولة الكويت إحدى الدول التي تهتم بمحو الأمية، وقد بدأت ذلك مع الخطوات الأولى لنهضتها التعليمية والحضارية المعاصرة وأنشأت لذلك جهازاً خاصاً في وزارة التربية يدرس أبعادها وآثارها ويخطط لها ويستصدر القوانين والتشريعات التي تعينه على تحقيق أهدافه. .

وقد توجت هذه الجهود بصدور المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨١م في شأن محو الأمية، ويعتبر هذا القانون علامة بارزة في مسيرة محو الأمية بدولة الكويت حيث عالج قضية محو الأمية بحزم يتمثل في إلزام الأميين بمحو أميتهم، والتخلص من الأمية نهائياً في خلال ثلاث سنوات. وهو بهذا يعتبر خطوة رائدة على مستوى دول الخليج والعالم العربي. .

وتتناول هذه الدراسة فعاليات نظام تعليم الكبار في دولة الكويت والتعرف على آراء القادة التربويين في كلية التربية بجامعة الكويت وفي معهدي التربية للمعلمين والمعلمات والعاملين في مجال تعليم الكبار.

أهمية الدراسة والحاجة إليها:

إن تطوير المجتمع الكويتي لخلق التوازن بين ثقافة المجتمع وما بين يديه من تقنيات حديثة وما يحيط به من مظاهر التقدم العلمي والثقافي، يتطلب بذلك الجهود وتنظيمها على أسس علمية مدروسة، فمثلاً وجود «محطة أم العيش للاتصال عبر الأقمار الصناعية» لا يتلاءم مع وجود نسبة صغرت أو كبرت من الأمية، وكذلك تداول الأجهزة المنزلية التي وصلت إلى أعلى درجات التقنية مثل أجهزة التسجيل المرئي (فيديو) وآلات التنظيف الأوتوماتيكية والتوسع في استخدام الحاسبات الآلية في الوزارات والمؤسسات والشركات كل ذلك يدفعنا إلى الإسراع في القضاء على الأمية بصورها المختلفة ومن أهمها وأخطرها أمية القراءة والكتابة.

من هنا كانت أهمية هذه الدراسة التي تحاول أن تقدم جهود وزارة التربية في مجال محو الأمية وكذلك آراء التربويين في تطوير الأساليب التربوية التي تضطلع بهذه المهمة الوطنية الخطيرة.

أهداف الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة من خلال خطواتها الإجرائية الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ ـ ما حدود مفهوم محو الأمية لدى القادة التربويين والعاملين في مجال تعليم الكبار بدولة الكويت؟

٢ ـ ما مدى مناسبة أسلوب محو الأمية للقيام بوظائفه وتحقيق أهدافه؟

٣ ـ ماذا يمكن أن يقدم من توصيات لتطوير أساليب محو الأمية لتصبح أكثر كفاية لتحقيق أهدافها؟

منهج البحث:

اعتمد البحث أسلوبين للدراسة، أحدهما مكتبي وثائقي يستعرض مسيرة محو الأمية في دولة الكويت والجهود التي بذلت فيها من خلال الوثائق الرسمية لوزارة التربية ـ والدراسات السابقة في هذا المجال. والثاني ميداني بهدف التعرف على آراء ومقترحات القادة التربويين بكلية التربية بجامعة الكويت ومعهدي التربية للمعلمين والمعلمات وكذلك العاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية بوزارة التربية.

الأدوات:

استخدم البحث الاستفتاء كأداة للتعرف على آراء ومقترحات القادة التربويين والعاملين في الميدان.

١ ـ بناء الاستفتاء:

تم إعداد استفتاء من خلال معايشة الجهود المبذولة في مجال محو الأمية في دولة الكويت وفي إطار الاتجاهات المعاصرة في هذا المجال وبحيث تغطي بنوده التساؤلات التي

تجيب عنها الدراسة وقد عرض الاستفتاء في صورته الأولى على عدد من ذوي الخبرة في المجال التربوي بكلية التربية بجامعة الكويت والقادة التربويين بإدارة تعليم الكبار بوزارة التربية وفي ضوء ما أبداه المحكمون من ملحوظات تناولت تعديل بعض البنود أو حذف بعضها الآخر أو إضافة بنود حديثة ثم وضع الاستفتاء في صيغته النهائية[1].

ويضم الاستفتاء أربعة عشر بنداً بعضها من نوع الأسئلة المقيدة والبعض الآخر من نوع الأسئلة المفتوحة التي تتيح الفرصة للمجيبين عن الاستفتاء لتقديم ما لديهم من إضافات أو مقترحات تثري البحث وتسهم في زيادة فعالية برامج وأساليب محو الأمية في دولة الكويت.

وتنقسم بنود الاستفتاء إلى خمسة أقسام:

(أ) **القسم الأول**: ويضم البنود الخمسة الأولى وتهدف إلى التعرف على آراء المجيبين عن الاستفتاء حول مفهوم محو الأمية ومستوياته والفئات المستهدفة (الفئات المهنية وفئات السن) والأساليب التي يمكن اتباعها لتشجيع الأميين على الاستجابة لجهود الدولة في محو الأمية.

(ب) **القسم الثاني**: ويضم البنود من ٦ ــ ١١ وتهدف إلى التعرف على آراء الذين طبق عليهم الاستفتاء حول نظام محو الأمية ومدى صلاحية عناصره للاضطلاع بمسؤولياته وتحقيق أهدافه وتشمل هذه العناصر كلاً من:

١ ــ المدرسين وما لديهم من مفاهيم تربوية ومدى صلاحيتهم للقيام بعملهم.

٢ ــ المقررات الدراسية ومدى كفايتها.

٣ ــ الكتب الدراسية ومدى مطابقتها لما يراه المجيبون عن الاستفتاء من مواصفات.

٤ ــ الوسائل التعليمية والأنشطة التربوية.

(ج) **القسم الثالث**: ويتمثل في البند رقم (١٢) ويهدف إلى التعرف على آراء المجيبين عن الاستفتاء حول إعداد معلم على مستوى جيد من الكفاية للتدريس في مراكز محو الأمية.

(د) **القسم الرابع**: ويتمثل في البند رقم (١٣) ويهدف إلى التعرف على آراء المجيبين

عن الاستفتاء حول مدى ما يمكن أن تسهم به وسائل الإعلام في الجهود المبذولة لمحو الأمية.

(هـ) القسم الخامس: ويمثله البند (١٤) ويهدف إلى التعرف على آراء ومقترحات المجيبين عن الاستفتاء لزيادة فعالية برامج محو الأمية في دولة الكويت.

٢ ــ اختيار العينة:

لما كانت الدراسة تهدف إلى التعرف على أسلوب محو الأمية وفعالياته، وفي نفس الوقت التعرف على مفهوم الأمية وأفضل النظم وأنجحها في هذا المجال من حيث إعداد المعلم واختيار البرامج وطرق التدريس والوسائل والأنشطة.

لذلك كان لا بد من أن تشمل العينة فئتين أساسيتين: هما العاملون في ميدان محو الأمية وأساتذة إعداد المعلمين في كلية التربية ومعهدي التربية للمعلمين والمعلمات.

ولما كان استقصاء المعلومات حول الميدان يعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق الرسمية لوزارة التربية، فقد اكتفى الباحث باختيار عينتين متماثلتين في الحجم من العاملين في الميدان والعاملين في كليات ومعاهد التربية لإمكان خلق نوع من التوازن الإحصائي للمقارنة بين الآراء، وفي ضوء ذلك تم اختيار العينة اختياراً عشوائياً على النحو التالي:

٢٥	من أساتذة كلية التربية/ جامعة الكويت.
٢٥	من أساتذة معهدي التربية للمعلمين والمعلمات.
٥٠	من العاملين في جهاز محو الأمية..
	(مسؤولين ــ نظار ــ مدرسين ــ موجهين).
١٠٠	المجموع.

بعض البحوث والدراسات السابقة:

إن الحديث عن الجهود في مجال محو الأمية لا بد أن يبدأ بالاستراتيجية العامة لتعليم الكبار وهو الميدان الشامل الذي يعتبر محو الأمية أحد مجالاته الفرعية وخاصة في الدول النامية التي ما زالت تكافح ضد الأمية.

وقد عرف سكرويدر (Schroeder, 1980) تعليم الكبار (Adult education)[٢] بأنه عملية تطوير تربط بين نظم الوكالات المختلفة والكبار بغرض تأسيس إجراءات واتجاهات لبرامج تعليمية للكبار.

ويعنى سكرويدر بذلك أن تعليم الكبار يرتبط بالمؤسسات والشركات التي تحتاج إلى تأهيل خاص للكوادر البشرية اللازمة للعمالة، وعلى سبيل المثال، قد تؤسس شركة مثل شركة البترول الوطنية نظاماً تعليمياً لتأهيل الكبار لوظائف محددة بالشركة ويكون البرنامج التعليمي لهذا النظام يختلف عن نظام آخر تؤسسه شركة الخطوط الجوية الكويتية مثلاً وقد أطلق سكرويدر على هذه النظم (Agent Systems) وهو يختلف عن النظام التعليمي المفرد الذي تنظمه الدولة في مراحل التعليم العام.

ولا يعني هذا أن تعليم الكبار لا يهم إلا الشركات أو المؤسسات فحسب، ولكن هناك بعض الجامعات التي تؤسس نظمًا تعليمية للكبار إما لتأهيلهم لنيل درجات علمية عليا أو تقدم لهم مجموعة من المقررات يختار منها المتعلم ما يوائم حاجاته الوظيفية أو يوافق ميوله ورغباته ومن أمثلة ذلك في دولة الكويت، نظام خدمة المجتمع الذي أسسته جامعة الكويت فهو يضم في هيكله العديد من المقررات مثل السكرتارية واللغات التي تساعد المتعلمين الكبار في تنمية كفاياتهم الوظيفية أو ترضي رغباتهم الثقافية.

ولقد زاد الاهتمام بتعليم الكبار كموضوع للبحث والدراسة في العقدين الأخيرين، فأصبحت البحوث في هذا المجال أكثر تطوراً وتخصصاً في التصميم والمنهجية (Methodology).

ومن أمثلة البحوث في هذا المجال، بحث قدمه بوشيير (Boshier) حول المشاركة[٣] (Participation) في محاولة لصياغة نظرية حول خلق الدافعية لدى الكبار للمشاركة في البرامج التعليمية. وتقول نظرية بوشيير أن دوافع المشاركة لدى الكبار ترتبط بمتغيرات كثيرة منها الظروف الاجتماعية والنفسية، وأن التكيف مع الدوافع ما هو إلا مظاهر سطحية للحالات النفسية التي ترتبط بعوامل السن والعوامل الاقتصادية والاجتماعية (Socioeconomic factors) (Boshier 1977).

وهناك العديد من الدراسات العربية التي تناولت محو الأمية وتعليم الكبار وسوف نعرض فيما يلي بعض الدراسات التي تمت في دولة الكويت في هذا المجال، ومنها:

أولاً: حفل عام ١٩٧٩م بنشاط كبير في مجال الدراسات الخاصة بتعليم الكبار ومحو الأمية حيث قدمت عدة بحوث في ندوة خبراء لدراسة مفهوم وأبعاد المشاركة الشعبية في مواجهة الأمية الحضارية وأصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار) تقريراً عن البحوث التي قدمت للندوة في الفترة من ١٧ ــ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩م وقد تضمن التقرير البحوث التالية:

١ ــ الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمشاركة الجماهيرية في حملات محو الأمية، للدكتور علاء الدين جاسم محمد ــ كلية الآداب جامعة بغداد.

٢ ــ دور المؤسسات والتنظيمات الأهلية في مواجهة الأمية الحضارية، للدكتور قمر الدين علي مدير إدارة الاستراتيجية والتخطيط والبحوث ــ الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٣ ــ المشاركة الشعبية في محو الأمية الحضارية مفهومها وأنماطها. نجدت قاسم الصالحي كلية التربية ــ الجامعة المستنصرية.

٤ ــ تنسيق وتكامل الجهود الشعبية في مواجهة محو الأمية الحضارية. أحمد اللقاني، سيد عبدالعال.

٥ ــ تنمية المشاركة الشعبية ودور القيادات المهنية والتطوعية فيها في مواجهة الأمية الحضارية. هاشم أبو زيد الصافي.

ولقد تبنت هذه الدراسات مفهوم محو الأمية وتغيره بتغير الظروف الاجتماعية والحضارية والتعليمية[٤]. فمن محو الأمية الأبجدية إلى مرحلة المستوى الوظيفي لمعرفة القراءة والكتابة والحساب إلى مرحلة التعليم الوظيفي، كما دعت هذه الدراسات إلى بناء استراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار المفهوم الحضاري لمحو الأمية على أساس أن المشكلة في أبعادها الحقيقية وصورتها المباشرة وغير المباشرة مظهر ثانوي لمشكلة أساسية هي التخلف الاجتماعي في المجال الفكري والمجال التقني وما يرتبط بهما من تخلف في العادات السلوكية بشتى صورها أي أنها تتناول بنية المجتمع العربي أفراداً وعلاقات وأدوات ــ وتطويراً وتطويعاً وتحديثاً من خلال أحداث تنمية حقيقية للإمكانات المادية والبشرية والطبيعية فتربط بذلك بين تنمية المجتمع وتنمية أفراده تعليمًا وتدريباً وتوظيفاً.

ثانياً: في الفترة من ١١ ــ ١٦ إبريل ١٩٨١ عقد مركز خدمة المجتمع بجامعة الكويت الندوة العلمية العربية للتعليم المستمر والتنمية بدولة الكويت وقد شارك في هذه الندوة خبراء من الجامعات العربية والأجنبية والاتحادات الدولية مثل الاتحاد الدولي لبرامج التعليم المستمر والمركز الرئيسي لليونسكو واليونيسيف والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وتضمنت أهداف الندوة ما يأتي:

١ ــ التعريف بالتعليم المستمر بالجامعات ودوره.
٢ ــ إلقاء الضوء على مقومات التعليم المستمر ومشاكله.
٣ ــ بيان دور الجامعات الحديثة في تنمية المجتمع بصفة عامة والتعليم المستمر بصفة خاصة كوظيفة من وظائف الجامعة.
٤ ــ إلقاء الضوءعلى المشكلات ومعوقات التنمية ودور الجامعة في الإسهام في كل من هذه المشكلات وأساليب مواجهتها.
٥ ــ إثارة الاهتمام بين المراكز الجامعية المعنية بالتعليم المستمر على مستوى الوطن العربي وعلى المستوى العالمي.

وناقشت الندوة الموضوعات التالية:

١ ــ دور الجامعة الحديثة في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.
٢ ــ مفاهيم التعليم المستمر وتطوره كوظيفة أساسية من وظائف الجامعات.
٣ ــ دور التعليم المستمر في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية.
٤ ــ أساليب التعلم المستمر.
٥ ــ معوقات العمل في مجال التعليم المستمر.
٦ ــ البحوث العلمية في مجال التعليم المستمر.
٧ ــ إعداد وتدريب الكوادر العاملة في مجال التعليم المستمر، فنية وإدارية..

ومن أهم الأفكار التي نوقشت في الندوة أهمية التدريب والتعليم في رفع الإنتاجية في محيط العمل والتعلم من المهد إلى اللحد، وأن التعليم المستمر يساعد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

وقد عرضت في الندوة نماذج لتجارب بعض الدول منها: المانيا الغربية،

وكنداتبين منه أن في كندا سبعين جامعة منها اثنتان وخمسون جامعة تقدم برامج لتعليم الكبار.

ومن الأفكار التي نوقشت في الندوة، وتتصل بموضوع الدراسة اعتبار مراكز تعليم الكبار ومدارس مكافحة الأمية التي يلتحق بها من يرغبون في استكمال تعليمهم الأساسي من مؤسسات التعليم المستمر.

ثالثاً: دراسة في تعليم الكبار في الكويت وتدريبهم في ضوء مطالب المجتمع للدكتور عبدالمحسن عبدالعزيز حمادة(٥)، أوضح فيها قصور التعليم النظامي عن ملاحقة مطالب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وانحصاره في دائرة ضيقة تهتم بالتعليم النظري ولا تهتم بالجانب العملي المرتبط بمجالات التنمية إلا من زوايا ضيقة. كما أوضح في دراسته مطالب التنمية في المجتمع الكويتي ومكانة التخطيط. ثم تناول تطوير تعليم الكبار في ضوء تطور مفهوم التنمية في المجتمع الكويتي وقد أفرد فصلاً كاملاً لتطوير مفهوم تعليم الكبار وأهدافه ووسائله وأساليبه. فقد بدأ امفهوم بمحو الأمية الأبجدية وانتهى بمحو الأمية الحضارية وطالب بمشاركة الإعلام والمؤسسات في تعليم الكبار.

مفهوم تعليم الكبار:

تعليم الكبار هو وسيلة كل فرد لتحسين مستوى ما تلقاه من تعليم خلال فترة التعليم الإجباري كما أنه يجب أن يكون وسيلة مستمرة لمساعدة الفرد على التكيف من خلال التعليم والتدريب مع التغيرات التقنية والحصول على الحد الأدنى من العلوم والثقافة التي يتطلبها هذا التكيف.

ولذا فإن تعليم الكبار يرتبط بفكرة التعليم المستمر، فالمرء يسعى لتعليم نفسه من المهد إلى اللحد لمواجهة مطالب النمو الاجتماعي والصحي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع الذي يعيش فيه مما يساعده على خلق توازن بين حاجاته وحياته الشخصية وحاجات المجتمع وتطوره.

خلق الدافعية لدى الكبار للمشاركة في برامج تعليم الكبار:

تتوقف مشاركة الرجل البالغ أو المرأة البالغة (في غير سن التعليم النظامي) على الدافعية إلى هذه المشاركة. ويمكن تقسيم هذه الدافعية إلى قسمين رئيسيين:

الأول ــ الدافعية الفردية:

وهي تشمل الحاجات الفردية التي تدفع الفرد إلى الاستمرار في التعلم عن طريق المؤسسات أو الهيئات أو أن يعلم نفسه بنفسه من خلال برامج خاصة ومن هذه الحاجات:

١ ــ **الحاجة الثقافية**: وهي حاجة الفرد إلى تحصيل نوع من الثقافة يحس هو بالحاجة إليها، مثل انتساب بعض الرجال والنساء إلى مدارس ومعاهد تحفيظ القرآن والدراسات الإسلامية ــ ودراسة اللغات في مراكز خدمة المجتمع.

٢ ــ **الحاجة الوظيفية**: وهي حاجة الفرد إلى تعلم خبرة معينة أو حرفة معينة يرى أنها ستساعده في مواجهة مشاكله الوظيفية أو المهنية أو تحسين ظروفه الاقتصادية ومنها انتساب بعض الموظفين إلى معاهد السكرتارية وتعلم الكتابة على الآلة الكاتبة أو برمجة الحاسب الآلي.

٣ ــ **الحاجة الاجتماعية**: وهي حاجة الفرد إلى المساعدة للتكيف مع المجتمع المحيط فيحس بنواحي نقص معينة فيعالجها من خلال الدراسة الفردية أو المؤسسات المعنية.

الثاني ــ الدافعية الجماعية:

وهي الدافعية التي تولدها العوامل الاجتماعية والتطور الاجتماعي وغالباً ما تكون موجهة من قبل الدولة.

تجارب بعض الدول في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية:

تخوض معظم الدول العربية منذ فترة طويلة حرباً ضارية ضد الأمية الأبجدية وقد حاولت بعض الدول المزج بين محاربة الأمية الأبجدية والأمية الحضارية فربطت بين موضوعات محو الأمية الأبجدية وموضوعات محو الأمية الحضارية كما حاولت أن تتجه في برامج تعليم الكبار إلى الجوانب الوظيفية.

ولعل من أبرز هذه التجارب جهود الدول العربية في منطقة الخليج وغيرها حيث تحاول هذه الجهود إشراك المواطنين في حملات محو الأمية واستخدام أجهزة الإعلام مثل

الراديو والتلفزيون والصحافة في توعية المواطنين وتوجيه برامج خاصة لمحو الأمية الأبجدية ذلك لأنها ترى أن محو الأمية الأبجدية هو الخطوة الأولى في محو الأمية الحضارية الوظيفية.

ومن تجارب الدول النامية الأخرى، تجربة الجمهورية اليوغوسلافية التي ربطت بين مفهوم(٦) تعليم الكبار والتعليم المستمر والتعلم الذاتي. وقد بدأت بحصر الاحتياجات التعليمية والتدريبية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتبنت استراتيجية خاصة لتعليم الكبار يمكن أن تتلخص في المبادىء التالية:

١ ـ التعلم مدى الحياة.
٢ ـ التعلم من خلال الممارسة.
٣ ـ التعلم من خلال التفاعل الاجتماعي.

وأنشأت مدارس خاصة لتعليم الكبار ببرامج خاصة تتفق واحتياجات الكبار، كما أسست جامعات لتعليم الكبار هذا إلى جانب إسهام المؤسسات التعليمية العادية في محو الأمية الحضارية، مع تدريب وإعادة تدريب معلمين متخصصين في مجال تعليم الكبار.

* * *

جهود دولة الكويت في محو الأمية

نبـذة تـاريخيـة(٧):

بدأ الاهتمام بمشكلة محو الأمية في دولة الكويت منذ عام ١٩٥٠م في صورة جهود محدودة شملت المستخدمين في المدارس، والمرضى في المصحات، ورجال الشرطة والجيش والعمال من خلال المركز الثقافي العمالي.. كما قامت بعض الشركات بفتح فصول لمحو أمية العمال العاملين بها.. واستمر الحال كذلك حتى عام ١٩٥٨/٥٧ حيث أخذت جهود محو الأمية الطابع الرسمي بإنشاء مركزين لمحو الأمية التحق بهما في ذلك الحين ٣٥٠ دارساً.. وظلت هذه الجهود مقصورة على الذكور مع التوسع في عدد المراكز حتى عـام ١٩٦٣م فشملت قطاع النسـاء بافتتـاح مركـزين للنسـاء التحق بهـما حينئـذٍ ٤٢٠ دارسة.. واستمرت جهود محو الأمية في مسيرتها مع التوسع حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن..

وحين أخذت جهود محو الأمية الطابع الرسمي سنة ١٩٥٨/٥٧ كان ذلك برعاية وزارتي الشؤون الاجتماعية، والتربية، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٦٧/٦٦م حيث آلت هذه الجهود إلى قسم محو الأمية بوزارة التربية، ومع تطور العمل ونموه ارتقى قسم محو الأمية إلى مراقبة، ثم إلى إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية في سنة ١٩٧٥/٧٤م.

المناهج والخطط(٨):

التزمت خطة محو الأمية منذ البداية بتزويد الدارسين بجميع المهارات والمعارف المقررة للمرحلة الابتدائية في اللغة العربية والتربية الإسلامية والحساب وكانت هذه المقررات تدرس في أربع سنوات ثم اختزلت الخطة فأصبحت تدرس في سنتين فقط وذلك اعتباراً من العام الدراسي ١٩٦٥/٦٤م وفق الخطة الأسبوعية الآتية:

حصتان للتربية الإسلامية.
تسع حصص للغة العربية.
أربع حصص للحساب.

ولم يغلق الطريق أمام من تمحى أميتهم على مستوى المرحلة الابتدائية بل أتيحت لهم فرصة متابعة الدراسة في المرحلة المتوسطة ثم الثانوية في إطار تعليم يطلق عليه إسم تعليم الكبار.

الكتب الدراسية(٩):

في بادىء الأمر استعانت مراكز محو الأمية بالكتب المقررة على تلاميذ المرحلة الابتدائية.. غير أن إدراك المسؤولين لعدم مناسبة هذه الكتب للراشدين دعا إلى وضع كتابين للدارسين في مراكز محو الأمية روعي فيهما أن يتضمنا موضوعات تلائم الكبار، وتلبي حاجتهم من المعرفة والثقافة وأن تعالج هذه الموضوعات بأساليب وطرق تناسبهم، وذلك بالإضافة إلى كتاب ثالث لدراسات السنة الثانية تضمن موضوعات مختلفة تلبي مطالب المرأة.

المدرسون:

يعمل في فصول محو الأمية مدرسون من المدارس الابتدائية، ويشترط في اختيارهم توافر المؤهلات التربوية بجانب المؤهلات العلمية وخبرة في التدريس لا تقل عن ثلاث سنوات في المدارس الابتدائية(١٠).

من نتائج هذه الجهود:

أسهمت جهود محو الأمية في انخفاض نسبة الأميين في دولة الكويت بصورة ملحوظة حيث نجد أن تعداد السكان في عام ١٩٧٥م يشير إلى أن النسبة العامة للأميين تصل إلى ٤٤,٦ ٪ (٣٠ ٪ في قطاع الرجال، ٥٩,١ ٪ في قطاع النساء) أما تعداد عام ١٩٨٠م فيشير إلى النسبة العامة للأميين هي ٣٦,٤ ٪ (٢٢,٧ ٪ في قطاع الرجال، ٤٩,٦ ٪ في قطاع النساء)[١١] أي أن عدد الأميين انخفض بنسبة ٨,٢ ٪ خلال خمس سنوات. . كما يلاحظ أن نسبة الانخفاض بين الأميات أعلى منها بين الأميين، هذا وفي العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢م بلغ عدد مراكز محو الأمية ٩٣ مركزاً (٤٨ للرجال و ٤٥ للنساء) وبلغ عدد الدارسين والدارسات في هذه المراكز ٣٣٦٢٤ منهم ٢١٩٣١ من الرجال و ١١٦٢٤ من النساء.

من مشكلات محو الأمية[١٢]:

تعتبر مشكلتا الانقطاع والغياب من أهم المشكلات التي تواجهها جهود محو الأمية. . وفيما يلي أهم أسباب كل منها:

أولاً ــ مشكلة الانقطاع:

(أ) بالنسبة للرجال:

- يتغيب البعض فترات طويلة في بعض المناسبات الدينية مثل موسم الحج وشهر رمضان المبارك، ويؤدي هذا الغياب الطويل إلى تخلفهم دراسياً وبالتالي إلى انقطاعهم عن الدراسة.
- بعض المدرسين غير معدين إعداداً ملائماً لتعليم هذه الفئات.
- توجد بعض الفروق بين الدارسين في الفصل الواحد من حيث مستواهم في القراءة والكتابة. . ولا يستطيع بعض المدرسين التدريس لهذه المستويات المختلفة.
- انتقال بعض الدارسين من منطقة إلى أخرى تبعاً لظروف عملهم.
- نظام تبادل الورديات بين العمال يؤدي أحياناً إلى انقطاعهم عن الاستمرار في الدراسة.

(ب) بالنسبة للنساء:
- ظروف خاصة تتعلق بالحمل والولادة.
- مسؤولية البيت أحياناً.
- طبيعة عمل الزوج غير المستقرة في بعض الأحيان.

ثانياً ـ مشكلة الغياب:

تتراوح نسبة الغياب في فصول محو الأمية بين ٣٠، ٥٠٪ من مجموع الدارسين؛ ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة، منها:

- نظام الدورات في بعض المصانع والمصالح مما يضطر البعض إلى التغيب بعض أيام الأسبوع.
- يكثر الغياب في موسم الحج وشهر رمضان وبعض المناسبات الدينية الأخرى.
- مسؤولية البيت وبعض الظروف الطارئة في الأسرة مما يضطر البعض إلى التغيب عن الدراسة.

الإلزام في محو الأمية:

في الخامس من ربيع الأول سنة ١٤٠١هـ (الموافق ١١/١/١٩٨١م صدر المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨١م في شأن محو الأمية.. وتنص المادة الأولى على أن «محو الأمية مسؤولية وطنية تهدف إلى تزويد المواطنين الأميين بقدر من التعليم لرفع مستواهم ثقافياً واجتماعياً، بما يجعلهم أكثر قدرة على الإسهام في النهوض بأنفسهم وبالمجتمع ومواجهة متطلبات الحياة».. وأشارت المادة الثالثة إلى أن محو الأمية يكون إلزامياً بالنسبة لكل من:

(أ) الكويتيين الأميين الذين يتجاوزون سن الإلزام طبقاً لقانون التعليم الإلزامي ولم يتجاوزوا الأربعين سنة.

(ب) الكويتيات الأميات العاملات بالقطاع الحكومي لم يتجاوزن خمساً وثلاثين سنة.

.. وأجاز القانون لغير هاتين الفئتين من الكويتيين الانتظام بفصول محو الأمية اختياراً.

.. وتضمن القانون بعض الحوافز والعقوبات التي تسهم في حث الأميين على الإقبال على مراكز محو الأمية.. كما حدد القانون مدة ثلاث سنوات للقضاء على الأمية بين الملزمين في دولة الكويت[١٣]، وفور صدور القانون نشطت الاستعدادات لتنفيذه من خلال إطار تعاوني شامل تساهم فيه جميع القوى القادرة على تدعيم هذه الحملة التي تستهدف القضاء على الأمية في البلاد خلال فترة محددة..

.. وقد كان من مستلزمات تنفيذ القانون تشكيل أربع لجان مؤقتة تتفرع من لجنة الإعداد لمحو الأمية تنفيذاً لقرار اللجنة العليا لمحو الأمية التي تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف الوزارات في الدولة.. وهذه اللجان هي لجنة الإحصاء، اللجنة الفنية، اللجنة الصحية الاجتماعية، لجنة الإعلام[١٤].

اتجاهات تربوية:

بالرغم من أن محو الأمية في دولة الكويت بدأ وما زال ـ بإكساب الأميين مهارات الاتصال على مستوى المرحلة الابتدائية فإن المسؤولين عن محو الأمية مقتنعون بأن «محو الأمية الأبجدية هو الخطوة الأساس للتقدم إلى محو الأمية الحضارية وتوظيف المعارف إلى ما يعين على مواصلة التعلم الذاتي والمستمر إضافة إلى ما نتطلع إليه من منح مجالات متنوعة لإتاحة فرص للتدريب المهني للمرأة والرجل بما يعود عليهما بالنفع في حياتهما العملية وعلى المجتمع الذي هو بحاجة إلى الأيدي الفنية المتعلمة في كل مجال من مجالات العمل والإنتاج[١٥].

.. وتحرص وزارة التربية على أن تخطو خطوة أخرى بعد الانتهاء من مشكلة الأمية خلال الفترة التي حددها القانون، وتتمثل هذه الخطوة فيما تخطط له حالياً ـ من خلال الأجهزة الفنية بإدارة تعليم الكبار ـ لتطوير برامج تعليم الكبار بإقرار أنماط جديدة من التعليم من أجل تدريب فئات مختلفة من المواطنين في مجالات مهنية لتغطية حاجات البلاد الأساسية في مختلف مجالات التنمية[١٦].

.. وهذا يعني أن هناك اتجاهاً نحو الأخذ في محو الأمية بالمفهوم الوظيفي الذي يعتمد على التطبيق المباشر للمعلومات التي يكتسبها الفرد نتيجة لتعلمه مهارات الاتصال التي تتلخص في القراءة والكتابة والحساب، والوظيفية بهذا المعنى تعني تكامل المهارات المختلفة التي يكتسبها الأمي خلال تعلمه بحيث يؤدي هذا التكامل إلى تحقيق عملية

التنمية بمختلف مظاهرها اقتصادية كانت أم اجتماعية أم غير ذلك من النواحي المختلفة[١٧].

وفي عام ١٩٧٩ شكلت وزارة التربية لجنة لدراسة استخدام التلفزيون كأسلوب من أساليب محو الأمية وقد ضمت هذه اللجنة بعض المسؤولين في إدارة محو الأمية وتعليم الكبار وممثلين عن وزارة الإعلام والتلفزيون التعليمي ومركز بحوث المناهج وجامعة الكويت. ولقد وضعت هذه اللجنة خطة لبعض برامج محو الأمية من خلال التلفزيون العام وجددت ـ لذلك أهدافاً وموضوعات وخطوات إجرائية في ضوء ما تدارسته من تجارب الدول والاتجاهات التربوية الحديثة.

ويتطلع المسؤولون في إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية إلى الإفادة من التلفزيون في مجال محو الأمية فقد تم وضع مشروع لمحو الأمية بوساطة التليفزيون يستهدف العنصر النسائي حيث ترتفع نسبة الأمية وتبرز ظاهرة الإحجام عن الالتحاق بمراكز محو الأمية[١٨].

تحليل الاستفتاء:

سبقت الإشارة إلى أنه تم إعداد استفتاء حول تعليم الكبار ومحو الأمية بهدف التعرف على وجهات النظر المختلفة حول بعض الموضوعات التي تناولتها بنوده، ويتكون هذا الاستفتاء من أربعة عشر بنداً بعضها أسئلة مقيدة وبعضها أسئلة مفتوحة، وجميعها تتكامل فيما بينها لتقدم تصوراً متكاملاً عن واقع محو الأمية في دولة الكويت والاتجاهات التي يمكن الإفادة منها في دعم الجهود المبذولة في هذا الشأن..

ونظراً لأن العينة التي وقع عليها الاختيار للإجابة عن أسئلة الاستفتاء تمثل ثلاثة قطاعات تتفاوت في مستوياتها العلمية أو خبراتها الميدانية ـ فقد رئي أن تحلل إجابات كل فئة على حدة إبرازاً لما يمكن أن يكون هناك من اختلافات في بعض الاتجاهات..

وقد تلقى الباحث ٧٦ استفتاء بعد الإجابة عن أسئلتها وذلك عى النحو التالي:

١٨ من أساتذة كلية التربية.
١٧ من أساتذة معهدي المعلمين.
٤١ من العاملين في جهاز محو الأمية.

وهي تمثل نسبة مئوية قدرها ٧٦٪ وهي نسبة عالية تعبر عن اتجاهات العينة المقترحة لهذا البحث.

تفريغ الاستفتاء وتحليل بياناته:

تم تفريغ بيانات الاستفتاء في استمارات خاصة أعدت لذلك كما تم دراستها وتحليلها واستخراج النتائج منها بهدف الإفادة منها في دعم الجهود التي يبذلها المسؤولون في محو الأمية وتلمساً للخطوات المستقبلية في هذا الشأن.

وفيما يلي بنود الاستفتاء، واستجابات المجيبين عن كل منها وتحليل بياناتها:

[١] اهتم السؤال الأول بتعرف مفهوم محو الأمية من وجهة نظر العلميين والعاملين في الميدان، ونصه كما يلي:

*** ماذا يعني محو الأمية في رأيك؟**

.. والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين حول هذا البند:

جدول رقم (١)
حول مفهوم الأمية

مفهوم محو الأمية	كلية التربية		معهد المعلمين		إدارة تعليم الكبار		مجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)		
تعليم القراءة والكتابة ومبادىء الحساب	٥	٢٧,٨	٥	٢٩,٥	١٨	٤٣,٩	٢٨	٣٦,٨
تعليم مقررات المرحلة الابتدائية	—	—	—	—	—	—	—	—
يمتد ليشمل الثقافة العامة	٨	٤٤,٤	٨	٤٧	٢٢	٥٣,٧	٣٨	٥٠
مستوى آخر	٥	٢٧,٨	٤	٢٣,٥	١	٢,٤	١٠	١٣,٢
متروك	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٨	١٠٠٪	١٧	١٠٠٪	٤١	١٠٠٪	٧٦	١٠٠٪

.. ويشير هذا الجدول إلى أن ٥٠٪ ممن أجابوا عن الاستفتاء يرون أن مفهوم محو الأمية يمتد ليشمل الثقافة العامة، وهذا يلتقي مع اتجاه المسؤولين عن محو الأمية حيث يفكرون فيما يمكن تقديمه للدارسين في فصول محو الأمية بعد الانتهاء من مرحلة محو الأمية الكتابية أو الأمية التي تعنى بوسائل الاتصال.. وهو ما ينسجم أيضاً مع الاتجاه الذي

ينادي بالوظيفية في محو الأمية.. ولهذا ينادي بعض المجيبين عن الاستفتاء (١٣,٢ ٪) بضرورة أن يتناول محو الأمية ما يأتي:

- اكتساب الدارس المهارات اللازمة لتجويد المهنة التي يمارسها حالياً أو مستقبلاً.
- أن ينظر إلى الأمية على أنها تشمل أمية التفكير وهو ما ينبغي أن تمتد إليه جهود محو الأمية.
- إعداد الأميين للعمل في مجالات العمالة المختلفة وفق حاجة البلاد.
- تنمية الوعي الصحي والتربوي.. والاهتمام بتبصير الأميين بما يحدث في مجتمعهم من تغيرات.
- اكتساب الأميين المبادىء الدينية والروح الوطنية والقومية والسلوك الإيجابي.
- مساعدة الأم على تربية أولادها تربية صحيحة للارتقاء بالأسرة.

[٢] ويدور البند الثاني حول المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه الدارسون لتمحي أميتهم ونصه كما يلي:

* **ما المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه الدارسون في مراكز محو الأمية منسوباً إلى صفوف ومراحل التعليم العام؟**

.. والجدول رقم (٢) يتضمن آراء المجيبين عن هذا البند:

.. ويدل هذا الجدول على أن ٤٧,٤ ٪ ممن أجابوا عن الاستفتاء يرون أن المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه الدارسون في محو الأمية هو مستوى الصف الرابع الابتدائي، في حين يرى ٢٢,٤ ٪ أن هذا المستوى ينبغي أن يصل إلى الصف الرابع المتوسط، وهناك من يمتد به الطموح إلى الصف الرابع الثانوي غير أن هؤلاء يمثلون نسبة لا تزيد على ١٤,٥ ٪.

.. ولا شك أن هذه الآراء تمثل الاتجاه العام المتأثر بالأفكار السائدة والأساليب المتبعة في محو الأمية بالدول النامية، ولكنها أيضاً تشير إلى الاتجاهات المعاصرة في محو الأمية والطموحات التي يتطلع إليها بعض المهتمين بمحو الأمية في الارتفاع بالمستوى

جدول رقم (٢)
حول المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه الدارسون
منسوباً إلى فصول ومراحل التعليم العام

مستوى محو الأمية	كلية التربية		معهد المعلمين		إدارة تعليم الكبار		مجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)		
المرحلة الابتدائية:								
الصف الأول								
الصف الثاني								
الصف الثالث								
الصف الرابع	٩	٥٠,٠	٥	٢٩,٥	٢٢	٥٣,٧	٣٦	٤٧,٤
المرحلة المتوسطة:								
الصف الأول	١	٥,٥	—	—	—	—	١	١,٣
الصف الثاني	٢	١١,٢	١	٥,٨	٥	١٢,٢	٨	١٠,٥
الصف الثالث	١	٥,٥	—	—	—	—	١	١,٣
الصف الرابع	٣	١٦,٦	٤	٢٣,٤	١٠	٢٤,٤	١٧	٢٢,٤
المرحلة الثانوية:								
الصف الأول	—	—	٢	١١,٨	—	—	٢	٢,٦
الصف الثاني	—	—	—	—	—	—	—	—
الصف الثالث	—	—	—	—	—	—	—	—
الصف الرابع	٢	١١,٢	٥	٢٩,٥	٤	٩,٧	١١	١٤,٥
المجموع	١٨	٪١٠٠	١٧	٪١٠٠	٤١	٪١٠٠	٧٦	٪١٠٠

الثقافي للأميين وعدم الوقوف عند حد محو الأمية الكتابة أو تحصيل معلومات ومهارات الاتصال على مستوى المرحلة الابتدائية..

[٣] وحاول البند الثالث التعرف على الفئات التي ينبغي أن يكون لها الأولوية في الالتحاق بمراكز محو الأمية.. ونصه كما يلي:

* **أي الفئات ينبغي أن تكون لها الأولوية في الالتحاق بمراكز محو الأمية؟**

.. والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين حول هذا البند:

جدول رقم (٣)
حول الفئات التي ينبغي أن يكون لها الأولوية
في الالتحاق بمراكز محو الأمية

الفئــات	كلية التربية		معهــد المعلمين		إدارة تعليم الكبــار		مجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)		
المستخدمون في مؤسسات الدولة	٧	٣٩,٠	٨	٤٧,٠	١٣	٣١,٧	٢٨	٣٦,٨
العاملون في الشركات والقطاع الخاص	٤	٢٢,٢	٢	١١,٨	٥	١٢,٢	١١	١٤,٥
عمال الري والزراعة	—	—	—	—	٣	٧,٣	١١	٤,٠
عمال المهن ولاأعمال الحرة	٢	١١,١	٢	١١,٨	٤	٩,٨	٨	١٠,٥
ربات البيوت	٤	٢٢,٢	٥	٢٩,٤	١٣	٣١,٧	٢٢	٢٨,٩
فئات أخرى	—	—	—	—	٣	٧,٣	٣	٤,٠
متروك	١	٥,٥	—	—	—	—	١	١,٣
المجموع	١٨	٪١٠٠	١٧	٪١٠٠	٤١	٪١٠٠	٧٦	٪١٠٠

.. ويشير هذا الجدول إلى أن أولى الفئات بالالتحاق بمراكز محو الأمية هم المستخدمون في مؤسسات الدولة حيث بلغت نسبة من يرى ذلك ٣٦,٨ ٪ وهَي أعلى نسبة بين الفئات المختلفة يليها في ذلك فئة ربات البيوت حيث حصلت على نسبة ٢٨,٩ ٪ ثم يلي ذلك فئات أخرى بنسب متدنية إلى حد ما.. ولعل الأولوية التي يراها المجيبون عن الاستفتاء لهاتين الفئتين ترجع إلى أهمية ما يسند إلى المستخدمين من أعمال تتصل بمصالح الناس وكذلك إلى خطورة وظيفة الأم ومسؤولياتها في تربية أبنائها ورعاية أسرتها. وفيما يلي ترتيب باقي الفئات بحسب ما حظي به كل منها في تكرار:

١ ــ العاملون في الشركات والقطاع الخاص (١٤,٥ ٪)
٢ ــ عمال المهن والأعمال الحرة (١٠,٥ ٪)
٣ ــ عمال الرعي والزراعة (٤,٠ ٪)

.. وهناك من يرى أن تكون الأولوية للجنود والشرطة والحراس والخدم وما إلى ذلك.. كما أن هناك من يرى أن تكون الأولوية للراسبات أكثر من مرتين في المدارس الصباحية..

.. ولا شك أن اختلاف الآراء في هذا الموضوع يعكس الرغبة الأكيدة في أن

يشمل محو الأمية جميع الفئات دون تفريق وأن تتاح الفرصة لكل أمي ليمحو أميته في أقرب وقت ممكن . .

[٤] واستكمالاً لتحديد الأولويات في الالتحاق بمراكز محو الأمية حاول البند الرابع التعرف على فئات السن ينبغي أن تكون لها الأولوية في الالتحاق بهذه المراكز ونصه :

* **ما فئات السن التي ينبغي أن تكون لها الأولوية في الالتحاق بمراكز محو الأمية؟**

. . والجدول التالي يتضمن آراء المجيبين حول هذا البند :

جدول رقم (٤)
حول فئات السن الأولى بالالتحاق بمراكز محو الأمية

فئات السن	كلية التربية		معهد المعلمين		إدارة تعليم الكبار		مجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)		
من ١٦ إلى أقل من ٢٥	١٢	٦٦,٦	١٠	٥٨,٩	٣٠	٧٣,٢	٥٢	٦٨,٤
من ٢٥ إلى أقل من ٣٥	٣	١٦,٧	٣	١٧,٧	١٠	٢٤,٤	١٦	٢١,١
من ٣٥ إلى أقل من ٤٥	٣	١٦,٧	٢	١١,٧	١	٢,٤	٦	٧,٩
من ٤٥ فما فوق	—	—	٢	١١,٧	—	—	٢	٢,٦
متروك	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٨	٪١٠٠	١٧	٪١٠٠	٤١	٪١٠٠	٧٦	٪١٠٠

. . ويوضح هذا الجدول أن الغالبية العظمى ممن أجابوا عن الاستفتاء ٦٨,٤٪ يرون أن فئة السن التي ينبغي أن تكون لها الأولوية في الالتحاق بمراكز محو الأمية هي التي تقع بين ١٦، ٢٤ سنة وتأتي في المرتبة الثانية الفئة التي تقع بين ٢٥، ٣٥ سنة، ولعل السبب الذي دعا الأغلبية العظمى إلى جعل الأولوية لفئة السن (١٦ ــ ٢٤) هو أن الإفادة المتوقعة من أصحاب هذه الفئة أكبر من إفادة غيرهم . . غير أن وجهة نظر من يرى الأولوية لفئة السن (٢٥ ــ ٣٤) هي أن هؤلاء هم المنتجون حالياً وعلينا أن نساعدهم في تطوير إنتاجهم وتحسينه عن ــ طريق محو أميتهم . .

. . وفيما يلي أهم الأسباب التي ذكرها المجيبون عن الاستفتاء لجعل الأولوية للفئتين الأولى والثانية :

* هاتان الفئتان من الشبان، ولديهم طاقة كبيرة واستعداد للتعلم وقدرة على الاستيعاب بصورة أفضل.

* هاتان الفئتان أقدر على مواكبة التغير الاجتماعي السريع والمتطور.

* هاتان الفئتان أقدر على الإسهام في التقدير الاقتصادي للمجتمع.. كما أن دورهما في هذا السن مهم جداً في تربية أولادهم.

* الاهتمام بمحو أمية صغار السن يؤدي تدريجياً إلى خلو المجتمع من الأميين.

.. ومع ذلك فهناك من يرى أن التعلم لا سن له، وأنه حق لكل مواطن بصرف النظر عن سنه وأن الجميع يسهمون في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، ولكل دوره في المجتمع وهذا الدور لا ينبغي إغفاله أو إهماله..

[٥] ونظراً لما تعانيه مراكز محو الأمية من تغيب الدارسين أو انقطاعهم عن مواصلة الدراسة فقد خصص البند الخامس من الاستفتاء للتعرف على أفضل الأساليب التي يمكن استخدامها لجذب الأميين إلى مراكز محو الأمية، ونصه كما يلي:

* **ما الأسلوب الذي تحبذه لجذب الأميين إلى مراكز محو الأمية؟**

.. والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين عن الاستفتاء حول هذا البند:

جدول رقم (٥)
حول أساليب جذب الأميين إلى مراكز محو الأمية

الأسلـوب	كلية التربية		معهـد المعلمين		إدارة تعليم الكبـار		مجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)		
تقديم حوافز مادية	٥	٢٧,٨	٤	٢٣,٥	١٠	٢٤,٤	١٩	٢٥,٠
عدم تعيين الأميين في الوظائف والشركات الحكومية	٣	١٦,٧	٢	٢٣,٥	٩	٢١,٩	١٦	٢١,٠
إقرار عقوبات رادعة	١	٥,٥	—	—	—	—	١	١,٣
التوعية بأهمية محو الأمية	٩	٥٠,٠	٨	٤٧,١	٢٢	٥٣,٧	٣٩	٥١,٤
أساليب أخرى	—	—	١	٥,٩	—	—	١	١,٣
متروك	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٨	٪١٠٠	١٧	٪١٠٠	٤١	٪١٠٠	٧٦	٪١٠٠

.. ويشير هذا الجدول إلى أن أفضل أسلوب لجذب الأميين للإقبال على مراكز محو الأمية هو التوعية بأهمية محو الأمية حيث يرى ذلك ٥١,٤ ٪ من المجيبين عن الاستفتاء.. ولا شك أن هذا الأسلوب هو الأجدى والأكثر فعالية لأن اقتناع الأمي بأهمية محو أميته هو أهم الحوافز التي تدفعه إلى الإقبال على مراكز محو الأمية وبذل الجهد في التعلم والحرص على استمراره..

.. وإلى جانب ذلك هناك آراء تدعو إلى تقديم الحوافز المادية للدارسين ٢٥ ٪، كما أن هناك من يدعو إلى إشعار الأميين بأنهم عناصر غير مرغوب فيها للعمل في الوظائف والشركات الحكومية إذ أن شعور الأمي بذلك يدفعه إلى الحرص على محو أميته ليكون مرغوباً فيه لدى هذه الجهات..

أما إقرار العقوبات الرادعة فلا يحبذها إلا القليلون لأن التعلم والاستيعاب لا يمكن أن يتم بصورة جيدة عن طريق مثل هذه العقوبات ولكنها آخر ما يمكن اللجوء إليه عند استنفاد جميع الأساليب الأخرى.

ويرى البعض أن من الوسائل التي تساعد على جذب الأميين إلى مراكز محو الأمية ما يأتي:

- ربط التعليم في هذه المراكز بثمرة عملية كالتدريب على تشغيل الآت والأجهزة أو أي عملية إنتاجية يحتاج إليها الأمي.
- إدخال الوسائل التربوية الحديثة في التعليم بمراكز محو الأمية مثل الفيديو والتلفزيون ونحو ذلك..
- إعفاء الموظف أو المجند الملتحق بمراكز محو الأمية من المناوبة الليلية.

[٦] وحرص البند السادس من الاستفتاء على تعرف الآراء حول مدى صلاحية المدرسين الذين يعملون حالياً في مراكز محو الأمية للقيام بعملهم.. ونصه كما يلي:

* **إلى أي مدى يصلح المدرسون الحاليون للعمل بالتدريس في مراكز محو الأمية؟**

.. والجدول التالي يوضح آراء المجيبين عن الاستفتاء حول هذا الموضوع.

جدول رقم (٦)
حول مدى صالحية المدرسين الحاليين للعمل
في مراكز محو الأمية

مدى صلاحية المدرسين	كلية التربية		معهــد المعلمين		إدارة تعليم الكبــار		مجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)		
يصلحون بدرجة جيدة	—	—	٧	٤١,٤	٣٧	٩٠,٣	٤٤	٥٧,٩
يصلحون بدرجة متوسطة	٦	٣٣,٤	٦	٣٥,٣	١	٢,٤	١٣	١٧,١
يصلحون بدرجة ضعيفة	٤	٢٢,٢	٢	١١,٧	—	—	٦	٧,٩
لا يصلحون	٤	٢٢,٢	١	٥,٨	—	—	٥	٦,٦
متروك	٤	٢٢,٢	١	٥,٨	٣	٧,٣	٨	١٠,٥
المجموع	٤	٪١٠٠	١٧	٪١٠٠	٤١	٪١٠٠	٧٦	٪١٠٠

.. ويدل هذا الجدول على أن ٥٧,٩ ٪ ممن أجابوا عن هذا البند يرون أن المدرسين الحاليين يصلحون للعمل في مراكز محو الأمية بدرجة جيدة، بينما الذين يرون أنهم يصلحون بدرجة متوسطة لا يتجاوزون ١٧,١ ٪ غير أننا إذا ناقشنا محتويات الجدول وجدنا أن الذين يتحمسون لذلك هم قطاع إدارة تعليم الكبار بنسبة ٩٠,٣ ٪ ويشايعهم في ذلك قطاع معهد المعلمين بنسبة ٤١,١ ٪ بينما أساتذة كلية التربية لا يرون ذلك.. ويعللون لوجهة نظرهم بما يأتي:

- إن هذا النوع من التعليم يحتاج إلى إعداد خاص مغاير للتعليم التقليدي.
- إن تعليم الأميين يَحتَاج إلى معرفة طبائعهم وإلى أساليب تدريس تناسب قابليتهم وخبراتهم.
- إن لمحو الأمية أسلوباً وطرائق يحتاج إليها مدرس هذا النمط من المتعلمين لذلك يجب إعداده في ضوء ذلك.
- إن التأهيل المهني لأغلب المدرسين في هذه المراحل اعتمد على التخصص في مادة، وليس لدى غالبيتهم النظرة التكاملية والوعي بأهداف هذا النوع من التعليم في إطار نظام متكامل.

ـ لأن هؤلاء المعلمين يعدون للتدريس لتلاميذ في أعمار معينة.

.. وفي ضوء هذا كله يؤكدون أنه لا بد من وجود دورات تدريبية خاصة لهؤلاء المعلمين في مجال محو الأمية، كما يشيرون إلى أنه لا يجوز أن يعمل في هذا الميدان من ليس له تدريب أو تأهيل خاص بذلك.

.. ويتفق هذا مع ما جاء في بعض تقارير إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية(١٩).

[٧] ورغبة في التعرف على المقترحات التي تسهم في تطور المفاهيم التربوية لدى المدرسين وغيرهم من العاملين في مجال محو الأمية ـ تضمن البند السابع من الاستفتاء السؤال التالي:

*** ماذا تقترح لتطوير المفاهيم التربوية لدى كل من المدرسين والموجهين العاملين في مجال محو الأمية؟**

.. وتتضمن اقتراحات المجيبين عن الاستفتاء ما يأتي:

ـ تأهيل المدرسين والموجهين نظرياً وعملياً قبل إلحاقهم بالعمل في مجال محو الأمية.

ـ تقديم مقررات في كلية التربية خاصة بمجال محو الأمية.

ـ عقد دورات تدريبية حول الاتجاهات المعاصرة في محو الأمية للتوعية بأهداف هذا النوع من التعليم، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه مشروعات محو الأمية في الدول الأخرى لكي يدرك المدرسون والموجهون أنهم:
  * يتعاملون مع متعلمين راشدين فيعملون على مراعاة ذلك.
  * يساعدون هؤلاء الأميين ليكونوا قادرين ـ مستقبلاً ـ على مساعدة أنفسهم والنهوض بمجتمعهم.

ـ تنظيم لقاءات وندوات تربوية وثقافية وتعليمية للعاملين في مجال محو الأمية لزيادة كفايتهم ورفع مستوى أدائهم.

ـ وضع معايير خاصة تكفل اختيار العناصر الجيدة للعمل في محو الأمية وتزويدها بالاتجاهات المعاصرة في هذا المجال.

- طبع كتيبات ونشرات لتجديد المعلومات وتزويد العاملين في مجال محو الأمية بالمستحدثات التربوية، والتجارب الناجحة والاتجاهات المعاصرة وغير ذلك مما يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة في محو الأمية..

[٨] وتناول البند الثامن المقررات الدراسية الحالية بمراكز محو الأمية، وذلك في محاولة للتعرف على مدى كفايتها لمحو أمية الأميين، ونصه كما يلي:

* **إلى أي مدى تعتبر المقررات الدراسية الحالية بمراكز محو الأمية كافية لمحو أمية الدارسين؟**

والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين عن الاستفتاء حول هذا البند:

جدول رقم (٧)
حول مدى كفاية المقررات الدراسية بمراكز محو الأمية

مدى كفاية المقررات	كلية التربية		معهد المعلمين		إدارة تعليم الكبار		مجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)		
كافية بدرجة جيدة	٢	١١,١	٢	١١,٨	٣١	٧٥,٦	٣٥	٤٦,١
كافية بدرجة متوسطة	٦	٣٣,٣	٨	٤٧	٨	١٩,٦	٢٢	٢٩
كافية بدرجة ضعيفة	١	٥,٦	—	—	—	—	١	١,٣
غير كافية	١	٥,٦	١	٥,٩	١	٢,٤	٣	٣,٩
متروك	٨	٤٤,٤	٦	٥٣,٣	١	٢,٤	١٥	١٩,٧
المجموع	١٨	٪١٠٠	١٧	٪١٠٠	٤١	٪١٠٠	٧٦	٪١٠٠

ويشير هذا الجدول إلى أن ٤٦,١ ٪ ممن أجابوا عن هذا البند يرون أن المقررات الدراسية الحالية بمراكز محو الأمية كافية بدرجة جيدة، غير أن هذه النسبة ترتفع في صفوف العاملين بإدارة تعليم الكبار لتصل إلى ٧٥,٦ ٪ بينما تنخفض في صفوف العاملين بكلية التربية ومعهد المعلمين حتى تصل إلى ١١,١ ٪ و١١,٨ ٪.. ويرى ٢٩ ٪ من المجيبين عن الاستفتاء أن المقررات الدراسية الحالية كافية بدرجة متوسطة ومعظم من يرى هذا الرأي هم من صفوف العاملين بكلية التربية ومعهد المعلمين..

ومما يلفت النظر في بيانات هذا الجدول هو ارتفاع نسبة من تركوا الإجابة عن هذا

البند، ومعظمهم من كلية التربية (٤٤,٤ ٪) ومعهد المعلمين (٣٥,٣ ٪) وربما يرجع ذلك إلى عدم إلمامهم بالمقررات الدراسية في برامج محو الأمية..

أما الذين يرون أنها دون الكفاية المطلوبة فيذكرون أن من أسباب ذلك أن هذه المقررات:

- تحتاج إلى تطوير وإدخال تعديلات جوهرية عليها أهدافاً ومحتوى.
- غير متكاملة، وبعيدة عن الحياة العملية للدراسين.
- ينقصها النظرة الشاملة والإحاطة بمواقف أخرى لتثقيف الدارسين وتلبية حاجاتهم.
- تحتاج إلى تكثيف الخبرات في التربية الإسلامية والحساب واللغة العربية.. وكراسة الخط، مع العناية بالتدريبات.
- تحتاج إلى زيادة ساعات الخطة..

ولذلك يقترحون ما يأتي:

- إعداد برامج جديدة يكتسب الدارسون من خلالها مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر، وأن تفي هذه البرامج بحاجات الدارسين ومطالب نموهم وأن تكون وثيقة الصلة بمجتمعهم الذي يعيشون فيه.
- تقدم هذه البرامج للدارسين من خلال ورش عمل يتفاعلون فيها تفاعلاً إيجابياً مع ما يقدم لهم أو يمارسونه من خبرات.

[٩] ونظراً لما للكتب من أهمية في العملية التربوية فقد حرص الاستفتاء أن يتعرف الآراء حول أهم المواصفات التي يجب أن تتوافر في الكتب التي تتضمن الخبرات والمهارات التي تقدم للدارسين في مجال محو الأمية.. وخصص لذلك البند التاسع، ونصه:

*** ما أهم المواصفات التي يجب أن تتوافر في كتب الدارسين بمراكز محو الأمية؟**

وفيما يلي أهم تلك المواصفات كما ذكرها المجيبون عن الاستفتاء مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب ما حظي به كل منها من تكرار:

- أن تكون موضوعات الكتاب مرتبطة بحياة الدارسين وملائمة لروح العصر، وأن تسهم في تحقيق الأهداف التربوية لهؤلاء الدارسين. .

- أن تلبي هذه الموضوعات احتياجات المتعلمين مع الأخذ في الاعتبار ما لديهم من خبرات سابقة.

- أن تكون الموضوعات بيئية وظيفية، وأن تشتمل على بعض السلوكيات التي يمارسها الدارسون في حياتهم.

- أن تتضمن الكتب عدداً من التطبيقات العملية والتدريبات المنوعة التي تحفز الدارسين على التأمل والتفكير. .

- أن تبتعد الكتب في أسلوب معالجتها عن النمط المألوف، وأن تكون صغيرة الحجم قليلة عدد الصفحات.

- العناية بإخراجها من حيث الورق وحجم الحروف والطبع والألوان لكي تكون جذابة أنيقة.

وهناك مواصفات أخرى تتصل ببعض المواد، منها:

- **في اللغة العربية**: أن تبنى لغة الكتاب على الألفاظ المتداولة في الحياة اليومية، وأن يستند اختيارها وتكرارها على أسس علمية.

- **في التربية الإسلامية**: الاهتمام بالقرآن الكريم، والتهذيب وقصص الأنبياء.

- **في الحساب**: الاهتمام بأمور المعاملات التي يمارسها الدارسون في حياتهم اليومية.

- **في العلوم**: الاهتمام بالناحية الصحية والظواهر الطبيعية الموجودة في البيئة.

- الاهتمام بالمهارات الأساسية في مختلف المواد الدراسية. .

ومن الواضح أن هناك مواصفات أخرى عديدة للكتاب المدرسي ولكن المجيبين عن الاستفتاء لم يتطرقوا إليها. . ولعل ذلك يرجع إلى أنهم آثروا إبراز الجوانب التي يفتقدونها في بعض الكتب الدراسية المتداولة بين الدارسين في مراكز محو الأمية.

[١٠] ولمعرفة مدى التطابق بين هذه المواصفات والكتب المستخدمة حالياً لمحو الأمية ـ تضمن البند العاشر السؤال التالي:

* **إلى أي مدى تعتبر الكتب المستخدمة حالياً في مراكز محو الأمية مطابقة لما تراه من مواصفات؟**

والجدول التالي يتضمن آراء المجيبين عن هذا السؤال:

جدول رقم (٨)
حول مدى مطابقة كتب محو الأمية للمواصفات التربوية

مدى مطابقة الكتب المواصفات	كلية التربية		معهد المعلمين		إدارة تعليم الكبار		المجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)		
مطابقة بدرجة جيدة	٢	١١,١	٢	١١,٧	١٩	٦٤,٤	٢٣	٣٠,٣
مطابقة بدرجة متوسطة	٤	٢٢,٢	٥	٢٩,٤	١٩	٦٤,٤	٢٨	٣٦,٩
مطابقة بدرجة ضعيفة	١	٥,٦	١	٥,٩	١	٢,٤	٣	٣,٩
غير مطابقة	١	٥,٦	—	—	—	—	١	١,٣
متروك	١٠	٥٥,٥	٩	٥٣	٢	٤,٨	٢١	٢٧,٦
المجموع	١٨	٪١٠٠	١٧	٪١٠٠	٤١	٪١٠٠	٧٦	٪١٠٠

ويدل هذا الجدول على أن الكتب الدراسية بمراكز محو الأمية تنطبق عليها المواصفات التربوية المناسبة بدرجة متوسطة حيث يرى ذلك ٣٦,٩ ٪ ممن أجابوا عن هذا البند.. ويرى ٣٠,٣ ٪ أن هذه المواصفات تنطبق على تلك الكتب بدرجة جيدة.. ومعنى هذا أن حوالي ٦٧ ٪ يرون أن كتب محو الأمية تنطبق عليها المواصفات التربوية المطلوبة وإن ترددت درجة المطابقة بين الجيد والمتوسط.. غير أن هذا الاتجاه يعبر ـ في الواقع ـ عن وجهة نظر قطاع إدارة تعليم الكبار حيث بلغت نسبة من يرى منهم ذلك ٩٢,٨ ٪ أما قطاعا كلية التربية ومعهد المعلمين فإن نحو ٥٤ ٪ منهما لم يجيبوا عن هذا السؤال.. ومعنى هذا أنهم لا يرون رأي قطاع إدارة تعليم الكبار.. وربما كان سبب ذلك أنهم لم يطلعوا على هذه الكتب كما جاء في إجابات بعضهم..

ومن الأسباب التي طرحها البعض لاعتبار هذه الكتب غير مطابقة للمواصفات الملائمة لمحو الأمية، أو مطابقة لها بدرجة ضعيفة ما يأتي:

ـ عدم اهتمامها بتناول ما يتعامل معه الدارس في حياته اليومية.

ـ طول بعض الموضوعات.
ـ مطبوعة ببنط صغير لا يتناسب مع عمر الدارسين.
ـ ضخمة وغير مشوقة.
ـ لا تلبي احتياجات الدارسين ومطالب نموهم.
ـ لا تراعي الفروق الفردية، ولا تقابل حاجات الفئات المتفوقة، ولا تتحدى تفكير وخبرات الدارسين الكبار.
ـ يغلب عليها طابع الأساليب العادية التي لا تثير فاعلية الدارسين وإيجابيتهم..
ـ لا تساعد الدارسين على اكتساب مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر من خلال الأنشطة المختلفة التي يمكن أن يتضمنها الكتاب أو يوجِّه إليها.

[١١] ويهتم البند الحادي عشر من الاستفتاء بالوسائل التعليمية والنشاط التربوي باعتبارهما من الجوانب ذات الأثر الواضح في العملية التربوية.. ووجه السؤال الآتي:

* **ما مدى أهمية استخدام الوسائل التعليمية، وألوان النشاط التربوي في محو الأمية؟**

والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين عن هذا البند:

جدول رقم (٩)
حول أهمية الوسائل التعليمية والنشاط التربوي في محو الأمية

أهمية الوسائل والنشاط	كلية التربية		معهد المعلمين		إدارة تعليم الكبار		المجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)		
مهم جداً	١٢	٦٦,٧	١١	٦٤,٨	٢٢	٥٣,٧	٤٥	٥٩,٢
مهم إلى حد ما	٥	٢٧,٨	٣	١٧,٦	١٦	١٩	٢٤	٣١,٦
غير مهم	ـ	ـ	ـ	ـ	٢	٤,٩	٢	٢,٦
متروك	١	٥,٥	٣	١٧,٦	١	٢,٤	٥	٦,٦
المجموع	١٨	٪١٠٠	١٧	٪١٠٠	٤١	٪١٠٠	٧٦	٪١٠٠

يشير هذا الجدول إلى أن ٥٩,٢ ٪ ممن أجابوا عن الاستفتاء يرون أن الوسائل التعليمية وألوان النشاط التربوي المختلفة مهمة جداً في محو الأمية.. وهذا الاتجاه

لا يتحمس له قطاع إدارة تعليم الكبار. . فمن الملاحظ أن حوالي ٦٥ ٪ من المجيبين عن الاستفتاء من كلية التربية ومعهد المعلمين يرون هذا الرأي، أما المجيبون عن الاستفتاء من إدارة تعليم الكبار فتنخفض نسبتهم إلى ٣٥,٧ ٪ وهكذا يعكس اتجاهات إدارة تعليم الكبار نحو الوسائل التعليمية والنشاط. بل إننا نلاحظ أن نحو ٥ ٪ من قطاع إدارة تعليم الكبار يرون أن الوسائل التعليمية والنشاط التربوي غير مهم في تعليم الكبار في حين لا يرى أحد من كلية التربية أومعهد المعلمين هذا الرأي. . أما الأسباب التي يسوقها المجيبون عن الاستفتاء لدعم رأيهم في أن الوسائل التعليمية وألوان النشاط التربوي مهمة جداً في محو الأمية فتتلخص فيما يلي:

- الوسائل التعليمية والنشاط التربوي لهما أثرهما الواضح في تشويق الدارسين وتكوين القدرة لديهم على الانتباه والملاحظة وسرعة التعلم.
- تعتبر ألوان النشاط التربوي مجالاً تطبيقياً لما يتعلمه الدارسون نظرياً.
- الوسائل التعليمية تسهم في تبسيط المادة العلمية وتيسيرها على الدارسين وتساعدهم على حسن استيعابها. .
- الوسائل والنشاط يسهمان في إضفاء الحيوية والواقعية على مادة الدرس.
- الوسائل والنشاط يساعدان على توفير خبرات مرئية ومسموعة أكثر وضوحاً من الخبرات اللفظية.
- النشاط التربوي مكمل للمنهج ويوضح بالحركة والصوت والصورة كثيراً من الأفكار والمعلومات، ويعرضها في صورة خبرات حية ينفعل بها الدارسون ويستجيبون لها.

وفي المقابل يسوق من لا يرى تلك الأهمية للوسائل التعليمية وألوان النشاط التربوي في محو الأمية الأسباب الآتية:

- معظم الدارسين يعتبرون الوسائل التعليمية هامة للمتعلم الصغير فقط. . ولهذا لا يهتمون بها كثيراً.
- معظم الدارسين لهم خبراتهم في الحياة ويدركون معنى معظم الأشياء ويميزون بينها فلا داعي لهذه الوسائل أو الأنشطة.

ـ الوسائل التعليمية تساعد على توضيح المفاهيم المجردة، والكبار ليسوا في حاجة إلى ذلك لأنهم يستطيعون التعامل مع المفاهيم المجردة..

وأياً كان الأمر فإن الوسائل التعليمية وألوان النشاط المختلفة عناصر تعليمية تسهم في تحقيق الأهداف التربوية.. ومن المهم استخدامها في المواقف التعليمية بالأسلوب المناسب لها..

[١٢] وحظي إعداد معلمي محو الأمية بالاهتمام فتضمن الاستغناء بنداً حول أفضل السبل لإعداد مدرسين على مستوى جيد للتدريس في مراكز محو الأمية.. ونصه كما يلي:

* **أيها أفضل لإعداد مدرسين على مستوى جيد من الكفاية للتدريس في مراكز محو الأمية؟**

والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين عن الاستفتاء حول هذا البند:

جدول رقم (١٠)
حول أفضل السبل لإعداد مدرسين على مستوى جيد
للعمل في مراكز محو الأمية

سبل إعداد مدرسي محو الأمية	كلية التربية		معهد المعلمين		إدارة تعليم الكبار		المجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)		
ـ استحداث مقررات لتحقيق هذه الغاية في كلية التربية ومعهدي المعلمين والمعلمات	٦	٢٣,٣	٦	٣٥,٣	٤	٩,٧	١٦	٢١,١
ـ إنشاء مركز لتدريب المدرسين نظرياً وعملياً على أساليب تعليم الكبار ومحو الأمية	١٢	٦٦,٧	١٠	٥٨,٨	٣٠	٧٣,٢	٥٢	٦٨,٤
ـ متروك	ـ	ـ	١	٥,٩	٧	١٧,١	٨	١٠,٥
المجموع	٧٠	٪١٠٠	١٧	٪١٠٠	٤١	٪١٠٠	٧٦	٪١٠٠

.. ويوضح هذا الجدول أن ٦٨,٤ ٪ ممن أجابوا عن الاستفتاء يحبذون إنشاء مركز لتدريب المدرسين نظرياً وعملياً على أساليب تعليم الكبار ومحو الأمية وهي نسبة

عالية تشعر باقتناع المجيبين عن هذا البند بأن مثل هذا المركز سوف يوفر المدرسين ذوي الإعداد الجيد للعمل في مراكز محو الأمية إذ أن التدريب العمُلي إلى جانب الاستيعاب النظري لأسس وأهداف ومقومات التدريس يلعب دوراً هاماً في تكوين المدرس الجيد القادر على تطوير أساليب العمل في محو الأمية وتحقيق أهدافها..

.. ومع أن القطاعات الثلاثة التي طبق فيها الاستفتاء تحبذ هذا الاتجاه فإننا نلمس أن قطاع إدارة تعليم الكبار أكثر تحمساً من غيره حيث بلغت نسبة من يحبذ ذلك منه ٧٣,٢ ٪ وهي أعلى نسبة في هذا الاتجاه مما يدعونا إلى القول بأن اقتراح إنشاء مركز لتحقيق هذه الغاية سوف يجد تعضيداً أو دعمًا من إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية وهي الجهة الرسمية صاحبة الاختصاص التنفيذي لمحو الأمية..

.. وإلى جانب هذا الرأي هناك ٢١,١ ٪ من المجيبين عن الاستفتاء يحبذون استحداث مقررات في كلية التربية ومعهدي المعلمين والمعلمات لإعداد مدرسين على مستوى الكفاية للعمل في مراكز محو الأمية وترتفع هذه النسبة في قطاع كلية التربية لتصل إلى ٣٣,٣ ٪ وفي قطاع معهد المعلمين لتصل إلى ٣٥,٣ ٪، ويدعم هؤلاء وجهة نظرهم بأن إنشاء المركز المقترح يوفر الاحتياجات الآنية، أما كلية التربية فتعمل على المدى البعيد.. وكذلك معهد المعلمين.. ويقترحون المقررات الآتية:

- فلسفة محو الأمية وتعليم الكبار.
- التربية غير الرسمية.
- سيكولوجية نمو الراشدين.
- برامج محو الأمية: أسسها وتخطيطها.
- أساليب وطرق تعليم الكبار.
- خصائص الأمي النفسية والاجتماعية.
- ممارسات عملية لإتقان المهارات الأساسية بوساطة التعليم المصغر.

.. كما أن بعضهم يقترح إنشاء قسم في كلية التربية لمحو الأمية وتعليم الكبار حيث يستطيع هذا القسم أن يضع المقررات اللازمة لتخريج معلمين على مستوى الكفاية في هذا المجال على أسس علمية مدروسة.

[١٣] اهتم الاستفتاء في البند الثالث عشر بوسائل الإعلام، وما يمكن أن تسهم به في جهود محو الأمية، ومدى هذا الإسهام.. ونصه كما يلي:

*** إلى أي مدى يمكن أن تسهم وسائل الإعلام في الجهود المبذولة لمحو الأمية؟**

.. والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين عن الاستفتاء حول هذا البند:

جدول رقم (١١)
حول إمكان إسهام وسائل الإعلام في جهود محو الأمية

إسهام وسائل الإعلام	كلية التربية		معهد المعلمين		إدارة تعليم الكبار			النسبة المئوية
	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)	تكرار	(٪)		
يمكن أن تسهم بدرجة جيدة	١٦	٨٨,٨	١٤	٨٣,٣	٣٤	٨٣,٠	٦٤	٨٤,٣
يمكن أن تسهم بدرجة متوسطة	—	—	١	٥,٩	٤	٩,٨	٥	٦,٦
يمكن أن تسهم بدرجة ضعيفة	١	٥,٦	—	—	١	٢,٤	٢	٢,٦
لا يمكن أن تسهم	١	٥,٦	—	—	١	٢,٤	٢	٢,٦
متروك	—	—	٢	١١,٨	١	٢,٤	٣	٣,٩
المجموع	١٨	٪ ١٠٠	١٧	٪ ١٠٠	٤١	٪ ١٠٠	٧٦	٪ ١٠٠

.. ويدل هذا الجدول على أن وسائل الإعلام يمكن أن تسهم بدرجة جيدة في الجهود المبذولة لمحو الأمية حيث يرى ذلك ٨٤,٣ ٪ ممن أجابوا عن هذا البند.. وهي نسبة عالية تبين أهمية وسائل الإعلام وجدواها في محو الأمية فباستطاعتها تقديم برامج خاصة بمحو الأمية الكتابية إلى جانب ما يمكن أن تقدمه من مادة مقروءة تحفظ الذين اجتازوا الأمية من الارتداد إليها.. كما أنها وسائل فعالة في محو الأمية الثقافية لهذا النوع من المتعلمين..

.. أما كيف يتم ذلك؟ فقد تضمنت الإجابة عن هذا البند العناصر الآتية:

- تقديم برامج عن تعليم اللغة وغيرها من وسائل الاتصال عن طريق الإذاعة والتلفزيون.
- أن تصدر الصحف والمجلات ملاحق أو أعداداً خاصة للدارسين الكبار تتضمن مادة مناسبة لهم.

- توجيه الدارسين لكي يعلموا أنفسهم بأنفسهم مع تأكيد الجوانب الإيجابية لمحو الأمية.
- محو الأمية الثقافية والمهنية بوساطة برامج تليفزيونية على غرار برنامج سلامتك.
- الإفادة من دور العبادة والنوادي والمسارح وغيرها في توعية الأميين بأهمية محو الأمية.. بالإضافة إلى ما يدور فيها من ثقافة دينية أو اجتماعية.. أو ترويحية.
- إصدار مجلة خاصة بمحو الأمية تنشر عنها الدراسات إلى جانب ما تقدمه للدارسين من مادة قرائية تناسبهم..
- إجراء مقابلات مع خريجي محو الأمية، وعقد ندوات يشارك فيها بعض الأميين لتعرف آرائهم ومناقشة مشكلاتهم.

.. وهناك مقترحات أخرى مثل استخدام الأقمار الصناعية في بث برامج محو الأمية للإفادة من جهود الآخرين في الدول المجاورة..

[١٤] ورغبة في استيفاء جوانب الموضوع، وإفساح المجال أمام الآخرين لطرح ما لديهم من أفكار ربما لم يتعرض لها الاستفتاء كان نص البند الأخير كما يلي:

* **إذا كانت لديك مقترحات أخرى لزيادة فعالية برامج محو الأمية في دولة الكويت.. نأمل ذكرها.**

.. وقد تقدم المجيبون عن الاستفتاء بكثير من الآراء التي نجملها فيما يلي:
- الإفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال محو الأمية.
- تطوير فلسفة وبرامج محو الأمية بمساعدة المتخصصين من رجال التربية ومعاونة المؤسسات التربوية المتخصصة.
- تدريب العاملين في محو الأمية، وتزويدهم بالمستحدثات التربوية في هذا المجال عن إصدار مجلة أو نشرة تربوية شهرية تهتم بشؤون محو الأمية.
- تحسين الكتب الدراسية مضموناً ومعالجة، وإعداد مادة قرائية ملائمة لحماية الدارسين من الارتداد إلى الأمية.
- العمل على استمرار برامج محو الأمية والارتقاء بها، وربطها بمجالات عمل الدارسين، أو أي أنشطة إنتاجية أخرى.

- إنشاء مركز لإنتاج المواد التعليمية الضرورية لمحو الأمية.
- حفز المتخصصين والمهتمين بمحو الأمية على إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير العمل في هذا المجال.
- إسهام أجهزة الإعلام في التوعية بأهداف محو الأمية والاستعانة بها في تقديم البرامج التعليمية، والمادة القرائية الملائمة للدارسين.
- إقامة ندوات ولقاءات وحملات توعية عن الأمية وأخطارها.
- إعفاء من يعملون في الجيش ورجال الشرطة والجهات الحكومية الأخرى من المناوبات الليلية وذلك بالنسبة لمن يلتحق منهم بمراكز محو الأمية.
- إلزام الدارسين بحضور جميع الحصص.
- عقد أكثر من اختبار للدارسين في العام الدارسي الواحد.
- تصنيف الدارسين داخل فصول محو الأمية، وتقليل كثافتهم في حجرات الدراسة.
- زيادة الخطة الدراسية في محو الأمية.
- تخصيص يوم لمحو الأمية كل عام يسهم فيه طلبة الجامعة والمعاهد العليا في التوعية بأضرار الأمية وحث المواطنين على محو أميتهم.
- أن يتسع نطاق الإجبار في محو الأمية بحيث يشمل جميع المواطنين والمقيمين على السواء.

الخلاصة:

أولاً ـ مفهوم محو الأمية:

تشير نتائج الاستفتاء إلى أن معظم المستفتين يكادون يتفقون على أن محو الأمية لا بد أن يمتد ليشمل الثقافة العامة وإن كان بعض المجيبين يرون أن محو الأمية يعني تعليم القراءة والكتابة ومبادىء الحساب وهذا لا يتعارض مع امتداد مفهوم محو الأمية ليشمل الثقافة العامة فالقراءة والكتابة والحساب هي مفاتيح تلك الثقافة ويتفق هذا أيضاً مع الاتجاه العالمي وهو أن محو الأمية لا بد وأن يتسع مفهومه ليشمل الأمية الحضارية.

ويميل الباحث إلى الأخذ بشمولية محو الأمية لتصبح محو الأمية الحضارية لخلق التكيف بين المجتمع والحضارة المعاصرة ويدعم هذا الرأي ما ذكره المستفتون من ضرورة أن يتناول محو الأمية اكتساب المهارات المهنية، ومهارات التفكير وتنمية الوعي الصحي والتربوي والتقني، والمبادىء الدينية والوطنية والسلوك الإيجابي.

ثانياً ـ المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه الدارسون في مراكز محو الأمية:

تشير آراء الأغلبية إلى الاكتفاء بمستوى الصف الرابع الابتدائي ويرى الباحث أن تحديد المستوى لا بد أن يتم من خلال معايير وظيفية، ويقترح أن يكون المستوى المطلوب هو الذي يسمح باكتساب مهارات القراءة والاستماع والاستيعاب من مصادر المعلومات الأساسية، مثل: الكتب، الصحف، الإذاعة المسموعة والمرئية، إضافة إلى تهيئة الفرص أمام الدارسين لمواصلة التعليم.

ثالثاً ـ الفئات التي ينبغي أن يكون لها الأولولية في الالتحاق بمراكز محو الأمية:

١ ـ المستخدمون في مؤسسات الدولة	٣٦,٨
٢ ـ ربات البيوت	٢٨,٩ ٪
٣ ـ العاملون في الشركات والقطاع الخاص	١٤,٥ ٪
٤ ـ عمال المهن والأعمال الحرة	١٠,٥ ٪
٥ ـ عمال الرعي والزراعة	٤ ٪
٦ ـ الجنود والشرطة	(نسبة متدنية لم تذكر في الجداول)

ويرى الباحث أن مسؤولية محو الأمية لا بد أن تشارك فيها جميع المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية وألا يكتفي بالمراكز التي تؤسسها وزارة التربية، فكل مؤسسة حكومية أو أهلية وكل شركة تضم عاملين أميين، تكون مسؤولياتها محو أمية العاملين فيها أما الأولى بالرعاية بالنسبة لمحو الأمية وهي «المستخدمون في مؤسسات الدولة» فتشمل في نظر الباحث «الجنود والشرطة» بل أنهم يأتون في قمة هذه الفئة لأنهم يتعاملون مع أجهزة على درجة عالية من التقدم التقني واستخدامها بقدر مناسب من الكفاية لا يمكن أن يتحقق مع الأمية، يلي ذلك العاملون في مواقع الإنتاج وربات البيوت.

رابعاً ــ خلق الدافعية لدى البالغين للمشاركة في برامج محو الأمية:

(Adult Motevation for Learning)

ركزت نتائج الاستفتاء على التوعية كأسلوب رئيسي في خلق الدافعية لدى الأميين البالغين للمشاركة في برامج محو الأمية واتجهت آراء أخرى إلى الترغيب والترهيب. ويرى الباحث أن أهم أركان خلق الدافعية لدى الأميين البالغين هي البرامج والأساليب التي تتفق واحتياجاتهم وميولهم واتجاهاتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن للبالغين حاجاتهم التي تختلف عن حاجات صغار المتعلمين وكذلك ميولهم واتجاهاتهم وأن أساليب التدريس التي تصلح للصغار لا تصلح لتعليم الكبار.

خامساً ــ مدى صلاحية عناصر جهاز محو الأمية وتعليم الكبار الحالي:

(أ) **المدرسون**: تضاربت الآراء بين الفئة العاملين في حقل إعداد المعلمين (كلية التربية ومعهدي التربية للمعلمين) وبين العاملين في حقل تعليم الكبار ومحو الأمية. ويرى الباحث أنه يصعب أن يقال أن المدرسين يصلحون أو لا يصلحون ولكنه يقترح أن تحدد أولاً المهارات التدريسية التي يلزم أن يكتسبها معلم محو الأمية للكبار وتدريب المعلمين لاكتساب هذه المهارات.

(ب) **المقررات والكتب المدرسية والأنشطة**: تمثل المقررات والكتب المدرسية والأنشطة مجموعة متكاملة من العناصر يلزم أن تكون جميعها على مستوى واحد من الكفاية والقدرة على تحقيق الأهداف المرجوة.

ويقترح الباحث العمل على إيجاد وحدة من الفنيين المتخصصين في هذا المجال والمتخصصين في مجال البحث العلمي حتى يتم تطوير مقررات وكتب مدرسية وأنشطة تربوية تتفق والاحتياجات الحقيقية لفئات المتعلمين الكبار مع وضع نظام للتقويم والتطوير المستمر بحيث تجد مناهج محو الأمية من العناية العلمية والبحوث والدراسات ما يسهم في تطويرها مثلها في ذلك مناهج مراحل التعليم العام.

التوصيـــات:

في ضوء ما سبق واستلهاماً لمضمونه توصي الدراسة بما يأتي:

١ ــ توجيه عناية أكبر إلى توعية المواطنين بالآثار السيئة للأمية التي تنعكس على الفرد وعلى المجتمع، وتعميق الفهم الواعي لمفهوم الأمية حتى لا تتجه الجمهود في محوها إلى الأمية الكتابية بل تمتد لتشمل الأمية الثقافية والحضارية كذلك..

٢ ــ العمل على تطوير برامج محو الأمية واستمرارها بحيث تسهم في إعداد الأميين للعمل في المجالات المختلفة وفق خطة التنمية الشاملة للمجتمع وإنشاء وحدة فنية لمتابعة هذا التطوير من خلال البحث والدراسة.

٣ ــ تطوير الكتب الدراسية بحيث تواكب تطوير البرامج على أن تلبـي موضوعاتها حاجات المتعلمين وتنمي ميولهم واتجاهاتهم.. وأن تعالج مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم..

٤ ــ استحداث مادة قرائية في صورة كتب تثقيفية تلائم الدارسين حماية لهم من الارتداد إلى الأمية..

٥ ــ العناية بإعداد معلمين مؤهلين لهذا النوع من التعليم ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

* إنشاء مركز لتدريب المدرسين نظرياً وعملياً على أساليب تعليم الكبار وفق أحدث الاتجاهات المعاصرة. أو:

* إنشاء قسم في كلية التربية ومعهدي المعلمين والمعلمات لمحو الأمية وتعليم الكبار. أو:

* استحداث بعض المقررات التربوية التي تهتم بتزويد الطلاب بأسس وأساليب تعليم الأميين في كلية التربية ومعهدي المعلمين والمعلمات.

٦ ــ الإفادة في تعليم الأميين من الوسائل التعليمية مثل الفيديو والدوائر التلفزيونية والتسجيلات إلى جانب الوسائل التقليدية الأخرى.

٧ ــ تنمية مهارات المدرسين ورفع مستوى أدائهم عن طريق الدورات التـدريبية والنشرات التربوية، وإصدار مجلة متخصصة في بحوث ودراسات محو الأمية.

٨ ـ الإفادة من وسائل الإعلام في جهود محو الأمية عن طريق تقديم البرامج التعليمية والتثقيفية في التلفزيون والإذاعة.. وتقديم مادة قرائية للأميين في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية..

٩ ـ الإفادة من المؤسسات التربوية المختلفة في التبصير بمحو الأمية وحث الأميين على محو أميتهم.. ويمكن أن تسهم المساجد والمدارس في هذا المجال..

١٠ـ أن تتضمن برامج المؤسسات الترفيهية والتثقيفية كالمسارح والنوادي عروضاً أو أنشطة تبرز مساوىء الأمية وتوجه الأميين إلى التخلص منها..

١١ـ تذليل الصعوبات التي تعترض بعض الدارسين حتى لا تكون هذه الصعوبات عاملاً من عوامل التغيب أو الانقطاع عن مواصلة الدراسة..

١٢ـ الإفادة من جهود طلاب الجامعة والمعاهد العليا في محو الأمية خلال العطلة الصيفية..

١٣ـ العمل على قطع الروافد التي تسهم في زيادة عدد الأميين وذلك باستيعاب جميع الملزمين في المرحلة الابتدائية وعدم السماح بالتسرب في هذه المرحلة.. وتوجيه المتخلفين دراسياً إلى.. التعليم الموازي.. أو مدارس التربية الخاصة.

١٤ـ الإفادة من تجارب الآخرين وجهود المختصين في الأجهزة التربوية المحلية والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية..

الهوامش

(١) ملحق رقم (١).

(٢) — Charters, Alerander N. and associates, *Comparing Adult Education World wide.* A.E.A. United States of America, 1981.

(٣) — Cross, K. patricia; *Adults as Leaners,* Jossey-Bass Publisher California, 1981.

(٤) اللقاني، أحمد: تنسيق وتكامل الجهود الشعبية في مواجهة محو الأمية الحضارية. ندوة خبراء دراسة مفهوم وأبعاد المشاركة الشعبية في مواجهة الأمية الحضارية ـ الكويت، ١٩٧٩م.

(٥) حمادة، عبدالمحسن عبدالعزيز، تعليم الكبار في الكويت وتدريبهم في ضوء مطالب المجتمع، مقهوي ـ الكويت، ١٩٧٩م، ص ١٤.

(٦) — David, M. Adult education in Yogoslavia. Paris; UNESCO, 1962.

(٧) وزارة التربية: إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية (حركة محو الأمية وتعليم الكبار بدولة الكويت).

(٨) المرجع السابق.

(٩) وزارة التربية: إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية (نشاط دولة الكويت في ميدان محو الأمية وتعليم الكبار).

(١٠) وزارة التربية: إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية (تقرير عن جهود دولة الكويت في ميدان تعليم الكبار ومحو الأمية يناير ١٩٦٨م).

(١١) مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وجامعة الكويت/ المكتب الإداري لكلية العلوم الإدارية ـ بحوث ندوة التطوير لإداري في الكويت في الفترة من ٢١ ـ ١٩٨٢/١١/٢٢م الكويت.

(١٢) وزارة التربية: قسم تعليم الكبار ومحو الأمية (تقرير عن جهود دولة الكويت في ميدان تعليم الكبار ومحو الأمية، يناير ١٩٦٨).

(١٣) وزارة التربية/ إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية (اليوم العالمي السادس عشر لمحو الأمية ٨ سبتمبر (١٩٨١م)، ص ١٩.

(١٤) وزارة التربية/ إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية (اليوم اعالمي السابع عشر لمحو الأمية ٨ سبتمبر ١٩٨٢م)، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٥) وزارة التربية/ إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية (اليوم العالمي السابع عشر لمحو الأمية ٨ سبتمبر ١٩٨٢م)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١٦) المصدر السابق، ص ١٤.

(١٧) د. نبيل أحمد عامر صبيح: دراسات وبحوث في محو الأمية وتعليم الكبار، الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص ٢٩.

(١٨) وزارة التربية/ إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية (نشاط دولة الكويت في ميدان محو الأمية وتعليم الكبار ١٩٨٢م.

(١٩) انظر: ص ٧ من هذا البحث.

المراجع

أولاً ـ المراجع العربية:

(١) التعليم المستمر والتنمية/ إعداد مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر، جامعة الكويت. الكويت: الندوة العلمية العربية للتعليم المستمر والتنمية، ١٩٨١م.

(٢) التوجيه التربوي لكبار السن/ تحرير الجمعية الأميركية لتعليم الكبار. ترجمة محمد عبدالمنعم نور. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

(٣) عبدالمحسن عبدالعزيز حمادة، تعليم الكبار في الكويت وتدريبهم في ضوء مطالب المجتمع. الكويت: مطابع مقهوي.

(٤) كيف تعلم الكبار (١٤)/ سلسلة من تحرير جمعية تعليم الكبار والأميركية وترجمة سيد عبدالحميد مرسي. القاهرة: دار القلم، ١٩٦٤م.
(٥) محمد إبراهيم كاظم، اتجاهات في التعليم الشعبي. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٦٢م.
(٦) د. نبيل أحمد عامر صبيح، دراسات وبحوث في محو الأمية وتعليم الكبار. الطبعة الأول. الناشر: عالم الكتب، ١٩٨٠م.
(٧) وزارة التربية، قسم تعليم الكبار ومحو الأمية. تقرير عن جهود دولة الكويت في ميدان تعليم الكبار ومحو الأمية من ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، يناير ١٩٦٨م.
(٨) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية. تقرير عن إنجازات الإدارة من عام ٧٦ ــ ١٩٧٧ إلى ٧٩ ــ ١٩٨٠ وعن الصعوبات والاقتراحات المقدمة لإدارة التخطيط والمتابعة.
(٩) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية. حركة محو الأمية وتعليم الكبار بدولة الكويت خلال الفترة التي سبقت إقرار الاستراتيجية العربية.
(١٠) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية. النشاط الثقافي والاجتماعي في مراكز تعليم الكبار للعام الدراسي ٧٨/١٩٧٩م.
(١١) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية. نشاط دولة الكويت في ميدان محو الأمية وتعليم الكبار.
(١٢) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية. اليوم العالمي السادس عشر لمحو الأمية (٨ سبتمبر ١٩٨١م).
(١٣) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية. اليوم العالمي السابع عشر لمحو الأمية (٨ سبتمبر ١٩٨٢م).
(١٤) مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. جامعة الكويت/ المكتب التنفيذي لكلية العلوم الإدارية. بحوث ندوة التطوير الإداري في الكويت عام ١٩٨٢م.

ثانياً ــ المراجع الأجنبية:

(1) Chartes, Alexander N., Comparing Adult Education World wide. Washington: Jossey-Bass, 1981.
(2) Clark, Burton R. Adult Education in Tronsition A study of Institutional Insecurity. California: The University, 1968.
(3) Cross, K.P. Adults as Learners. Washington: Jossey-Bass, 1982.
(4) Dave, R.H. Foundations life long education. Paris: UNESCO institute for education, 1976.
(5) David, M. Adult aducation in Yugoslavia. Paris: UNESCO, 1962.
(6) Hall, B.L. and Kidd, J.R. Adult Learning, a design for action. London: Pergamon Press, 1976.
(7) Hostler, John. The aims of adult education. Manchester: The University, 1981.
(8) Knox, Alan B. and associates. Developing, administering and evaluating adult education. London: Jossey-Bass, 1980.
(9) Peter, John M. and Bank, Betty B. Adult education, in Encyclopedia of educational research. New York: The Free Press, 1982. pp. 83-86.

□ □ □

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٣ ــ المجلد ١٢ ــ خريف ١٩٨٤ (صفحات من ١٠٧ إلى ١٣٢)

السلطة والشرعية

في الدول النامية

عبدالله سيد هدية
قسم العلوم السياسية / جامعة الكويت

مقدمـــة:

تحتل السلطة موقعاً متميزاً في الفكر الإنساني القانوني والسياسي، حيث تواكب البحث عن مضمونها وعناصرها وكيفية تكوينها.. مع ازدهار المبادىء الديمقراطيـة وانتشارها، فقد كان سائداً في العصور القديمة أن السلطة مقصورة على الآلهة وبالتالي تسبغ عليها صفات القداسة والعبودية، فهي تمثل باباً لا يجب الولوج منه ومقاماً لا يتعين الاقتراب منه، فهي لا تخص الناس ولا العامة ومحرابها مقدس يقتصـر على الآلهـة ونسلهم. ومع تطور المجتمعات وتقدم الفكر الإنساني، أخذت غلالة القداسة تنزع عنها رويداً رويداً، وأصبح الاهتمام بها طاغياً، حيث عن طريقها تتحقق قرارات وقوانين كان يظن أنها حبر على ورق، وبواسطتها يتحول ما كان من قبيل الأحلام والأماني إلى واقع مادي ملموس.

وفي العصر الحاضر تتسابق الفئات والقوى الاجتماعية والأحزاب السياسية في الوصول إلى هذه السلطة وذلك لتحقيق مصالحها وتنفيذ برامجها.. وقد يكون الوصول إلى السلطة عنيفاً معبداً بالدماء والضحايا وقد يكون الطريق إلى المسك بمقاليدها هادئاً سلمياً.

ويهتم القانون بهذه السلطة وبمدى شرعيتها وشرعية القـرارات التي تصدرهـا

وعلاقتها بالدولة، بينما يهتم علم السياسة بمضمونها وبالأصول الاجتماعية للعناصر التي تستولي عليها والفكر الذي يوجههم وعلاقاتهم بالقوى الاجتماعية الأخرى، وبمدى تأثير قرارات السلطة وأعمالها على المجتمع والقوى الاجتماعية فيه وبكيفية التغيير في هذه السلطة.

ويصدر الفكر القانوني والسياسي الحديث في تحليله لدراسة ظاهرة السلطة عن فكرة مؤداها أن القوة والشرعية، أي رضاء المحكوم بهذه القوة، هي العناصر الأساسية للسلطة ولكن بالرغم من ذلك فإن تعاريف السلطة ووظائفها تختلف من مفكر إلى آخر حسب مصالحه والأفكار التي تسيطر عليه والقوى التي ارتبط بها.

كما نلاحظ أن مضمون السلطة وسماتها والعناصر التي تمسك بزمامها وتوجهاتها يختلف من بلد إلى آخر حسب درجة تطوره والفلسفة السياسية التي يعتنقها، ويترتب على هذا، الاختلاف البين في السلطة وشكلها ومضمونها في دول الديمقراطية الليبرالية التي تقوم على الانتخاب وتعدد الأحزاب، عنها في الدول الاشتراكية ذات النهج الماركسي، حيث يسيطر ممثلو طبقة اجتماعية واحدة على السلطة.. عنها في الدول المختلفة التي تتميز بوضعية اقتصادية معينة وسمات خاصة بها خاصة في تكوين القوى الاجتماعية التي تصل إلى السلطة.

ونحن هنا نحاول أن نبين عناصر السلطة ــ بشكل عام ــ في فصل أول ثم بعد ذلك نتعرض للمفاهيم المتعددة السلطة التي قال بها أبرز الكتاب الذين تصدوا لدراسة هذه الظاهرة، ونبين أيضاً مفهوم هذه السلطة في الفكر الماركسي ومفهومها في الفقه الأنجلو أميركي. ثم نبين في فصل ثالث السلطة في البلدان المتخلفة.

الفصل الأول

السلطة: الأصول والعناصر

١ ــ السلطة وعناصرها:

تقترن «السلطة» على الدوام بعلاقة إنسانية غير متكافئة، فهناك من يصدر الأوامر وهناك من يجبر على الخضوع لها، أي ضرورة وجود حاكم ومحكوم، ولكن التفرقة جوهرية بين القوة المادية التي تجبر الآخرين على الخضوع وبين «السلطة» التي تمتزج فيها القوة المادية مع الاعتقاد بالخضوع، وعلى هذا فالسلطة تتضمن عنصرين يتبلوران في:

(أ) القوة والسيطرة المادية:

ويعني هذا العنصر، قدرة الأكثر قوة مادية على إجبار الأضعف على الانحناء والخضوع وهذه ظاهرة تعم العالم أجمع ـ بدون استثناء وتعتبر نتاجاً طبيعيًّا لعدم تعادل القوى لا العضلية فقط، بل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وإذا كانت القوى العضلية لعبت دوراً أساسياً في المجتمعات البشرية البدائية، حيث كان الأقوى عضلاً والأليق جسمانياً والأوفر صحة يستطيع أن يستأثر بالخيرات المادية ويجبر الآخرين على الخضوع، فلا شك أن الزعيم الأول في هذه التجمعات البشرية كان سعيداً بعضلاته المفتولة وعافيته الموفورة التي تمكنه من أن يصطرع الآخرين.. إلا أن هذه القوى ما زالت تؤدي وظائفها ودورها في الدول الحديثة وتتمثل عادة في مؤسسات الشرطة والجيش والسجون... والتي تعتبر ـ بحق ـ الأساس للسلطة السياسية، تستند عليها وتمارس عملها على هذه الدعائم[1].

وإذا كانت القوة الجسمانية هي الأساس في البداية للسيطرة والاستئثار بالمغانم والموارد الاقتصادية إلا أن القوة الاقتصادية لعبت ـ بعد ذلك ـ الدور الأساسي في السيطرة وتكوين السلطة، فمن يحوز أكثر عناصر الإنتاج يتحكم في معيشة من لا يحوز وبالتالي يفرض الأول سيطرته وسلطته على الثاني وترتبط السلطة الاقتصادية بالسلطة السياسية ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم منذ أن أصبحت للعناصر الطبيعية قيمة مادية وظهرت الملكية الفردية، لكي تثبت أن من يحوز القوة الاقتصادية يحوز ـ بالضرورة ـ السلطة السياسية فعلى مر عصور التاريخ المختلفة، كانت الطبقة التي تملك عناصر الإنتاج والثروة تمارس السلطة السياسية وتتكون منها الحكومة، ففي عصر الإقطاع حيث كانت الأرض مصدر الثروة كانت الدولة تستقر في يد الملاك العقاريين، وفي بداية القرن التاسع عشر عندما أصبحت التجارة والصناعة هي عناصر الإنتاج السياسية استقرت السلطة السياسية في يدي البورجوازية التجارية والصناعية.

وفي هذا العصر، ومع العواقب الوخيمة التي أصابت المجتمع من نهم الطبقة البورجوازية في الربح والاستغلال، بدأت الطبقات والفئات التي أصابها أبلغ الضرر تتجمع وتتضامن وبدأت تظهر أشكال جديدة من التنظيمات، سرعان ما ازدادت قوتها ودخلت في صدام مع أصحاب العمل من أجل انتزاع حقوق أعضائها مثل النقابات والأحزاب السياسية التي تجند الجماهير وهي تكتسب قوتها من تضامن أعضائها وتنظيمهم

بحيث يعد هذا قوة مادية لا يستهان بها، كذلك المنظمات الدينية التي تضم آلاف الأعضاء الذين يمتثلون لأوامرها ويطيعونها طاعة عمياء.

ولا يخل هذا كله، بالعنصر المادي في السلطة، بل إن هذه الأشكال الجديدة من التنظيمات تثبت العنصر المادي في السلطة وتؤكده.

(ب) الاقتناع والإيمان بالسلطة:

لا يعد في الواقع هذا الضغط المادي أو القهر الجسماني والاقتصادي حقيقة سلطة (Le Pouvoir) بقدر ما يكون أقرب إلى اليأس أو القوة (Puissance) فالسلطة الحقيقية تبدو إذا رافق هذا اليأس والقوة الاقتناع بعدالة وصحة وشرعية هذه القوة، وعلى هذا فالسلطة (Le Pouvoir) تتضمن عنصرين:

الأول: الخضوع المادي.
الثاني: الاقتناع والاعتقاد بهذا الخضوع ـ كما مر بنا سلفاً.

ويتعين أن يسود الاعتقاد بادىء ذي بدء في ضرورة هذه السلطة بشكل عام، والاقتناع بها كحقيقة اجتماعية فهي تبدو في المجتمع كظاهرة طبيعية مثل الماء والهواء ولا يمكن أن يستغني عنها أي مجتمع من المجتمعات وتبدو الفكرة القائلة بتصور مجتمع بدون سلطة أو رؤساء، غارقة في العبثية والغرابة، فوجود السلطة يعتبر معطية من المعطيات الحالية والفورية المستقرة في الضمير، ويعزز هذا ويرسخه التعليم والتربية، فمنذ السنوات الأولى لحياة الطفل يتعلم الخضوع لأوامر ورغبات الوالدين..، وفي المدرسة للمعلمين والأساتذة، وفي الحياة العملية للمدير والمراقب وصاحب العمل، يتواكب كل هذا مع نظام الجزاءات، ويترتب على هذا كله ترسيخ معنى السلطة في ذهن الفرد منذ السنوات الأولى لنشأته.

إذا كان معنى السلطة يصاحب إحساس الفرد منذ مولده متمثلاً في الخضوع للأوامر والجزاءات، إلا أن كل مجتمع ـ لا شك ـ له طابع معين ونمط محدد لمعنى السلطة والخضوع.. بمعنى أن هناك مجتمعات تكون هذه السلطة «شرعية» والبعض الآخر تكون هذه السلطة من غير شرعية والأخيرة هذه تقوم على البأس والتسلط فقط. أما الشرعية فما هي إلا نظام للعقائد، فلا توجد سلطة شرعية في حد ذاتها ولكن مجموعة من السلطات يحكم عليها بأنها شرعية[٢] إذن هي صفة بأن السلطة الحالية تتطابق مع

السلطة الجائزة شرعاً في مجتمع معين. ولكن لأهميتها الفريدة هذه الصفة فإنها ترتفع وتصبح عنصراً آخر بجوار القوة المادية.

فإذا كان مجتمع تؤسس سلطته على الانتخابات الشعبية فالحكام يكونون شرعيين إذا جاءت سلطتهم عن طريق هذه الانتخابات الصحيحة وإذا كان يقوم نظامه على الملكية فالعاهل سلطته شرعية ما دام استأثر بها عن طريق الميلاد[٣].

وترتبط الايديولوجيات والعقائد ـ بالطبع ـ بمصالح من يعيش في المجتمع، وتختلف هذه الايديولوجيات طبقاً لنزاع المصالح في المجتمع، فالسلطة تكون شرعية بالنسبة لجزء وغير شرعية بالنسبة لجزء آخر وكل منهما ينظر إليها على حسب مصالحه وإذا كانت هذه المصالح محققة أم لا.

والسلطة السياسية إذ تستمد وجودها من تنظيم الأمة نفسها يلزم اعتراف الجماعة بها، فقد انتهى عهد السلطة التي تستند إلى مجرد القوة منذ أن استشعرت الجماعة أنها صاحبة السلطة وأن الحاكم ليس إلا أداة تنفيذ في يدها[٤].

والرضا بالسلطة لا يمكن أن يتم طالما كان الحاكم يستغلها لمصلحته الشخصية ولذلك فلا بد من توجيه السلطة نحو الخير العام للمجموع الأمر الذي من شأنه تحديد أهداف السلطة وتنظيم وسائلها بالطريقة التي تحوز رضاء الجماعة ومن ثم فإن السلطة وإن كانت تتضمن قوة مادية كشرط أساسي لقيامها فهي في ذات الوقت تعد وسيلة لتنظيم الجماعة وأساساً لتنسيق القوى الاجتماعية المختلفة بما يسمح بتحقيق الخير المشترك لأفراد الجماعة[٥].

٢ ـ السلطة السياسية وغير السياسية:

في رأي العميد (ديجي ـ Léon Dugiut) أن كل سلطة هي بالقطع سلطة سياسية، ففي رأيه أن أرباب العمل في مشروعاتهم والرؤساء الدينيين في الكنائس والقادة في أية تنظيمات أو جمعيات يمارسون سلطات سياسية شأنهم شأن الحكام في الدولة ويشاركه في ذلك فريق من علماء الاجتماع السياسي الذين يرون أن العلم أو علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة بشكل عام، إلا أن فريقاً آخر يخالف هذا الرأي ويعتقد أن مفهوم السلطة السياسية يقتصر فقط على تلك السلطة التي يمارسها الحكام داخل الدولة وأن علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة ويقترب هذا المفهوم من مفهوم النظم السياسية

الذي يعني جوهرياً بأنظمة ومؤسسات الدولة، بل يذهبون إلى أكثر من ذلك عندما يقصرون العلوم السياسية على علم السلطة أو علم الدولة، ويقود هذا بالطبع إلى نتيجة مؤداها أن هناك تعارضاً جوهريًا بين طبيعة الدولة والمجتمع القومي وبين طبيعة الجماعات الإنسانية الأخرى، ويفترض هذا أن السلطة داخل الدولة وداخل المجتمع القومي ذات طبيعة مخالفة للسلطة في الجماعات الإنسانية الأخرى[٦].

وقد أسست على هذا المفهوم المتقدم نظرية بزغت في نهاية العصر الوسيط ونعني بها نظرية «السيادة» التي تفترض أن الدولة مجتمع كامل لا يعتمد على أحد ويسيطر على كل الجماعات الأخرى داخله، ورتب هذا بالضرورة إلى أن الحكام في الدول يملكون صفات خاصة ولا ينبغي أن يكونوا موضع مقارنة مع الرؤساء والقادة في التجمعات الإنسانية الأخرى. فـ «السيادة» تتعلق بالدولة كجماعة إنسانية أساسية كاملة، وبالتالي يفترق حكامها عن أولئك الحكام في الجماعات الإنسانية الأخرى الأقل شأناً من الدولة: كرؤساء القبائل وحكام المدن. ولتكملة طابع التقديس على حكام الدولة، نادى جزء كبير من الفقه في هذه الفترة بأن الحكام هم الآلهة أنفسهم، وفي عصور تلت قالوا أنهم من أصلاب الآلهة ثم بعد ذلك اكتفوا بأنهم رسل الآلهة ومبعوثو العناية الإلهية.. وهكذا أسبغت صفة القداسة على الدولة وحكامها.

وعارضت مفاهيم أخرى تلت هذا القول السالف بمقولة أن السلطة داخل الدولة لا تفترق في طبيعتها عن السلطة داخل التجمعات الإنسانية الأخرى وإنما الفرق في درجة كمال تنظيم الدولة الداخلي وبالتالي درجة الخضوع والطاعة، إذن الفرق ليس في الطبيعة بقدر ما هو فرق في الدرجة فقط.. وهكذا أراد هذا المفهوم أن ينزع صفة القداسة عن الدولة وحكامها مستنداً إلى أن «السيادة» عبارة ايديولوجية معينة تندرج تحت نظام العقائد وليس حقيقة مادية.

وبالرغم من مبالغة الرأي الأول وغلوه في قداسة السلطة السياسية وحكام الدولة إلا أنه لا نستطيع أن نسلم بأن السلطة السياسية داخل الدولة هي من نفس طبيعة السلطات الأخرى داخل التجمعات الإنسانية. فنحن نعرف هذه المبالغة إذا عرفنا الظروف التي قيل فيها بالرأي الأول والتي كانت عبارة عن توحيد الدولة ضد أمراء الإقطاع، فوجد الملوك ــ الفقهاء الذين يدافعون عنهم ويؤيدونهم ــ شأنهم شأن الكتاب الذين يلتحقون بالسلطة يدافعون عنها ويشيدون بياناً نظرياً للدفاع عنها.

ويرى جانب مهم في الفقه الدستوري المصري: أن السلطة التي تتمتع بها الدولة لها طابع خاص وصفات ذاتية تميزها عن غيرها من السلطات العامة والخاصة على السواء.. إلا أنه لا يتفق مع الفقه الفرنسي في إطلاق اسم «السيادة» على السلطة السياسية في الدولة ويرى أن هذا خلط بين السلطة في ذاتها وأوصاف السلطة، فالسيادة ليست في الواقع إلا الصفة التي تتصف بها السلطة السياسية في الدولة لأن السلطة ركن من أركان الجماعة أياً كانت هذه الجماعة، تستوي في ذلك الدولة والأشخاص العامة الأخرى والجماعات الخاصة، أما السيادة فهي وصف أوخاصية تنفرد بها السلطة السياسية في الدولة وعلى ذلك يلزم التمييز بين سلطة الدولة وسيادتها[٧].

وصفة السيادة مقتضاها أن سلطة عليا لا يسمو عليها شيء ولا تخضع لأحد ولكن تسمو فوق الجميع وتفرض نفسها على الجميع.

ومقتضى السيادة أيضاً أن سلطة الدولة سلطة أصيلة (ORGINAIRE) أي لا تستمد أصلها من سلطة أخرى.

ومن نافلة القول أن نشير إلى أن للسيادة وجهين: سيادة خارجية وأخرى داخلية، الأولى خاصة بالعلاقات الخارجية بين الدولة ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة الخارجية لأية دولة أجنبية والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة ومن ثم فإن السيادة الخارجية مرادفة للاستقلال.

أما السيادة الداخلية فتعني أن الدولة تتمتع بسلطة عليا على جميع الأفراد والهيئات الموجودة على إقليمها وأن إرادتها تسمو على إرادتهم جميعاً ومن ثم فإن سيادة الدولة الكاملة تعني استقلالها الخارجي وسمو سلطاتها في الداخل[٨].

الفصل الثاني

مفاهيم متعددة للسلطة

١ ـ تعدد المفاهيم:

في القرن السابع عشر، عرف توماس هوبز السلطة بأنها عبارة عن الوسائل الحالية التي تستخدم لتأمين الحصول على خير محتمل في المستقبل[٩].

وهذا التعريف ـ كما هو واضح ـ فضفاض متسع من ناحية وضيق من ناحية

أخرى، فهو متسع لأنه يربط بين السلطة ومجموع الموارد المتاحة للإنسان لتحقيق أهدافه ومثله وبالتالي يصعب التمييز بين السلطة والثروة، كما أنه تعريف ضيق لأنه يشير إلى السلطة كشيء مادي ملموس ـ وهو أحد جوانب السلطة، فكما أنها قد تكون ذات طابع مادي فإنها في أحيان أخرى قد لا تكون كذلك[١٠].

هذا الازدواج هو الذي يعطي للسلطة صفتها الديناميكية المميزة.

غير أن آراء «هويز» هذه أثرت في مجموع الكتاب الذين تناولوا الكتابة عن السلطة بعده واهتموا بتأصيل فكرة الفصل بين السلطات مثل مونتيسكية.. فقد تناولت تلك الكتابات السلطة كما لو كانت قطعة من الحلويات يقع على الدستور عبء توزيعها بين أطفال أشقياء يريد كل منهم أن يظفر بنصيب أكبر من غيره، ونظر إليها «جون لوك» في كتاباته الأخيرة على أنها علاقة وليست شيئاً.

وفي الثلاثينات من القرن العشرين، انتهى «فريدريك وتكنيس» إلى أن المجال الصحيح لعلم السياسة ليس دراسة الدولة أو أية مؤسسة أخرى وإنما هو دراسة جماعة يمكن أن تكون مثالاً لمشكلة السلطة[١١].

ثم ظهر في الخمسينات تعريف يقول: إن الاهتمام الأول لعلم السياسة هو السلطة السياسية في المجتمع من حيث طبيعتها وأسسها وخطوات عملها ومجالها ونتائجها. إن جوهر اهتمام عالم السياسة واضح جلي فهو يركز على الصراع من أجل الحصول على السلطة أو المحافظة عليها كذلك ممارسة السلطة أو النفوذ على الآخرين أو مقاومة تلك الممارسة[١٢].

وفي العقد الخامس أيضاً عرف عالم آخر السلطة بأنها السيطرة على عقول وأفعال الآخرين، وواضح أن هناك فرقاً بين السلطة السياسية والقوة العسكرية فالأولى تعني وجود علاقة سيكولوجية بين عقلين بينها ترتبط الثانية بالعنف أي بوجود علاقة عضوية بين جسمين يبلغ أحدهما من القوة حداً يمكن من السيطرة على حركات الجسم الآخر. ورأي آخر يرى أنها القدرة على التأثير في الآخرين دون التأثر بنفس القدر[١٣].

والنظرة المتعمقة لا تقيم هذا الفرق بين السلطة والقوة العسكرية فالسلطة السياسية أشمل وأعم من القوة العسكرية، وتعتبر هذه الأخيرة إحدى عناصرها وبالتالي فهي ليست مستقلة بنفسها ومساوية للسلطة السياسية، ويؤكد ذلك «كلاوزفيتز» الذي يرى أن

الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، إن الصراع الذي هو لب السياسة يظل سياسياً سواء تمت ممارسته شفاهة أو بعنف وبالتالي فإن القوة العسكرية يمكن اعتبارها فرعاً من السلطة السياسية وليس بديلاً عنها[١٤].

وعلى هذا فالسلطة السياسية تتكون من عناصر متعددة تتداخل وتتضافر مع بعضها بحيث تكون بنياناً واحداً هو السلطة السياسية، وبالتالي فهي مزيج من القوة العسكرية والاقتصادية والتعليم والدعاية والإعلان.

٢ ـ السلطة في المفهوم الماركسي وعلاقتها بالدولة:

أولى ماركس وأنجلز اهتماماً كبيراً لدراسة السلطة السياسية في المجتمع ولكن من زاوية مغايرة للدراسات الغربية؛ فبصفة عامة قدم ماركس منهاجاً عاماً في دراسة الظاهرة السياسية ويعد أحد رواد علم الاجتماع السياسي، وطبق أفكاره العامة عن طريق تحليل بعض الأحداث والوقائع الهامة في عصره والتي تمثلت في عدد من دراساته مثل الصراع الطبقي في فرنسا والثامن عشر من برومير والحرب الأهلية في فرنسا والثورة المضادة في ألمانيا.

وتجد السلطة تجسيدها أو وعاءها في الدولة، ولما كانت الدولة هي دولة الطبقة الأكثر قدرة وسيطرة من الناحية الاقتصادية، فالطبقة المسيطرة اقتصادياً تسود سياسياً وتحصل على وسائل جديدة تمكنها من مزيد من السيطرة.. وهكذا فإن هناك دولة ما لقهر العبيد ودولة الإقطاع ودولة البورجوازية، الدولة إذن هي منظمة الطبقة المالكة ومهمتها الأساسية حماية هذه الطبقة ضد الطبقات غير المالكة وهي التعبير السياسي عن سيطرة طبقة معينة.. ويعني هذا كله أن السلطة لا تنشأ من فراغ ولا توجد مستقلة عن الطبقة، فليس هناك سلطة في حد ذاتها بقدر ما هي سلطة الطبقة.

غير أن ماركس عاد وأبدى عدداً من التحفظات والاستثناءات على هذه الآراء السالفة:

وأولها: أن الدولة يمكن أن تقوم بعملية الاستقلال لصالح الحكام أنفسهم ومن ثم تصبح الدولة هدفاً في حد ذاته، يظفر بها من يحوز السلطة الأقوى ووصل ماركس إلى ذلك من واقع دراسة الامبراطورية الثانية في عهد نابليون الثالث والدولة البروسية في فترة

سيادة الجوتكرز واعتبر كليهما بمثابة أنظمة استغلالية طفيلية تستغل المجتمع وتبقي على عجزه عن طريق استغلال العداء بين الطبقات[١٥].

ويرى «بولانتز» حول هذه النقطة السالفة أن الدولة يمكن أن تلعب دوراً مزدوجاً من حيث كونها أداة لطبقة من ناحية، وهدفاً في حد ذاته تتمتع بقدر من الاستقلالية من ناحية أخرى.

وثانيها: أن الدولة كتعبير عن انقسام المجتمع إلى طبقات والتعبير عن سيطرة إحدى الطبقات، يستثنى منها بعض المجتمعات التي تطلبت طبيعتها الجغرافية قيام سلطة مركزية لتنظيم شؤون الري كمصر مثلاً، فيكتب «بليخانوف»: أنه في دول كالصين ومصر القديمة، حيث كانت الحياة الحضرية مستحيلة لولا الأشغال الواسعة البالغة غاية التعقيد التي نظمت مجرى الأنهار الكبرى وفيضاناتها وأمنت الري، يمكننا أن نفسر نشوء الدولة إلى حد بعيد بالتأثير المباشر لمقتضيات عملية الإنتاج الاجتماعية[١٦].

وثالثها: أنه قد ينشأ وضع تتعادل فيه القوى النسبية للطبقات المتصارعة وتتوازن، هذا الوضع هو ما يسمى بـ«البونابرتية» التي يقول ماركس أنها ظهرت عندما فقدت البورجوازية القدرة على الحكم، في وقت لم تكن الطبقة العاملة قد امتلكت هذه القدرة بعد، وفي هذه الحالة يمكن أن ترتفع الدولة فوق الصراع الطبقي وتتمتع بشيء من الاستقلال.

وطور «جرامشي» هذه النقطة وأطلق عليها اسم (القيصرية ـ Cesarisme) فهو يرى في البونابرتية شكلاً خاصاً للقيصرية في إطار الدولة الرأسمالية، هذا الشكل عبارة عن نوع خاص من التوازن المشؤوم أو الخالق للكوارث، أي التوازن الذي ينتج عن وضع كان يمكن أن يؤدي في حالة استمرار الصراع إلى الأزمات وتدمير كافة أطرافه.

وهكذا نرى أن السلطة عند ماركس هي سلطة طبقة تسيطر على الدولة وتستخدمها كأداة لها لقهر الطبقات الأخرى في سياق صراع الطبقات.. إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي تقوم فيها السلطة وتسيطر على الدولة ولكن ليس لحساب طبقة بعينها.

٣ ـ السلطة في الفقه الأنجلو أميركي:

وتعرض كثيراً الفقه الأنجلو أميركي لمفهوم السلطة، وتصدى فقهاء كثيرون لمحاولة دراسة السلطة وبيان عناصرها، وتشكل أعمالهم تراثاً هائلاً في هذا الصدد، فمن «ماكس فيبر»، «جورج سيل» و«جورج هافانز» و«بيتر برنارد» إلى «رالف دارندوف» و«لويس كوزر» و«كنجزلي ديفر» و«ماكيفر» و«بتربلار» و«دونكان ميشيل».

١ ـ ويرى «كاكيفر» و«بيتربلار» و«هارولد لاسويل» أن السلطة بشكل خاص من أشكال القوة المرتبطة بوضع شرعي، أي أن السلطة قوة رسمية وفي نفس الاتجاه تسير محاولات روبرت بيريستدت (Robert Bierstdet)[١٧] الذي يرى أنه بدون القوة لا تتحقق السلطة، ونفس التوجه لدى (كنجزلي دافيز ـ K. Davis) الذي عرف السلطة بوصفها قوة محددة معيارياً لها عقوبات وجزاءات[١٨].

والبحث على كل هذه المحاولات أنها تخلط بين مفاهيم القوة والسيطرة والقيادة ولم تحدد بشكل دقيق السلطة وعناصرها الأمر الذي يؤدي إلى عدم وضوح تعريف جامع مانع ينسجم مع الأسلوب العلمي في البحث للسلطة، ولعل في محاولات (دونكان ميشيل ـ D. Mitcheil) الذي يرى أن القوة أكثر قسراً من السلطة المعتمدة على ركائزها الشرعية، تتعارض مع الفرض الأول الذي يجعل «القوة» هي المحور الجوهري للسلطة، أكثر قرباً من الصحة.

٢ ـ ويربط «دارندورف» القوة بشخصية الأفراد، وأنها ترتبط بقدر واضح من الخصائص المميزة لشخصية حاملها[١٩]. وهو يلتقي هنا مع تصنيفات «ماكس فيبر» بين السلطة الكارزمية الملهمة وبين غيرها من أنماط السلطة اللاتقليدية مثلاً.

ولا يخفى بعد هذه المقولات من المنهج العلمي، فهذه المحاولات توجد أنواعاً متعددة من السلطة بحسب الأفراد الذين يتقلدونها، فهي تعرف السلطة بعناصر خارجية عنها وليست مشتقة من داخلها، كما تفتح الباب واسعاً أمام تصنيفات لا حصر لها من السلطة تدور وجوداً وعندما مسح أمزجة الأفراد وخصائصهم النفسية والعقلية والجسمانية.

٣ ـ ويرى البعض الآخر من الفقه الانجلو أميركي، أن مفهوم السلطة يعتمد على قبولها أي على الطرف الخاضع لها، فحاول «فيرنارد» مثلاً الربط بين قبول الخاضعين

للسلطة وبين فهمهم للاتصال التنظيمي وهذا يعني ولو ضمنياً أن كل من لا يقبل السلطة يعد فهمه ناقصاً لها وأن العيب فيه، وبالتالي يتعين أن نقدم نصائح وتكتيبات مغلفة علميًّا لكل حائز سلطة لمساعدته في السيطرة على الآخرين[٢٠].

وواضح أن هذا القول يغفل مضمون القرار المعين ويغفل الإجابة على سؤال جوهري حول: من يخدم هذا القرار؟ ولمن سيحقق مصلحة؟ وبمصلحة من سيضر؟ إن القبول وعدم القبول يتوقف عملاً على المصالح التي يحققها هذا القرار، مصالح أية فئات؟ ومصالح أية فئات سيضر بها؟.

٤ ـ تربط محاولات «ماكس فيبر» بين السلطة وبين صفات الأفراد وثقافتهم وتعتبر الثقافة متغيراً مستقلاً والسلطة المتغير التابع، أي تفسر المتغير الوسيط «السلطة» بمتغير آخر مثله (الثقافة) دون ردهما سوياً إلى أصل اجتماعي أكثر جذرية وعمقاً[٢١]. فالثقافة كما هو واضح تختلف أساساً من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه الاقتصادية والسياسية والتاريخية والاجتماعية، فثقافة المجتمع الفرنسي تفترق عن ثقافة المجتمع الأميركي، عن ثقافة المجتمع المصري. بل أكثر من ذلك أن ثقافة مجتمع واحد يختلف من مرحلة زمنية إلى أخرى في نفس المجتمع، بل أن ثقافة المشتغلين بالزراعة تفترق عن أولئك المشتغلين بالصناعة في الحصر، ويدلل على ذلك تلك التغيرات الهائلة في التفكير والنظرة إلى الحياة التي دخلت على أولئك المهاجرين من الريف إلى المدن واستقرارهم فيها وتركهم خدمة الزراعة واشتغالهم بحرفة أخرى.. بل نقول أن هناك ثقافات فرعية طبقية متباينة في المجتمع الواحد.

٤ ـ تعقيب:

ونظرة إمالية ومتفحصة على الآراء السالفة، لتلاحظ من أول وهلة أنها تبالغ في تجريد السلطة عن مضمونها الطبقي وتفرغها من جوهرها الأساسي الذي يتبلور في المصالح التي تهدف إلى تحقيقها، فالمجتمع الواحد يتكون بداهة من طبقات وفئات متعارضة ومتصارعة تختلف مصالحها وتتباين، و«السلطة» ليست كياناً أثيرياً هبط من عال وإنما عبارة عن «مراكز متعددة» تقبض عليها فئة أو طبقة معينة تتيح لها أن تصدر القرارات التي تحقق مصالحها وتحافظ عليها، ويدلنا سياق التطور التاريخي للمجتمعات البشرية أن الفئات والطبقات الأكثر مالاً ـ عادة ـ هي التي تسيطر على السلطة التي

تتخذها ـ عادة ـ لتحقيق أهدافها ومصالحها. وإن كان يظهر هذا جلياً في سياق التطور التاريخي في حقب العصر الإقطاعي وبداية ظهور الرأسمالية إلا أن الأمر أكثر تعقيداً وتشابكاً في العصر الحديث ـ وإن كان هذا لا يخل بالجوهر العام للسلطة ـ ففي المجتمعات الليبرالية في غرب أوروبا لا تستهدف ـ بالضرورة ـ القرارات المتخذة من قبل السلطة تحقيق مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة بمقولة أن هذه المجتمعات شهدت تطورات عدة في كمية الحريات ونوعيتها التي يتمتع بها الناس، وفي قدرة الطبقات الأخرى في تنظيم نفسها والتعبير عن مصالحها من خلال هذه التنظيمات بحيث تشكل هذه التنظيمات والتجمعات قوى ضاغطة تضع السلطة حسابها في اعتبارها عند صدور قرار ما.

وفي مجتمعات أخرى متخلفة توكل الطبقة المسيطرة بعض الأفراد عنها أو فرد واحد يقبض بيديه على كل السلطات السياسية، ويبدو أمام المواطنين أنه «أب روحي» يقيم التوازن بين الطبقات والفئات، بينما في حقيقة الأمر لا تعدو المسألة عن أن تكون حماية الطبقة المسيطرة واتخاذ سلسلة من الإجراءات تستهدف امتصاص غضب الطبقات الأخرى وبالتالي درء الصراع واحتدامه وتعرف هذه الظاهرة بـ «البونابرتية».

ومفاد هذا كله أن السلطة يجب أن تتجاوز الأبعاد الشخصية والعلاقات الشخصية لترتبط بالعلاقات الاجتماعية والتي يدخل بينها بالأساس العلاقات الإنتاجية والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية وبالتالي يتعين فهم السلطة في علاقتها بالطبقات الاجتماعية في تفاعلها وليس بكل طبقة منعزلة وذلك لأن ممارسة طبقة محددة لسلطتها يتوقف على الطبقات الأخريات، فالوجود المتميز لطبقة ما ليس بكاف لتحقيق مصالحها، بل لا بد أن يكون هذا الوجود مؤثراً وبما يتضمنه هذا التأثير من توفر حد أدنى من التنظيم من ناحية والقدرات التأثيرية للطبقات الأخرى من ناحية أخرى.

وإذا كان علينا في هذا المقام أن نفهم طبيعة الدولة، لا لفهم علاقاتها بالطبقات فحسب، وإنما أيضاً بوصفها تجسيداً للسلطة ويتعين علينا ـ من أجل التوضيح فقط ـ أن نفرق بين سلطة الدولة وجهاز الدولة، فالأخير يعني وظائف الدولة وموظفيها وكوادرها كالإدارة والجيش والبوليس، والأولى تعني من بيدهم السلطة وما يرتبطون به من انتماءات ومصالح.. ولفهم هذا كله تثار أسئلة متعددة عن: من ينضم للجيش؟ ومن يقوده؟ ومن ينضم ويلتحق بالشرطة ومن يقودها؟ ومن يصل إلى موقع تكنوقراطي محدد ومن

يقوده؟ إن كلاً من هؤلاء ما كان بمقدورهم تحقيق هذا دون فرص اجتماعية متاحة في التعليم والصحة وقبلها في الدخل وفي الملكية وفي المجتمعات المتخلفة لا يصل إلى هذه المواقع إلا أبناء الطبقات القادرة اقتصادياً.

ودور الدولة ليس بالدور المحايد ـ ولو أعلن المسيطرون عليها ذلك لأنها في قيامها بوظائفها الاقتصادية والايديولوجية وصياغتها للنظم التعليمية والإعلامية تنحاز لمصالح طبقية، وبالتالي فمضمون السلطة وغاياتها في أي مجتمع طبقي بالضرورة مضمون طبقي مما يوضح بأن السياسة هي التعبير الأكثر تركيزاً عن الاقتصاد لأن العلاقات الإنتاجية والطبقية تنعكس مباشرة على السياسة والسلطة السياسية ومخرجاتها[٢٢].

أما البعد الشرعي في السلطة، والذي يعبر عنه قانوناً في قبول المحكومين ورضاهم وإقرارهم القوانين السائدة وخضوعهم للحكام.. فهو ليس بالضرورة قائمًا على الاعتراف بسلطة شرعية بقدر ما يتولد عن الخوف الذي يتولد عن حيازة القوة وتوظيفها وما تملكه من أجهزة معينة[٢٣] كما أن القانون ليس له تاريخ مستقل بذاته بل هو نتاج لواقع اجتماعي له جذوره الاجتماعية ونادراً ما نجد أصحاب سلطة صاغوا قوانين ضد سلطتهم ومصالحهم وما دامت السلطة ذات مضمون طبقي فالقانون يأتي انعكاساً لها ومرتبطاً بها.

وإذا كان هذا المبدأ العام يكاد يصدق ـ في التطبيق ـ على أنظمة دول متعددة إلا أننا نلاحظ في أنظمة الدول الصناعية الغربية المتقدمة التي تقوم على تعدد الأحزاب السياسية والانتخابات، أن القوانين تأتي انعكاساً مباشراً لعمليات كبيرة من التوفيق بين الطبقات السائدة، حيث الأحزاب السياسية قوية وتعبر وتدافع عن مصالح أعضائها والطبقات التي تمثلها بقوة وحسم، وكذلك النقابات العمالية: الزراعية والصناعية والمهنية، ونقابات واتحادات أرباب العمل، بحيث لا يمكن تجاهل مطالب كل هذه التنظيمات القائمة وما تمثله من مصالح وطبقات وفئات، ولذا من الصعوبة بمكان أن تنفرد طبقة واحدة في هذه البلدان بصياغة قوانين تعبر وتحقق مصالحها هي فقط. وبالتالي فالسلطة هنا، مهما كانت شرعياً مستقرة في يد اليمين أم اليسار، إلا أنه لا يستطيع الحزب القابض عليها أن يصدر قوانين تحقق مصلحة الطبقة التي يمثلها لا سيما وأن استقراره في الحكم ليس مخلداً وإنما موقوتاً بمدة معينة، بجانب الاضطرابات الواسعة التي يمكن أن تحدثها الطبقات والفئات الأخرى إذا ما استشعرت أن هذه القوانين والقرارات

تلحق بها الضرر. ويقودنا هذا إلى ملاحظة أساسية عن هذه المجتمعات ألا وهي تقارب قوة الطبقات المتنوعة فيها وبالتالي يتعين أن تعبر هذه القوانين عن هذا التوازن القائم بين مصالح الطبقات القائمة خاصة وأن كل طبقة تملك أسلحتها المشرعة على الدوام لاستعمالها من مظاهرات وإضرابات، وتصادم مع أجهزة الأمن.. ونلاحظ أن هذا الأمر يكاد يكون خصيصة قاصرة على هذه المجتمعات.

الفصل الثالث

السلطة في البلدان المتخلفة

مقدمـــة:

يتعين أن يكون واضحاً أنه عند الحديث عن البلدان المتخلفة لا تقفز بلد معينة أمام أعيننا وإنما نحاول أن نتلمس الخصائص العامة التي تشترك فيها كل البلاد المتخلفة، ولا يعني هذا أن البلاد المتخلفة على درجة واحدة من التطور والنمو وإنما هناك اختلاف في الدرجة بينها، مرة يتسع ومرة يضيق، وتارة تبرز سمة من سمات التخلف في بلد بوضوح وقوة بينما تبرز سمة أخرى في بلد آخر. وقاد هذا بلا شك إلى اختلاف درجة التطور الاجتماعي من بلد إلى آخر وبالتالي إلى اختلاف في القوى الاجتماعية وتصنيفها فالسحرة والكهنة مثلاً ما زالوا يلعبون دوراً رئيسياً في السلطة في عدد من البلدان الافريقية بينما تنعدم هذه الفئة من خريطة القوى الاجتماعية في بلدان أخرى.

١ ــ البيئة الاقتصادية والسياسية:

يطلق اسم البلدان المتخلفة على تلك البلدان التي كانت مستعمرة ونالت استقلالها السياسي حديثاً ابتداء ــ بعد الحرب العالمية الثانية ــ ونتيجة للاستعمار المباشر الطويل ورثت تركة استعمارية مثقلة بكل أنواع التخلف والقهر على كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.. فهذه البلدان لم تتطور تطوراً طبيعياً وما زالت تحمل كل سمات التخلف والتأخر الذي تعكسه الأبنية الاقتصادية المفككة والمشوهة والتركيب الاجتماعي غير المتوازن الغارق في القبلية العصبية العشائرية أو الأسرية، حيث يتغلب الولاء القبلي أو الطائفي أو الأسري على الولاء للوطن فضلاً عن وجود طبقة قليلة غير منتجة أصلاً في العملية الإنتاجية تحوز عائداً ضخماً من الناتج القومي، بينما الغالبية العظمى من السكان

تكاد لا تجد ما تفي به حاجاتها الأساسية من مأكل وملبس ومسكن يضاف إلى هذا تلك العادات والتقاليد المتأخرة والتي تعوق التقدم والنمو يحمي هذا ويشجعه وجود ثقافة سلفية متأخرة تسد كل مناهج التفكير واستعمال العقل في البحث والسلوك. ويضرب ـ بدون رحمة ـ الجهل والمرض والفقر معظم سكان هذه البلدان، فالأمية تبلغ معدلات عالية كذلك ارتفاع معدل الوفاة بين الأطفال وارتفاع معدل المواليد وانخفاض الدخل الفردي والنشاط الأساسي للسكان يتركز في الزراعة، وهو قطاع متخلف تمارس في استغلاله طرق بدائية مضى عليها دهر طويل تعكس آثارها في انخفاض الإنتاجية وقلة المحاصيل أو في الصيد والرعي أو صيد الأسماك أو حرف بدائية تقوم على زراعة المحصول الواحد.

لقد ترك الاستعمار هذه البلدان بهذا السمت المتقدم تقريباً، والآن بعد مضي ما يقرب من ربع قرن على استقلال معظمها، رفعت فيها شعارات كثيرة عن التنمية ورددتها كثيراً عبر أجهزة إعلامها، هل تغيرت هذه الأوضاع والسمات واقتربت من الدول المتقدمة؟ هل أخذت بأسباب التقدم وكفلت لها خططها في التنمية والتقدم الخروج من مأزق التخلف التاريخي الذي وجدت نفسها فيه؟

إن نظرة متفحصة على واقع هذه البلدان اليوم لترد بالنفي على السؤال المتقدم، بل لا نبالغ إذا قلنا أن هذه الدول صارت تضرب بعمق في طريق التخلف وأوغلت سيراً فيه وشمل التخلف فيها كل القطاعات حتى بعض القطاعات الإنتاجية الضئيلة التي كان يرجى لها أن تشكل قاعدة للتقدم، واختفت فيها بعض السمات الضئيلة التي كانت تعبر عن نفسها في الثقافة القومية والسلوك المتحضر الذي كان يمارسه نفر من أبنائها. ولذلك أطلق الاقتصاديون على هذه الخطط للتنمية وما تؤدي إليه من نتائج اسم «تنمية التخلف»[٢٤].

ويعزى هذا ـ بطبيعة الحال ـ إلى أن معظم هذه البلدان مندمجة في السوق الرأسمالية العالمية وتعيش في حالة تبعية دائمة للاحتكارات الرأسمالية فالاستعمار القديم لم يجلُ تماماً من هذه البلدان وإنما اتخذ شكلاً جديداً بعيداً عن القوات العسكرية المحتلة والعساكر المدججة بالسلاح وتجوب الشوارع أو تتخذ قواعد أساسية لها في مدن هذه البلدان تبلور في ربط اقتصاديات هذه البلدان باقتصاد الاحتكارات بحيث تكون الاقتصاديات في البلدان المتخلفة خادمة لهذه الاحتكارات ومستغلة من قبلها، عن طريق

فرض آليات السوق الرأسمالية عليها وأنماط معينة من التعامل معه تقود في المحصلة النهائية إلى تعميق ظاهرة التخلف. ولعل أهم الظواهر التي تنتج عن تقريب وتغلغل «ميكانزم» الاحتكارات الرأسمالية في بنية هذه البلدان، تتضح في النقاط التالية:

(أ) ازدواج الاقتصاد:

ينشطر الاقتصاد القومي إلى قطاعين: «قطاع حديث» يرتبط عضوياً بالرأسمالية العالمية من حيث التمويل والتكنولوجيا ونوع المنتجات ومجالات التسويق، ويضم هذا القطاع عدداً محدوداً من السكان لا تزيد نسبتهم عن ٢٠ ٪ في أحسن الفروض. وتبتدىء مؤسسات هذا القطاع في البنوك الأجنبية الوافدة أو الفنادق الفخمة أو شركات الوكالة التجارية التي تقوم باستيراد وتسويق السلع الاستهلاكية الباهظة الثمن في هذه البلدان.. ويعود هذا إلى أن خطط التنمية في هذه البلدان تعتمد على رأس المال الأجنبي، الذي تقوم الاحتكارات بتصديره لهذه الدول على شريطة أن تجبي من خلاله وفي مدة قصيرة أرباح كبيرة تفوق أرباح استغلال رأس المال هذا في البلد «الأم» بكثير ولذلك يتوجه الرأسمال هذا إلى قطاعات تتميز بدورتها السريعة إلى جانب ما تتميز به من سهولة وأمن لا تستلزم نفقات باهظة أو احتمالات الخسائر فيها غير واردة ولذلك تتجه رؤوس الأموال هذه إلى قطاعات الفنادق والبنوك واستيراد السلع الاستهلاكية (سلع الرفاهية) أو بناء المساكن الفخمة واستيراد مكوناتها النهائية من الخارج. وينبغي أن نشير أنه لكي تروج سلع هذه القطاعات، يتعين أن يشكل الطلب عليها قوة شرائية[٢٥].

ولكي يتم ذلك كان من الضروري أن تتشكل طبقة جديدة تحوز ثروات عالية ودخول مرتفعة تسمح لها بأن تكون زبوناً جديداً لهذه السلع ولذلك تعمل الاحتكارات عن طريق شركاتها المتعددة الجنسية في البلدان المتخلفة وبالاتفاق مع السماسرة والوسطاء من أبناء البلد المتخلف على تخريب الذمم وإفساد الضمائر في أجهزة الدولة بما فيها أجهزة الرقابة فيكثر الغش والاختلاس والتهريب والرشوة والعمولات والسمسرة ويتحول الكثير من المال العام إلى مال خاص بحيث يؤدي إلى تكوين طبقة فاحشة الثراء قادرة على شراء سلع الرفاهية التي تصدرها الاحتكارات الرأسمالية[٢٦].

وبجانب هذا القطاع الحديث يقوم القطاع التقليدي الذي يضم بقية الاقتصاد القومي، وعادة ما يكون الزراعة، ويعيش هذا القطاع في حالة تخلف شديدة ويعتمد على

أدوات بدائية تعود إلى العصور الزراعية الأولى، ويكاد الفصل يكون كاملاً بين القطاعين بحيث تنعدم تأثيرات القطاع الحديث على القطاع المتخلف، لأنه في العادة أرباح القطاع الحديث الضخمة تقوم شركات الاحتكار بتجميعها واستثمارها في مناطق أخرى من العالم أما الأموال التي تعود إلى تلك الطبقة الجديدة وكيلة الاحتكارات العالمية فإنها تقوم بتهريب أموالها أولاً بأول إلى البنوك الخارجية وذلك لعدم إحساسها بالأمان، ويؤدي هذا كله إلى ضآلة المدخرات المحلية وازدياد عجز الاقتصاد القومي.

يقابل الازدواج في الاقتصاد وازدواج السوق ازدواج اجتماعي يتمثل في أقلية غنية مرتبطة بالاحتكارات الرأسمالية ـ كما مر بنا سالفاً ـ وأكثرية تعاني من صعوبة سد الحاجيات الأساسية التي تتزايد أسعارها يوماً بعد يوم نتيجة للتضخم الناشىء من الثروات الضخمة التي حققتها الطبقة الجديدة والتي ابتدعت أنماط استهلاك دخيلة على المجتمع ولا تتناسب مع ظروفه.

(ب) ازدياد التفاوت بين الطبقات:

تفسر نظرية مراحل النمو، السائدة في الغرب، التخلف بأنه مجرد تأخر تاريخي، وأن الدول النامية ستلحق في خلال عدة سنوات بالدول المتقدمة ما دام أنها تحقق معدل نمو مرتفع كما يقوم الكثير من مثقفي الشركات المتعددة الجنسية بتنظيرات خادعة شعارها ضرورة تشجيع التفاوت في الدخول بمقولة أن أصحاب الدخول العالية هم وحدهم القادرون على الادخار والاستثمار، وأن التجربة التاريخية أثبتت أن الرخاء يتساقط كالمطر من أعلى حتى يروي بالتدريج أرض الفقر في قاع المجتمع، فيقل حدة الفوارق بين الطبقات، ويعزز هذا الخدمات العينية الكبيرة التي تقدمها الدولة للفقراء وتكون الحصيلة النهائية هي تخفيف الفوارق بين الطبقات[٢٧].

ويعد هذا مجرد وهم كبير لأن واقع البلدان المتخلفة يشير إلى أن الأموال الكثيرة في يد الطبقة الجديدة تقوم بتهريبه ولا تستغله مطلقاً في مشاريع ذات فائدة.

(ج) تفاقم التخلف:

تزداد سمات التخلف، فينتشر الفقر وتشيع الأمية ويصيب المرض معظم فئات المجتمع: فعائد العمل لا يكفي تغطية الأساسيات التي تتفاقم أسعارها يوماً بعد يوم

وتأخذ الطبقة الوسطى في الاضمحلال، حيث تتحول معظم شرائحها إلى الطبقة الدنيا لأن كمية النقود التي كانت تحصل عليها وكانت تضعها في مصاف الطبقة الوسطى أصبح لا قيمة لها إزاء الارتفاع الهائل في الأسعار وبعض منها يتحول إلى الأقلية التي تزيد دخولها وترتفع ثرواتها بشكل خرافي عبر طرق غير مشروعة في البداية ـ ثم يعترفون بها ويضفون عليها الشرعية وعن طريق ربط أنفسهم بالاحتكارات الرأسمالية وترويج سلعتها في السوق المحلية. . ويتغير نظام القيم فتشبع روح الجشع والاستغلال والكسب السريع والنهب فتنعدم الخدمات التعليمية والصحية وتتسرب الأموال التي توجه للصرف عليها إلى جيوب المقاولين والسماسرة وبالتالي يشيع المرض والجهل.

في نفس الوقت تتوالى هجرات أبناء الريف إلى المدن لتخريب قطاع الزراعة المستمر وتدهوره وانخفاض عائد النشاط الزراعي، وفي المدينة لا توجد أعمال تمتص هذا الفائض الكبير من الأيدي العاملة من أبناء الريف الذين يبحثون عن أعمال هامشية تتسم بالطفيلية وتشكل عبئاً على الاقتصاد القومي، فيتخذون من الأرصفة مكاناً لعرض بعض الخضروات أو يعملون في المقاهي وتنظيف السيارات أوحراسة البيوت والبعض يحترف أعمال الإجرام والبلطجة. وتضيق بهم المدينة فيتحلقون في أكواخ الصفيح وعشش الطين حولها (Slums-Bidonvill) ويضغطون على مرافق المدينة القديمة فتتوقف عن العمل وبالتالي تصبح المدينة عاجزة متخلفة يضيق الفرق بينها وبين الريف كثيراً من ناحية أعداد السكان الكبيرة الذين يحملون سمات أبناء الريف وعاداتهم ومن ناحية البيوت المتداعية والعشش المتهالكة، التي تحيط ببعض الشوارع الأنيقة والفنادق الضخمة(١).

إذا كانت هذه هي البيئة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة وانسجاماً مع المبادىء التي ذكرناها سلفاً، يبرز سؤال يفرض نفسه بإلحاح: ما هي الطبقة أو الفئات المتميزة في هذه البيئة والتي تقبض في يدها على السلطة وتسيطر على الدولة؟

٢ ـ القوى الاجتماعية والسلطة:

إذا لاحظنا أن المستعمر في هذه الدول المتخلفة كان يقبض على زمام السلطة فيها ـ قبل نيل استقلالها السياسي الذي توالى باضطراد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ وكان يعاونه رموز الطبقة المتميزة التي ساهم في خلقها وتكوينها عن طريق منحها امتيازات واسعة تتمثل في مساحات شائعة من الأراضي الموزعة عليها أو احتضان مكاتبها في

السمسرة والتوكيلات التجارية. كما أن طبقة السحرة والكهنة كانت تحتل موقعاً طبقياً متميزاً في سلم التدرج الاجتماعي في البلاد المتخلفة لا سيما الواقعة في افريقيا في ظل الاستعمار. ولما كانت هذه التكوينات الطبقية لا بد أن تقابلها تكوينات طبقية مضادة تخلق من خلال العمل الإنتاجي، فالاستعمار الذي كان يهمه نزح المواد الأولية من البلد المستعمر استعان بالكثير من أبناء هذه البلاد في العمل في المناجم وفي المزارع الواسعة التي كان يديرها عن طريق أعوانه، كما شق الطرق السهلة وإنشاء مواصلات مريحة لكي تنقل هذه المواد الخام إلى موانىء التصدير، وإنشاء جهاز إداري يقوم بتنظيم هذه الأعمال وبعض المدارس التي تقوم على مد هذا الجهاز بما يحتاجه من عاملين.. وقاد هذا كله إلى خلق تكوينات اجتماعية أفرزت عناصر متحمسة لقيادة حركة الاصطدام بالاستعمار والطبقات المرتبطة به.. يضاف إلى هذا بعض العناصر الصغيرة والمتوسطة في الجيش صغير العدد الذي قام بتكوينه الاستعمار بغرض استعماله في بعض المعارك المحددة داخل البلد المستعمر أو خارجه.. وأضراب هذه التكوينات الاجتماعية هي التي قادت حركة النضال الوطني بشقيه السلمي والمسلح لنيل الاستقلال.

وعلى هذا كانت تبدو خريطة القوى الاجتماعية في هذه البلاد، عشية خروج الاستعمار وحصولها على الاستقلال السياسي تتبلور في قوتين أساسيتين بشكل عام:

١ ـ القوى الطبقية، ركيزة النظام القديم وكانت تتشكل من المزارعين الأغنياء (شبه الإقطاع) وعدد قليل من أصحاب التوكيلات التجارية، والكهنة والسحرة.

٢ ـ القوى الاجتماعية التي كانت في دور التكوين الطبقي وبالتالي لم تتحدد ملامحها بعد وكانت تتمثل في موظفي الجهاز الإداري وشباب العسكريين ذو المرتب ذو الرتب الصغيرة والمتوسطة وأعداد قليلة من التكنوقراط وأعداد كبيرة من العاملين في المزارع وفي المناجم والخدمات.

غير أن هذا لا ينفي حقيقة بديهية وهي أن معظم هذه الفئات انحدرت من أصول طبقية صغيرة ريفية.. وعندما نالت هذه البلاد استقلالها لم تكن هذه الفئات الاجتماعية قد استقرت في أوعية طبقية محددة وإنما كانت في دور التكوين وبالتالي لم تكن تملك خصائص وملامح الطبقات الاجتماعية المحددة والمتجانسة في أوروبا الغربية مثلاً.. وقاد هذا كله إلى عدم ملكيتها صفات ثابتة ومستقرة وإلى تأثرها بأفكار وثقافات مختلطة بعيدة عن التجانس والوحدة تختلط فيها أنماط أفكار ومعارف غيبية وسلفية تعزى إلى الأصول

الريفية وأفكار مموهة عن الغرب وحضارته وأفكار تنحدر من الأصول القومية والوطنية تبدت في أحلام تكوين الدولة القومية. . ولا ينبغي القول بأن فكراً واحداً كان هو السائد وإنما خليط هذه الأفكار استقرت في عقول أولئك الذين تسلموا السلطة في هذه البلاد.

وقد أثرت هذه الأفكار ـ فيما بعد ـ على مسلك مسيرة هذه الدول في العشرين سنة الماضية بحيث لم تحسم السلطة فيها مشكلة ما باتجاه صالح المواطنين الأكثر عدداً.

إن أحلام التنمية وبناء الدولة القومية في بلدان ذات هياكل اقتصادية مفككة كان يفرض عليها أن تتعامل مع القوى الدولية العالمية للمساعدة في تحقيق التنمية، إلا أن أفكار التذبذب والغموض وعدم الفهم العميق لطبيعة القوى العالمية، ومسلك هذه القوى في تخريب عمليات التنمية وسعيها في فرض نمط من العلاقات الاجتماعية يخدمها أدى إلى مال انهارت فيه أحلام بناء الدولة القومية وتحقيق التنمية.

إن السلطة في البلدان المتخلفة تكونت من عناصر أتت من القوى الاجتماعية التي أشرنا إليها سلفاً، وقد قادت هذه العناصر عمليات التنمية والتحديث في بلدانها اعتماداً على نسج علاقات متوازنة مع القوى الكبيرة ومهادنة القوى الاجتماعية القديمة وعدم اللجوء إلى التضحيات الباهظة. . إلا أن طبيعة أصولهم القديمة وسيادة التفكير الغيبي الريفي قاد إلى تعزيز تحالفهم مع القوى الاجتماعية القديمة عن طريق المشاركة في مشروعات تجارية أوعن طريق المصاهرة والنسب، وأسرع هذا إلى بروز مقولة تحقيق التنمية عبر ترسيخ العلاقات بالمعسكر الاستعماري القديم، الذي استطاع أن يسرب إلى اقتصاديات البلاد المتخلفة أبنية ونماذج اقتصادية تابعة مشوهة تخدم الأبنية الاقتصادية في البلد الرئيسي وعن طريقها أصبح الدم يندفع من شريان البنيان الضعيف يمد البنيان القوي بدماء تزيده قوة ونماء وتخلف الهزال والمرض لبنيان الدول المتخلفة الضعيفة. . كما سبق أن أوضحنا.

وإذا كانت الملامح الطبقية للسلطة في هذه البلدان ـ في بداية تنفيذ خطط التنمية، في عقد الستينات ـ بدأت تتضح من خلال تكوين طبقة «بورجوازية» متوسطة تضم فئات من التكنوقراط والبيروقراطيين والعسكريين استفادوا من جهود عمليات التنمية في الاستثمار بمزاياها، وجمعهم تيار فكري واحد هو ضرورة حجب الحريات السياسية لطبقات وفئات الشعب الأخرى ويفسر ذلك بعدم إحساسهم بالأمان وضرورة توافر مناخ يسهل لهم عملية الاستفادة من أموال وجهود التنمية، ويعني ذلك المناخ بالضرورة خنق

أية حريات سياسية وقد شكلت عناصر كثيرة من هذه الفئات فيما بعد «قوة مضادة» عززت علاقتها بالقوى الاجتماعية القديمة عن طريق المصاهرة وأعمال التجارة، حيث أتاحت لهم الأموال الكثيرة التي تراكمت لديهم أثناء «جهود التنمية» أن تتولد الرغبة في نفوسهم للانتقال إلى موقع طبقي آخر متميز. . ولكي يتحقق ذلك فضلاً عن ارتباطهم بالقوى القديمة، كان لا بد أن يرتبطوا اقتصادياً وعضوياً بالاستعمار الجديد عن طريق السوق وتكفلهم بتصريف بضائعه في السوق الوطنية وتخريب كل الخطط لإقامة صناعة وطنية أو زراعة متطورة. . كما أن «ميكانيزم» تحقيق الملايين بسرعة كبيرة يقتضي تدبير ــ من آن لآخر ــ بعض الاختناقات في السوق الوطنية في السلع الأساسية. . وأتاح هذا لبعض التجار الصغار والسماسرة والمجرمين أصحاب الأصول المتواضعة جداً أن يثروا ثراء فاحشاً عن طريق تخزين السلع ونقلها من مكان إلى آخر وتوزيعها.

وعلى هذا يمكن القول أن خريطة السمات الاجتماعية «للسلطة» في البلدان المتخلفة تتكون في الأساس من:

١ ــ أصحاب الوكالات التجارية وأعمال السمسرة.

٢ ــ أصحاب الأراضي الزراعية الواسعة والملاك العقاريين في المدن.

ويسيطرون على السلطة التشريعية وعلى مواقع أساسية في السلطة التنفيذية إلى جانب الضغوط الهائلة التي تمارس على أجهزة الدولة التنفيذية الإدارية لتنفيذ القوانين لصالحهم.

ويمكن لنا بعد هذا العرض المبسط أن نستخلص النتائج التالية:

١ ــ تتكون السلطة ــ بشكل مجرد ــ من عنصرين: القوة المادية والرضا والاقتناع بها، أي شرعية هذه القوة المادية، ويرتبط العنصران ــ في رأينا ــ ارتباطاً تبادلياً وثيقاً بحيث لا تقوم للسلطة قائمة إذا غاب أحد عناصرها، وإن كان يبدو أن العنصر الثاني يترتب على وجود العنصر الأول، غير أنه قد يتحقق وجود الاقتناع والرضا بالقوة المادية القائمة بالرغم من بلوغها درجة من الضعف والوهن بحيث لا تستطيع أن تفرض سيطرتها المادية داخل عموم المجتمع كله.

٢ ــ درج الكثير من الكتاب على إطلاق لفظ «السلطة» على العنصر المادي وحده في المجتمعات المتخلفة بالرغم من غياب الرضا والاقتناع، أي شرعية هذا العنصر

المادي، ولذلك يبدو لنا أنه يتعين الحذر في إطلاق لفظ «السلطة» في هذه المجتمعات خاصة عند التوصيف القانوني ويفضل إطلاق لفظ «البأس أو التسلط» لأنه أكثر تعبيراً عن الوضع القائم فعلاً.

٣ ــ السلطة ليست مقعداً فارغاً، فكما قال أحد ملوك فرنسا أن العرش ليس مقعداً فارغاً.

كما يدلل لنا التاريخ في سياق تطوره أن السلطة كانت على الدوام مرتبطة بوضع الطبقات والفئات في المجتمع وكانت تستأثر بها وتحوزها على الدوام تلك الطبقة التي تحوز قوى الإنتاج وتسيطر على مصادر الثروة في المجتمع، وفي بعض الأحيان ــ لم تدم طويلاً ــ كان يحوزها ائتلاف من قبل جميع الطبقات والفئات في بعض المجتمعات، إلا أنه لا يستمر طويلاً، وتعود طبقة معينة إلى الاستئثار بها.

وتظل السلطة على الدوام مطمعاً لكل طبقات وفئات المجتمع، وهدفاً تسعى إليه كل مجموعة من الناس، فعن طريقها تستطيع أن تحقق مصالحها وتحافظ عليها وتفرض وجهات نظرها على المجتمع.. حتى في المجتمعات الليبرالية الحديثة القائمة على تعدد الأحزاب، يسعى كل حزب إلى الوصول إلى السلطة والسيطرة عليها لكي يطبق برامجه في المجتمع التي تستهدف سيادة الطبقة والفئة التي يمثلها هذا الحزب.

٤ ــ كان الوصول إلى السلطة في مراحل التاريخ المختلفة يتم عن طريق الثورة أي القوة وإراقة الدماء، وكان ذلك يعبر عن التصادم الدامي بين طبقة سفلى في طريقها إلى الصعود تاريخياً وطبقة أخرى كانت مسيطرة على السلطة وفي طريقها إلى التآكل والانزواء.

٥ ــ في ظل الاستقطاب الدولي في العلاقات الدولية الحالية والتقسيم الدولي للعمل، تصبح السلطة في معظم بلدان العالم مجالاً خصباً لنفوذ قوى خارجية تؤثر في توجيهاتها وقراراتها ولا يمكن معالجة مسألة السلطة في بلد ما خاصة تلك المجموعة المتخلفة من الدول دون تناول هذه القوى الخارجية وتأثيراتها على هذه الدول.

٦ ــ تقترب دول الديمقراطية الليبرالية القائمة على تعدد الأحزاب والانتخابات الحرة من تكوين سلطة شرعية، وليدة انتخابات شعبية حرة نزيهة وفي ظل تنافس أحزاب سياسية تملك برامج واضحة لدى فئات الشعب المختلفة.. ولذلك فالقوى الخارجية

تحاول على الدوام أن تؤثر في هذه الانتخابات عن طريق حضورها الدائم ومحاولة شراء أصوات الناخبين لصالح مرشح حزب من الأحزاب أو التأثير في العملية الانتخابية بمساندة أحد المرشحين ضد الآخرين.

٧ ــ لا تقف طبيعة السلطة في البلاد المتخلفة عند حدود التركيب الاجتماعي الداخلي والهيكل الطبقي القائم في هذه البلدان وإنما يلعب العامل الخارجي دوراً هاماً في بنيان السلطة ومضمونها وتوجيهاتها، ويتمثل هذا العامل الخارجي في صورة روابط التبعية بقوة كبرى فمن المشاهد أن هذه القوة الخارجية تملك نفوذاً طاغياً في هيكل السلطة، يترجم إلى تلك القرارات التي تتخذها السلطة ــ سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ــ وتهدف إلى تحقيق مصالح هذه القوى الخارجية المرتبطة بها أو التابعة لها، ولا يحتاج هذا إلى كبير جهد أو أعين بصيرة لكي تكتشف بسهولة توجه هذه القرارات في معظمها لخدمة تلك القوى الخارجية وإلى تلك الفئات أو الطبقات المرتبطة بها مصلحياً في الداخل.. وقد يملي هذا التوجيه ــ أحياناً ــ معاهدة ما تنظم مسألة معينة بين الدول المتخلفة وبين القوى الكبرى، وأحياناً تغيب هذه المعاهدة وإنما تشاهد آثار هذا الارتباط الوثيق في الواقع العملي الملموس وفي سياسات داخلية: اقتصادية واجتماعية وتربوية.. وفي سياسات خارجية أيضاً.

وربما تضطر السلطة في بعض الأحيان في هذه البلدان، مع ضجيج إعلامي هائل أن تتخذ بعض القرارات التي يمكن أن تؤدي إلى بعض الحلول الجزئية لبعض المعضلات والمشاكل الحياتية التي تعاني منها هذه المجتمعات.. إلا أن ذلك يتم في حدود دائرة صغيرة من دوائر العمل الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو التربوي.. ويهدف إلى التخفيف ــ بعض الشيء ــ من تلك التناقضات المتفاقمة بين مصالح القوى الاجتماعية في هذه المجتمعات وبين مصالح الفئة الحاكمة والقوى الاجتماعية المرتبطة بها.. إلا أن أوضاع الاقتصاد العالمي والأزمات التي يعيشها من ركود وتضخم والرغبة في الكسب والنهب وعدم الإحساس بالأمان لدى القوى المسيطرة على السلطة، لن تسمح باتخاذ قرارات تحقق بعضاً من مصالح القوى الاجتماعية الأكثر داخل مجتمعات البلدان المتخلفة.

ويترتب على ذلك كله أن السلطة داخل المجتمعات المتخلفة تتكون ــ أحياناً ــ من قوى أجنبية خارجية.

٨ ـ تعتمد السلطة في البلدان المتخلفة على حاكم فرد يقبض على زمام الأمور تسانده ـ عادة ـ جماعة مسلحة، تسيطر على كل مقدرات البلاد، أو على فئة معينة تشكل صفوة تحوز كل المقدرات في بلدها، وقد تتراجع بعض العناصر في أجهزة السلطة وتتقدم أخرى، والعكس صحيح، ويشير هذا إلى حركة الفئات الحاكمة وعلاقات القوى داخلها ووزن كل جناح فيها.

٩ ـ تظل السلطة في البلدان المتخلفة ـ بتركيبها السالف ـ أكثر السلطات قابلية للتأثير فيها من القوى الخارجية، بل والسيطرة عليها، وذلك عبر غياب اقتصاد مستقل وخطط وطنية للتنمية وبرامج تعليمية وتربوية قومية.. ولذلك تكون الفرصة مهيأة لتسلل فروع الاقتصاد الأجنبي وتشكيل طبقة معينة ترتبط مصالحها ارتباطاً وثيقاً بوجود فروع ومؤسسات الاقتصاد الأجنبي داخل الدولة، وبالتالي يتمكن من بسط نفوذه داخل السلطة.

الهوامش

(١) — J.W. Lapierre, *Essai sur le Fondement du Pouvoir Politique*, p. 46.
(٢) — G. Vickers, *value systemes and Social proces*, Loddres, 1968-p. 73.
(٣) — M. Duverger, *Méthodes des sciences sociales*, 3 ered, 1964-p. 36.
(٤) د. ثروت بدوي: النظم السياسية الجزء الأول، ١٩٦٢، ص ٣٠.
(٥) د. ثروت بدوي: المرجع السابق، ص ٣٣.
(٦) — M. Duverger, Institutions politiques et Droit Constitutionnel Paris, 1971-p. 10.
(٧) ثروت بدوي: النظم السياسية، ١٩٦٢، ص ٣٦، ٣٧.
(٨) ثروت بدوي: المرجع السابق، ص ٣٨. وأيضاً أنظر:
— Carré de Malberg, théorie général de L'Etat t. I, p. 36.
(٩) — Tomas Hobbes, Leviathan, 1641, Chp. 10. quoted by C.J. Friedrich, *Man and his Governement.* p. 159.
(١٠) د. محمد محمود ربيع: مناهج البحث في السياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ١٨٥.
(١١) — Frederick, watkins, *the state as a concept of political science*, New Jork 1934-p. 83.
(١٢) — William A. Robson, *the University Teaching of social sciences, political science.* UNESCO, Paris 1954-pp. 17, 18.
—— Georges Burdeau, *Methode de la science politique*, Paris 1959-pp. 254.
— Maurice Duverger, *Méthodes de la science politique*, p. 13.
(١٣) — Hans J. Morgenthou, *Politics Among Nations*, New York 1954, p. 16-27.
— Charles P.; kindleberger, in William H.B. fox ed., *Theoretical Aspects of International Relations*, Notre Dam, 1959-p.79.

(١٤) محمد محمود ربيع: المرجع السابق، ص ١٨٧.
(١٥) علي الدين هلال: مدخل في النظم السياسية المقارنة، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩، مجموعة محاضرات ص ٨٨.
(١٦) الياس مرقص: الماركسية في عصرنا، بيروت ١٩٦١، ص ٣١.
(١٧) — Biersted, R. *The Analysis of social power in R. Bierstedt*, (ed.) power and progress-Magraw-Hill N.Y. 1974.
(١٨) د. عبدالباسط عبدالمعطي: «الثروة والسلطة في مصر»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، عدد سبتمبر ١٩٨٢، ص ١٦٠.
(١٩) — Daherndorf, R. class and class Conflict in industrial society, Sanford press.
(٢٠) — Bernard, C. the acceptance of authority in Coserand Rosenbery, pp. 143-152.
(٢١) د. عبدالباسط عبدالمعطي، المرجع السابق، ص ١٦٠.
(٢٢) د. عبدالباسط عبدالمعطي: المرجع السابق، ص ١٦٤، وذكر المرجع الآتي أيضاً:
— Kelle V., D. Kovalson, *An outline of Marxist theory or society*, 1973, pp. 180-181.
(٢٣) جيمس بتراس: الفاشية الجديدة، تراكم رأس المال وصراع طبقي في العالم الثالث ترجمة د. أسعد عبدالرحمن، المجلة المترجمة، المجلس الوطني، الكويت، يناير ١٩٧١، صص ٤٥ ـ ٥٨.
(٢٤) — Andrew G. Frank, Towards a theory of capitalist underdevelopment, *39 th conference of American studies*, Lima, Aug., 1970.
(٢٥) راجع: عبدالله هدية، «النظام السياسي للولايات المتحدة الأميركية وبيئته»، في مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨١، سنة ١٩٨٠.
(٢٦) د. إسماعيل صبري عبدالله، نحو نظام اقتصادي عالمي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٦٥.
(٢٧) د. عبدالرحمن زكي إبراهيم، «تنمية التخلف في بلدان الطبقة الوسطى»، في مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٥، السنة الثانية والسبعون، ص ٧٣.
(٢٨) د. عبدالرحمن زكي، المرجع السابق، ص ٧٠.

□ □ □

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٣ ــ المجلد ١٢ ــ خريف ١٩٨٤ (صفحات من ١٣٣ إلى ١٦٨)

دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت

(٧٠/٧١ ــ ٧٢/٧٣ ــ ٧٥/٧٦)

جعفر عباس حاجي
قسم الاقتصاد / جامعة الكويت

الهدف من الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة إلى تبيان هوامش التوزيع والتغيرات التي طرأت عليها جميع القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد الكويتي بغية تبيان طبيعة وأثر استخدام أسعار المنتج وأسعار المشتري على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الصناعات أو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. بالإضافة إلى ذلك، كان الهدف من الدراسة استكشاف بعض جوانب الأخطاء المنهجية والفنية المتبعة في بناء جداول المستخدم ــ المنتج لدولة الكويت[1]، وهل أن الجداول مبنية على أساس سعر المتج أم سعر المشتري.

منهج الدراسة:

لقد قمنا باتباع عدة سيناريوات متعلقة بنسق أسعار المتنج والمشتري، وطبيعة جداول المستخدم ــ المنتج من زاوية، وطبيعة تركيبية الهيكل الاقتصادي لدولة الكويت ونوعية البيانات الإحصائية المتوفرة في جدول المستخدم ــ المنتج للكويت من زاوية ثانية.

ومن أجل إيجاد مقارنة موضوعية للجداول الثلاثة المتوفرة لدولة الكويت، قمنا بتجميع الجداول على أساس المعايير المتخذة بها من قبل الإدارة المركزية للإحصاء، لهيئة الأمم المتحدة. وقد تم اشتقاق منحة الضرائب غير المباشرة وإدخالها في السيناريوات المقترحة والمبينة في صفحة ١٧.

جداول المستخدم والمنتج
على أساس سعر المنتج وسعر المستخدم(*)

Factor Cost or Producer's and Purchaser's Prices

مقـدمة:

تواجه الباحثين والمهتمين عند بناء واستخدام جداول المستخدم والمنتج في الاقتصاد القومي، مشاكل ومصاعب كبيرة ومتنوعة، بعضها مرتبط بالعمليات الحسابية والإحصائية عند إعداد البيانات الإحصائية لبناء جدول المستخدم والمنتج، والبعض الآخر مرتبط بالجوانب التطبيقية التحليلية للجدول. ومن المشاكل الهامة التي تواجه الباحثين هي: مشكلة اختيار السعر (Price) الملائم لقياس وتقويم نتائج النشاط الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. وأهمية هذه المشكلة ترجع أساساً إلى تعدد أنساق الأسعار (Pricing Systems) الممكن استخدامها لتقويم نتائج النشاط الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي والذي بدوره يؤثر في نوعية وطبيعة النتائج المستخلصة من التحليل الاقتصادي.

لكل نسق من أنساق الأسعار مميزاته وخصائصه التي تلائم وتتفق مع الوضع الاقتصادي العام من جهة، ونوعية البيانات الإحصائية المتوفرة وطبيعة الأهداف التحليلية المتوخاة من جهة أخرى. وبتعبير آخر يجب على الباحث أولاً: الإلمام الكافي بكل نسق من أنساق الأسعار من حيث المميزات والخصائص الإيجابية والسلبية لها، ومدى الإمكانات التحليلية التي يقدمها كل نسق بالإضافة إلى قدرات كل منها في انعكاس حقيقية التطور الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. ومن ثم اختيار النسق السعري الملائم للوضع الاقتصادي قيد الدراسة، وفقاً لطبيعة ونوعية التحليل الاقتصادي المطلوب على ضوءالأهداف المتوخاة من التحليل.

(*) يعتبر هذا البحث سلسلة من الأبحاث الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الكويتي التي قدمها الباحث للمعهد العربي للتخطيط عندما كان يعمل وظيفة الخبير المساعد لشؤون التخطيط والتنمية من سنة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢. لمزيد من التفصيل والبيانات راجع البحث المقدم إلى المعهد العربي للتخطيط تحت نفس العنوان مارس ١٩٨٢م.

نسق أسعار المنتج والمشتري:

إن جدول المستخدم والمنتج يبين عمليات تبادل أو تدفق السلع والخدمات بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي وفقاً لافتراضات معينة، تعكس جانباً من العلاقات الإنتاجية الكمية والنوعية في القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي(*).

ويمكننا تسجيل قيمة التبادلات أو التدفقات السلعية بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، إما على أساس سعر المنتج (Ex-Factory Price) أو سعر المستخدم أو المشتري (Purchsing Price).

ففي حال استخدام سعر المنتج، أي الأخذ بقيمة السلعة ساعة خروجها من عند المنتج، فإن ذلك يعني أن تكاليف التسويق لا تظهر في هذه القيمة وإنما ستظهر في الصناعة أو القطاع المشتري. وبصورة أخرى تتحمل الصناعة أو القطاع المشتري كافة الضرائب غير المباشرة (Indirect Taxes)، وأعباء هامش التوزيع (Distributive Margins) (تكاليف النقل + هامش تجارة التجزئة والجملة)(**) المترتبة على مراحل عمليات انتقال السلعة كمادة وسيطة في عملياته الإنتاجية. أما في حالة إستخدام سعر المشتري أي الأخذ بقيمة السلعة، أو البضاعة ساعة وصولها إلى المستخدم، فإن ذلك يعني أن نفقات التسويق (هامش التوزيع والضرائب المستحقة عن بيع هذه السلعة) تظهر في قيمة التبادل المدونة في مربعات أو خلايا المصفوفات.

الجدول رقم (٢) يبين جميع التدفقات أو المبيعات بسعر المصنع أو المنتج بينما يوضح هامش التوزيع والنقل في حساب منفصل. ونرى هنا أن الطلب النهائي أو الاستهلاك النهائي ما قيمته ١٥٠ دينار من السلعة رقم (١) بسعر المستخدم أو المشتري أصبحت تعادل ١٠٧ دينار فقط بسعر المصنع أو المنتج بما يوضح أن هامش التوزيع والنقل على

(*) الملاحظ من ذلك بأن هناك حلقة أو مرحلة مفقودة أو غير ظاهرة في عملية التبادل أو التدفق السلعي بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. وهذه الحلقة هي المراحل التي تمر بها السلعة بعد إنتاجها في المصنع أو القطاع إلى أن تصل إلى القطاعات الإنتاجية المستخدمة للسلعة أو المستهلكين لها، كالناقل والتاجر والوسيط والضامن في حالة إعداد البيانات وبناء جدول المستخدم والمنتج على أساس سعر المنتج.

(**) تجدر الاشارة هنا أن هامش التجارة (التجزئة والجملة) ليس بالضرورة بحسب أو يمس جميع الصناعات أو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. فعلى سبيل المثال لا يوجد هامش التجارة على منتجات قطاع الكهرباء أو بوصقر أدق على إنتاج الكهرباء.

السلع الاستهلاكية المخصصة للطلب النهائي يعادل ٤٣ ديناراً وبالنظر إلى عمود الطلب النهائي في الجدول رقم (٢) يتضح لنا أن ما قيمته ٢٠٠ دينار و١٨٠ ديناراً من السلعتين رقم (٢) و(٣) بسعر المستخدم أو المشتري، أصبحت تعادل ما قيمته ١٣ أو ١٠٥ دينار على التوالي بسعر المصنع أو المنتج مما يشير إلى أن هامش التوزيع والنقل على السلعتين رقم (٢) و(٣) هما ٦٨ و٧٥ دينار.

ومن الجدير بالذكر أن الجدول رقم (٢) يبين أيضاً مصفوفة هامش التوزيع والنقل بشكل مفصل. فمن أجل التبسيط وسهولة الحساب والمتابعة قمنا بتجميع عناصر مكونات كل عمود في مصفوفة هامش التوزيع والنقل بشكل أصبح لدينا صف واحد، يمثل هامشاً واحداً لجميع السلع المشتراة أو المستخدمة من قبل كل قطاع من القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، كما هو موضح في الجدول رقم (٣).

وأصبح لدينا عمود واحد من الطلب النهائي يحتوي على قيمة الاستهلاكات النهائية للسلع الثلاث بالقيم التالية: ١٠٧ و١٣٢ و١٠٥ ديناراً بالإضافة إلى ١٨٦ ديناراً لهامش التوزيع والنقل على جميع قيم السلع الثلاث المستهلكة في الطلب النهائي، أو بصورة أخرى يمثل ١٨٦ ديناراً إجمالي هامش النقل والتوزيع على السلع المخصصة للاستهلاك أو الطلب النهائي، كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

في كثير من الأحيان، يفضل فصل هامش التوزيع والنقل بشكل يظهر كل مدخلات هامش التوزيع ومدخلات هامش النقل للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي في شكل منفصل، وذلك نظراً لاختلاف هيكل تكاليف الإنتاج في كل من قطاع التوزيع وقطاع النقل، بالإضافة إلى أسباب أخرى. والجدول رقم (٤) يبين هذا الفصل بين هامش التوزيع وهامش النقل.

ومن الأهمية بمكان الذكر، بأن هناك طرقاً عديدة يمكن استخدامها في التعامل مع هامش التوزيع في جدول المستخدم والمنتج ولقد اكتفينا بطريقة واحدة وذلك من أجل التبسيط والعرض[1].

منهجية تحويل المستخدم والمنتج

من سعر المنتج إلى سعر المشتري وبالعكس:

لكي نستطيع تحويل جدول المستخدم والمنتج من سعر المنتج إلى سعر المشتري يتطلب أولاً: الحصول على نسبة سعر المشتري/سعر المنتج لكل سلعة. وثانياً: يستلزم ضرب السطر i في جدول المستخدم والمنتج بنسبة سعر المشتري/سعر المنتج للسلعة i.
أو بلغة الرموز على النحو التالي:

$$\acute{X}_j = X_j \quad (\frac{\acute{P}j}{Pj}) \quad (j = 1,2, \ldots,n)$$

$$\acute{F}_i = F_i \quad (\frac{\acute{P}i}{Pi}) \quad (i = 1,2, \ldots,n)$$

$$\acute{X}_{ij} = X_{ij} \quad (\frac{\acute{P}j}{Pi}) \quad (i = 1,2, \ldots,n)$$

حيث أن:

$\acute{X}_j$: إجمالي الإنتاج في الصناعة (j) بسعر المشتري.
X_j: إجمالي الإنتاج في الصناعة (j) بسعر المنتج.
$\acute{F}_i$: إجمالي الطلب النهائي لمنتجات القطاع (i) بسعر المشتري.
$\acute{X}_{ij}$: مستلزمات أو احتياجات القطاع (j) من السلع المنتجة في قطاع (i) بسعر المشتري أو بصورة أخرى مشتريات القطاع (j) من السلع المنتجة في قطاع (i) بسعر المشتري.
X_{ij}: مستلزمات أو احتياجات القطاع (j) من السلع والخدمات المنتجة في قطاع (i) بسعر المنتج، أو بصورة أخرى مبيعات القطاع (i) إلى قطاع (j) بسعر المنتج.
$\acute{P}_j$: سعر المشتري لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (j).
P_j: سعر المنتج لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (j).
$\acute{P}_j$: سعر المشتري لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (i).
P_i: سعر المنتج لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (i).
n: عدد القطاعات الإنتاجية أو الصناعات في الاقتصاد القومي.

إشتقاق مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج بسعر المنتج وبسعر المشتري:

يمكن إحتساب مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة للإنتاج من سعر المنتج إلى سعر المستحدم أو المشتري إما بالرجوع إلى مصفوفة المبادلات أو التدفقات (Transactions Matrix) وتسعيرها، ومن ثم إشتقاق مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج بسعر المستخدم، أو بإجراء العمليات الحسابية بصورة مباشرة على مصفوفة المعاملات الفنية بسعر المنتج، ومنها الحصول على مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج بسعر المستخدم أو المشتري.

ففي حالة إجراء العمليات الحسابية على مصفوفة المبادلات بسعر المنتج (Transactions Matrix)، وذلك للحصول على مصفوفة للمبادلات بسعر المستخدم أو المشتري، يستلزم ضرب السطر (i) من المصفوفة (X_{ij}) بنسبة سعر المشتري/سعر المنتج للسلعة (i).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إجراء مثل هذه العملية الحسابية مبنية على أساس الغرض التالي: تساوي هوامش التوزيع المترتبة على نقل السلعة (i) من موقع الإنتاج (المصنع) إلى المواقع المختلفة للقطاعات أو الصناعات المستخدمة أو المشترية لهذه السلعة. وهذا الفرض طبعاً يقبل المناقشة حيث أن الفرق بين سعر المنتج وسعر المستخدم أو المشتري يختلف باختلاف أنواع السلع أهي صناعية أم زراعية، ويختلف بحسب بعد المسافة بين الموقعين، ويختلف أيضاً وفقاً لنوعية السلع وقابليتها للتحمل وغير ذلك من الظروف، فضلاً على أن الاستهلاك الذاتي أو الداخل فيه لا يحمل نفس النسبة إذ قد يطرحه أو يستبقيه المنتج، ومن هنا لا يكون له هامش توزيع بالكامل. وقد يكون الدافع إلى استخدام هذه الطريقة عدم توفر بيانات دقيقة عن سعر المنتج أو سعر المشتري، وأيضاً تجنب الدخول في عمليات حسابية وإحصائية معقدة وصعبة التحقيق، مما يؤدي الدخول في تلك العمليات إلى استخدام جهود كبيرة وتكلفة عالية، بالإضافة إلى عدم إمكانية تحقيق الغرض المستهدف من استخدام جهود كبيرة وتكلفة عالية، بالإضافة إلى عدم إمكانية تحقيق الغرض المستهدف من استخدام سعر المنتج أو المشتري. وقد لا يكون هناك دافع قوي أو حاجة ضرورية للامتناع عن استخدام هذه الطريقة إذا كان الوضع العام للاقتصاد القومي في المرحلة موضع البحث مستقراً، وغير عرضه لتقلبات ترجع إلى تغيرات في الهامش تؤثر على المعاملات الفنية للإنتاج في الاقتصاد القومي[١].

أما في حالة إجراء العمليات الحسابية بصورة مباشرة على مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج Technical Coefficients (A) دون الرجوع إلى مصفوفة المبادلات Transactions Matrix (X_{ij}) نتبع الخطوات التالية:

نعلم من دراستنا وعرضنا السابق لجدول المستخدم والمنتج أن:

$$a_{ij} = \left(\frac{X_{ij}}{X_j}\right) \quad \text{---- (1)} \quad (i,j = 1,2, \ldots,n)$$

وبنفس الطريقة نستطيع أن نحصل على $\acute{a}_{ij}$ وفقاً للمعادلة التالية:

$$\acute{a}_{ij} = \left(\frac{\acute{X}_{ij}}{\acute{X}_j}\right) \quad \text{---- (2)} \quad (i,j = 1,2, \ldots,n)$$

حيث أن:

a_{ij} : مقدار احتياج القطاع أو الصناعة (j) من مستلزمات أو منتجات القطاع (i) بسعر المنتج اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع أو الصناعة (j) بسعر المنتج.

$\acute{a}_{ij}$: مقدار احتياج القطاع أو الصناعة (j) من مستلزمات أو منتجات القطاع (i) بسعر المستخدم أو المشتري اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع أو الصناعة (j) بسعر المشتري.

وبالتعويض عن قيمة كل من $\acute{X}_{ij}, \acute{X}_j$، تحصل على:

$$\acute{a}_{ij} = a_{ij} \, \frac{(\acute{P}_j/P_i\,)}{(\acute{P}j/Pj)} \quad \text{----- (4)} \quad (i,j = 1,2, \ldots, n)$$

ويمكن كتابة المعادلة رقم (B) بصورة أخرى وعلى النحو التالي:

$$\acute{a}_{ij} = \frac{\acute{X}_{ij}}{\acute{X}_j} \quad \text{---- (2)} \quad (i,j = 1,2, \ldots, n)$$

نستشف من المعادلة رقم (4) أن تحويل مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج من سعر المنتج إلى سعر المستخدم أو المشتري، يتطلب ضرب كل خانة أو خلية a_{ij} من المصفوفة (A) بما يلي:

$$\frac{\left(\frac{\acute{P}i}{P_i}\right)}{\frac{\acute{P}_j}{\acute{P}_j}} \qquad \frac{\left(\frac{\acute{P}i/Pi}{Pi/Pi}\right)}{\acute{P}_j/P_j}$$

المنهج الرياضي لتقدير نسب سعر المشتري/سعر المنتج :

لتقدير نسب سعر المشتري/سعر المنتج يتطلب الرجوع إلى مصفوفة المبادلات أو التدفقات السلعية (Transactions Matrix) في جدول المستخدم والمنتج. ومن العرض السابق لمدخلات ومخرجات القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي بأسعار المنتج وبأسعار المستخدم أو المشتري نستخلص ما يلي:

$$_i \acute{X}ij - _i \acute{X}ij = X j + X£j$$

$$(j = 1,2, \ldots, n)$$
$$(i,j = \qquad)$$

$$i\, Xij \left(\frac{\acute{P}i}{P_i} - 1\right) = X j + Xfj$$

$$(j = i,2, \ldots, n)$$
$$(i,j \qquad)$$

حيث أن:

X_j : هامش التوزيع (التجارة والنقل والمواصلات) المحسوب على نقل جميع أنواع مستلزمات ومنتجات القطاعات أو الصناعة (j).

X_{fj} : إجمالي الضرائب غير المباشرة على كافة أنواع المستخدمات أو المستلزمات في الصناعة أو القطاع (j).

وبالنظر إلى المعادلة أو العلاقة الرياضية السابق ذكرها، نستنتج أنها تتضمن (n – 1) معادلة آنية، و(n – 1) مجهول، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة في صورة أوضح وذلك على النحو التالي[1]:

$$X_{1\,1}\left(\frac{\acute{P}_1}{P_1}-1\right)+\ldots+X_{t-1}\left(\frac{\acute{P}_{t-1}}{P_{t-1}}-1\right)+X_{t-1}\left(\frac{\acute{P}_{t+1}}{P_{t+1}}-1\right)+\ldots+X_{n\,1}\left(\frac{\acute{P}_n}{P_n}-1\right)=Q_{t\,1}$$

$$X_{1\,2}\left(\frac{\acute{P}_1}{P_1}-1\right)+\ldots+X_{t-1\,2}\left(\frac{\acute{P}_{t-1}}{P_{t-1}}-1\right)+X_{t+1\,2}\left(\frac{\acute{P}_{t+1}}{P_{t+1}}-1\right)+\ldots+X_{n\,2}\left(\frac{\acute{P}_n}{P_n}-1\right)=Q_{t\,2}$$

$$X_{1\,t-1}\left(\frac{\acute{P}_1}{P_1}-1\right)+\ldots+X_{t-1\,t-1}\left(\frac{\acute{P}_{t-1}}{P_{t-1}}-1\right)+X_{t+1\,t-1}\left(\frac{\acute{P}_{t+1}}{P_{t+1}}-1\right)+X_{n\,t-1}\left(\frac{\acute{P}_n}{P_n}-1\right)=Q_{t\,t-1}$$

$$X_{1\,t+1}\left(\frac{\acute{P}_1}{P_1}-1\right)+\ldots+X_{t-1\,t+1}\left(\frac{\acute{P}_{t-1}}{P_{t-1}}-1\right)+X_{t+L\,t+1}\left(\frac{\acute{P}_{t+1}}{P_{t+1}}-1\right)+\ldots+X_{n\,t+1}\left(\frac{\acute{P}_n}{P_n}-1\right)=Q_{t\,t+1}$$

$$X_{1\,n}\left(\frac{\acute{P}_1}{P_1}-1\right)+\ldots+X_{t-1\,n}\left(\frac{\acute{P}_{t-1}}{P_{t-1}}-1\right)+X_{t+1\,n}\left(\frac{\acute{P}_{t+1}}{P_{t+1}}-1\right)+\ldots+X_{n\,n}\left(\frac{\acute{P}_n}{P_n}-1\right)=Q_{t\,n}$$

حيث أن:

$$Q_{tj} = X_{tj} + X_{dj}$$
$$\text{for } j = 1,2,\ldots,n$$
$$j = t$$

$$\begin{pmatrix} X_{1\,1} & X_{2\,1}\ldots & X_{t-1\,1} & X_{t+1\,1} & \ldots X_{n\,1} \\ X_{1\,2} & X_{2\,2}\ldots & X_{t-1\,2} & X_{t+1\,2} & \ldots X_{n\,2} \\ \vdots \\ X_{1\,t-1} & X_{2\,t-1}\ldots & X_{t-1\,t-1} & X_{t+1\,t-1} & \ldots X_{n\,t-1} \\ X_{1\,t+1} & X_{2\,t+1}\ldots & X_{t-1\,t+1} & X_{t+1\,t+1} & \ldots X_{n\,t+1} \\ \vdots \\ X_{1\,n} & X_{2\,n}\ldots & X_{t-1\,n} & X_{t+1\,n} & \ldots X_{n\,n} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} R_1 \\ R_2 \\ \vdots \\ R_{t-1} \\ R_{t+1} \\ \vdots \\ R_n \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Q_{t1} \\ Q_{t2} \\ \vdots \\ Q_{t\,t-1} \\ Q_{t\,t+1} \\ \vdots \\ Q_{tn} \end{pmatrix}$$

$$R_i = \frac{\acute{P}_i}{P_i} - 1$$
$$\text{For } i = 1, 2, \ldots, n$$
$$i = t$$

وبحل هذا النسق من المعادلات يمكننا الحصول على النسب المطلوبة للأسعار وذلك على النحو لتالي:

$$
\begin{pmatrix} R_1 \\ R_2 \\ \vdots \\ R_{t-1} \\ R_{t+1} \\ \vdots \\ R_n \end{pmatrix}
\begin{pmatrix}
X_{1\,1} & X_{2\,1}\ldots & X_{t-1\,1} & X_{t+1\,1} & \ldots X_{n\,1} \\
X_{1\,2} & X_{2\,2}\ldots & X_{t-1\,2} & X_{t+1\,2} & \ldots X_{n\,2} \\
\vdots & & & & \\
X_{1\,t-1} & X_{2\,t-1}\ldots & X_{t-1\,t-1} & X_{t+1\,t-1} & \ldots X_{n\,t-1} \\
X_{1\,t+1} & X_{2\,t+1}\ldots & X_{t-1\,t+1} & X_{t+1\,t+1} & \ldots X_{n\,t+1} \\
\vdots & & & & \\
X_{1\,n} & X_{2\,n}\ldots & X_{t-1\,n} & X_{t+1\,n} & \ldots X_{n\,n}
\end{pmatrix}
\begin{pmatrix} Q_{t1} \\ Q_{t2} \\ \vdots \\ Q_{t\,t-1} \\ Q_{t\,t+1} \\ \vdots \\ Q_{tn} \end{pmatrix}
$$

تجميع جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت:

بالرغم من الفوائد المتحصلة من جداول المستخدم والمنتج ذات الأحجام الكبيرة، إلا أنها قد تفقد قيمتها وقدرتها التحليلية والتنبؤية في كثير من الأحايين بالاضافة إلى التكلفة العالية والجهد والوقت الكبيرين اللازمين لإعداد مثل هذه الجداول[١]. ومشكلة التجميع في جداول المستخدم والمنتج هي أساساً مرتبطة بكيفية حصر أو تخفيض الأعداد الكبيرة من الصناعات أو القطاعات الصغيرة في النسق الكبير إلى عدد صغير أو محدود من الصناعات أ القطاعات الكبيرة الحجم في نسق صغير[٢]. يوجد في الأدب الاقتصادي لجداول المستخدم والمنتج عدة أسس ومبادىء لتجميع القطاعات أو الصناعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، تستهدف التوصل إلى أحجام مثلى للجداول وفقاً للوضع الاقتصادي قيد الدراسة[٣].

يستهدف هذا الجزء من البحث إلى عرض مبسط وسريع لمنهجية تجميع القطاعات

أو الصناعات الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي، المتمثلة في جداول المستخدم والمنتج لسنوات ٧٠/١٩٧١، ٧٢/١٩٧٣، ٧٥/١٩٧٦.

لقد أعدت في قسم الإدارة المركزية للإحصاء في وزارة التخطيط في دولة الكويت ثلاثة جداول للمستخدم والمنتج وهي:

١ ــ جدول المستخدم والمنتج لسنة ٧٠/١٩٧١ يحتوي على ٤٨/٤٨ قطاعاً.

٢ ــ جدول المستخدم والمنتج لسنة ١٩٧٣٧٢ ويحتوي على ٦٠/٦٠ قطاعاً.

٣ ــ جدول المستخدم والمنتج لسنة ٧٥/١٩٧٦ ويحتوي على ١٣٤/١٣٤ قطاعاً.

حتى يتسنى لنا القيام بعملية المقارنة والتحليل لهذه الجداول يشترط ما يلي:

١ ــ تجميع هذه القطاعات أو الصناعات المختلفة في الجداول الثلاثة على أسس ومبادىء متماثلة. ولقد استخدمنا الأسس والمبادىء المعتمدة والمتفق عليها من قبل الأمم المتحدة.

٢ ــ تماثل عدد القطاعات أو الصناعات في كل جدول من الجداول الثلاثة، وذلك لامكانية المقارنة والتحليل فيما بينهما.

لقد قمنا بمسح شامل ودراسة مستفيضة لحجم كل جدول من الجداول الثلاثة من الناحية الإحصائية والاقتصادية فتوصلنا إلى النتيجة التالية:

تتطلب طبيعة هيكل الاقتصاد الكويتي إلى دراسة واهتمام من نوع خاص لتحديد وإختيار الحجم الأمثل لجداول المستخدم والمنتج، بحيث يعكس حصائص ومميزات الهيكل الاقتصاد والاجتماعي للاقتصاد، ويكون أقرب إل الواقع الموضوعي للنشاطات الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

ونظراً لصعوبات إحصائية وفنية لم نستطع التوصل إلى حجم متماثل لجميع الجداول الثلاثة أكبر من (٢٤ × ٢٤) قطاعاً إنتاجياً. وترجع هذه الصعوبات المشكلات أساساً إلى المنهج الخاطيء سواء في اختيار الأحجام المختلفة للجداول، أو من ناحية تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات الاحصائية اللازمة والملائمة لإعداد وبناء جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت من قبل الادارة المركزية للاحصاء في وزارة التخطيط.

الجدول رقم (٥) يوضح نتائج تجميع القطاعات الانتاجية المختلفة من الجداول الثلاثة. حيث تم تجميع الجداول الثلاثة إلى حجم واحد (٢٤ × ٢٤) قطاعاً متماثلاً. بينما يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تجميع القطاعات الإنتاجية المختلفة في الجداول الثلاثة إلى (١٣ × ١٣) قطاعاً في كل من الجداول الثلاثة.

البيانات الإحصائية:

للحصول على نسب سعر المشتري/سعر المنتج لمختلف النشاطات الإنتاجية في الاقتصاد القومي لدولة الكويت، يلزمنا توافر جدول المستخدم والمنتج لها. كما سبق الذكر أن لدولة الكويت ثلاثة جداول للمستخدم والمنتج ولسنوات مختلفة وبأحجام متباينة. ولقد قمنا بتجميع القطاعات الإنتاجية في الجداول الثلاثة إلى حجم واحد (٢٤ × ٢٤) قطاعاً متماثلاً لجميع الجداول الثلاثة كما هو مبين في الجدول رقم (٧).

وقبل تطبيق النموذج الرياضي السابق شرحه على الجداول الثلاثة، قمنا بخطوة أخرى وذلك بجمع القطاعات الإنتاجية الثلاثة المتعلقة بتجارة الجملة وتجارة التجزئة والنقل والمواصلات في قطاع واحد. وأطلق عليه اسم هامش التوزيع وأشرنا إليه (لـ̄). وبهذا أصبح لدينا ٢٢ قطاعاً إنتاجياً بدلاً من ٢٤ قطاعاً وأصبح هامش التوزيع ممثلاً في السطر ١٥ أي أن:

15 — لـ̄

كما هو مبين في الجدول رقم (٨).

الاختبارات والنتائج:

بعد التعديلات السابق ذكرها على جداول المستخدم والمنتج، قمنا بتطبيق النموذج الرياضي الآنف ذكره لاشتقاق نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري للأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد القومي لدولة الكويت. ونظراً لغياب مؤشر عن النسق السعري المتبع عند إعداد وبناء جداول المستخدم والمنتج الثلاث، اضطررنا إلى معالجة المشكلة على أساس الفرضين التاليين:

(أ) افتراض أن الجداول الثلاثة قد تم حسابها على أساس سعر المنتج.
(ب) افتراض أن الجداول الثلاثة قد تم حسابها على أساس سعر المشتري.

□ الحالة الأولى:

نفترض هنا بأن جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت لسنوات ٧١/٧٠ ،٧٣/٧٢ ٧٦/٧٥ محسوبة على أساس سعر المنتج. وبالتالي استخدمنا المعادلة التالي لحساب نسب الأسعار أي نسبة سعر المشتري/المنتج:

$$_i X_{ij} \left(\frac{\acute{P}_i}{\bar{P}_i} - 1 \right) = X_{tj} + X_j$$

$$j = 1, 2, \ldots, n$$
$$i, j = t$$

المعادلة الآنفة الذكر، تستلزم عند تطبيقها توافر الضرائب غير المباشرة على كل صناعة أو قطاع عن جميع أنواع مستلزمات الإنتاج الوسيطة له (Inputs). بعد الفحص والدراسة اتضح لنا غياب الضرائب غير المباشرة في جداول المستخدم والمنتج الثلاث لدولة الكويت. مما اضطررنا إلى استخدام أو تطبيق الافتراضين التاليين:

(أ) تعديل أو تقريب المعادلة السابقة.

(ب) تطبيق بعض الفروض المناسبة لاشتقاق متجه الضرائب غير المباشرة من خارج النموذج المقترح.

أولاً: تعديل أو تقريب المعادلة السابقة، وذلك على النحو التالي:

$$_i X_{ij} \left(\frac{\acute{P}_i}{P_i} - 1 \right) = X_{tj}$$

$$(j = 1, 2, \ldots, n)$$
$$(i, j = t)$$

وتطبيق هذه المعادلة على جداول المستخدم والمنتج لسنة ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥ لدولة الكويت، حصلنا على النتائج التالية:

(أ) نسب سالبة لأسعار بعض السلع في القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. وهذه النتيجة في الواقع غير منطقية وغير مقبولة اقتصادياً، حيث تفسر هامش

التوزيع بقيمة سالبة. وتفسيرنا لهذه الظاهرة يرجع أساساً إلى الاعتقاد بأن الذين قاموا بإعداد وبناء جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت، لم ينجحوا في مهمة إعداد هامش التوزيع للتجارة والنقل والمواصلات بطريقة صحيحة.

لا شك أن عدم الأخذ في الحسبان للضرائب غير المباشرة لجميع أنواع السلع الوسيطة للقطاعات أو الصناعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، لا يؤدي إلى ظهور نسب للأسعار سالبة وبالخصوص أن قيمة الضرائب غير المباشرة زهيدة في دولة الكويت.

ولكن هناك احتمال آخر يعزز بعض النتائج المستخلصة من تطبيق النموذج وهو إذا كانت الجداول أساساً محتسبة بسعر المنتج وليس على أساس سعر المشتري.

(ب) الحصول على نسب للأسعار مرتفعة جداً لبعض القطاعات أو الصناعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. وبتعبير آخر، إن الارتفاع الكبير في نسبة سعر المشتري/سعر المنتج لبعض الصناعات أو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، يعزز بوجود أخطاء جوهرية في جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت.

وبسبب الغموض الكبير والنقص الشديد في بعض البيانات والمعلومات المتعلقة بكيفية تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات، وإعداد وبناء جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت، كان من الصعب علينا الحصول على بعض المعلومات والبيانات المتعلقة بكيفية تحديد النسب وتطبيق المجموع الإجمالي لهامش التوزيع على خلايا سطري التجارة (الجملة والتجزئة) والنقل والمواصلات. بسبب هذه الصعوبات وغيرها قمنا بمحاولة تخمين (Guess) للظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة، فاستخدمنا المعادلة التالية:

$$X_j\left(\frac{P_j}{P_j}-1\right)-\overset{21}{\underset{i=1}{}}X_{ij}\left(\frac{P_i}{P_j}-1\right)=X_{14j}$$

وبإعادة كتابة هذه العلاقة حصلنا على المعادلة التالية:

$$(X_j - X_{jj})\left(\frac{\acute{P}_j}{P_j} - 1\right) - \sum_{i=1}^{22} X_{ij}\left(\frac{\acute{P}_i}{P_i} - 1\right) = X_{14j}$$

$$(j = 1, 1, \ldots, 21)$$
$$(i, j = 14)$$

من الواضح أن المعادلة السابقة تفترض أساساً بأن الفرق بين إنتاج أي قطاع أو صناعة بسعر المشتري، وإنتاج نفس القطاع أو الصناعة بسعر المنتج، يساوي الفرق بين مجموع المستخدمات (عدا هامش التوزيع) لهذه الصناعة أو القطاع بسعر المشتري، ونفس المستخدمات بسعر المنتج، مضافاً إليه هامش التوزيع اللازم لنقل كافة أنواع المستخدمات لهذه الصناعة[1].

وبإلقاء نظرة سريعة إلى مكونات المعادلة السابقة تتضح لنا عدم منطقية وواقعية النموذج في الحالة العملية، حيث أنه يستخدم بيانات ومعلومات عن الإنتاج، لاشتقاق هامش التوزيع لمستلزمات الإنتاج (هامش التوزيع بسعر المنتج). وهذا الافتراض غير سليم من الناحية النظرية والعملية، حيث يوجد اختلاف في طريقة حساب هامش التوزيع بسعر المنتج X_{tj} عن حساب هامش التوزيع بسعر المشتري $\acute{X}_{tj}$. ففي الحالة الأولى يتم حساب هامش التوزيع لا باستخدام معلومات وبيانات عن الإنتاج وإنما بإستخدام معلومات وبيانات عن المستخدمات فقط.

فإذا كانت جداول المستخدم والمنتج الثلاثة لدولة الكويت قد تم اشتقاق هوامش التوزيع بالطريقة السابق ذكرها، فإننا عند تطبيق هذا النموذج على تلك الجداول لا بد أن نحصل على نسب صحيحة للأسعار. ففي هذه الحالة نستطيع بعد الدراسة والفحص، اشتقاق أرقام صحيحة لهامش التوزيع تساعد على تصحيح بعض الأخطاء في بعض القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

العلاقة الموضحة في المعادلة السابقة تمثل علاقة واحدة لهامش التوزيع، لقطاع أو لصناعة معينة فقط، لتوضيح نسق للعلاقات السابقة في جميع القطاعات الإنتاجية، تستعرض تلك العلاقات المتمثلة في المعادلات الآتية على شكل المصفوفة التالية:

$$
\begin{bmatrix}
(B_1) & -X_{21} & \ldots -X_{13\,1} & -X_{15\,1} & \ldots -X_{22\,1} \\
-X_{12} & (B_2 & \ldots -X_{13\,2} & -X_{15\,2} & \ldots -X_{22\,2} \\
 & & & & \\
-X_{1\,13} & -X_{2\,13} & \ldots (B_{13}) & -X_{15\,13} & \ldots -X_{22\,13} \\
-X_{1\,15} & -X_{2\,15} & \ldots -X_{13\,15} & -(B_{15}) & \ldots -X_{22\,15} \\
 & & & & \\
-X_{1\,21} & -X_{2\,21} & \ldots -X_{13\,21} & -X_{15\,21} & \ldots (B_{22})
\end{bmatrix}
\begin{bmatrix}
R_1 \\ R_2 \\ \vdots \\ R_{13} \\ R_{15} \\ \vdots \\ R_{21}
\end{bmatrix}
\begin{bmatrix}
X_{14\,1} \\ X_{14\,2} \\ \vdots \\ X_{14\,13} \\ X_{14\,15} \\ \vdots \\ X_{14\,21}
\end{bmatrix}
$$

$B_j = X_j - X_{jj}$ For $j = 1, 2, \ldots, 21$
$j = 14$

$$R_i = \frac{\acute{P}_i}{P_i} - 1$$

For $i = 1, 2, \ldots, 21$
$i = 14$

عند تطبيق ذلك النسق من المعادلات الآتية على جداول المستخدم ـ المنتج لدولة الكويت لسنوات ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢، ١٩٧٦/٧٥م، حصلنا على بعض النتائج المقبولة نسبياً. وقبل أن نخوض في تحليل تلك الجداول، واستخلاص النتائج المترتبة من استخدام النموذج الرياضي المذكور أعلاه، نود أن نبين منهجية وطرق اشتقاق النسب المذكورة في الجداول، حتى يتسنى لنا معرفة ومتابعة الأرقام في هذها لجداول.

فمنهجية البحث هي استخدام النموذج الرياضي المذكور في الصفحات السابقة تبعاً للفروض التالية:

(أ) افتراض عدم وجود متجه الضرائب غير المباشر، واستخدام الجداول الكلية للإنتاج. نتائج استخدام هذين الفرضين في النموذج الرياضي نجدها في الجداول التالية: (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦).

(ب) افتراض وجود متجه الضرائب غير المباشرة، واستخدام الجداول الكلية للإنتاج.

لقد قام الباحث بمحاولة مرضية لاشتقاق الضرائب غير المباشرة، وفقاً لعدة فروض مبنية على أساس طبيعة وخصائص الهياكل الاقتصادية لدولة الكويت[١]. ونتائج استخدام هذين الفرضين في النموذج نجدها في الجداول التالية: (٧)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢).

النتائج المستخلصة من استخدام هذه الفروض في النموذج الرياضي المقترح:

أولاً ــ الحالة الأولى:

١ ــ نلاحظ من الجداول (١)، (٢)، (٣)، (٤) أن هذه النتائج أفضل بكثير من النتائج المستخلصة في الطريقة الأولى التي حصلنا على نتائج سالبة ونسبة كبيرة إلى حد خيالي.

٢ ــ يلاحظ من أرقام الجداول الثلاثة الأولى أن أعلى نسبة لهامش التوزيع في سنة ١٩٧١/٧٠ كانت في القطاع (١)، الزراعة والثروة الحيوانية، والقطاع (٦) صناعة الخشب والمنتجات الحديثة، والقطاع (١٠) الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى، والقطاع (٥) صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، والقطاع (٩) المنتجات التعدينية غير المعدنية، وكانت هوامش التوزيع لهذه القطاعات على النحو التالي: (٨٩٪، ٦٩٪، ٩٨٪، ٦٢٪، ٦٠٪ على التوالي).

٣ ــ أما بالنسبة لجدول المستخدم ــ المنتج لسنة ١٩٧٣/٧٢م، نستخلص النتائج التالية: إن أعلى نسبة هامش للتوزيع كانت في القطاعات التالية: القطاع (١٠) الصناعات

المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى، القطاع (١) الزراعة والثروة الحيوانية، القطاع (٩) المنتجات التعدينية غير المعدنية، والقطاع (٦) صناعة الخشب والمنتجات الخشبية، وكانت النسب على النحو التالي: ١٣٦٪، ٩٩٪ و ٦٥٪ على التوالي).

٤ ـ الجدول رقم (٣) يوضح نسب هامش التوزيع لجدول المستخدم ـ المنتج لسنة ١٩٧٦/٧٥ ويتضح من الجدول أن أعلى نسبة لهامش التوزيع كانت في القطاعات التالية: القطاع (١٠)، القطاع (١)، القطاع (٦)، القطاع (٩)، وهي على التوالي (١٧٨٪، ١٢٨٪، ١٢٣، ١٠٨٪ و ١٣١٪).

٥ ـ نلاحظ من الجداول (٤)، (٥) و (٦) أن نسب الزيادة لهامش التوزيع لمختلف القطاعات الإنتاجية لسنوات ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥ هي على النحو التالي:

(أ) **نسب الزيادة بين فترتين ٧١/٧٠ ـ ١٩٧٣/٧٢**: أعلى نسب لزيادة هامش التوزيع بين هاتين الفترتين كانت في القطاعات التالية: القطاع (٩)، المنتجات التعدينية غير المعدنية ٣٨٪ والقطاع (١٠)، الصناعات المعدنية الأساسية المصنعة وصناعات تحويلية أخرى ٣٧٪ والقطاع (١٥) صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ٢٦٪ والقطاع (٣) النفط الخام والغاز الطبيعي ٢٧٪.

(ب) **نسبة الزيادة بين فترتين ٧٣/٧٢ ـ ١٩٧٦/٧٥**: سجلت أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع في القطاعات التالية: القطاع (١٠) ٤١٪، القطاع (٩) ٣١٪، القطاع (٧) ٣٠٪، القطاع (٢) ٢٩٪.

(ج) **نسبة الزيادة بين فترتين ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٧ـ٦٧٥**: أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع سجلت في القطاعات التالية: القطاع (١٠) ٧٩٪، القطاع (٩) ٧٠٪، القطاع (٣) ٥٥٪، القطاع (٤) ٥٤٪، القطاع (٥) ٤٨٪، القطاع (٧) ٤٨٪ والقطاع (٨) ٥٨٪.

(د) يوجد قطاع واحد تراجعت نسبة هامش التوزيع له من ٠,٢٣ إلى ٥,٢١ أي بمقدار ٠,١٣٧، وهي قطاع التعليم والصحة وذلك بين فترتين ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٣/٧٢.

ثانياً ــ الحالة الثانية:

بإستخدام جداول المستخدم ــ المنتج الكلية + الضرائب غير المباشرة في النموذج المقترحة حصلنا على النتائج التالية:

١ ــ أعلى نسبة لهامش التوزيع كانت في القطاعات التالية: (١٠)، (١)، (٦)، (٩) و(٨) حيث قدرت على الشكل التالي: ١٦٨٪، ٩٣٪، ٧٥٪، ٦٨٪ و٥٥٪ على التوالي، وذلك لجدول ١٩٧١/٧٠م. انظر جدول رقم (٧).

٢ ــ أعلى نسبة لهامش التوزيع سجلت في جداول سنة ١٩٧٣/٧٢م للقطاعات الإنتاجية التالية: (١٠)، (٩)، (٦)، (١)، (٥)، (٨)، (٤) و(٣) وذلك على النحو التالي: ١٤٧٪، ١٠٩٪، ١٠١٪، ١٣٠٪، ٩٤٪، ٨٨٪، ٦٨٪، ٥٥٪ على التوالي. انظر جدول رقم (٨).

٣ ــ أعلى نسبة لهامش التوزيع في جدول المستخدم والمنتج لسنة ١٩٧٦٧٥ للقطاعات الإنتاجية المختلفة هي كالتالي: (١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، (٥)، (١) وذلك على النحو التالي: (١٨٨٪، ١٣٩٪، ١٣٩٪، ١٢٩٪، ١١٦٪ و١٣٣٪ على التوالي). انظر جدول رقم (٩).

٤ ــ نلاحظ أن أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع في الجداول الثلاثة هي على النحو التالي:

(أ) جداول ٧١/٧٠ ــ ١٩٧٣/٧٢: سجلت أعلى نسبة لزيادة نسب هامش التوزيع في القطاعات التالية: (٩)، (٨)، (١)، (٣)، (٤)، و(٥) وذل على النحو التالي: ٤٠٪، ٣٢٪، ٣٧٪، ٢٨٪، ٢٦٪ و٢٦٪ عل التوالي. انظر جدول رقم (١٠).

(ب) بين فترتين ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥م: أعلى نسبة للزيادة سجلت في القطاعات التالية: (١٠)، (٩)، (٢) و(٤) وذلك على النحو التالي: ٤١٪، ٣٠٪، ٢٩٪، ٢٨٪، ٢٩٪ و٢٨٪ عل التوالي. انظر جدول رقم (١١).

(ج) بين الفترتين ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٦/٧٥م: كانت أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع هي في القطاعات الإنتاجية التالية: (٩)، (٨)، (٧)، (٦)، (٤)، (٣)، (١٣)

و (١٤) وذلك على النحو التالي: ٧٠٪، ٥٨٪، ٤٩٪، ٥٣٪، ٥٥٪، ٥٤٪، ٤٩٪ و ٤٥٪ على التوالي. انظر جدول رقم (١٢).

تجدر الإشارة أن بين فترتي ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٣/٧٢م حصل هناك تراجع في نسب هامش التوزيع لقطاعين هما: القطاع (١٠) الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى بنسبة ٢٠٪ والقطاع (١٩) التعليم والصحة بنسبة ١٪.

ثالثاً ـــ حالة افتراض أن جداول المستخدم/المنتج حسبت على أساس سعر المشتري:

لقد قمنا باستخلاص بعض النتائج المباشرة من استخدام النموذج الرياضي المقترح لحساب نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي، ولسنوات ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥، مفترضين أن الجداول قد حسبت على أساس سعر المنتج. والآن سوف نستعرض بعض النتائج المستخلصة من تطبيق النموذج على بيانات جداول المستخدم/المنتج بإفتراض أنها حسبت على أسا سعر المشتري ومستخدمين نفس الفروض السابق ذكرها.

ولا نريد هنا أن نتطرق مرة ثانية للفروقات بين سعر المنتج وسعر المشتري، حيث شرحنا بما فيه الكفاية في الصفحات الأولى من هذا البحث. ولكن نجد أنه من الضروري قبل البدء بتحليل واستخلاص النتائج، أن نستعرض بصورة سريعة المعادلة التس ستستخدم في إيجاد نسب هامش التوزيع على أساس سعر المنتج، وذلك بربطها بالعلاقة الرياضية التي توضح مدى العلاقة أو الارتباط بين هذين النسقين من نسق الأسعار.

$$X\,ij = X\,j - X\,j$$

حيث أن:

X_{ij} = هامش التوزيع اللازم لنقل إنتاج الصناعة (j).

X_j = إنتاج الصناعة (j) بسعر المنتج.

X_j = إنتاج الصناعة (j) بسعر المشتري.

ومن خلال تعريفنا لسعر المنتج، وسعر المشتري، والعلاقة الارتباطية بينهما، حصلنا على المعادلة التالية والتي ذكرناها في الصفحات الأولى من هذا البحث.

$$Xj = Xj\left(\frac{Pj}{Pj}\right)$$

وبطرح X_j من طرفي المعادلة، نحصل على التالي:

$$Xj - Xj = Xj\left(\frac{Pj}{Pj}\right) - Xj$$

ويمكن تبسيط هذه المعادلة على النحو التالي:

$$Xj\text{-}Xj = Xj\left(\frac{Pj}{Pj} - 1\right)$$

ونضرب طرفي المعادلة بـ (−1):

نحصل على:

$$Xj\text{-}Xj = -Xj\left(\frac{Pj}{Pj} - 1\right)$$

أو

$$Xj\text{-}Xj = -Xj\left(\frac{Pj}{Pj} + 1\right)$$

أو

$$Xj\text{-}Xj = -Xj\left(1 - \frac{Pj}{Pj}\right)$$

وبالتعويض عن $(Xj - Xj) = Xij$ نحصل على:

$$Xj\text{-}Xj = -Xj\left(1 - \frac{Pj}{Pj}\right)$$

$$(j = 1,2, ---., n)$$

$$j = I$$

من هذه المعادلة نجد أن:

$$Xj - Xij = Xj\left(\frac{Pj}{Pj}\right)$$

إذن:

$$\frac{Pj}{Pj} = \left(1 - \frac{Xij}{Xj}\right) - 1$$

$$\frac{Pj}{Pj} = \left(1 - \frac{Xij}{Xj}\right) - 1$$

$$\text{for } j = 1, 2, ---, n$$
$$j = i$$

ولقد قمنا بتطبيق هذه العلاقات الرياضية في النموذج المقترح على جداول المستخدم/المنتج لدولة الكويت للسنوات ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢ و١٩٧٦/٧٥، حصلنا على النتائج التالية:

□ **الحالة الأولى:**

في حالة استخدام جداول المستخدم/المنتج الكلية فقط:

(أ) نجد أن أعلى نسبة لنسب هامش التوزيع في القطاعات الإنتاجية في سنة ١٩٧١/٧٠ هي التالي: ١٧٪، ٥٣٪، ٤٩٪، ٥١٪ و٧٢٪، وذلك للقطاعات التالية: القطاع (١٠)، القطاع (٩)، القطاع (٦)، القطاع (٥)، القطاع (١)، على التوالي. انظر الجدول رقم ( ).

(ب) في سنة ١٩٧٣/٧٢ أعلى نسبة سجلت لهامش التوزيع في القطاعات التالية: (١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، (٥)، (٤)، و(١) وذلك على النحو التالي: ١٠٨٪، ٧٩٪، ٦٠٪، ٩٠٪، ٧٢٪، ٥٣٪ و٨٢٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٢٦).

(ج) أما في سنة ١٩٧٦/٧٥ فقد سجلت أعلى نسبة لهامش التوزيع للقطاعات (١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، (٥)، (٤)، (٢)، (١)، وذلك على النحو التالي: ١٥٦٪،

١٣٪، ٨٩٪، ١٠٠٪، ٩٨٪، ٧٩٪، ٦٠٪، ٥٩٪ و١٣١٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٢٧).

أما بالنسبة للزيادة في نسب هامش التوزيع للقطاعات الإنتاجية في السنوات الثلاثة هي على النحو التالي:

(أ) في سنة ١٩٧١/٧٠: أعلى نسبة زيادة سجلت في القطاعات التالية: (١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، و(٣) وذلك على النحو التالي: ٤٧٪، ٣٣٪، ٢٨٪، ٢٤٪، ٢٥٪، ٢٦٪ و٣١٪ على التوالي. الجدول رقم (٢٩).

(ب) في سنة ١٩٧٦/٧٥: سجلت أعلى زيادة في نسب هامش التوزيع بين فترتين ١٩٧١/٧٠ و١٩٧٦/٧٥ القطاعات التالية: (١٠)، (٩)، (٨)، (٧)، (٦)، (٥)، (٤)، (٣)، (٢)، (١)، وذلك على النحو التالي: ٧٦٪، ٦٠٪، ٥٩٪، ٣٧٪، ٥١٪، ٤٦٪، ٥٠٪، ٤٦٪، ٣٣٪، ٤٠٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٣).

□ **الحالة الثانية:**

استخدام بيانات الإنتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة:

النتائج المستخلصة من استخدام جداول المستخدم/المنتج الكلي + الضرائب غير المباشرة وبافتراض أن هذه الجداول قد حسبت على أسا سعة المشتري، يتبين بوضوح في الجداول (٣١)، (٣٢)، (٣٣)، لسنوات ٧١/٧٠ و٧٣/٧٢ و٧٦/٧٥ كما أن الزيادة في نسب هامش التوزيع لهذه السنوات يمكن إستخلاصها من الجداول رقم (٣٤، ٣٥، ٣٦).

□ **الحالة الثالثة:**

أما النتائج المستخلصة من استخدام جداول الإنتاج المحلي فقط وبافتراض أن الجداول قد حسبت على أساس سعر المشتري نجدها بوضوح مع الزيادة في نسب هامش التوزيع بين السنوات الثلاث في الجداول التالية: (١٠)، (٩)، (٨)، (٥)، و(١) وذلك على النحو التالي: ٢٩٪، ٢٨٪، ٣٦٪ و١٨٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٤٣).

(ب) في سنة ١٩٧٢/٧٠ سجلت أعلى نسبة لهامش التوزيع في القطاعات رقم (١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، (٥)، (٢)، (١)، (١٦) و(١٧) وذلك على النحو التالي: ٢٨٪، ٢٦٪، ٢٣٪، ٢٠٪، ٢٠٪، ١٨٪، ٢١٪، ١٩٪ و١٨٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٤٤).

(ج) أعلى نسبة لهامش التوزيع في سنة ١٩٧٦/٧٥ سجلت للقطاعات التالية: (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٩)، (١٠)، و(١٥) وذلك على النحو التالي: ٣٠٪، ٢٩٪، ٢٦٪، ٩٨٪، ٣٩٪، ٢٨٪، ٣٨٪، ٣٤٪ و٢٧٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٤٥).

أما بالنسبة لزيادة نسب هامش التوزيع بين الفترات الخاضعة للدراسة فهي على النحو التالي:

(أ) بين فترتين ١٩٧١/٧٠ و١٩٧٣/٧٢: قطاع التشييد والبناء حيث بلغت نسبة الزيادة ١٣٪ وقطاع النفط حوالي ٨٪.

(ب) بين فترتين ١٩٧٣/٧٢ و١٩٧٦/٧٥: نلاحظ أن قطاع نشاطات أخرى خاصة المناجم والمحاجر قد سجل أعلى نسبة للزيادة تعادل ٩٣٪ ثم قطاع التعليم ١٨٪ وقطاع المواصلات ١٨٪ وقطاع صناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ٢٠٪.

(ج) بين فترتين ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٧٦/٧٥: حصلت الزيادة التالية في قطاع رقم (٤)، (١٥)، (٢)، (٥) و(٣) وذلك على النحو التالي: ٩٥٪، ٢٦٪، ١٦٪، ١٦٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٤٨).

نلاحظ من الجداول السابق ذكرها، أن هناك نسباً سالبة للزيادة أو التغير في نسب هامش التوزيع. فعلى سبيل المثال، نجد أن قطاع الصناعات الكيماوية، ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك قد انخفضت نسبة هامش التوزيع بمقدار ١٣٪ بين فترتين ١٩٧١/٧٠ و١٩٧٦/٧٥م.

الاستنتاجات:

من دراستنا لكيفية اختبار وتوزيع نسب هوامش التوزيع لمختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي نستخلص ما يلي:

١ ـ نستنتج من التحليل والأرقام المبينة في الجداول أن هناك أخطاء كبيرة في جداول المستخدم/المنتج لدولة الكويت، وأن سطر هامش التوزيع لم يتم حسابه بالطريقة الصحيحة. ونظراً لاحتواء سطر هامش التوزيع على هامش للتجارة وهامش للنقل والمواصلات، فإن الخطأ الموجود في هامش التوزيع قد يكون بسبب أخطاء في هامش التجارة وهامش النقل والمواصلات أو كلاهما معاً.

٢ ـ نلاحظ من الجداول السابقة أن هناك بعض القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي مثل قطاع الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة، وصناعات تحويلية أخرى، وقطاع المنتجات التعدينية، وقطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية، وقطاع صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ لم تتبوأ فقط على مراكز الصدارة في السنوات الثلاث للدراسة، بل استطاعت بعض هذه القطاعات أن تحقق أيضاً أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع فيها.

٣ ـ نلاحظ من أرقام الجداول السابقة، أن نسب الزيادة لهوامش التوزيع في كافة القطاعات متوسطة. بينما نلاحظ في بعض القطاعات الأخرى وخاصة تلك التي تقع في مؤخرة الجداول بأنها معدومة أو صغيرة جداً. وهناك حالات ظهرت فيها هوامش التوزيع لبعض القطاعات نسبة متناقصة أي سالبة. الأمر الذي يؤكد لنا عن وجود أخطاء في تلك الجداول، حيث من الصعب أن نتوقع في ظروف اتصادية واجتماعية تمر بها دولة الكويت والعالم أجمع أن تكون نسب هوامش التوزيع سالبة.

٤ ـ بالرغم من وجود أخطاء في هذه الجداول، إلا أن النتائج التي حصلنا عليها لبعض الحالات تعتبر معقولة بالنسبة للاستنتاجات الأولية في النموذج الأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد بأنه من المحتمل جداً أن تكون هذه العلاقة الرياضية المبينة في الصفحة ٣٠ هي ذاتها التي تم إستخدامها للحصول على هوامش التجارة والنقل في جداول المستخدم/المنتج لدولة الكويت في السنوات الثلاث، حيث أنه من الأمور المستبعدة أن نحصل على تلك النتائج بمحض الصدفة.

٥ ـ تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الدكتور فرحان جاسم قد قام بمحاولة لتحديد نسب هوامش التوزيع لـ ١١ قطاعاً إنتاجياً في الاقتصاد الكويتي وتوصل إلى نفس النتائج، إلا أن هوامش التوزيع في تحليله نعتقد أنها صغيرة جداً بالخصوص في وضع مثل دولة الكويت.

٦ ـ نلاحظ من أرقام الجداول السابقة أيضاً، أن جداول المستخدم/المنتج لدولة الكويت قد حسبت على أساس سعر المنتج وليس سعر المشتري، وبالتالي يؤكد لنا صحة الاستنتاجات السابقة بخصوص عدم دقة حساب هذه الجداول.

الجـــداول

تبين الجداول رقم (١) إلى (٤) صوراً رقمية توضح المقصود، وكيفية إعداد جداول المستخدم والمنتج بسعر المشتري أو المستخدم وبسعر المنتج أو المصنّع:

جدول رقم (١)
Purchaser's Value
سعر المشتري أو المستخدم

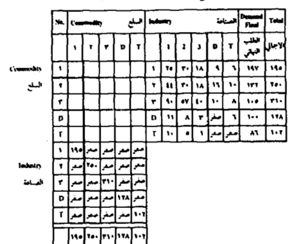
	Commodity السلع				Industry الصناعة				Final Demand	Total
	1	2	3	D.T.	1	2	3	D.T.	الطلب النهائي	إجمالي الانتاج
١					٣٠	٤٠	٢٠	١٥	١٥٠	٢٥٥
٢					٥٠	٣٠	٢٠	٣٠	٢٠٠	٣٣٠
٣					١٠٠	٦٠	٤٠	٢٠	١٨٠	٤٠٠
D 1					٦٠	٨٠	٩٠	–	–	٢٣٠
١	٢٥٥	صفر	صفر	–						
٢	صفر	٣٣٠	صفر	–						
٣	صفر	صفر	٤٠٠	–						
D 1	–	–	–	٢٣٠						
Total إجمالي	٢٥٥	٥٣٠	٤٠٠	٢٣٠						

جدول رقم (٢)
تخصيص هامش التجارة والنقل (التوزيع)
Allocation of Margins

		Industry الصناعة				Final Demand	Total
		1	2	3	D.T.	الطلب النهائي	إجمالي الانتاج
	١	٢٥	٣٠	١٨	١٦	١٠٧	١٩٦
Commodity	٢	٤٤	٣٠	١٨	٢٦	١٣٢	٢٥٠
السلع	٣	٩٠	٥٧	٤٠	١٨	١٠٥	٣١٠
	D T	–	صفر	–	–	–	–
Margins on	١	٥	١٠	٢	٠	٤٣	٦٠
Commodity	٢	٦	صفر	٢	٤	٦٨	٨٠
	٣	١٠	٣	٠	٢	٧٥	٩٠
السلع	D T	–	صفر	–	–	–	–

جدول رقم (٣)
Producer's Value
جدول المستخدم والمنتج بسعر المصنع أو المنتج

		Commodity السلع				Industry الصناعة					Final Demand	Total
		١	٢	٣	D.T.		1	2	3	D.T.	الطلب النهائي	الاجمالي
Commodity	١					١	٢٥	٣٠	١٨	١٥	١٠٧	١٩٥
السلع	٢					٢	٤٤	٣٠	١٨	٢٦	١٣٢	٢٥٠
	٣					٣	٩٠	٥٧	٤٠	١٨	١٠٥	٣١٠
	D T					D T	٢١	١٣	٤	٦	١٨٦	٢٣٠
Industry	١	١٩٥	صفر	صفر	صفر							
	٢	صفر	٢٥٠	صفر	صفر							
	٣	صفر	صفر	٣١٠	صفر							
	D T	صفر	صفر	صفر	٢٣٠							
	Total الاجمالي	١٩٥	٢٥٠	٣١٠	٢٣٠							



جدول رقم (٤)
Producer's Value With Separation of Distributive and Transport Margins
جدول المستخدم والمنتج بسعر المنتج أو المصنع
مع فصل هامش التجارة عن هامش النقل والمواصلات

	No.	Commodity السلع					Industry الصناعة						Demand Final	Total
		١	٢	٣	D	T		1	2	3	D	T	الطلب النهائي	الاجمالي
Commodity	١						١	٢٥	٣٠	١٨	٩	٦	١٩٧	١٩٥
السلع	٢						٢	٤٤	٣٠	١٨	١٦	١٠	١٣٢	٢٥٠
	٣						٣	٩٠	٥٧	٤٠	١٠	٨	١٠٥	٣١٠
	D						D	١١	٨	٣	صفر	٦	١٠٠	١٢٨
	T						T	١٠	٥	١	صفر	صفر	٨٦	١٠٢
	١	١٩٥	صفر	صفر	صفر	صفر								
Industry	٢	صفر	٢٥٠	صفر	صفر	صفر								
الصناعة	٣	صفر	صفر	٣١٠	صفر	صفر								
	D	صفر	صفر	صفر	١٢٨	صفر								
	T	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٢								
		١٩٥	٢٥٠	٣١٠	١٢٨	١٠٢								

جدول رقم (٥)
تجميع القطاعات الانتاجية في جداول ٧٢/٧١، ٧٣/٧٢ و ٧٦/٧٥ إلى (٢٤ × ٢٤) قطاعا متماثلا

	74/71	72/33	76	2 Digits	
1.	1-3	1-3	1-4	11-12	Agricultural & Forestry Products.
2.	2	4	5	13	Ocean and Coastal Fishing.
3.	4	5	6-7	22	Exploration & Extraction of Oil.
4.	5	6	8-9	29	Quarrying.
5.	6-11	7-13	10-19	31	Manufacturing & Food & Other Products.
6.	12	14-18	20-27	32-33	Manufacturing of Food & Upholstery Products.
7.	13	19-20	28-30	34	Manufacturing of Paper Products, Printing & Publishing.
8.	14-17	21-25	31-41	35	Manufacturing of Petroleum, Refined and Chemical Products.
9.	18-19	26-30	42-44	36	Manufacturing of Non-Metallic Mineral Products
10.	20-23	31-40	45-62	37-39	Manufacturing of Basic Metal & Other Manufacturing Industries.
11.	24	41-42	63-64	41	Electricity and Gas.
12.	25	43	65	42	Water.
13.	26-27	45-46	66-75	50	Construction.
14.	28	47	76-78	61	Wholesale Trade.
15.	29	48	79	62	Retail Trade.
16.	30	49	80-81	63	Restaurants and Hotels.
17.	31-35	50-52	82-92	71	Transportation.
18.	36	53	93	72	Communication.
19.	37-38	54	94-96	81	Finanical Institutions.
20.	39	55	97-98	82	Insurance.
21.	40-42	56-57	99-107	83	Business Services.
22.	43-45	58	108-117	92-93	Sanitary and Education Services.
23.	46	59	118-124	94	Arts.
24.	47-48	60	125-134	95	Miscellaneous Personal Services.

جدول رقم (٦)
تجميع القطاعات الانتاجية في جداول ٧١/٧٠، ٧٣/٧٢ و ٧٦/٧٥ إلى (١٣ × ١٣) قطاعاً متماثلاً

	70/71	72/73	25/76	
1. Sectors	1-3	1-4	1-5	(Agriculture & Fishing)
2. Sectors	4-23	5-40	6-62	(Manufacturing)
3. Sectors	24-25	41-43	63-65	(Electricity, Gas & Water)
4. Sectors	26-27	44-46	66-75	(Construction)
5. Sectors	28-29	47-48	76-79	(Wholesale & Retail Trade)
6. Sectors	33	49	80-81	(Restaurants & Hotels)
7. Sectors	31-35	50-52	82-92	(Transportation)
8. Sectors	36	53	93	(Communication)
10. Sectors	40	56	99	(Real Estate)
11. Sectors	39	55	97-98	(Insurance)
12. Sectors	41-42	57	100-107	(business Services)
13. Sectors	43-48	58-60	108-134	(Social, Community, Cultural, Recreational, Personal and Household Services).

جدول رقم (٧)
عدد القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي

١ ــ الزراعة والثروة الحيوانية
٢ ــ الصيد
٣ ــ النفط الخام والغاز الطبيعي
٤ــ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر
٥ ــ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
٦ ــ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية
٧ ــ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر
٨ ــ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك
٩ ــ المنتجات التعدينية غير المعدنية
١٠ ــ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى
١١ ــ الكهرباء والغاز
١٢ ــ الماء
١٣ ــ التشييد والبناء
١٤ ــ تجارة الجملة
١٥ ــ تجارة التجزئة
١٦ ــ المطاعم والفنادق
١٧ ــ النقل والتخزين
١٨ ــ المواصلات
١٩ ــ المؤسسات المالية
٢٠ ــ التأمين
٢١ ــ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى
٢٢ ــ التعليم والصحة
٢٣ ــ الخدمات الثقافية والترفيهية
٢٤ ــ الخدمات الشخصية والمنزلية

جدول رقم (٨)

١ ــ الزراعة والثروة الحيوانية
٢ ــ الصيد
٣ ــ النفط الخام والغاز الطبيعي
٤ ــ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر
٥ ــ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
٦ ــ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية
٧ ــ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر
٨ ــ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك
٩ ــ المنتجات التعدينية غير المعدنية
١٠ ــ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى
١١ ــ الكهرباء والغاز
١٢ ــ الماء
١٣ ــ التشييد والبناء
١٤ ــ المطاعم والفنادق
١٥ ــ النقل والتخزين
١٦ ــ المواصلات
١٧ ــ المؤسسات المالية
١٨ ــ التأمين
١٩ ــ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى
٢٠ ــ التعليم والصحة
٢١ ــ الخدمات الترفيهية والثقافية
٢٢ ــ الخدمات الشخصية والمنزلية

جدول رقم (٩)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ٧٠/١٩٧١م، مستخدمين جدول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠٫٠٥٨٧٦٤	١٫٨٩١٢
٢ ـ الصيد	٠٫٧٥٧٥٠٢	١٫٣٢٨٩
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠٫٨١٧٥٩٤	١٫٢٢٣١
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠٫٧٢٤٠٠٨	١٫٣٨١٢
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠٫٦١٤٢١٢	١٫٦٢٨١
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠٫٥٨٨٤٧٧	١٫٦٩٩٣
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠٫٨٧٧٣٤٦	١٫١٣٩٨
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠٫٦٦٥٨٣٣	١٫٥٠١٩
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠٫٦٢١١٥٦	١٫٦٠٩٩
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنوعات وصناعات تحويلية أخرى	٠٫٥٠٢٥٩٣	١٫٩٨٩٨
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠٫٩٤٣٤٨٥٢	١٫٠٥٩٩
١٢ ـ الماء	٠٫٩٤٢٥٩٥٩	١٫٠٦٠٩
١٣ ـ التشييد والبناء	٠٫٨٣٣٣٦٣	١٫٢٠٠١
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠٫٨٦٨٦٥٧	١٫١٣٨١
١٥ ـ المواصلات	٠٫٨٤٠٨٣٠	١٫١٨٩٣
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠٫٨:٨٩٣٠	١٫٢٣٦٢
١٧ ـ التأمين	٠٫٨٢٦٩٩٣	١٫٢٠٩٢
١٨ ـ خدمات المنفعة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠٫٨١٩٨٠٦	١٫٢١٩٨
١٩ ـ التعليم والصحة	٠٫٨١١٧٥٩	١٫٢٣١٩
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠٫٩٨٠٥٨٩	١٫٠١٩٨
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠٫٩٨٧٠٦٩	١٫٠١٣١

جدول رقم (١٠)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ٧٢/١٩٧٣م، مستخدمين جدول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠٫٥٠٠٢٧٥	١٫٩٩٨٩
٢ ـ الصيد	٠٫٧٠١٢١٣	١٫٤٢٦١
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠٫٦٦٦٦٣٢	١٫٥٠٠١
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠٫٦١٢٧٤٥	١٫٦٣٢٠
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠٫٥٢٩٣٢٤	١٫٨٨٩٢
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠٫٥١١٠١٧	١٫٩٥٦٩
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠٫٧٥٧٠٠٢	١٫٣٢١٠
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠٫٥٥٤٦٩٢	١٫٨٠٢٨
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠٫٥٠٠٢٠٠	١٫٩٩٩٢
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنوعات وصناعات تحويلية أخرى	٠٫٤٢٣٣٥٢	٢٫٣٦٢١
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠٫٨٩٥٣٤٣	١٫١١٦٨٩
١٢ ـ الماء	٠٫٩٠٩٠٨٢٨	١٫١٠٠٠١
١٣ ـ التشييد والبناء	٠٫٧٤٣٢٦٦	١٫٤٢٠٢٠
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠٫٧٣٤٠٥٢	١٫٣٦٢٣
١٥ ـ المواصلات	٠٫٧١٤١٨٣	١٫٤٠٠٢
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠٫٧١٢٨٠٩	١٫٤٠٢٩
١٧ ـ التأمين	٠٫٦٦٦٦٣٢	١٫٥٠٠١
١٨ ـ خدمات المنفعة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠٫٧٦٣٨٢٥	١٫٣٠٩٢
١٩ ـ التعليم والصحة	٠٫٨٢٠٨٨٣	١٫٢١٨٢
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠٫٨٨٥٨١٨	١٫١٢٨٩
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠٫٩٠٨٩٢٥	١٫١٠٠٢

جدول رقم (١١)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ٧٥/١٩٧٦م، مستخدمين جدول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠٫٤٣٨٢٨٨	٢٫٢٨١٦
٢ ـ الصيد	٠٫٥٨١٣٩٥	١٫٧٢٠٠
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠٫٥٦١٥١٣	١٫٩٢٨١
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠٫٥١٨٦٤٥	١٫٩٢٨١
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠٫٤٧٤٠٩٠	٢٫١٠٩٣
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠٫٤٤٧٨٤٨	٢٫٢٣٢٩
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠٫٦١٤٢٥٠	١٫٦٢٨٠
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠٫٤٧٨٨٨١	٢٫٠٨٨٢
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠٫٤٣٢٣٧٦	٢٫٣١٢٨
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنوعات وصناعات تحويلية أخرى	٠٫٣٥٩٥٨٢	٢٫٧٨١٠
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠٫٨٣٣٣٨٨	١٫١٩٩٩٢
١٢ ـ الماء	٠٫٨٦١٣٤١٧	١٫١٦٠٩٨
١٣ ـ التشييد والبناء	٠٫٥٨٨٦١٦	١٫٦٩٨٩
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠٫٦٢٥٣١٢	١٫٥٩٩٢
١٥ ـ المواصلات	٠٫٦١٧٢٤٥	١٫٦٢٠١
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠٫٥٩٤٥٣٠	١٫٦٨٢٠
١٧ ـ التأمين	٠٫٥٨٧٤٤٠	١٫٧٠٢٤
١٨ ـ خدمات المنفعة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠٫٦٢٩٣٦٦	١٫٥٨٨٩
١٩ ـ التعليم والصحة	٠٫٧٥٦٤٨٦	١٫٣٢١٩
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠٫٧١٩٩٤٧	١٫٣٨٩٠
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠٫٨٣٣٢٩٣	١٫٢٠٠١

جدول رقم (١٢)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتين ٧٠/١٩٧١ و٧٢/١٩٧٣، مستخدمين جدول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠٫٠٢٨٩٨٩	١٫١٠٧٧
٢ ـ الصيد	٠٫٠٥١٢٨٩	٠٫٠٩٧٢
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠٫١٥٠٩٧٢	٠٫٢٧٧٠
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠٫١١١٢٩٣	٠٫٢٥٠٨
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠٫٠٨٤٨٨٨	٠٫٢٦١١
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠٫٠٧٧٤٦٥	٠٫٢٥٧٦
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠٫١٢٠٣٤٤	٠٫١٨١٢
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠٫١١١١٣١	٠٫٣٠٠٩
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠٫١٢٠٩٥٦	٠٫٢٨٩٣
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنوعات وصناعات تحويلية أخرى	٠٫٠٧٩٢١١	٠٫٣٧٢٣
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠٫٠٤٨١٤١٩	٠٫٦٦٠٩٩
١٢ ـ الماء	٠٫٠٣٣٥٩٣٢	٠٫٦٣٩١١
١٣ ـ التشييد والبناء	٠٫١١٩٩٩٧	٠٫٢٠١٩
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠٫١٤٤٦٠٥	٠٫٢٢٤٢
١٥ ـ المواصلات	٠٫١٢٦٦٤٧	٠٫٢١٠٩
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠٫٠٩٦١٢١	٠٫١٦٦٧٠
١٧ ـ التأمين	٠٫١٦٠٣٧١	٠٫٢٩٠٩
١٨ ـ خدمات المنفعة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠٫٠٥٥٩٨١	٠٫٠٨٩٤
١٩ ـ التعليم والصحة	٠٫٠٠٩١٢٩	٠٫٠١٣٧
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠٫٠٩٤٢٦٦	٠٫١٠٩١
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠٫٠٧٨١٤٤	٠٫٠٨٧١

جدول رقم (١٣)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتين ٧٢/١٩٧٣ و ٧٥/١٩٧٦، مستخدمين جدول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ــ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٠٦١٩٨٧	٠,٢٨٢٧
٢ ــ الصيد	٠,١١٩٨١٨	٠,٢٩٣٩
٣ ــ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,١٠٥١٠٩	٠,٢٨٠٨
٤ ــ نشاطات اخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٠٩٤١٠٠	٠,٢٩٦١
٥ ــ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٠٥٥٢٣٩	٠,٢٢٠١
٦ ــ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٠٦٣١٦٤	٠,٢٧٦٠
٧ ــ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,١٤٢٧٥٢	٠,٣٠٧٠
٨ ــ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,٠٧٥٨١١	٠,٢٨٥٤
٩ ــ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,٠٦٧٨٢٤	٠,٣١٣٦
١٠ ــ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية اخرى	٠,٠٦٣٧٧٠	٠,٤١٨٩
١١ ــ الكهرباء والغاز	٠,٠٦١٩٥٥	٠,٠٨٨٢٣١
١٢ ــ الماء	٠,٠٧٧٧٤١	٠,٠٦٠٩٧
١٣ ــ التشييد والبناء	٠,١٢٤٦٥٠	٠,٢٩٦٩
١٤ ــ المطاعم والفنادق	٠,١٠٨٧٤٠	٠,٢٣٦٩
١٥ ــ المواصلات	٠,٠٩٦٩٣٨	٠,٢١٩٩
١٦ ــ المؤسسات المالية	٠,١١٨٢٧٩	٠,٢٧٩١
١٧ ــ التأمين	٠,٠٧٩١٨٢	٠,٢٠٢٢
١٨ ــ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,١٣٤٤٥٩	٠,٢٧٩٧
١٩ ــ التعليم والصحة	٠,٠٦٤٣٩٧	٠,١٠٣٧
٢٠ ــ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,١٦٥٨٧٦	٠,٢٦٠١
٢١ ــ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٠٧٥٦٦٢	٠,٠٩٩٩

جدول رقم (١٤)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتين ٧٠/١٩٧١ و ٧٥/١٩٧٦، مستخدمين جدول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ــ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٠٩٠٤٧٦	٠,٣٩٠٤
٢ ــ الصيد	٠,١٧١١٠٧	٠,٣٩١١
٣ ــ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٢٥٦٠٨١	٠,٥٥٧٨
٤ ــ نشاطات اخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٢٠٥٣٦٣	٠,٥٤٦٩
٥ ــ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,١٤٠١٢٢	٠,٤٨١٢
٦ ــ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,١٤٠٦٢٩	٠,٥٣٣٦
٧ ــ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,٢٦٣٠٩٦	٠,٤٨٨٢
٨ ــ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,١٨٦٩٤٢	٠,٥٨٦٣
٩ ــ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,١٨٨٧٨٠	٠,٧٠٢٩
١٠ ــ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية اخرى	٠,١٤٢٩٨١	٠,٧٩١٢
١١ ــ الكهرباء والغاز	٠,١١٠٠٩٦	٠,١٤٠٠٢
١٢ ــ الماء	٠,٠٨١٢٥٤	٠,١٠٠٠٨
١٣ ــ التشييد والبناء	٠,٢٤٤٦٤٧	٠,٤٩٨٨
١٤ ــ المطاعم والفنادق	٠,٢٥٣٣٤٥	٠,٤٦١١
١٥ ــ المواصلات	٠,٢٢٣٥٨٥	٠,٤٣٠٨
١٦ ــ المؤسسات المالية	٠,٢١٤٤٠٠	٠,٤٤٥٨
١٧ ــ التأمين	٠,٢٣٩٥٥٣	٠,٤٩٣١
١٨ ــ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,١٩٠٤٤٠	٠,٣٦٩١
١٩ ــ التعليم والصحة	٠,٠٥٥٢٦٨	٠,٠٩٠٠
٢٠ ــ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,٢٦٠٦٤٢	٠,٣٦٩١
٢١ ــ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,١٥٣٨٠٦	٠,١٨٧٠

جدول رقم (١٥)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ٧٠/١٩٧١م، مستخدمين جدول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أسا سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ــ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٠٥١٥٩٦٩	١,٩٢٨١
٢ ــ الصيد	٠,٧٢٥٦٣٦	١,٣٧٨١
٣ ــ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٧٨٦١٠١	١,٢٧٢١
٤ ــ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٧٠٠٢٣١	١,٥٢٨١
٥ ــ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٥٩٥٥٢١	١,٦٧٩٢
٦ ــ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٥٦٨٤٧٢	١,٧٥٩١
٧ ــ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,٨٤٢٥٣٠	١,١٨٦٩
٨ ــ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,٦٤٤٢٨٨	١,٥٥٢١
٩ ــ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,٥٩١٧٥٠	١,٦٨٩٩
١٠ ــ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٣٧٣٠٠٩	٢,٦٨٠٩
١١ ــ الكهرباء والغاز	٠,٩٢٥٨٤٠١	١,٠٨٠١
١٢ ــ الماء	٠,٩١٥٤٩٩٤	١,٠٩٢٣
١٣ ــ التشييد والبناء	٠,٨١٨٢٦٣	١,٢٢٢١
١٤ ــ المطاعم والفنادق	٠,٨٦٨٨٨٥	١,١٥٠٩
١٥ ــ المواصلات	٠,٨٢٧٠٦١	١,٢٠٩١
١٦ ــ المؤسساتا المالية	٠,٧٩٦٠٥١	١,٢٥٦٢
١٧ ــ التأمين	٠,٨١٣٠٠٨	١,٢٣٠٠
١٨ ــ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,٨٠٦٥٨١	١,٢٣٩٨
١٩ ــ التعليم والصحة	٠,٨٠٠٠٦٤	١,٢٤٩٩
٢٠ ــ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,٩٧٠٨٧٣	١,٠٣٠٠
٢١ ــ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٩٧٠٦٨٥	١,٠٣٠٢

جدول رقم (١٦)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ٧٢/١٩٧٣م، مستخدمين جدول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ــ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٤٣٣٢٥٦	٢,٣٠٨١
٢ ــ الصيد	٠,٦٧٨٨٤٠	١,٤٧٣١
٣ ــ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٦٤١٣٥٤	١,٥٥٩٢
٤ ــ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٥٩١٩٩٦	١,٦٨٩٢
٥ ــ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٥١٥٣٨٤	١,٩٤٠٣
٦ ــ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٤٩٧٥٣٧	٢,٠٠٩٩
٧ ــ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,٧١٩٣٢٠	١,٣٩٠٢
٨ ــ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,٥٣١٣٤٩	١,٨٨٢٠
٩ ــ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,٤٧٨٠١١	٢,٠٩٢٠
١٠ ــ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٤٠٣٥١٨	٢,٤٧٨٢
١١ ــ الكهرباء والغاز	٠,٨٨٤٩٤٠	١,١٣٠٠٢
١٢ ــ الماء	٠,٨٩٢٢١١٦	١,١٢٠٨١
١٣ ــ التشييد والبناء	٠,٦٩٦٢٨١	١,٤٣٦٢
١٤ ــ المطاعم والفنادق	٠,٧١٩٣٧٢	١,٣٩٠١
١٥ ــ المواصلات	٠,٧٠١٢٦٢	١,٤٢٦٠
١٦ ــ المؤسسات المالية	٠,٦٩٦٢٨١	١,٢٣٦٢
١٧ ــ التأمين	٠,٦٥٢٤٠٠	١,٥٣٢٨
١٨ ــ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,٧٤٦٨٨١	١,٣٣٨٩
١٩ ــ التعليم والصحة	٠,٨٠٦٥١٦	١,٢٣٩٩
٢٠ ــ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,٨٧٠٣٩٧	١,١٤٨٩
٢١ ــ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٨٨٥٦٦١	١,١٢٩١

جدول رقم (١٧)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ١٩٧٦/٧٥م، مستخدمين جدول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أسا سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٤٢٨٣٨٦	١,٢٣٩٨
٢ ـ الصيد	٠..٥٦٤٦٨٤	١,٧٧٠٩
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٥٤٩٤٥٠	١,٨٢٠٠
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٥٠٥٢٣١	١,٩٧٨٩
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٤٦٢٩٦٢	٢,١٦٠٠
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٤٣٥٥٤٠	٢,٢٩٦٠
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,٥٩٤١٠٦	١,٦٨٣٢
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,٤٦٧٣١١	٢,١٣٩٩
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,٤١٦٩٩٦	٢,٣٩٨١
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٣٤٦١١٢٨	٢,٨٨٩١
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠,٨٢٦٤٤٦٢	١,٢١٠٠
١٢ ـ الماء	٠,٨٣٩٧٦٤٥	١,١٩٠٨١
١٣ ـ التشييد والبناء	٠,٥٨١٠٥٧	١,٧٢١٠
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠,٦٢١١٩٥	١,٦٠٩٨
١٥ ـ المواصلات	٠,٦٠٥٩٨٧	١,٦٥٠٢
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠,٥٨٧٢٣٣	١,٧٠٢٩
١٧ ـ التأمين	٠,٥٧٨٠٣٤	١,٧٣٠٠
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,٦٢٠٣٤٧	١,٦١٢٠
١٩ ـ التعليم والصحة	٠,٧٤٠٨٥٠	١,٣٤٩٨
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,٧٠٩٢٧٠	١,٤٠٩٩
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٨١٩٤٧٠	١,٢٢٠٣

جدول رقم (١٨)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتين ١٩٧١/٧٠ و١٩٧٣/٧٢، مستخدمين جدول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٠٨٢٧١٣	١,٣٧٠٠
٢ ـ الصيد	٠,٠٤٦٧٩٩	٠,٠٩٥٠
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,١٤٤٧٤٧	٠,٢٨٧١
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,١٠٨٢٣٥	٠,٢٦١١
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٠٨٠١٣٧	٠,٢٩١١
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٠٧٠٩٣٥	٠,٢٥٠٨
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,١٢٣٢١٠	٠,٢٠٣٣
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,١١٢٩٣٩	٠,٣٢٩٩
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,١٩٣٧٣٩	٠,٤٠٢١
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٠٣٠٥٠٩	٠,٢٠٢٧
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠,٠٤٠٩٠٠	٠,٠٤٩٩
١٢ ـ الماء	٠,٠٣٠٥٥٩	٠,٠٢٨٥١
١٣ ـ التشييد والبناء	٠,١٢١٩٨٢	٠,٢١٤١
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠,١٤٩٥١٣	٠,٢٣٩٢
١٥ ـ المواصلات	٠,١٢٥٧٩٩	٠,٢١٦٩
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠,٠٩٩٧٧٠	٠,١٨٠٠
١٧ ـ التأمين	٠,١٦٠٦٠٨	٠,٣٠٢٨
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,٠٥٩٧٠٠	٠,٠٩٩١
١٩ ـ التعليم والصحة	٠,٠٠٦٤٥٢	٠,٠١٠٠
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,١٠٠٤٧٦	٠,١١٨٩
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٠٨٥٥٠٢٤	٠,٠٩٨٩

جدول رقم (١٩)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتين ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥، مستخدمين جدول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٠٠٠٥٨٧٠	٠,٠٣١٧
٢ ـ الصيد	٠,١١٤١٥٦	٠,٢٩٧٨
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٠٩١٩٠٤	٠,٢٦٠٨
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٠٨٦٦٦٥	٠,٢٨٩٧
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٠٥٢٤٢٢	٠,٢١٩٧
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٠٦١٩٩٧	٠,٢٨٦١
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,١٢٥٢١٤	٠,٢٩٣٠
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,٠٦٤٠٣٨	٠,٢٥٧٩
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,٠٦١٠١٥	٠,٣٠٦١
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٠٥٧٣٩٠	٠,٤١٠٩
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠,٥٨٤٩٨٥	٠,٠٧٩٩٨
١٢ ـ الماء	٠,٠٥٢٤٤٧١	٠,٠٧٠٠
١٣ ـ التشييد والبناء	٠,١١٥٢٢٤	٠,٢٨٤٨
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠,٠٩٨١٧٧	٠,٢١٩٧
١٥ ـ المواصلات	٠,٠٩٥٢٧٥	٠,٢٢٤٣
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠,١٠٩٠٤٨	٠,٣٦٦٧
١٧ ـ التأمين	٠,٠٧٤٣٦٦	٠,١٩٧٢
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,١٢٦٥٣٤	٠,٣٧٣١
١٩ ـ التعليم والصحة	٠,٠٦٣٦٦٦	٠,١٠٩٩
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,١٩١١٢٧	٠,٣٦١٠
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٠٦٦١٩١	٠,٠٩١٢

جدول رقم (٢٠)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتين ١٩٧١/٧٠ و١٩٧٦/٧٥، مستخدمين جدول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٠٨٨٥٨٣	٠,٤٠١٧
٢ ـ الصيد	٠,١٦٠٩٥٢	٠,٣٩٢٨
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٢٣٦٦٥١	٠,٥٤٧٩
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,١٩٤٩٠٠	٠,٥٥٠٨
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,١٣٢٥٥٩	٠,٤٨٠٨
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,١٣٢٩٣٢	٠,٥٣٦٩
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,٢٤٨٤٢٤	٠,٤٩٦٣
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,١٧٦٩٧٧	٠,٥٨٧٨
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,١٧٤٧٥٤	٠,٧٠٨٢
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٠٣٦٨٨١	٠,٢٠٨٢
١١ ـ الكهرباء والغاز		
١٢ ـ الماء		
١٣ ـ التشييد والبناء		
١٤ ـ المطاعم والفنادق		
١٥ ـ المواصلات		
١٦ ـ المؤسسات المالية		
١٧ ـ التأمين		
١٨ ـ خدمات الثقافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى		
١٩ ـ التعليم والصحة		
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية		
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية		

جدول رقم (٢١)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ٧٠/١٩٧١م، مستخدمين جدول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠٫٥٨٠٧٥٣	١٫٧٢١٩
٢ ـ الصيد	٠٫٧٨٩٧٦٤	١٫٢٦٦٢
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠٫٨٧٨٦٥٧	١٫١٣٨١
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠٫٧٧١٦٠٤	١٫٢٩٦٠
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠٫٦٥٩٣٦٩	١٫٥١٦٦
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠٫٦٦٧٥١٢	١٫٤٩٨١
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠٫٩٠٩٠٩٠	١٫١٠٠٠
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠٫٧٦٨٥٢١	١٫٣٠١٢
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠٫٦٥٢٧٨٤	١٫٥٣١٩
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠٫٥٥٥٦١٧	١٫٧٩٩٨
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠٫٩٩٩٧٠٠	١٫٠٠٠٣
١٢ ـ الماء	٠٫٩٩٩٢٠٠	١٫٠٠٠٨
١٣ ـ التشييد والبناء	٠٫٩٠٨٣٤٧	١٫١٠٠٩
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠٫٩٣٧٨٢٢	١٫٠٦٦٣
١٥ ـ المواصلات	٠٫٩٧٠٦٤٠	١٫٠٨٦٢
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠٫٨٩٧٠٩٠	١٫١٢١٠
١٧ ـ التأمين	٠٫٨٩٩٦٠٤	١٫١١١٦
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠٫٨٨٢٤٥٦	١٫١٣٣٢
١٩ ـ التعليم والصحة	٠٫٨٦٠٥١١	١٫١٦٢١
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠٫٩٩٩٩٠٠	١٫٠٠٠١
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠٫٩٩٩١٠٠	١٫٠٠٠٩

جدول رقم (٢٢)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ٧٢/١٩٧٣م، مستخدمين جدول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠٫٥٤٩٤٢٠	١٫٨٢٠١
٢ ـ الصيد	٠٫٧٣٤١٦٠	١٫٣٦٢١
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠٫٧١٩٤٧٦	١٫٣٨٩٩
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم	٠٫٦٥٠١٥٢	١٫٥٣٨١
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠٫٥٧٨٦٧٠	١٫٧٢٨١
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠٫٥٢٦٣١٥	١٫٩٠٠٠
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠٫٨١٤٢٦٥	١٫٢٢٨١
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠٫٦٢١١٩٥	١٫٦٠٩٨
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠٫٥٥٥٥٨٦	١٫٧٩٩٩
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠٫٤٧٨٦٧٥	١٫٠٨٩١
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠٫٩١٦٢٤٩	١٫٠٩٨٦
١٢ ـ الماء	٠٫٩٢٤١٢٩	١٫٠٨٢١
١٣ ـ التشييد والبناء	٠٫٧٧٠٤٥٦	١٫٢٩٨١
١٤ ـ المطاعم والفنادت	٠٫٧٦٩٢٣٠	١٫٣٠٠٠
١٥ ـ المواصلات	٠٫٧٦٩٣٤٩	١٫٢٩٩٨
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠٫٧٦٩١١٢	١٫٣٠٠٢
١٧ ـ التأمين	٠٫٧١٤٦٤٣	١٫٣٩٩٣
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠٫٨٣٧٩٤٢	١٫١٩٣٤
١٩ ـ التعليم والصحة	٠٫٨٧٨٦٥٧	١٫١٣٨١
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠٫٩٦٥٠٦٤	١٫٠٣٦٢
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠٫٩٥٧٤٨٧	١٫٠٤٤٤

جدول رقم (٢٣)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ٧٥/١٩٧٦م، مستخدمين جدول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني علىأساس سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠٫٤٦٩٢٦٣	٢٫١٣١٠
٢ ـ الصيد	٠٫٦٢٥٣١٢	١٫٥٩٩٢
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠٫٦٢٤١٨٠	١٫٦٠٢١
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠٫٥٥٥٦٧٩	١٫٧٩٩٦
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠٫٥٠٤٧٩٥	١٫٩٨١٠
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠٫٤٩٧٧٣٥	٢٫٠٠٩١
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠٫٦٧٦٩٥٦	١٫٤٧٧٢
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠٫٥٢٦٥٩٢	١٫٨٩٩٠
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠٫٤٦٧٩٨٩	٢٫١٣٦٨
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠٫٣٨٩٥٩٠	٢٫٥٦٦٨
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠٫٨٦٢١٤٣	١٫١٥٩٩
١٢ ـ الماء	٠٫٨٦٩٧١٦	١٫١٤٩٨
١٣ ـ التشييد والبناء	٠٫٦٦٧٠٢٢	١٫٤٩٩٢
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠٫٧١٩٤٧٦	١٫٤٩٩٢
١٥ ـ المواصلات	٠٫٦٦٦٦٦٦	١٫٥٠٠٠
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠٫٦٧١٩٩٧	١٫٤٨٨١
١٧ ـ التأمين	٠٫٦٢٦٤٨٧	١٫٥٩٦٢
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠٫٧٠٣٧٢٩	١٫٤٢١٠
١٩ ـ التعليم والصحة	٠٫٧٨٧٤٠١	١٫٢٧٠٠
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠٫٨٠٧٧٥٤	١٫٢٣٨٠
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠٫٩٠٩٠٩٠	١٫١٠٠٠

جدول رقم (٢٤)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتين ٧٠/١٩٧١م، و ٧٢/١٩٧٣م، مستخدمين جداول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجداول مبنية على أساس سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠٫٠٣١٣٣٣-	٠٫٠٩٨٢
٢ ـ الصيد	٠٫٠٥٥٦٠٤-	٠٫٠٩٥٩
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠٫١٥٩١٨١	٠٫٢٥١٨
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠٫١٢١٤٥٢-	٠٫٢٤٢١
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠٫٠٨٠٦٩٩-	٠٫٢١١٥
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠٫١٤١١٩٧-	٠٫٤٠١٩
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠٫٠٩٤٨٢٥-	٠٫١٢٨١
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠٫١٤٧٣٢٦-	٠٫٣٠٨٦
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠٫٠٩٧١٩٨-	٠٫٢٦٨٠
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠٫٠٧٦٩٤٢-	٠٫٢٨٩٣
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠٫٠٨٩٥٢١-	٠٫٨٩٠٤٤
١٢ ـ الماء	٠٫٠٧٥٠٧١-	٠٫٠٨١٣
١٣ ـ التشييد والبناء	٠٫١٣٧٩٩٠-	٠٫١٩٧٢
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠٫١٦٨٥٩٢-	٠٫٢٣٣٧
١٥ ـ المواصلات	٠٫١٥١٢٩١-	٠٫٢١٣٦
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠٫١٢٢٩٤٨-	٠٫١٧٩٢
١٧ ـ التأمين	٠٫١٨٤٩٦١-	٠٫٢٨٧٧
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠٫٠٤٤٥١٤-	٠٫٠٦٠٢
١٩ ـ التعليم والصحة	٠٫٠١٨١٤٦-	٠٫٠٢٤٠-
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠٫٠٣٤٨٣٦-	٠٫٠٣٦١
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠٫٠٤١٦١٣-	٠٫٠٤٣٥

جدول رقم (٢٥)

الزيادة في نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتين ٧٢/١٩٧٣م و ٧٥/١٩٧٦م، مستخدمين جداول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجداول مبنية على أساس سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٠٨٠١٥٧-	٠,٣١٠٩
٢ ـ الصيد	٠,١٠٨٨٤٨-	٠,٢٣٧١
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٠٩٥٢٩٦-	٠,٢١٢٢
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٠٩٤٤٧٣-	٠,٢٦١٥
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٠٠٧٨٧٥-	٠,٢٥٢٩
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٠٢٨٥٨٠-	٠,١٠٩١
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,١٣٧٢٠٩-	٠,٢٤٩١
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,٠٩٤٦٠٣-	٠,٢٨٩٢
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,٠٨٧٥٩٧-	٠,٣٣٦٩
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٠٨٩٠٨٥-	٠,٤٧٧٧
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠,٠٤٨١٠٦-	٠,٠٩١٣
١٢ ـ الماء	٠,٠٥٤٤١٣-	٠,٠٦٧٧
١٣ ـ التشييد والبناء	٠,١٠٣٣٣٤-	٠,٢٠١١
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠,٠٤٩٧٥٤-	٠,٠٨٩٩
١٥ ـ المواصلات	٠,١٠٢٦٨٢-	٠,٢٠٠٢
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠,٠٩٧١١٥-	٠,١٨٧٩
١٧ ـ التأمين	٠,٠٨٨١٥٦-	٠,١٩٦٩
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,١٣٤٢١٣-	٠,٢٢٧٦
١٩ ـ التعليم والصحة	٠,٠٩١٢٥٦-	٠,١٣١٩
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,١٥٧٣١٠٠-	٠,٢٠١٨
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٠٤٨٣٩٧-	٠,٠٥٥٦

جدول رقم (٢٦)

الزيادة في نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتين ٧٠/١٩٧١م و ٧٥/١٩٧٦م، مستخدمين جداول الانتاج الكلي فقط، وبافتراض أن الجداول مبنية على أساس سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,١١١٤٩٠٠-	٠,٤٠٩١
٢ ـ الصيد	٠,١٦٤٤٥٢-	٠,٣٣٣٠
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٢٥٤٤٧٧-	٠,٤٦٤٠
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٢١٥٩٢٥-	٠,٥٠٣٦
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,١٥٤٥٧٤-	٠,٤٦٤٤
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,١٦٩٧٧٧-	٠,٥١١٠
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,٢٣٢١٣٤-	٠,٣٧٧٢
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,٢٤١٩٢٩-	٠,٥٩٧٨
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,١٨٤٧٩٥-	٠,٦٠٤٩
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,١٦٦٠٢٧-	٠,٧٦٧٠
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠,١٣٧٥٥٧-	٠,١٥٩٦
١٢ ـ الماء	٠,١٢٩٤٨٤-	٠,١٤٩٠
١٣ ـ التشييد والبناء	٠,٢٤١٣٢٥-	٠,٣٩٨٣
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠,٢١٨٣٤٦-	٠,٣٢٣٦
١٥ ـ المواصلات	٠,٢٥٢٩٧٤-	٠,٤١٣٨
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠,٢٢٠٠٦٣-	٠,٣٦٧١
١٧ ـ التأمين	٠,٢٧٣١١٧-	٠,٤٨٤٦
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,١٧٨٧٢٧-	٠,٢٨٧٨
١٩ ـ التعليم والصحة	٠,٠٧٣١١٠-	٠,١٠٧٩
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,١٩٢١٤٦-	٠,٢٣٧٩
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٠٩٠٠١٠-	٠,٠٩٩١

جدول رقم (٢٧)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ٧٠/١٩٧١م، مستخدمين جداول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٥٨١٣٦١	١,٧٢٠١
٢ ـ الصيد	٠,٨٤١٣٢٥	١,١٨٨٦
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٨٧٨٠٤٠	١,١٣٨٩
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٨٠٧١٠٢	١,٢٣٩٠
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٧١٤٣٣٦	١,٣٩٩٩
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٦٢٩٢٤٧	١,٥٨٩٢
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,٩٣٧٩١٠	١,٠٦٦٢
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,٧٥٧٠٠٢	١,٣٢١٠
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,٦٦٧٠٢٢	١,٤٩٩٢
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٤٣٠٨٤٨	٢,٣٢١٠
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠,٩٩٧٩٠٤	١,٠٠٢١
١٢ ـ الماء	٠,٩٧٨٣٧٧	١,٠٢٢١
١٣ ـ التشييد والبناء	١,٨٣٣٤٠٢	١,١٩٩٩
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠,٨٩٢٨٥٧	١,١٢٠٠
١٥ ـ المواصلات	٠,٨٤٠٤٠٦	١,١٨٩٩
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠,٨١٩٢٦٩	١,٢٢٠٦
١٧ ـ التأمين	٠,٨٢٥٨٣٢	١,٢١٠٩
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,٨١٩١٣٤	١,٢٢٠٨
١٩ ـ التعليم والصحة	٠,٨٠٨٩٩٦	١,٢٣٦١
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,٩٩٩٨٠٠	١,٠٠٠٢
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٩٩٩١٠٠	١,٠٠٠٩

جدول رقم (٢٨)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ٧٢/١٩٧٣م، مستخدمين جدول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أسا سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٤٧٦٠٥٤	٢,١٠٠٦
٢ ـ الصيد	٠,٨٢٦٥١٤	١,٢٠٩٩
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٧٣٧٤٦٣	١,٣٥٦٠
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٦٦٧١١١	١,٤٩٩٠
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٥٦٦١٨٧	١,٧٦٦٢
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٥٣٠٢٢٢	١,٨٨٦٠
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,٨١٠٦٣٥	١,٢٣٣٦
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,٦٢٥٠٣٩	١,٥٩٩٩
٩ ـ للمنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,٥٢٦٣٤٣	١,٨٩٩٩
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٣٥٧٣٩٨	٢,٧٩٨٠
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠,٩٨٦١٩٣	١,٠٧٤٠
١٢ ـ الماء	٠,٩٣٤٧٥٤	١,٠٦٩٨
١٣ ـ التشييد والبناء	٠,٧٨٧٥٢٥	١,٢٦٩٨
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠,٧٧٠٣٥٦	١,٢٩٨١
١٥ ـ المواصلات	٠,٧٤٨٥٠٢	١,٣٣٦٠
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠,٨٢٠٤١١	١,٢١٨٩
١٧ ـ التأمين	٠,٨١٠٨٣٢	١,٢٣٣٣
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,٨٣٣٣٣٣	١,٢٠٠٠
١٩ ـ التعليم والصحة	٠,٨٨٤٢٥١	١,١٣٠٩
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,٩٦٣٣٩١	١,٠٣٨٠
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٩٦١٦٣٠	١,٠٣٩٩

جدول رقم (٢٩)

نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة ٧٥/١٩٧٦م، مستخدمين جدول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٤٦١٦١٦	٢,١٦٦٣
٢ ـ الصيد	٠,٦٢٩٩٤٣	١,٥٨٨٢
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٥٩٦١٩٦	١,٦٧٧٣
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٥٥٥٦١٧	١,٧٩٩٨
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٥٢٦٣٤٣	١,٨٩٩٩
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٤٨١٢٥٥	٢,٠٧٧٩
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,٦٦٧٠٢٢	١,٤٩٩٢
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,٥٠٤٧٩٥	١,٩٨١٠
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,٤٧٨٧٤٣	٢,٠٨٨٨
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٦٧١١٤٠	١,٤٩٠٠
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠,٩١٠٤٩٨	١,٠٩٨٣
١٢ ـ الماء	٠,٨٨٨٠٩٩	١,١٢٦٠
١٣ ـ التشييد والبناء	٠,٥٩٥١٩٧	١,٦٨٠٢
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠,٦٢٩٢٨٧	١,٥٨٩١
١٥ ـ المواصلات	٠,٦٥٢٦٩٨	١,٥٣٢١
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠,٦٢٥٧٤٣	١,٥٩٨١
١٧ ـ التأمين	٠,٥٨٨٢٠٠	١,٧٠٠١
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,٦٢٩٩٤٣	١,٥٨٨٢
١٩ ـ التعليم والصحة	٠,٧٦٩٠٥٣	١,٣٠٠٣
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,٧٢٤٦٣٧	١,٣٨٠٠
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٨٣٢٧٠٨	١,٢٠٠٩

جدول رقم (٣٠)

الزيادة في نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتين ٧٠/١٩٧١م و ٧٢/١٩٧٣م، مستخدمين جداول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجداول مبنية على أساس سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,١٠٥٣٠٧-	٠,٣٨٠٥
٢ ـ الصيد	٠,٠١٤٨١١-	٠,٠٢١٣
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,١٤٠٥٧٧-	٠,٢١٧١
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٦٦٧١١١	١,٤٩٩٠
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,١٤٨١٤٩-	٠,٣٦٦٣
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٠٩٩٠٢٥-	٠,٢٩٦٨
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,٨١٠٦٣٥	١,٢٣٣٦
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,١٣١٩٦٣-	٠,٢٧٨٩
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,١٤٠٦٧٩-	٠,٤٠٠٧
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٠٢٤١١١-	٠,١٢٣-
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠,٠٤٥٤٣٠-	٠,٠٤٨٧
١٢ ـ الماء	٠,١٥١٧٩٥-	٠,١١٠٧-
١٣ ـ التشييد والبناء	٠,١٥١٨٧٧-	٠,٠٦٩٩
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠,١٢٢٥٠١-	٠,١٧٨١
١٥ ـ المواصلات	٠,٠٩١٩٠٤-	٠,١٤٦١
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠,٠٠١١٤٢-	٠,٠٠١٧-
١٧ ـ التأمين	٠,٠١٥٠٠٠-	٠,٠٢٢٤
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,٠١٤١٩٩-	٠,٠٢٠٨
١٩ ـ التعليم والصحة	٠,٠٧٥٢٥٥-	٠,١٠٥٢-
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,٠٣٦٤٠٩-	٠,٠٣٧٨
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٠٣٧٤٧-	٠,٠٣٩٠

جدول رقم (٣١)

الزيادة في نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين الفترتين ٧٢/١٩٧٣م و ٧٥/١٩٧٦م، مستخدمين جداول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجداول مبنية على أساس سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,٠١٤٤٣٨-	٠,٠٦٥٧
٢ ـ الصيد	٠,١٩٦٨٧١-	٠,٣٧٨٣
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,١٤١٢٦٧-	٠,٣٢١٣
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,١١١٤٩٤-	٠,٣٠٠٨
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٠٣٩٨٤٤-	٠,١٣٣٧
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٠٤٨٩٦٧-	٠,١٩١٩
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,١٤٣٦١٣-	٠,٢٦٥٦
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,١٢٠٢٤٤-	٠,٣٨١٧
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,٠٤٧٦٠٠-	٠,١٨٨٩
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٢١٩١٨١	٠,٧٠٨٠-
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠,٠٣٤١٦٠-	٠,٠٣٩٩
١٢ ـ الماء	٠,٠٣٣٣٣٢-	٠,٠٤١٠
١٣ ـ التشييد والبناء	٠,١٩٢٣٥٨-	٠,٤١٠٤
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠,١٤١٠٦٩-	٠,٢٩١٠
١٥ ـ المواصلات	٠,٠٩٥٨٠٤-	٠,١٩٦٦
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠,١٩٤٦٦٨-	٠,٣٧٩٢
١٧ ـ التأمين	٠,٢٢٢٦٣٢-	٠,٤٦٦٨
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,٢٠٣٦٩٠-	٠,٣٨٨٢
١٩ ـ التعليم والصحة	٠,١١٥١٩٨-	٠,١٦٩٤
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,٢٣٨٧٥٤-	٠,٣٤٢٠
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,١٢٨٩٢٢-	٠,١٦١٠

جدول رقم (٣٢)

الزيادة في نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتين ٧٠/١٩٧١م و ٧٥/١٩٧٦م، مستخدمين جداول الانتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجداول مبنية على أساس سعر المشتري

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية	٠,١١٩٧٤٥-	٠,٤٤٦٢
٢ ـ الصيد	٠,٢١١٦٨٢-	٠,٣٩٩٦
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	٠,٢٨١٨٤٤-	٠,٥٣٨٤
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	٠,٢٥١٤٨٥-	٠,٥٦٠٨
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,١٨٧٩٩٣-	٠,٥٠٠١
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,١٤٧٩٩٢-	٠,٤٨٨٧
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠,٢٧٠٨٨٨-	٠,٤٣٣٠
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	٠,٢٥٢٢٠٧-	٠,٦٦٠٠
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٠,١٨٨٢٧٩-	٠,٥٨٩٦
١٠ ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	٠,٢٤٠٢٩٢	٠,٨٣١٠-
١١ ـ الكهرباء والغاز	٠,٠٧٩٥٩٠-	٠,٠٨٨٦
١٢ ـ الماء	٠,٠٥٠٨٦٥-	٠,١١٨٦
١٣ ـ التشييد والبناء	٠,٢٣٨٢٣٥-	٠,٤٨٠٣
١٤ ـ المطاعم والفنادق	٠,٢٦٣٥٧٠-	٠,٤٦٩١
١٥ ـ المواصلات	٠,١٨٧٧٠٨-	٠,٣٤٢٢
١٦ ـ المؤسسات المالية	٠,١٩٣٥٢٦-	٠,٣٧٧٥
١٧ ـ التأمين	٠,٢٣٧٦٣٢-	٠,٤٨٩٢
١٨ ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٠,١٨٩٤٩١-	٠,٣٦٧٤
١٩ ـ التعليم والصحة	٠,٠٣٩٩٤٣-	٠,٠٦٤٢
٢٠ ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	٠,٢٧٥١٦٣-	٠,٣٧٩٨
٢١ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,١٦٦٣٩٢-	٠,٢٠٠٠

الهوامش

(١) لمزيد من التفصيل عن الأخطاء المنهجية والفنية المتبعة في بناء جداول المستخدم/المتبع لدولة الكويت، راجع د. جعفر عباس حاجي: بعض الملاحظات العامة حول بناء جداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت. مذكرة مرفوعة إلى وكيل وزارة التخطيط في الكويت موضحة فيها بعض الأخطاء، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٢م.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع ما يلي:

Input-Output Table and Analysis, «Studies in Methods», Series F. No. 14, Rev. 1, United Nations, New York, 1973, pp. 46-51.

(٣) F. Jassim: «Industrial Allocation Model for Arab Countries. An Econometric Study with Special Reference to Iraq, Syria and Egypt». Unpublished Ph.D Thesis Submitted to the University College of Wales, Aberystwyth, May 1976.

(٤) د. فرحان جاسم: «أسلوب رياضي لحساب نسب سعر المشتري/سعر المنتج لمختلف السلع ولاختيار دقة جداول المستخدم والمنتج». معهد الإنماء العربي لبنان، بيروت ص ١٣ ــ ١٦، ١٩٧٩م.

(٥) For more details about the aggregation problem, see the Aggregation Problem in Input-Output analysis Econometrica, Vol. 27 (1959), pp. 257-262.

(٦) Fisher, W.D.: Clustering and Aggregation in Economics, Baltimore, 1969.

(٧) For more details about the principles of aggregetion, see Von Priel, G.J. Classification of Activities based on Factor Analysis, Seven International Conference on Input-Output Techniques, (Innsbruck, Austria, April, 1979, p. 3).

(٨) F. Jasim: «Industrial Allocation Model for Arab Countries. An Econometric Study with Special Reference to Iraq, Syria and Egypt». Unpublished Ph.D Thesis Submitted to the University College of Wales, Aberystwyth, May 1976.

(٩) د. جعفر عباس حاجي: الضرائب غير المباشرة وكيفية إشتقاقها في جدول المدخلات ــ المخرجات. المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨١م.

(١٠) د. جعفر حاجي: كيفية اشتقاق الجداول المحلية من الجداول الكلية. المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨١م.

المراجع

(١) د. جعفر عباس حاجي، ملاحظات عامة حول بناء جداول المدخلات ـ المخرجات لدولة الكويت، مذكرة مرفوعة إلى وكيل وزارة التخطيط، الكويت، المعهد العربي للتخطيط ١٩٨٢م.

(٢) د. جعفر عباس حاجي، دراسة تفصيلية لأنساق أسعار المنتج والمشتري لدولة الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٢م.

(٣) د. جعفر عباس حاجي، الضرائب غير المباشرة وكيفية إشتقاقها في جدول المدخلات هه المخرجات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٧١م.

(٤) د. جعفر عباس حاجي، كيفية إشتقاق الجداول المحلية من الجداول الكلية. المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨١م.

(٥) د. فرحان جاسم، أسلوب رياضي لحساب نسب سعر المشتري/سعر المنتج لمختلف السلع، معهد الإنماء العربي، لبنان، بيروت ١٩٧٩م.

(٦) — Input-Output Table and Analysis «Studies in Methods» Series F. No. 14, Rev. 1, United Nations, New York, 1973.

(٧) — F. Jassim, «Industrial Auocation Model For Arab Countries. An Econometric Study with Special reference to Iraq, Syria and Egypt». Unpublished Ph.D thesis submitted to the University of College of Wales, Aberyst with, May 1976.

(٨) — Fisher, W.D., Blustering and Aggregation In Economics, Baltimore, 1969.

(٩) — Aggregation Problem in Input-Output Anslysis. Econometrica, Vol. 27, 1959.

(١٠) — Von Priel, G.J., Classification of Activities Based on factor Analysis. Seven International Conference on Input-Output Technique. Austria 9-13 April 1979.

□ □ □

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٣ ـ المجلد ١٢ ـ خريف ١٩٨٤ (صفحات من ١٦٩ إلى ١٩٢)

تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت

مبارك سعود العبيدي
قسم الكيمياء / جامعة الكويت

مقدمـــة:

طلبت مني جمعية هيئة التدريس بالجامعة أن أتحدث عن تعيين وترقية الهيئة التدريسية في الجامعة في مؤتمرها الذي عقد بالجامعة من ١١ ــ ١٥ ديسمبر ١٩٨٢م. وقد قبلت ذلك لاعتقادي أن هذين الموضوعين وهما التعيين والترقية هما من الأسس الهامة في البناء الجامعي ولما لهذين الموضوعين من أهمية كبيرة لدى كافة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وقد بدأت أفتش في مكتبات الجامعة عن شيء مكتوب حولهما فلم أعثر على شيء يذكر، وبدأت محتاراً في كيفية عرض هذين الموضوعين والكتابة فيهما خاصة وأني عايشت هذه الجامعة من أول يوم لإنشائها ولدى الكثير من الذكريات تتصل من قريب أو بعيد بموضوعي التعيين والترقية، واهتديت أخيراً إلى أن أفضل الطرق لتناول الموضوعين المشار إليهما هو في جعلهما جزئين، الجزء الأول خاص بالتعيين والجزء الثاني خاص بالترقية وكذلك وجدت أن من المفيد تقسيم الهيئة التدريسية إلى قسمين هيئة تدريسية كويتية وهيئة تدريسية معارين ومتعاقدين مع الجامعة: ولم يكن هذا التقسيم مقصوداً لذاته ولا يحمل أي معنى للتميز بين أعضاء هيئة التدريس فالهيئة التدريسية هي هيئة واحدة في الجامعة ولكنني أردت من خلال هذا التقسيم أن أسلط الأضواء على بعض السلبيات في سياسة التعيين والترقية بالجامعة بصورة أدق وأعمق فلكل قسم من

الهيئة التدريسية مشاكله الخاصة به وتناولي للأمر بهذا الأسلوب سيكون مفيداً للمهمتين عن تطوير الجامعة وتحسين الأداء فيها.

وسوف أتناول في الجزء الأول من هذه الدراسة تعيين الهيئة التدريسية معارين ومتعاقدين وأشرح كيف تطورت الهيئة التدريسية بالجامعة وما هي جنسياتها منذ إنشاء الجامعة وعن تأثير هذه الجنسيات المختلفة في شكل ومضمون القرار الجامعي في الأقسام العلمية وكذلك سأتناول موضوع تعاقد هذا القسم من الهيئة التدريسية مع الجامعة وأسلوبه ولوائحه والتطبيقات له. ثم أعرج إلى هيئة التدريس الكويتية وأشرح تطورها منذ إنشاء الجامعة وتوزيع هذه الهيئة حالياً بكليات الجامعة ثم أتناول المصادر التي تكون هذه الهيئة وتمدها باستمرار وأناقش مدى نجاح خطط الجامعة في هذا الشأن.

أما في الجزء الثاني من هذه الدراسة فسوف أتطرق إلى موضوع الترقية وتطوير لوائح الجامعة في هذا الأمر وأثر ذلك على الهيئة التدريسية مبتدئاً بالهيئة التدريسية الكويتية والدرجات العلمية فيها وعن تأخر نمو هذه الهيئة بصورة واضحة ثم أتناول الهيئة التدريسية الأخرى معارين ومتعاقدين وأنهي هذا الجزء بجدول عن النسب المئوية للدرجات العلمية لمجمل الهيئة التدريسية بالجامعة.

وسوف يجد القارىء أنني اعتمدت كثيراً على جمع الاحصاءات العلمية وتحليلها لتصوري أن إبراز هذه الاحصاءات بحد ذاته يشكل وسيلة هامة من وسائل جلب الاهتمام حول هذه الدراسة فتشخيص الأخطاء ومعرفتها وإقرارها بصورة موضوعية برأيي هو أحد أهم الوسائل المطلوبة نحو تصحيح المسيرة الجامعية. ولعل جهدي ينصب بصورة كبيرة بهذا الاتجاه تاركاً للمهتمين إداريين وأكاديميين المشاركة في الأمر من خلال الأقسام أو اللجان العلمية وما ينبثق منها من آراء واقتراحات مفيدة.

الجزء الأول: التعيين

(أ) الهيئة التدريسية معارين ومتعاقدين:

حينما أنشئت الجامعة سنة ١٩٦٦م بدأت بمجموعة صغيرة من أعضاء هيئة التدريس (حوالي ٣١ عضواً) يشكلون نواة الهيئة التدريسية في كلية العلوم والآداب. ومع توسع الجامعة بافتتاح كليات أخرى وأقسام جديدة ازدادت الهيئة التدريسية سنة بعد

أخرى زيادة كبيرة حتى أضحت اليوم سنة ١٩٨٢م بما يقارب (٧٢٠ عضو) هيئة تدريس هذه الزيادة الكبيرة هي كذلك انعكاس لزيادة الطلبة الملتحقين بالجامعة ففي بدء إنشاء الجامعة لم يكن فيها من الطلبة إلا «٤١٨» أما اليوم فعدد طلبة الجامعة هو ما يقارب «١٢٠٠٠» طالب وطالبة. ومما يسجل لهذه الجامعة أنها منذ ١٩٦٦م وقت إنشائها إلى اليوم ظلت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى مجموع الطلبة فيها نسبة جيدة ومرضية (١/١٣ إلى . . . ١/٢٠) وهي نسبة قل أن يوجد مثلها في البلاد العربية أو المجاورة.

جدول رقم (١)
بيان بنسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة
خلال ٦٦/٦٧ ـ ٨١/١٩٨٢م[1]

العام الجامعي	أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلبة	النسبة
١٩٦٧/٦٦	٣١	٤١٨	١ : ١٣
١٩٦٨/٦٧	٧٢	٨٧٤	١ : ١٢
١٩٦٩/٦٨	١١٩	١٣٣٧	١ : ١١
١٩٧٠/٦٩	١٥٨	١٧١٣	١ : ١١
١٩٧١/٧٠	١٧٥	١٩٨٨	١ : ١١
١٩٧٢/٧١	١٨٩	٢٤٥٣	١ : ١٣
١٩٧٣/٧٢	٢١١	٣٤٨٦	١ : ١٧
١٩٧٤/٧٣	٢٤٤	٣٨٣٦	١ : ١٦
١٩٧٥/٧٤	٢٨٩	٤٤٤٥	١ : ١٥
١٩٧٦/٧٥	٣٤١	٥٨٣٢	١ : ١٧
١٩٧٧/٧٦	٤٠٥	٧٥٢٨	١ : ١٩
١٩٧٨/٧٧	٤٤٣	٩٣٧٥	١ : ٢١
١٩٧٩/٧٨	٥١٤	٨٦١٥	١ : ١٧
١٩٨٠/٧٩	٥٨٤	٩٣٩٥	١ : ١٦
١٩٨١/٨٠	٦٠٨	٩٦٤٠	١ : ١٦
١٩٨٢/٨١	٦٧١	١٠٣٣٥	١ : ١٥

١ ـ تطور الهيئة التدريسية:

لقد عملت الجامعة بوسائل كثيرة ومتعددة من أجل الحصول على أعضاء هيئة التدريس ففي بدء إنشاء الجامعة والسنوات التي تلته، أخذت الجامعة بنظام الإعارة من الجامعات العربية وهو نظام معروف بين الجامعات العربية. وكان تعيين أعضاء هيئة

التدريس يتم عن طريق بعثة تسافر إلى العواصم العربية بطلب الإعارة لمجموعة من أعضاء هيئة التدريس تلبي حاجة الأقسام العلمية المختلفة. وأعتقد أن هذا الأسلوب كان لازماً في بدء إنشاء الجامعة لأن الوضع الجامعي كان يستلزم توفر مجموعة من الأساتذة ممن لهم خبرة وتجربة عريقة وحية في عملية تنظيم الأقسام العلمية أو وضع البرامج الدراسية لجامعة ناشئة مثل جامعة الكويت، إلا أن هذا الأسلوب سرعان ما وجد الانتقاد من داخل الجامعة ومن خارجها وأصبح التفتيش عن أسلوب آخر مطلباً محلياً ملحاً. وهكذا أخذت الجامعة بأسلوب الاعلان وتنويع التعيين عن طريق العقود الخاصة.



رسم (١)
نسبة المعارين في الهيئة التدريسية
خلال السنوات ١٩٦٦ ــ ١٩٨١

ومرت الجامعة بفترة ليست قصيرة فضلت الإدارة الجامعية أسلوب التعاقد الشخصي على الإعارة من أجل تأمين احتياج الأقسام العلمية من التخصصات. وهكذا انخفضت نسبة المعينين على نظام الإعارة من ٩٧٪ سنة ٦٦ إلى ٨٪ سنة ١٩٨٢. وزادت نسبة المتعاقدين بصورة شخصية من ٣٪ سنة ٦٦ إلى ٦٦٪ سنة ١٩٨٢م.



رسم (٢)
نسبة المتعاقدين في الهيئة التدريسية
خلال السنوات ١٩٦٦ ــ ١٩٨١

ـ جنسيات الهيئة التدريسية:

وأياً كان التعيين سواء بأسلوب الإعارة أو بأسلوب التعاقد الشخصي فقد توفرت ـامعة هيئة تدريسية هي في تركيبها اليوم مزيج من جنسيات مختلفة ومتعددة.

جدول رقم (٢)

بيان بتطور أعضاء هيئة التدريس حسب الجنسية منذ ٦٦/٦٧ ـ ٨١/١٩٨٢م[٢]

الجنسية	بيان: الدولة / السنة	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١
		الاجمالي															
جنسيات عربية	كويتي	–	–	–	–	٥	٦	١١	٢٣	٣١	٤٣	٥٤	٦٩	٨٩	١١٤	١٤٦	١٦٩
	بحريني	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–
	سعودي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	١	–	
	سوري	١	٢	٣	٤	٨	٩	٩	١٣	١٤	١٤	١٢	١٤	١٠	١٥	١٨	٢١
	لبناني	–	–	–	–	–	–	–	٢	١	٣	٦	٨	٩	١٠	١١	١١
	أردني	–	–	–	٢	٢	٣	١	١٤	٦	١٤	٢٣	٢٤	٢٥	٣١	٣٥	٣٥
	فلسطيني	–	–	٢	٢	١	٢	٥	٣	٤	٢	٣	٧	١٠	١١	١١	١١
	مصري	٢٩	٦١	٩٥	١١٨	١٢٤	١٢٧	١٤٠	١٣٦	١٦٥	١٧٧	١٧٩	١٨١	٢١٢	٢٢٤	٢٠٨	٢١٥
	سوداني	–	–	–	٣	٢	٢	٥	٣	٥	٧	١٠	١٦	١٧	١٩	٢٥	٢٥
	عراقي	–	٨	١٦	٢٣	٢٤	٢٩	٣٠	٢٥	٣٩	٣٩	٤٣	٤٩	٤٥	٤٧	٤٧	٤٨
	المجموع	٣٠	٧١	١١٦	١٥٣	١٦٦	١٧٨	٢٠١	٢٢٩	٢٦٥	٢٩٩	٣٣٦	٢٩٩	٣٢٩	٢٥٧	٣٥٦	٣٦٦
جنسيات أجنبية	هندي	–	–	١	١	٢	٣	٢	٤	٦	٦	٨	٧	٧	١٢	١٣	١٧
	تركي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١	١	٢	٢	٣
	باكستاني	–	١	١	–	–	١	١	٢	٢	٣	٤	٨	٧	٧	٨	٦
	يوغسلافي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١	١	١	١	١
	بريطاني	١	–	–	–	١	١	–	–	٢	٤	٩	١٦	١٨	١٨	١٨	١٨
	أمريكي	–	–	–	١	١	١	٢	٥	٩	٢١	٣٢	٣٠	٣١	٣٦	٢٨	٣٢
	برازيلي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–
	يوناني	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–
	نيوزيلاندي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٢	٢	٢	٢	٣
	تشيكوسلافاكي	–	–	١	٣	٤	٤	٤	٣	٢	٢	٢	٢	٤	٥	٤	١١
	سويدي	–	–	–	–	١	١	١	١	١	١	١	١	٢	٤	٥	١١
	كندي	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٢	٦	٧	١٤	١٦	١٥	١٩
	بجلاديش / ايران	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١	٢	٢	٣	٣	٦
	ايرلندي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٢	٢	١	–	–
	بولندي / استراليا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٢	٢	٤
	مالطي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	٣	٤	٣
	سيراليكا / سيلان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١	٢
	المجموع	١	١	٣	٥	٩	١١	١٠	١٥	٢٤	٤٢	٦٩	٧٩	٩٦	١١٣	١٠٦	٣٦
الاجمالي		٣١	٧٢	١١٩	١٥٨	١٧٥	١٨٩	٢١١	٢٤٤	٢٨٩	٢٤١	٤٠٥	٤٤٧	٥١٤	٥٨٤	٦٠٨	٦٧١

جدول رقم (٢)

بيان بتطور أعضاء هيئة التدريس حسب الجنسية منذ ١٩٦٦/ ١٩٦٧ ـ ١٩٨١/ ١٩٨٢م[٢]

٢ ــ جنسيات الهيئة التدريسية:

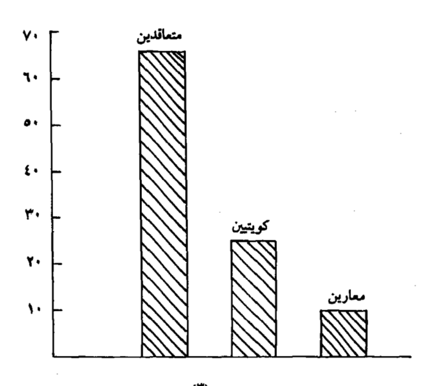
وأياً كان التعيين، سواء بأسلوب الإعارة، أو بأسلوب التعاقد الشخصي فقد توفرت للجامعة هيئة تدريسية هي في تركيبها اليوم مزيج من جنسيات مختلفة ومتعددة.

إن هذا المزيج من الجنسيات المختلفة أثر ويؤثر باستمرار على مجمل الرأي الناتج عن الهيئة التدريسية بالجامعة. ذلك أن تواجد مدارس فكرية متعددة وأساليب علمية مختلفة داخل الأقسام العلمية بالجامعة سيؤثر على شكل القرار داخل الأقسام العلمية. هذا المزيج من الهيئة التدريسية هو بالتأكيد مفيد للجامعة. إذا استبعدت بعض السلبيات منه. إن السياسة العلمية للجامعة وهو سياسة نابعة عن تحرك مستمر للأقسام العلمية وللهيئة التدريسية فيها وعن قناعة هذه الهيئة بما يطرح عليها أو بما تراه من آراء وأفكار سواء بالبرامج الدراسية أو بالنظم أو بكل أمور الجامعة ذات العلاقة بالطالب والأستاذ وهما أساس العملية التعليمية هذه السياسة هي في أحسن تعبير عنها هي الناتج النهائي لأفكار هذا المزيج من الهيئة التدريسية. من هنا فالمتوقع أن تكون هنالك دوماً آراء واختلافات ووجهات نظر متعددة ومتباينة خلال المسيرة الجامعية. والمطلوب من الإدارة العليا في الجامعة والحالة هذه هو ضبط السياسة العلمية بشكل يجعل من الروية بالقرار والعلمية في الوصول إلى القرار أمر ضروري وعدم تبدل والتحول بصورة مفاجئة وسريعة الأمر الذي يؤثر على العملية التعليمية للجامعة وعلى سياستها في البحث العلمي والخدمات التي تؤديها للمجتمع.

بعد هذا الاستعراض لأسلوب التعيين بالجامعة منذ نشأتها لنعد الآن إلى شكل الهيئة التدريسية حالياً، كما هو واضح من الرسم رقم (٣) أن معظم الهيئة التدريسية بالجامعة هم معينون على نظام التعاقد الشخصي. ولي أن أؤكد كإداري سابق أن أهم ما يشغل بال أعضاء هيئة التدريس في الأمور الخاصة هو هذا التعاقد مع الجامعة ومدده. وأهم ما يشغل الإدارة الجامعية بمستوياتها المختلفة هو استمرارية العمل وانتظامه بصورة جيدة.

٣ ــ التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس:

لقد أوضح القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦[٣] الشروط الأساسية لتعيين عضو هيئة التدريس ومن أهمها حصوله على شهادة دكتوراه فلسفة أو ما يعادلها في إحدى الجامعات أو الهيئات العلمية العربية والأجنبية في حالة تعيينه بوظيفة مدرس. واشترط القانون كذلك أن يكون المتقدم بوظيفة أستاذ مساعد قد أمضى على الأقل أربع سنوات بوظيفة



رسم (٣)
نسبة أعضاء هيئة التدريس مواطنين ومعارين ومتعاقدين خلال سنة ١٩٨٢م

مدرس ومن يتقدم بوظيفة أستاذ كذلك وجب عليه أن يكون قد أمضى أربع سنوات بوظيفة أستاذ مساعد.

وجاءت اللائحة التنفيذية للقانون (٢٩) وقرارات مجلس الجامعة المعدلة لسنة ١٩٧٠م[٤] وأوضحت الاجراءات والوسائل في تعيين أعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية والكليات.

ثم عدلت هذه اللائحة بلائحة أخرى سنة ١٩٨٠[٥]، وهي المعمول بها حالياً ففي الباب الأول من هذه اللائحة سبع مواد خاصة بالتعيين هي:

مادة (١): تقوم الجامعة بتحديد احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس على ضوء ما تقترحه الأقسام العلمية والوحدات الأكاديمية الأخرى وفق السياسات والمبادىء التي تتبعها إدارة الجامعة وذلك بما يحقق أهداف الجامعة في التدريس والبحث العلمي ومجالات خدمة المجتمع.

ويسترشد في تحديد تلك الاحتياجات بالخطط المختلفة للأقسام العلمية، وقيام أعضائها بكامل واجباتهم في التدريس والبحث العلمي والارشاد وسائر الأنشطة الجامعية.

مادة (٢): تقوم إدارة الجامعة بتوفير الامكانيات الكفيلة بتحقيق حد أقصى من الكفاءة والانتظام في اختيار أعضاء هيئة التدريس وذلك باتباع أساليب فعالة من بينها الاعلان والمقابلان الشخصية والاتصال بالجامعات والمعاهد المختلفة. وذلك بالإضافة إلى خطة بعثات الجامعة لإعداد أعضاء هيئة التدريس من الكويتيين.

مادة (٣): يشترط ممّن يعين عضواً بهيئة التدريس أن يكون محمود السيرة وأن يكون حاصلاً على درجة دكتوراة فلسفة أو ما يعادلها.

ويراعى عند ترشيح أعضاء هيئة التدريس الجدد وعند المفاضلة بينهم مستوى الإنتاج العلمي لكل منهم وخبرته الأكاديمية والعلمية ومقدرته على التدريس والاسهام في تطوير القسم العلمي والمشاركة في أنشطة الجامعة المختلفة.

مادة (٤): تعرض طلبات المتقدمين لوظائف هيئة التدريس على لجنة برئاسة رئيس القسم وعضوية اثنين من أعضائه يختارهم مجلس القسم، وترفع اللجنة تقريراً برأيها إلى عميد الكلية الذي يحوله بدوره إلى لجنة استشارية للتعيين والترقية في الكلية يشكلها مجلس الكلية بناء على اقتراح من عميدها... وترفع اللجنة توصيتها إلى عميد الكلية الذي يحيلها بدوره إلى مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية لرفع التوصية النهائية بشأنها إلى مدير الجامعة.

مادة (٥): يعين عضو هيئة التدريس المتعاقد للمرة الأولى لمدة أقصاها ثلاث سنوات قابلة للتجديد لثلاث سنوات أخرى بناء على توصية لجنة التعيينات في القسم وموافقة عميد الكلية.

مادة (٦): يجوز تجديد عقد عضو هيئة التدريس الذي أمضى ثلاث سنوات على الأقل في الجامعة لمدة أربع سنوات أخرى بناء على توصية لجنة التعيينات بالقسم، وموافقة عميد الكلية..

وللجامعة تجديد عقد عضو هيئة التدريس الذي أمضى عشر سنوات في الجامعة لمدة عشر سنوات أخرى، وذلك وفق قواعد يضعها مجلس الجامعة لهذا الغرض مع ما ينسجم مع خطة البعثات.

وكل ذلك مع مراعاة أن التجديد بعد سن الثامنة والخمسين يكون لمدة سنتين قابلة للتجديد حتى سن الثامنة والستين وهي السن القصوى للتقاعد، ويكون الاستثناء بعد ذلك لمجلس الجامعة.

مادة (٧): لا يجوز في جميع الحالات ما عدا حالة الانهاء بالطريق التأديبي ـ إنهاء عقد عضو هيئة التدريس إلا بعد إخطاره كتابه بذلك قبل تسعة أشهر. على الأقل من تاريخ انتهاء العقد.

جدول رقم (٣)

بيان إجمالي تقريبي لعدد أعضاء هيئة التدريس المجدد عقودهم في أعوام ٨١ إلى ١٩٨٣ ومدة التجديد في كل عام جامعي[٦]

الكلية	عام ٨٠/١٩٨١				عام ٨١/١٩٨٢				عام ٨٢/١٩٨٣			
	سنة	سنتان	٣ سنوات	٤ سنوات	سنة	سنتان	٣ سنوات	٤ سنوات	سنة	سنتان	٣ سنوات	٤ سنوات
الآداب	١٧	١٢	٥	—	٢٤	١٥	٨	١٣	٥	١٢	٢	٦
التجارة	١٩	١٧	٣	١١	١٤	١٣	—	٨	١٢	٩	—	٨
الحقوق	١٣	٥	١	—	٧	٢	٢	—	١٤	١	—	—
العلوم	١٣	١٥	—	١٣	١٠	٢	٢	—	٥	٧	٣	١٣
الهندسة والبترول	٢	٨	—	٥	٥	٢٣	٥	٩	٣	٧	٢	٣
الطب	٩	١٠	٢	٢	—	٨	٣	٣	١٢	١٥	٥	٤
التربية	—	—	—	—	٢	٧	٣	١	٣	٣	—	١

ويتضح أن اللائحة قد أعطت للأقسام العلمية الحرية التامة في تحديد المدد في التعاقد مع عضو هيئة التدريس.

والجدول رقم (٣) يوضح لنا بصورة جلية موضوع المدد المختلفة في كليات الجامعة.

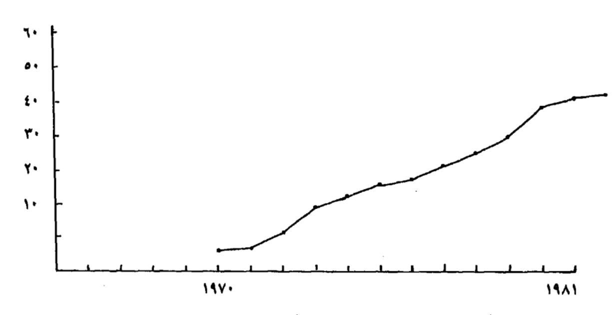
إن ظروف إنشاء الجامعة عام ١٩٦٦م هي غير ظروف اليوم (١٩٨٢م). ففي نهاية الستينات لم تكن الجامعات العربية بشكلها الحالي. فاليوم قد توسعت الجامعات العربية في كل من مصر وسوريا والعراق ومعظم البلاد العربية وأنشئت جامعات كثيرة في الوطن العربي ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج لم تكن بجانب جامعة الكويت في الستينات

غير كلية البترول والمعادن في الظهران. أما حالياً فهناك جامعة الامارات وجامعة الخليج في البحرين وجامعة قطر وجامعة فيصل بن عبدالعزيز وأخيراً أنشئت جامعة قابوس بعمان. إن معظم هذه الجامعات تعتمد اعتماداً كلياً على أعضاء هيئة التدريس من خارج بلادها. والذي أود أن أوضحه أنه إذا كان الحصول على عضو هيئة التدريس الجيد ميسوراً في السبعينات فإن الحصول عليه اليوم ليس سهلاً ولا ميسوراً، من هنا فالمتوقع إذا لم تتدارك الجامعة الأمر أن يحصل نزوح في الهيئة التدريسية من الكويت لغيرها والذي إن حصل سيشكل خسارة لا تعوض. إن مدة العقد وأسلوب استمراريته ربما يشكل واحداً من أهم عوامل المنافسة بين جامعات المنطقة في السنوات القادمة من أجل ذلك فإنني أرى أنه ربما هو مفيد أن تتصرف الأقسام العلمية كما هو الحال بكل حريتها في موضوع الاختيار (اختيار عضو هيئة تدريس وأن تعمل بكل ما أتاحتها لها اللائحة الأخيرة من إعلان ومقابلة أو دعوة لإلقاء محاضرة وأن تأخذ إدارة الأقسام العلمية وقتها في فترة الاختيار للجدد من أعضاء هيئة التدريس فإذا اختارت وجربت فترة معينة واستقرت فإن التذبذب في مدة العقد إن لم تحكمه عوامل علمية كمجيء أعضاء هيئة تدريس جدد (من المواطنين) وغيرها هذا التذبذب سيضر باستقرار الهيئة التدريسية وحسن أدائها للعمل وسيخلق قلقاً لا مبرر له وليس فيه فائدة إن الإدارة في الأقسام العلمية بالجامعة إدارة متغيرة متبدلة ولجنة القسم للتعاقد والتعيين تتغير باستمرار فكيف والحالة هذه تضمن استقرار الهيئة التدريسية وحسن أدائها... ربما وأقول ربما بتكوين لجنة دائمة على مستوى الكليات للنظر في تمديد وتجديد العقود سيكون ذا فائدة أفضل للجامعة.

(ب) الهيئة التدريسية الكويتية ومصادرها:

من المعروف للجميع أنه حينما أنشئت الجامعة لم يكن بها أحد من المواطنين من أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال خطة طموحه للبعثات توفر للجامعة أعداد لا بأس بها فعدد أعضاء هيئة التدريس من المواطنين للعام الجامعي ٨٢/٨١ هو ١٦٩ أما اليوم فهو ١٨٥ حتى تاريخ نوفمبر ١٩٨٢ إن هذا العدد يشكل الآن حوالي ٢٥ ٪ من مجمل الهيئة التدريسية بالجامعة.

إن الرسم رقم (٢) يوضح لنا نمو الهيئة التدريسية الكويتية من سنة ١٩٧١ لغاية سنة ١٩٨٢ والجدول رقم (٤) يوضح لنا أعداد أعضاء هيئة التدريس الكويتيين في كليات الجامعة.



رسم (٤)
نسبة الكويتيين في الهيئة التدريسية خلال السنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٨١م

جدول رقم (٤)
الهيئة التدريسية الكويتية في كليات الجامعة[٢] للعام ١٩٨٢/١٩٨٣

الكلية	مجموع الهيئة التدريسية	الهيئة التدريسية الكويتية	النسبة المئوية
العلوم	١٥٦	٤٦	٪٣٠
الهندسة	٦٣	٢٦	٪٤٢
الطب	١٢٨	١٦	٪١٣
الحقوق	٣٢	١٣	٪٤١
الآداب	١٥٩	٣٦	٪٢٣
التربية	٤٧	٢٠	٪٤٣
التجارة	١٠٤	٢٤	٪٢٣
الشريعة	٢٢	٣	٪١٤

أما مصادر تكوين الهيئة التدريسية فهي:

ــ حملة شهادة الدكتوراه من مبعوثي الجامعة (البعثات).

ــ حملة شهادة الدكتوراه من موظفي الجامعة أو الدولة أو الشركات (إجازات دراسية).

ـ حملة شهادة الدكتوراه من خريجي الدراسات العليا بالجامعة.

هذه هي المصادر التي تغذي الهيئة التدريسية الكويتية وتنميها ويمكننا إلقاء الضوء على هذه المصادر كما يلي:

١ ـ البعثات:

وضعت الجامعة منذ إنشائها خطة سميت بخطة البعثات أرسلت بموجبها أعداداً كبيرة من المبعوثين للحصول على شهادة الدكتوراه في كثير من الجامعات العالمية وتهيأ للجامعة وخاصة في السنوات الأولى لإنشائها أعـداد لا بأس بها من طلبة البعثات الذين لبوا احتياجات الأقسام العلمية القائمة حينذاك. ولكن مع توسع الجامعة في الكليات والأقسام العلمية الجديدة بدأت الجامعة تعاني من مشكلة قلة المتقدمين للبعثات فإذا استعرضنا بعثات الجامعة في السنوات السبع الماضية من ١٩٧٥ ـ ١٩٨١م نجد أن الجامعة تواجه نقصاً شديداً في عدد المتقدمين للانخراط في البعثات فالجامعة ترصد باستمرار درجات عالية في موازناتها لهذا الغرض ولكنها تخفق من شغل هذه الدرجات كاملة بسبب قلة المتقدمين للبعثات وخلال الأعوام من (١٩٧٥ ـ ١٩٨١م) لم تحصل الجامعة إلا على نسبة بمعدل ٧٠٪ من احتياجاتها من طلبة البعثات[٧].

جدول رقم (٥)
كشف بعدد أعضاء البعثات للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨١م

العام	الدرجات المعتمدة	الدرجات المشغولة	الدرجات الشاغرة
١٩٧٥	٢٨٦	٢٤٧	٣٩
١٩٧٦	٣٠٤	٢٣١	٧٣
١٩٧٧	٣٠٧	١٩٩	١٠٨
١٩٧٨	٣٦٢	٢١٧	١٤٥
١٩٧٩	٣٦٢	٢٤٧	١١٥
١٩٨٠	٣٠٠	١٧٧	١٢٣
١٩٨١	٣٠٠	..١٩٧	١٠٣

ومن استعراض الجدول رقم (٥) حول البعثات للسنوات السبع الماضية يتضح لنا ما سبق جلياً أن عدم الاقبال على البعثات يشكل مؤشراً خطيراً بالنسبة لتكوين الهيئة التدريسية من المواطنين أضف لذلك أن نسبة النجاح في المبعوثين ليست كما ينبغي فهناك

خسارة تقارب ٥٠ ٪ في البعثات التي ترسل إلى الخارج وهذا مؤشر خطير كذلك ينبغي عدم تركه. وإذا كانت نسبة الهيئة التدريسية الكويتية اليوم تقارب ٢٥ ٪ من الهيئة التدريسية في الجامعة فإن هذه النسبة ستنخفض كثيراً مع توسع الجامعة في السنوات القادمة.

٢ ـ الاجازات الدراسية:

لا يشكل حملة الدكتوراه ممن حصلوا عليها عن طريق الاجازات الدراسية من موظفي الجامعة أو من موظفي الدولة الذين حصلوا عليها عن طريق بعثات ديوان الموظفين أو موظفي الشركات الذين أكملوا حصولهم على الشهادات العليا بتمويل من شركاتهم أو مؤسساتهم لا يشكل هؤلاء نسبة كبيرة ١٠ ٪ في تكوين الهيئة التدريسية الكويتية ولا يعول كثيراً على هذا الأسلوب ولكنه ممكن أن تعيد الجامعة النظر في الأمر وتيسر في أمر الاجازات الدراسية وتشجع بعض المدرسين أو الموظفين في الدولة على الاجازات الدراسية بالاتفاق مع ديوان الموظفين من أجل الحصول على نسبة جيدة من أعضاء هيئة التدريس الكويتية عن طريق هذا المصدر.

٣ ـ الدراسات العليا:

تعتبر الدراسات العليا بالجامعات هي المصدر الأساسي في تكوين أعضاء هيئة التدريس إذ من خلال هذه الدراسات حصلت الجامعة بالكويت على مجموعة من أعضاء التدريس فيها وهل بعثات الجامعة إلا دراسات عليا في جامعات خارجية؟

ورغم أن هذا ليس مجال مناقشة موضوع الدراسات العليا بالجامعة، أهدافها برامجها والنجاح في تحقيق ذلك لكني أذكر أن الدراسات العليا قد بدأت عندنا مع بداية إنشاء الجامعة[٨] ثم أوقفت بقرار من مجلس الجامعة ومنحت الجامعة ٢١ دكتوراه و ٢٠١ ماجستير[٩] قبل إنشاء كلية الدراسات العليا التي أنيط بها تقييم موضوع الدراسات العليا ووضعها بشكل أفضل وأقرب لتحقيق الهدف المطلوب من إنشائها[١٠] وأجيز للأقسام العلمية واحد بعد الآخر البدء بالدراسات العليا من جديد وهناك الآن ستة أقسام علمية في الجامعة فيها دراسات عليا إذا استعرضنا عدد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا بشكلها الجديد نجد أن نسبة المواطنين منخفضة جداً[١١].

	١٩٨٠م	١٩٨١م	١٩٨٢م
عدد الطلبة	١٣	١٤	٢٨
عدد المواطنين	٣	١	٨

ومن هنا يتضح أن الدراسات العليا بالجامعة بشكلها الحالي لا تخدم عملية تكوين أعضاء هيئة التدريس خاصة أن الدراسات هي بحدود الماجستير ولا ينخرط بها المواطنون بنسبة جيدة لعوامل كثيرة ليس هنا وقت مناقشتها، الذي أود استنتاجه هو أن الحصول على أعضاء هيئة التدريس ليس بالسهل وأن خطط الجامعة في البعثات بالاجازات الدراسية بالدراسات العليا تستلزم إعادة النظر على ضوء التجربة والنتيجة والواقع الذي تعيشه الجامعة. فقد خسرت الجامعة مجموعة من المعيدين والمعيدات الذين لم يتمكنوا من السفر خارج الكويت لأسباب متعددة وكان بالامكان تنظيم برامج بحثية لهؤلاء على مستوى الدكتوراه بالتعاون بين أقسام علمية متجانسة في كل من الكويت وأوروبا وأمريكا وغيرها.

إن قصر البعثات على أقطار معينة ليس في مصلحة الجامعة خاصة في المرحلة التي تمر بها ومن المفيد تخفيض شروط الجامعة في اختيار المعيدين والاكتفاء بما اشترطه القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦م ومعالجة نقاط الضعف في هؤلاء ببرامج المهمات العلمية والندوات والمؤتمرات.

أن البحث العلمي يجب أن يربط بالدراسات العليا وتأسيس الدراسات العليا بمستوى الدكتوراه يجب أن لا يأخذ من الوقت أكثر مما أخذ. أن الدراسات العليا تفقد قيمتها وأهميتها إن لم تعمل على تكوين أعضاء هيئة التدريس.

الجزء الثاني: الترقية

(أ) إجراءات الترقية وتطورها:

أوضح القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦م واللائحة التنفيذية له[٤] أمور الترقية والتعيين بالجامعة. وفي فترة إنشاء الجامعة تمت ترقيات لأعضاء هيئة التدريس واعتبرت الخدمات الانشائية الأولى مبرراً كافياً لتكريم بعض من أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم، ومنذ ١٩٧٠ ولغاية ١٩٨٠ كانت أمور الترقيات كلها خاضعة للائحة ولقرارات مجلس

الجامعة المعد لها سنة ١٩٧٠ والتي بموجبها أعطى قدر كبير من الاهتمام للبحث العلمي ونشاط عضو هيئة التدريس في ذلك. وفي ظل هذا رقى مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لأنهم قد نشروا قدراً من الأبحاث مقبولاً ومحكمًا في مجالات تخصصهم. ثم جاءت اللائحة رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠ التي أعطت اهتماماً للبحث العلمي وللتدريس وللخدمات التي يزجيها عضو هيئة التدريس سواء للجامعة أو لغيرها من مؤسسات المجتمع ولعل من المفيد أن نتناول بعضاً من هذه اللائحة الجديدة وأثرها على المسيرة الجامعية حيث أن التطرق إلى اللائحة القديمة لم يعد يفيد شيئاً إلا اللهم إذا أريد معرفة التغيرات التي طرأت على اللائحة القديمة أو التبدلات التي استجدت في اللائحة الجديدة وليس هذا هو غرضنا. لكننا نحرص على تبيان أثر هذه القرارات على المسيرة الجامعية ونجاح هذه القرارات في تحقيق أهداف الجامعة. لقد تناول الباب الثاني من اللائحة رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠ ترقيات أعضاء هيئة التدريس وفصلها بتسعة مواد هي(٥):

مادة (٨): يتقدم عضو هيئة التدريس الراغب في الترقية بطلب إلى رئيس القسم مشفوعاً بملخص كامل لسجله الأكاديمي متضمناً نشاطه التدريسي وإنتاجه العلمي وأنشطته الأخرى بالقسم والكلية وأوجه مشاركته في خدمة الجامعة والمجتمع.

مادة (٩): تتم ترقية أعضاء هيئة التدريس وفق معايير أساسية ثلاثة هي «الإنتاج العلمي ومستوى التدريس والمشاركة في أعمال اللجان والتطور في القسم والكلية والمساهمة في خدمة الجامعة والمجتمع.

مادة (١٠): تتولى النظر في طلب الترقية لجنة في القسم العلمي يشكلها عميد الكلية سنوياً برئاسة رئيس القسم إن كان من الأساتذة وإلا اختارت اللجنة رئيسها من بين الأساتذة من أعضائها. ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة، ولعميد الكلية أن يختار واحداً منهم من خارج القسم.

مادة (١١): تقوم لجنة القسم بإجراء تقييم أولي لطلب الترقية، يتم فيه الاطلاع الوافي على ملف المتقدم، والتقدير الاجمالي لمؤهلاته على ضوء المعايير الأساسية للترقية، ويجوز للجنة في ضوء هذا التقييم أن تقدم توصية مسببة بعدم المضي في نظر طلب الترقية، وإلا فتتابع اللجنة عملها توصلاً إلى وضع تقريرها النهائي.

وتستند اللجنة في تقييمها للإنتاج العلمي للمرشح إلى رأي ثلاثة من الأساتذة المتخصصين على أن يكون اثنان منهم على الأقل من خارج الجامعة ويتم اختيارهم بقرار من عميد الكلية بناء على توصية اللجنة وبالتشاور مع اللجنة الدائمة للتعيينات والترقيات بالكلية.

مادة (١٢): ترفع لجنة القسم تقريراً مفصلاً بتوصيتها إلى عميد الكلية الذي يحيله بدوره إلى لجنة التعيين والترقية بالكلية المشار إليها في المادة الرابعة. وتصدر اللجنة قرارها بواحد من الأمور التالية:

(أ) الموافقة على الترقية.

(ب) إعادة طلب الترقية إلى لجنة الترقية بالقسم العلمي المختص بتقديم بيانات إضافية عن المرشح أو إجراء عمليات تقييم إضافية.

(ج) عدم الموافقة على طلب الترقية مع إعادته للقسم المختص وإخطار مساعد المدير للشؤون العلمية بقرار الرفض عن طريق عميد الكلية.

مادة (١٣): يرفع عميد الكلية توصية اللجنة الدائمة بالموافقة على الترقية إلى مدير الجامعة بعد اعتمادها من مجلس الكلية.

مادة (١٤): يحيل مدير الجامعة توصية الكلية بالترقية إلى اللجنة الاستشارية الدائمة للتعيينات والترقيات في الجامعة للاستئناس برأيها قبل رفع توصياته النهائية بشأن الترقية لمجلس الجامعة.

مادة (١٥): إذا رفض طلب الترقية في أي من المراحل المقترحة وجب إخطار العضو كتابة بأسباب الرفض وفي هذه الحالة لا يجوز له أن يتقدم للترقية من جديد قبل مرور سنة من تاريخ تقديم طلبه السابق للترقية.

مادة (١٦): تحاط جميع المداولات والتقارير الخاصة بالترقيات بإطار من السرية التامة ولا يجوز أن يشارك في تقييم المرشح ومدى صلاحيته واتخاذ القرارات المتعلقة بترقيته إلا من تعلو ألقابهم العلمية على لقب المرشح.

إن تشكيل الهيئة التدريسية بجامعة الكويت حالياً كما ذكرت في موضوع التعيين هي:

ـ هيئة تدريسية كويتية بواقع ٢٥ ٪.
ـ هيئة تدريسية متعاقدين ومعارين بواقع ٧٥ ٪.

١ ـ الهيئة التدريسية الكويتية:

أشرنا في موضوع التعيين الجزء الأول من هذه الدراسة أن الجامعة بدأت بإرسال البعثات وكذلك بالدراسات العليا منذ أنشأتها وقد توافدت أولى نتائج البعثات سنة ١٩٧٠م وازدادت الهيئة التدريسية الكويتية سنة بعد أخرى إلى أن أصبحت اليوم بحدود (١٨٥) عضواً. هذه الهيئة التدريسية الكويتية هي من خريجي جامعات محترمة ومرموقة ونتاج مدارس فكرية مشهورة في أوروبا وأمريكا ولكن مما يؤلم الإنسان أن تتعثر هذه الكفاءات ويفتر حماسها وتكثر مشاكلها مما يعوق عملها وإنتاجها.

جدول رقم (٦)
بيان بالنسب المئوية للدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس من الكويتيين
خلال الأعوام ٦٦/٦٧ ـ ٨١/١٩٨٢م[١٢]

السنة	عدد أعضاء هيئة التدريس	أستاذ (٪)	أستاذ مساعد (٪)	مدرس (٪)
١٩٦٧/٦٦				
١٩٦٨/٦٧				
١٩٦٩/٦٨				
١٩٧٠/٦٩				
١٩٧١/٧٠	٥			٪١٠٠
١٩٧٢/٧١	٦			٪١٠٠
١٩٧٣/٧٢	١١		٪١٨	٪٨٢
١٩٧٤/٧٣	٢٣		٪١٣	٪٨٧
١٩٧٥/٧٤	٣١	٪٣	٪١٣	٪٨٤
١٩٧٦/٧٥	٤٣	٪٥	٪١٤	٪٨١
١٩٧٧/٧٦	٥٤	٪٦	٪١٣	٪٨١
١٩٧٨/٧٧	٦٩	٪٤	٪١٢	٪٨٤
١٩٧٩/٧٨	٨٩	٪٥	٪١٢	٪٨٣
١٩٨٠/٧٩	١١٤	٪٤	٪١١	٪٨٥
١٩٨١/٨٠	١٤٦	٪٣	٪١٤	٪٨٣
١٩٨٢/٨١	١٦٩	٪٤	٪١٣	٪٨٣

٢ ــ الدرجات العلمية:

إذا أمعنا النظر في النسب المئوية للدرجات العلمية للهيئة التدريسية الكويتية كما في الجدول رقم (٦) فإننا نجد أغلبية الهيئة التدريسية الكويتية هم بوظيفة مدرس، وإذا كان هذا الوضع مقبولاً في السنوات العشر الأولى من بدء إنشاء الجامعة لأن الجامعة قد بدأت ولم يكن هناك عضو واحد من أعضاء هيئة التدريس الكويتيين وأن الهيئة التدريسية الكويتية بدأت تتوافد ابتداءً من العام الجامعي ١٩٧١/٧٠م فإن الوضع الحالي غير سليم من الناحية العلمية وضار بمستقبل الجامعة فليس في الهيئة التدريسية اليوم إلا نسبة (٤ ٪) أساتذة و(١٣ ٪) أساتذة مساعدين أما الأغلبية (٨٣ ٪) فهم مدرسون هذه التركيبة من النسب المئوية للدرجات العلمية في الهيئة التدريسية الكويتية ضارة لمستقبل هذه الهيئة وهي بالتأكيد ستؤخر إرساء بعض الأعراف الجامعية والعلاقات في العمل الجامعي. إن هذه المشكلة يمكن أن ينظر لها بشكل آخر.

فإذا استعرضنا الهيئة التدريسية الكويتية بالأعداد نجد أن هناك نسبة كبيرة ممن يستحقون الترقية لم يتقدموا لطلب هذه الترقية وإن هذه النسبة تزداد سنة بعد أخرى. وهذه برأيي خسارة للجامعة وللبلد وتؤخر في عملية الاستكمال العلمي للهيكل التعليمي بالجامعة. فمثلاً لو أخذنا أعضاء هيئة التدريس الكويتية المدرسين في العام الجامعي ١٩٧٧/٧٦م فهو (٥٤) مدرس كما في الجدول رقم (٧) هؤلاء المدرسون يفترض أن يكونوا في العام الجامعي ١٩٨٢/٨١م قد أكملوا المدة اللازمة في وظيفة مدرس ويستطيعون أن يتقدموا للترقية للوظيفة الأعلى وهو أستاذ مساعد لكن الواقع غير ذلك ففي العام الجامعي ١٩٨٢/٨١م لم يحصل على الترقية من هؤلاء الأربعة والخمسين (٥٤) مدرس إلا نسبة بسيطة أصبحوا أساتذة مساعدين أما الباقي فظلوا بوظيفة مدرس. هذه الحالة متكررة باستمرار وممكن ملاحظتها في جميع السنوات الدراسية وتشكل مؤشراً خطيراً لمستقبل الهيئة التدريسية الكويتية.

لِـنَرَ ما هي أسباب ذلك الاخفاق؟

لائحة الترقيات رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠م كما وردت موادها تشترط لمن يطلب الترقية أن يبرز في أحد ثلاثة ميادين وأن يكون له دور في الميادين الأخرين. هذه الميادين الثلاثة كما ذكرت هي:

١ ــ البحث العلمي.

جدول رقم (٧)
الهيئة التدريسية الكويتية للأعوام ٦٦/٦٧ ـ ٨٢/١٩٨٣م[١٣] بالأعداد

السنة	عدد أعضاء هيئة التدريس	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس
١٩٦٧/٦٦				
١٩٦٨/٦٧				
١٩٦٩/٦٨				
١٩٧٠/٦٩				
١٩٧١/٧٠	٥	ـ	ـ	٥
١٩٧٢/٧١	٦	ـ	ـ	٦
١٩٧٣/٧٢	١١	ـ	٢	٩
١٩٧٤/٧٣	٢٣	ـ	٣	٢٠
١٩٧٥/٧٤	٣١	١	٤	٢٦
١٩٧٦/٧٥	٤٣	٢	٦	٣٥
١٩٧٧/٧٦	٥٤	٣	٧	٤٤
١٩٧٨/٧٧	٦٩	٣	٨	٥٨
١٩٧٩/٧٨	٨٩	٤	١١	٧٤
١٩٨٠/٧٩	١١٤	٤	١٣	٩٧
١٩٨١/٨٠	١٤٦	٤	٢١	١٢١
١٩٨٢/٨١	١٦٩	٦	٢٢	١٤١
١٩٨٣/٨٢	١٨٥			

٢ ـ التدريس.
٣ ـ خدمة الجامعة والمجتمع.

إن معظم الهيئة التدريسية يتوافر لها التدريس ويستطيع كل عضو من أعضاء هيئة التدريس أن يكسب هذا الشرط المطلوب للترقية بتدريسه مقررات علمية لمدة معينة حددتها اللائحة. لكن بعضاً من أعضاء هيئة التدريس يخفق في تحقيق قدر معقول في ميدان البحث وخدمة المجتمع. وهنا دور ومسؤولية الإدارة الجامعية.

لماذا هذا الإخفاق في النشاط البحثي أو في ميدان الخدمات العامة: مطلوب من الإدارة العليا أن تفتش عن كل الأسباب التي تعرقل النهوض بالمستوى البحثي والإنتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس. وأن نضع الحلول لذلك في جميع الوسائل المتاحة وأن

تراجع النتائج مرة بعد أخرى من أجل علاج هذه السلبية في الاستثمار البشري بالهيئة التدريسية الكويتية.

إن ندوة خاصة تعقد لهذا الغرض وأقصد تعقد لدراسة تأخر نمو الهيئة التدريسية الكويتية باعتقادي أمر ملح لأن هذه الهيئة سيكون لها دور مباشر وغير مباشر في كثير من القضايا الجامعية والمسيرة العلمية بالكويت. إن ندوة من هذا القبيل تستلزم تحضيراً جيداً ومسحاً شاملاً لأفراد هذه الهيئة ومناقشتهم أفراداً وجماعات والتعرف على كثير من المشاكل التي تواجههم. وربما يكون مفيداً أن يلزم أعضاء هيئة التدريس الذين يتأخرون في ترقيتهم بالسفر مرات في برنامج المهمات العلمية لمراكز متقدمة ومنشطة بغرض إبقاء نشاطهم البحثي واستمراره.

إن دراسة أحوال الهيئة التدريسية الكويتية من جميع الوجوه المعاشية والوظيفية وإيجاد الحوافز كذلك أمر ضروري وإلا فإن هجرة من الجامعة لغيرها ستحصل كذلك بالجامعة وسيكون المهاجرون هم بناة الجامعة وأملها، وأخطر من ذلك أن تحصل هجرة في نفوس هؤلاء الأوائل من العلم والكتاب والبحث. ويكتفوا بالعمل الروتيني الممل. إن جامعة الكويت ليست وحدها التي تعاني من هذه المشكلة ولكن معظم الجامعات في منطقة الخليج. وعلاج ظاهرة من هذا القبيل يجب أن يتعدى الأساليب العادية في المواجهة. إن خطط الجامعة ومستقبلها وقيادتها الفكرية وقيامها بدورها بصورة بارزة وجيدة سيتوقف إلى حد كبير على حل لهذه المشكلة والتغلب عليها.

أما عن الخدمات العامة فأنصح أخواني وأخواتي أن لا ينتظروا أن يتقدم الناس بطلب المشورة منهم أو أن تتقدم الحكومة أو الشركات وتسعى إليهم لا ينتظروا ذلك بل عليهم أن يطرحوا أنفسهم على المجتمع وأن يطرحوا ما عندهم من رأي وفكر وتجربة فالبلاد والحكومة والشعب بحاجة إلى الرأي العلمي الناصح لدينا المشاكل في كل ميدان من ميادين الحياة. كلها تطلب الرأي العلمي الذي يعجن المصلحة الوطنية والمرحلة والآمال والأهداف معاً. وحينئذ سيجد هؤلاء أنهم يساهمون في خدمة المجتمع بصورة مرضية.

(ب) الهيئة التدريسية متعاقدين ومعارين:

أشرت في موضوع أعضاء هيئة التدريس «الجزء الأول من هذه الدراسة أن الجامعة أخذت بنظام الإعلان والمقابلة والمسابقة في تعيين أعضاء هيئة التدريس منذ عدة سنوات

بحيث أن طلبات المتقدمين تصنف وترتب حسب الكفاة العلمية والإنتاج العلمي والخبرة. وعن طريق هذا الأسلوب تم تعيين كثير من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة. فإذن والحالة هذه يتوقع أن يتقدم الكثير بطلب الترقية لأنهم يجدون في أنفسهم الأحقية في ذلك وأن شروط اللائحة تنطبق عليهم. وليس أمام الجامعة إلا ترقية هؤلاء. وقد يترتب على ذلك تغيير بشكل الهيكل التدريسي في الأقسام العلمية ولكن ذلك أمر لا حيلة للجامعة فيه ولا يمكن تجنبه. أضف لذلك ما المانع أن يرقى من يستحق؟ وليس هناك ما يضر في أن تكون جامعة الكويت أرحب وأرحم على عضو هيئة التدريس من نظيراتها؟

إن مما يلاحظه أي متابع لشؤون أعضاء هيئة التدريس في الوطن العربي أن هذه الهيئة تشكو مر الشكوى في أن عضو هيئة التدريس لم يأخذ مكانه الطبيعي أو حقوقه كاملة. وباعتقادي أن ترقية من يستحق ومن تنطبق عليه اللائحة بالجامعة معاراً كان أو متعاقداً يعكس صورة مشرقة ومتقدمة لجامعة الكويت ومعاملة أعضاء هيئة التدريس فيها.

إذا كانت شروط الترقية قليلة فيمكن زيادتها لكن ليس الهدف ذلك فالترقية هي عنوان لجهد وعمل وتميز من أعضاء هيئة التدريس بجامعة معينة وفي ظروف معينة.

ولن تستفيد الجامعة أو البلاد شيئاً في تضييق إجراءات الترقية ووضع شروط قاسية حولها لأن ذلك سيعود بالضرر على مسيرتنا العلمية. إنني لا أقصد أن يفتح الباب على مصراعيه بلا حدود ولا قيود على الترقية لكني أرى أن اللائحة بشكلها الحالي وفي الاطار العام جيدة للمرحلة الحالية وتحقق قدراً لا بأس به من تنظيم العملية وضبطها.

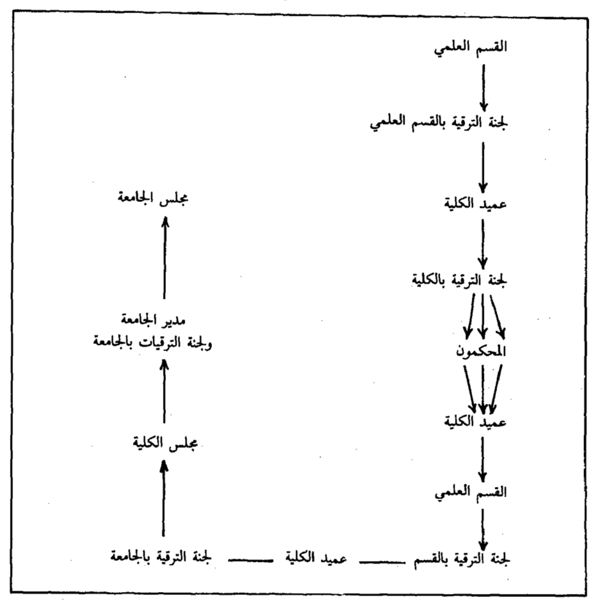
(ج) رحلة الترقية:

اللائحة رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠م لم تحدد الوقت الذي تستغرقه إجراءات الترقية. فالترقية تأخذ رحلة طويلة تتجاوز في بعض الأحيان سنة دراسية (انظر الرسم المرفق) هذه الرحلة تبدأ منذ تقديم عضو هيئة التدريس أوراقه للقسم العلمي وينتهي بمجلس الجامعة وتمر بعدة محطات مثل لجنة الكلية.

ومجلس الكلية ولجنة الجامعة، ومن الممكن أن تتوقف في أي محطة من محطاتها الكثير كما في الرسم المرفق، وليس أمام عضو هيئة التدريس إلا الانتظار وأعتقد أن هناك مجالاً في تحديد الوقت الذي توضع فيه أوراق عضو هيئة التدريس المتقدم للترقية عند رئيس

القسم أو لجنة القسم أو عميد الكلية أو أي محطة من محطات رحلة الترقية كما هو موضح بالرسم المرفق، لا بد من تحديد الوقت لتكون في وضع أفضل.

رسم توضيحي (٥)
رحلة الترقية



(د) الدرجات العلمية للهيئة التدريسية بالجامعة منذ إنشائها:

أن تطبق لوائح الترقية القديمة منها والجديدة قد انعكس على شكل الهيئة التدريسية بالجامعة منذ نشأتها إلى اليوم.

جدول رقم (٨)
بيان بالنسب المئوية للدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة
خلال الأعوام من ٦٦/٦٧ ــ ٨١/١٩٨٢[٤]

السنة	عدد أعضاء هيئة التدريس	أستاذ (٪)	أستاذ مساعد (٪)	مدرس (٪)
١٩٦٧/٦٦	٣١	٪ ٥٨	٪ ١٣	٪ ٢٩
١٩٦٨/٦٧	٧٢	٪ ٤٧	٪ ٢٢	٪ ٣١
١٩٦٩/٦٨	١١٩	٪ ٤٩	٪ ٢٥	٪ ٢٦
١٩٧٠/٦٩	١٥٨	٪ ٥١	٪ ٣١	٪ ١٨
١٩٧١/٧٠	١٧٥	٪ ٤٥	٪ ٣٩	٪ ٢٥
١٩٧٢/٧١	١٨٩	٪ ٣٦	٪ ٣٩	٪ ٢٥
١٩٧٣/٧٢	٢١١	٪ ٣٧	٪ ٣٨	٪ ٢٥
١٩٧٤/٧٣	٢٤٤	٪ ٣٦	٪ ٣٥	٪ ٢٩
١٩٧٥/٧٤	٢٨٩	٪ ٣٦	٪ ٣٣	٪ ٣١
١٩٧٦/٧٥	٣٤١	٪ ٣٤	٪ ٣٢	٪ ٣٤
١٩٧٧/٧٦	٤٠٥	٪ ٣٢	٪ ٣٢	٪ ٣٦
١٩٧٨/٧٧	٤٤٧	٪ ٣١	٪ ٢٨	٪ ٤١
١٩٧٩/٧٨	٥١٤	٪ ٣٠	٪ ٢٩	٪ ٤١
١٩٨٠/٧٩	٥٨٤	٪ ٢٨	٪ ٢٨	٪ ٤٤
١٩٨١/٨٠	٦٠٨	٪ ٢٦	٪ ٣٠	٪ ٤٤
١٩٨٢/٨١	٦٧١	٪ ٢٦	٪ ٢٨	٪ ٤٦

إن الصورة العامة للهيئة التدريسية اليوم هي صورة جيدة ونسبة الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين هي نسبة جيدة كما في الجدول رقم (٣) وأن الهيكل العلمي العام بالجامعة هيكل جيد من حيث التناسق بين المدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة.

إنني أعتقد أن تواجد مجموعة كبيرة من الأساتذة في الجامعة هو مدعاة للفخر وللنضج وإلى كثرة التجربة. أليس ذلك يساعد على تأهيل الهيئة التدريسية الكويتية ويساعد في دفعها للأمام، إن هذا الوضع قد يدفع الجامعة أشواطاً كبيرة في النهضة العلمية وعلى الذين يفكرون في تشديد شروط الترقيات أن يتأملوا كثيراً وأن يدركوا أن حالنا إن لم يكن أفضل ممن حولنا فهو ليس بأقل ممن حولنا في الجامعات العربية أو المجاورة.

وفي الختام فإنني أنهي هذا الجزء من الدراسة بالتذكير بأن الجامعات لا تعرف بمبانيها وقوانينها وإدارييها ولكن الجامعات تعرف بعلمائها. . بباحثيها. . بأساتذتها. إذا أريد لهذه الجامعة أن تنهض وهي بالتأكيد تملك إمكانيات النهوض، فيجب أن يكون التوجه فيها للإنسان في داخل الجامعة ـ إلى عضو هيئة التدريس فيها ـ إذا أريد للجامعة أن تنهض فعلى إدارة الجامعة أن تفتش كيف ينهض عضو هيئة التدريس بصورة أفضل. الجامعة ليست كمؤسسات الدولة الأخرى حيث المسؤول هو الأساس فيها فحركة الإدارة الجامعية إن لم تصاحبها حركة في الهيئة التدريسية فهي حركة لا قيمة لها ولا دفع منها أو نمو من ورائها.

المراجع

(١) إدارة المعلومات ـ قسم الإحصاء: إحصائيات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من ١٩٦٦م ـ ١٩٨١م.
(٢) إدارة المعلومات ـ قسم الإحصاء: إحصائيات جنسيات هيئة التدريس من ١٩٦٦م ـ ١٩٨١م.
(٣) القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦م في شأن تنظيم التعليم العالي بدولة الكويت.
(٤) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦م، وقرار مجلس الجامعة في شأن القواعد المنظمة بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٠م لتعينات وترقيات هيئة التدريس بالجامعة.
(٥) لائحة شؤون أعضاء هيئة التدريس رقم (١٧) بتاريخ ١٥/١/١٩٨٠م.
(٦) إدارة الشؤون الإدارية بجامعة الكويت.
(٧) إدارة البعثات بجامعة الكويت خطة البعثات في الجامعة.
(٨) الدراسات العليا بجامعة الكويت. سياسات وقرارات.
(٩) إدارة المعلومات مكتب الخريجين. خريجوا الدراسات العليا بالجامعة.
(١٠) كلية الدراسات العليا. التقرير النهائي عن النشاطات والانجازات خلال مرحلة التأسيس مايو ١٩٧٩م.
(١١) كلية الدراسات العليا. إعداد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢.
(١٢) إدارة المعلومات «قسم الإحصاء» جامعة الكويت، إحصاءات النسب المئوية للدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس الكويتية. ١٩٧٠م ـ ١٩٨٠م.
(١٣) إدارة المعلومات. قسم الإحصاء. جامعة الكويت، إحصاءات الدرجات العلمية للهيئة التدريسية الكويتية. ١٩٧٠م ـ ١٩٨١م.
(١٤) إدارة المعلومات. قسم الإحصاء. جامعة الكويت، إحصاءات النسب المئوية للدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت. ١٩٦٦م ـ ١٩٨٢م.

□ □ □

ندوة العدد

استمراراً في سياسة التطوير التي انتهجتها «مجلة العلوم الاجتماعية»، نتابع في هذا العدد نشر الندوات المختلفة التي تعالج قضايا العلوم الاجتماعية.

وتناقش ندوتنا في هذا العدد موضوع:

التراث الاجتماعي
وأثره في تطور المجتمع

وقد نظم الندوة وحررها أحمد ظاهر من جامعة اليرموك وشارك فيها كل من:

١ ـ كمال أبو ديب، أستاذ اللغة العربية وآدابها في جامعة اليرموك.

٢ ـ عادل ظاهر، أستاذ الفلسفة في الجامعة الأردنية.

٣ ـ علي الزغل: رئيس دائرة العلوم الإنسانية وأستاذ علم الاجتماع، في جامعة اليرموك.

٤ ـ نظام العباسي، أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة اليرموك.

التراث الاجتماعي وأثره في تطور المجتمع

تنظيم وتحرير: أحمد ظاهر
دائرة العلوم السياسية / جامعة اليرموك

□ **أحمد ظاهر:** موضوع الندوة هو أثر التراث في تقدم أو تأخر المجتمعات، سنحاول في هذا الوقت أن نركز عى التراث بشكل عام في المجتمعات النامية بوجه عام وعلى مجتمعات العالم العربي بوجه خاص.

حتى نبدأ قضية التراث بشكل عام يحضر لي هنا كتيب للأخ الدكتور عادل ظاهر بعنوان: (Arab Intellectual Thoughts)، المنشور عام ١٩٦٩ حيث جاء فيه ما فحواه وكان ذلك في معرض حديثه عن الهزيمة التي لحقت بالعرب سنة ١٩٦٧ إذ عزا فشل العرب في حرب ١٩٦٧ إلى التراث العربي، أي أن الهزيمة لم تكن نتيجة نوع الأسلحة التي استعملها العربي ولكنها كانت، أي الهزيمة، نتيجة التراث العربي الشامل بوجه عام، ويقول الدكتور ظاهر في وصفه للدول النامية بشكل عام أنها تعاني من مشكلة ثقافية بحتة، فهي تعاني من مشكلة الازدواجية، إنها، أي الدول النامية، حبيسة تراث قديم وفي الوقت نفسه تحاول أن تلحق بركب حضارة القرن العشرين.

وسؤالي الآن للدكتور عادل ظاهر إن كان ممكناً أن يلقي لنا بعض الضوء على حقيقة هذه العبارة والنقاش مفتوح للجميع.

□ **عادل ظاهر:** في الواقع فوجئت بالسؤال، نحن نتكلم عن كتاب نشر سنة ١٩٦٩، ولكن الذي أرجحه هو أني قلت هذا الكلام في معرض مناقشتي لأفكار نديم البيطار وصادق جلال العظم. المشكلة الأساسية في الموضوع بالنسبة لعلاقة الإنسان العربي بالتراث هي مشكلة مثلثة الأضلاع:

أولاً: لم يجدِ تحديد التراث الذي يفترض بنا أن نرتبط به، قد يكون التراث شيئاً مرتبطاً بمرحلة تاريخية معينة أم الماضي ككل، ونقصد تراثنا كمسلمين وتراثنا كعرب، هل نقصد بالتراث

شيئاً سابقاً على الإسلام أو نقصد التراث العربي الإسلامي. بالإضافة إلى التراث السابق على الإسلام. هذه هي المشكلة الأولى في تحديد التراث السابق عند التكلم على أهمية العودة إلى القرآن وأهمية الارتباط به، ما الذي نعنيه بالتراث؟

ثانياً: على افتراض أننا حددنا هذا التراث والسؤال الآن أي مرحلة من مراحل التاريخ يفترض فينا أن نعود إليها، الكلام الذي استشهدت به في البداية جاء في معرض مناقشتي لسؤال متعلق بضرورة العودة إلى الماضي، فالمرحلة التي تجب مناقشتها هي المتعلقة بالمرحلة التي يفترض أن ترتبط بها، أي مرحلة؟ مثلاً إذا حددنا التراث أنه تراثنا بوضعنا عرب، عندها أتكلم عن العودة إلى التراث والارتباط بالماضي هل نختار الجاهلية مثلاً، أم نختار ما بعد الجاهلية؟ وما هي المعايير التي يفترض أن نستعملها لنقرر ما الذي يجب أن نعود إليه في هذا التراث.

□ **أحمد ظاهر:** أحب اشتراك الإخوان في التعليق على هذا الموضوع:

□ **علي الزغل:** إن الحديث ذو شجون، وقد أثار بعض الأفكار بذهني وإن لم أجد وقتاً في البداية لطرح هذه النقطة بالذات. يبدو لي أن الاتفاق على بعض النقاط الأساسية في بداية الحديث يساعدنا، فأنا أنطلق من مفهوم التراث كما تفضل الدكتور عادل، إن التراث مرادف للحضارة وكثير من علماء الاجتماع والحضاريين يعرفون الحضارة بأقصر تعريف (Culture) وأنا أفضل هذا النهج ويروا أن تعريف (Culture) هو (Social Heritage) تعريف آخر لشيخ الانثربولوجيين الانجليز السيد «إدوارد تيلر» يرى أن الحضارة بمعنى التراث الاجتماعي، هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة، والمعتقدات والعادات والقوانين وكل ما يكتبه الفرد بصفته عضواً في المجتمع، أتأمل أن يلقي الإطار البسيط هذا نظرة على ما نقول عن التراث، لكل جماعة أو أمة تراث أو حضارة، كل جماعة أو أمة لهم حضارة ونحن كعرب ومسلمين لنا حضارة.

النقطة الثانية وقد لا أتفق مع الدكتور عادل ظاهر، بأن التراث هو الماضي وإنما يشمل الماضي والحاضر وتطلعاتنا إلى المستقبل أيضاً، إن أفكارنا التي نريدها للمستقبل جزء أساسي من تراثنا. أي المراحل نريد؟ أنا أتصور أن الحضارة العربية الإسلامية هي حضارة تراكمية فيها نوع من الاستمرارية، فما كان بالعصر الأموي أو العباسي فيها عناصر كثيرة خاصة مما قبل الإسلام، خاصة مرحلة الجاهلية، طبيعي الإسلام كان عنصراً أساسياً في الحضارة العربية الإسلامية فقد أثر بالعلوم والتكنولوجيا إلى غير ذلك من الأمور فهذا يعني أن حديثنا عن التراث ينطبق على الحضارة العربية الإسلامية، بمجمل عصورها بعد مجيء الإسلام إلى اليوم.

□ **أحمد ظاهر:** نحن تقريباً شبه متفقين على أن العناصر الجيدة في الحضارة لابد من إبقائها لأنها سوف تفرض وجودها علينا سواء رضينا أم أبينا، أريد أن أبدأ الآن بتفصيل مثل هذه

العناصر، بعض العناصر يصفها بعض المفكرين بأنها سيئة، فلو نظرنا مثلاً إلى موضوع الشخصية العربية التي تعرض لها صادق جلال العظم في كتابه «النقد الذاتي بعد الهزيمة» إذ يصفها بأنها شخصية «فهلوية» وهي تلك الشخصية التي تحب إنجاز الأعمال بسهولة ودون تعب، ولكن إذا وجد أن هذا العمل صعب التحقيق فإن هناك مبرراً لعدم لزوم القيام بمثل هذا العمل، تماماً مثل الثعلب الذي ادعى أن العنب مر بعد أن لم يستطيع الحصول عليه. بالنسبة لصادق جلال العظم يقول عن الشخصية العربية: «بناء على ذلك فإن التغيير يكون صعباً، وأن الفرد العربي، بناء على مثل هذه الشخصية الفهلوية، لا يستطيع أن يتحمل المسؤولية، ويضيف العظم أيضاً أنه حتى الثوريين أو الحركات الثورية إذا أرادت أن تتطور أو تتغير في داخل المجتمع فلا بد لها أن تغير من خلال إطار الشخصية الفهلوية وبالتالي فالتغيير يكون صعباً جداً أو التغيير نفسه إن حصل فلا يكون إلا تغييراً إلى الأسوأ.

□ **نظام:** في اعتقادي، كان بودي أن أتكلم عن تاريخ الاهتمام بهذا التراث ويبدو في الحقيقة أنه بدأ في العصر الحديث وامتد إلى منتصف القرن الماضي وذلك كرد فعل على قوة التغلغل الأوروبي في المنطقة العربية في الدولة العثمانية. من هذا المنطلق بدأت الكثير من الشخصيات العربية وبمعنى آخر، المتعلمين العرب بمحاولة الاهتمام بالتراث العربي، باللغة العربية بالتاريخ العربي.. إلخ، وذلك من أجل أن يكون لهم خلفية يتكئون عليها من أجل الدفاع عن أنفسهم أمام هذه الغزوة الأوروبية، ولكنه إذا أردت أن أعود بتاريخنا، فحملة نابليون على مصر كانت هي الصدمة الأولى التي أدت إلى بدء اهتمامنا بهذا التراث، وهذه الضرورة جاءت من خلال ما أتى به محمد علي باشا من مكتسبات، من علوم جديدة، فالصدمة هي التفكير لدى العرب في أنهم تعودوا أن الخليفة العثماني هو كل شيء وهذا الخليفة يستطيع الانتصار على كل دولة معادية ويستطيع الدفاع عن الدولة الإسلامية لأننا مسلمون ولا بد أن ننتصر، وعندما رأوا نابليون يقتحم مصر، استطاع دخول فلسطين نتيجة لمساعدة الأسطول الإنجليزي، أصيب المسلمون بصدمة، أدت إلى محمد علي باشا أن يطور مصر وينشيء منها مصر الحديثة، أرسل بعثات علمية للخارج من أجل أن تتعلم مبدأ هذه البعثات، تحاول النقل عن الغرب، وهدفها أن تأخذ من الغرب ما هو مفيد من أجل أن تتقدم.

ورأينا نفس الاتجاه في سوريا وفلسطين ولبنان فقد اهتم اليازجي والبستاني بإحياء التراث من أجل درء الهجمة الغربية، فبدأوا بعملية نقل الكتب وتدوين اللغة العربية أو إعادة إحيائها ومن هذا المنطلق بدأ إذاً التراث. والاهتمام في التراث عندنا من أجل درء هذه الهجمة والتغلغل الأوروبي في المنطقة العربية، ومن هنا في رأيي عملية بداية اهتمامنا بالتراث والتي يسمونها عصر النهضة في القرن الماضي كان نتيجة لردة فعل إما أن نقبل من التراث ما هو جيد من أجل أن نقوي شعورنا

ونأخذه، ومعنى هذا أننا سنقول هكذا كنا، ومعنى أننا فشلنا اليوم فذلك يغطي فشلنا اليوم، أي عملية فشلنا سوف يغطيها أننا كنا في يوم أقوياء وسوف نعود كذلك.

□ **أحمد ظاهر:** إنك تميل في إحياء التراث إلى إحياء الفكر العربي الذي بدأ في القرن التاسع عشر كردة فعل للسياسة العثمانية.

□ **نظام:** نعم لأن الفكر هو عصارة للإنتاج الحضاري لأنه يتطور سلباً وإيجاباً مع الإبداع الحضاري. أمة بقيت تحت الحكم العثماني أربعة قرون لم تبتدع شيئاً! فالطبيعي هنا هو نوم حضارتها. ومن هذا المنطلق نحاول إعادة الإحياء ممزوجاً بنقل الكثير من المؤلفات الغربية إلى العربي، ومحاولة إعادة إحيائها ولكن بأساليب جديدة. ويؤكد ذلك ظهور الحركات الكثيرة خلال القرن التاسع عشر سواء كانت حركات إسلامية كالحركة الوهابية أو غيرها، وجميعها نادت بالعودة إلى الماضي مستنهضة هذه الأمة العربية التي كانت قوية أن تعود إلى قوتها مرة أخرى، أي محاولة إحياء تراثها من أجل تقوية الذات. والذي أحب أن أركز عليه هنا هو عدم انتقاء التراث لأنه لا ينتقى، بل يجب أن تلتزم فيه سواء سلباً أم إيجاباً. أما الآن كيف نعالج هذا التراث فنأخذ الاشياء الإيجابية من أجل أن نطورها والأشياء السلبية حتى نعرف كيف حصلت محاولة تجنبها مستقبلاً.

□ **عادل ظاهر:** هناك عدة مشكلات، المشكلة الأولى تتعلق بما يعنيه إحياء التراث إذا كان ما يعنيه هذا الكشف، إذاً في نهاية المطاف ما تطلبه من العودة إلى التراث بمعنى وعي التراث، أو الماضي، هنا أتكلم عن الماضي وهنا أذكر أن نقطة الدكتور علي وجيهة أن التراث ليس ما نعرفه أنه الماضي وحسب إذ أن الحاضر جزء من التراث الذي سنخلفه لأبنائنا في المستقبل لذلك نحن معنيون هنا بخلافتنا التراث الماضي. هنا نريد أن نفهم هذا التراث، أن نفهم من نحن؟ أن نعرف لماذا نحن؟ لأننا من خلال هذه المعرفة نستطيع أن نعرف لماذا آل مصيرنا إلى ما هو عليه..؟ نكون في وضع أفضل لفهم وبناءالمستقبل، هذا أمر مسلَّـم به، أما إذا كانت عملية إحياء التراث تستهدف إعادة صلتنا بأنماط التفكير والقيم التي سادت بالماضي وهذه المشكلة خطيرة تعود بنا إلى مسألة الازدواجية التي بدأت بها.

□ **أحمد ظاهر:** في الواقع كنت أريد أن أسأل.. ولكنك أجبت على سؤالي إذ لو كنا نعيش في قبلية، ولا زلنا إلى حد ما، ولكن ما يهمنا هو تخفيف حدة القبلية لأنها جزء من التراث فهل نستمر فيها أو نحاول القضاء عليها؟ ولكنك أجبت في الواقع على السؤال.

□ **الزغل:** المسألة التي أثارها الدكتور كمال مسألة هامة جداً، نحن طبعاً في حاضرنا نتأثر بالماضي والحاضر، والكلام عن التراث الماضي وكأنه شيء منفصل عنا هو كلام لا معنى له، لأننا

نحن وَرَثَةُ هذا التراث، نعيشه، نفكر ضمن ما فيه، ونتصرف من ضمن مقولاته ووسط قواعده، فإن الماضي يتقاطع مع الحاضر بهذا المعنى، إلا أن هناك أمرين يجب التنبيه إليهما: الأول: أن هناك عناصر مما توارثناها مهددة، بسبب عامل انخراطنا في عملية التحديث، أقصد اتصالنا بالعالم الحديث، ودخولنا هذا العالم، لا بد لعناصر توارثناها من الماضي أن تصبح مهددة بالانقراض، المسألة الثانية أن هناك عناصر في ماضينا انقطعت صلتنا بها، ومع أن هناك عناصر ما زالت مستمرة في حاضرنا إلا أن استمرارها مهدد بسبب انخراطنا في عملية التحديث، إشكالية العلاقة تنشأ بالنسبة لهذين الأمرين. بالنسبة مثلاً للعامل الأول هناك من يقول يجب أن نمنع هذه العناصر من أن تستمر لتنهج العناصر التي توارثناها من الماضي، وتلك العناصر التي انقطعت صلتنا بها يجب أن نعيد صلتنا بها، طبعاً مشكلة العلاقة بالماضي تنشأ أيضاً بما أثاره الدكتور نظام من أثر الغزو الثقافي وأمام هذا نجد ميلاً قوياً للتمسك بالشخصية الثقافية الخاصة بالمجتمع، وهذا يعني العودة إلى الماضي لأن هذه الشخصية تكونت نتيجة عوامل فعلت فعلها في الماضي.

السؤال الآن هو التالي، وهو الذي يراودني باستمرار: العناصر التي ما زالت في حاضرنا، والتي هي مهددة بسبب دخولنا في عملية التحديث، بالنسبة لهذه العناصر، ماذا نفعل تجاهها؟ هل نترك التحديث يقضي عليها، أم علينا أن نعدل في عملية التحديث على نحو يجعل انخراطنا في عمليته، متساوقاً مع استمرار هذه العناصر. أسأل ولا أجيب؟

□ **نظام:** أعتقد بأنَّ شعورنا كعرب، لم يكن نتيجة للغزو الأوروبي، لأن ذلك مرتبط بشكل أساسي بظهور القومية. في أوروبا القرن الماضي، عندما ظهر تيار القومية، كان التيار السائد عندنا، هو التيار الإسلامي، فنحن نشعر بأننا كتلة واحدة كمسلمين، ولذا نادت التيارات الكثيرة التي مثّلت ردة الفعل على الغزو الحضاري الأوروبي بالعودة إلى إسلامنا الأول لدرء هذا الخطر، ولكن عملية بروز القومية بشكل أساسي لها قاعدتان:

الأولى: أن تشعر كعربي بالاضطهاد والثانية: أن تفكر بكيفية درء هذا الاضطهاد، وذلك بأن تضع برنامجاً لذلك فالعربي في العهد الحميدي التركي لم يكن مضطهداً أكثر من التركي، ولكن بعد ظهور التورانية وخاصة عقب نجاح جمعية الاتحاد والترقي، بدأت عملية اضطهاد العربي تتبلور وتشتد أيضاً ليس كمواطن عادي بل كعربي أيضاً كونه أحد أتباع قوميات أخرى غير التركية. فبدأ العربي هنا يفكر وينشط من الجمعيات الكثيرة في كيفية التخلص من ذلك! وتجسد ذلك فعلاً في الثورة العربية الكبرى، أنها حاولت أن تنطلق من أساس قومي ركيزتها العنصر العربي، وبدأ الضباط العرب في الجيش التركي، الذين لم يحسوا بأنهم عرب خاصة في الفترة الأخيرة، يهربون من الجيش التركي وينضمون إلى جيش الثورة. ولذا فإن عملية إحياء التراث وتعريف التراث تبدو لي وليدة بداية القرن العشرين. لذلك فالتساؤل كيف بدأ هذا التراث بالنسبة لنا؟ فإنني أعتبر بداية

القرن العشرين هو البداية، لعملية التعريب. على الرغم من أن بعض الكتاب مثل أنور الجندي في كتابه «الإسلام وحركة التاريخ» يعتبرون العصر الأموي هو امتداد للعروبة محاولين التركيز على دور العرب بهذا الإسلام، وكأن العرب هم الذين يجب أن يتمسكوا بهذا الإسلام، وكأنهم الوحيدون الذين عليهم المحافظة على هذا الوعاء العميق الذي يتسع لكل المبدعين حضارياً من داخل الإسلام.

□ **علي الزغل:** لو سمحت لي، فموضوع الوعي بالتراث الذي أثاره الدكتور كمال مهم، وربما كان الاهتمام بالتراث، ودراسته دراسة علمية كان حديثاً، ولا زالت المحاولات حتى الآن بين الدول العربية الشقيقة، هنالك محاولات جادة لوضع منهجية لدراسة التراث! ما هو التراث إلى غير ذلك من الأمور، ثم هنالك درجات من الوعي للتراث يمكن أن نتوقع أن لدى المثقفين وعياً سلبياً وإيجاباً أو درجات معينة من الوعي، أما أن الرجل العادي قد لا يكون لديه الوعي الكافي لأهمية التراث وعلاقة التراث بالحاضر والتكييف والمستقبل على الأرجح أني أتفق مع الرأي القائل بأن الاهتمام بالتراث نتيجة لعدة عوامل، أحدها عامل خارجي ولا أنكر وإن كنت غير قادر على توثيق العامل الداخلي لبعض المفكرين داخلياً دون أن يصطدموا بنابليون أو المفكرين أو غيرهم من الناس بدأوا يهتمون بالتراث وخاصة التراث الإسلامي. موضوع مهم أثاره الدكتور عادل ظاهر. موضوع من نحن! فالتراث واسع إذ هو كل الحضارة فالمفروض أن نركز على جوانب مهمة تتعلق فينا، أو بأي جوانب نريد أن نهتم من التراث، ويبدو أن السؤال كبير من نحن؟

أجاب عليه الدكتور كمال أبو ذيب: إنه بالأزمة يتولد التضاد. تناقض الطرفين، وأحدنا يشعر كم يملك الطرف الآخر من معرفة من معلومات وقوانين وعادات ولباس وكتب وأسلحة حربية إلى غير ذلك من أمور، نتيجة لهذا التناقض الشاسع يحاول التراث والقائمون عليه بمختلف أنواعهم أن يتكيفوا مع الوضع الجديد، ومن محاولات التكيف التي أثارها الدكتور نظام محاولات مختلفة والتي تقودنا ربما للأنماط المختلفة لإحياء التراث والتي بالضرورة تتبلور لنا بشكل إيدلوجي وينتج عنها شخصية معينة، هو التراث الديني بكل فروعه، وطبيعي أن ينتج عنه شخصية إسلامية سواء أكانوا إخواناً مسلمين أم غيرهم.

أما الثورة العربية والفكر القومي بفروعه المختلفة فينتج عنها شخصية قومية أو الفكر العالمي أو الماركسي وغيره، ينتج عنه شخصية معينة أو أغلبية سواد الناس، وهم الذين يمشون كيفما مشت الأمور، المهم أن يحصلوا عيشهم ويحصلوا رزقهم.

بالنسبة للدكتور عادل ظاهر أثار عدة نقاط، وحبذا لو أوردنا بعض الأمثلة، يعني لو أننا قلنا أننا نتعرض للتحديث وأشياء أصيلة بتراثنا ممكن أن تستمر وأشياء انقطعنا عنها، إلى غير ذلك من الأمور.

□ **أحمد ظاهر:** تعليقاً على المواضيع، سنعود لمشكلة الأمثلة هذه، والواقع لا شك في أن رأيي فيما أثاره الدكتور كمال قضية مهمة جداً وأعتقد أنه هو وغيره يتفقون مع (توينبي) بأن الحضارات دائمًا تعيش على مبدأ (Challenge and Response) وهذا يؤدي بالتالي إلى إحياء الوعي التراثي نفسه، وعملية التغيير الداخلي إذا كنت أقرأ الدكتور كمال جيداً أعرف أنه ركز على إحياء الوعي من الداخل أو التراث من الداخل.

ولن يتم هذا التفجير، في تصوري، إلا بالمغامرة الرائدة، بالجرأة لا على نقل الفكر من العالم وحسب بل على اللغة أيضاً..».

معنى ذلك أنك لم تحصر التطور على الوعي التراثي فقط أو الذي جعل داخل المجتمع نفسه، بل لا بد أيضاً إلا أن يتم يتم أيضاً بالتعايش مع الآخرين بنقل الفكر العالمي ككل، واللغة هي أهم جزء أو جزء هام جداً من التراث نفسه.

□ **د. كمال:** صحيح، ففي هذا الموضوع نفسه أنا لا أزال أبحث عن أسس تصورية لأن القضية مهمة جداً، ثم قد أناقش هذه النقطة، يبدو لي شخصياً أن مشكلة وعي التراث أساسية لأنه إذا حددناها قد نستطيع تحديد عدد من العناصر المكونة للتراث أولاً، وبعض المواقف متغيرة، أو ممكنة.

ويمكن لنا في تصوري أن ننطلق لنرى بوضوح، أنني حين أنظر إلى القمر الآن في هذه اللحظة، وأنا أجلس هنا فأنا أنظر إلى القمر لا بوصفي فرداً منعزلاً قائمًا بذاته، ووراءه بألف سنة يقبع شيء اسمه التراث العربي وإنما أنظر إلى القمر في هذه اللحظة وأنا عربي يمتد تاريخي إلى ألفي سنة تقريباً، أي أني الآن محرقة التطور التاريخي المستمر الذي يشكلني في هذه اللحظة فيجعلني أنظر إلى القمر وأنا أرى فيه هضاباً ووديانا أو أميركياً يسير على سطحه.

□ **أحمد ظاهر:** دكتور كمال! حديثك عن الثنائية في الواقع يذكرني بحديث هيجل عن تطور الروح البشرية، حديث هيجل اكتنف الثلاثية الديالكتيكية بينما حديثك اقتصر على الثنائية، أعتقد أن حديثك عن التراث حينما يكون ميتاً، أو عملية إحيائه الذي يتضمن الموت ما هي إلا طريقة من طرق النمو والتقدم إلى الأمام، لكن القضية العميقة في التراث العربي خاصة أنه محق حينما تأتي لتحيي هذا الميت، فالواقع أننا نحييه بطريقة معكوسة، بمعنى إذا أردنا القضاء على شيء سيىء، حتى ينفع مجابهتنا للخطر الخارجي أو الآخر كما سميته أنت، هنا لا أدري لماذا نُبْقي على نفس الجوهر الذي كان موجوداً، أو التغيير لا يتم إلا من القشور نفسها. إن أجود الأمثلة على ذلك، أحاديث المساواة أو الشرف داخل المجتمعات العربية، مفهوم الشرف مثلاً هو مفهوم تائه إلى أبعد الحدود، نحن نقول أن الاعتداء على الوطن العربي أو سلب قطعة من الوطن العربي

هو اعتداء على شرف الأمة، ولكن في واقع الأمر، لا نجد أي عمل أو شيء عملي حتى نثبت أن هذا المفهوم فعلاً موجود في الواقع، وهذه قصة إحياءالتراث، أنا أجد أننا في حلقة دائرة دائرية خالية، حتى، عندما نحيي هذا الميت في مواجهة الآخرين.

□ **كمال أبو ذيب**: اسمح لي التعليق، فالنقطة التي أثيرها، هي أننا ننطلق من مجموعة من التصورات الخاطئة أصلاً في الحديث عنه، ولذلك يمكن للدكتور عادل أن يفيد في هذه المشكلة كثيراً لأن له فيها رأياً فلسفياً.

حديثنا إنَّ ما نقوله فعلاً عن التراث، ذو مستويين: المستوى الأول مستوى تصوري ينبع من مجموعة الجمل اللغوية والإنشاءات اللغوية، التي تتحدث بها، والشيء الثاني المسمى التراث فعلاً وأنا أتصور أنه في الفكر العربي المعاصر بشكل خاص، أو منذ أن نشأت مشكلة التراث، ليس هنالك فاصل بينه وبين الآخرين على الإطلاق. ولذلك فإننا وغالباً ما نتحدث عن الأول، ونحن نظن أننا نتحدث عن الثاني والعكس بالعكس، ولذلك فإن مفهوم التغيير بحد ذاته يصبح مشوهاً، لأنه يفتقر إلى المحرقة. التركيز ينصب على التغيير، بالطريقة التي حاولت أن أبلور فيها فهمي الشخصي للتراث وإني هنا للحظة هذه أكون حصيلة التطور التاريخي وهو ما نسميه التراث العربي وبهذه الطريقة ألغي مشكلة إحياء التراث وألغي مشكلة وجود التراث المعزول، تلك الكتلة الصلبة المتشكلة سابقاً، تصبح القضية الأساسية هي كيف يواجه العربي الآن العالم؟ كيف يواجه العربي الأخر؟ المشكلة خصبة ليست مشكلة هل نحيي التراث أم لا، أو من أين يأتي التراث أو ما هي العناصر التي نحييها من التراث، المشكلة هي كيف أواجه العالم في هذه اللحظة وأنا حصيلة تطور تاريخي يمتد إلى ثلاثة آلاف سنة وأربعة آلاف سنة، . . إلخ.

السؤال الثاني هو حين أواجه العالم وأصطدم بمعوقات هائلة تقف بيني وبين أن أنتمي إلى هذا العالم، الذي ينتمي إليه الآخرون، ما هي الإشكالات التي تنشأ إذن، ما هي الاستجابات التي ينبغي عليّ أن أوفرها. . ما هي. . ما هي. . إلخ.

في هذه الحالة نستطيع أن نطلق الأسئلة السليمة في ذلك، لكي نجيب عن أسئلة سليمة.

□ **عادل ظاهر**: ما يراه الدكتور كمال هو أن المشكلة الأساسية هي أن نحدد كيف نواجه العالم انطلاقاً من حاضرنا. هذه حتمًا هي المشكلة الأساسية ولكن هنالك جانب سيكلوجي للمشكلة يجب أن لا نهمله إذا أخذنا المشكلة في جانبها السيكلوجي فعلى الصعيد الفردي، قد يجد الفرد نفسه غير قادر على مواجهة التحديات التي تواجهه أحياناً من الزاوية السيكلوجية، مهم جداً أن النظر إلى الجانب المشرق، وذلك للحصول على نوع من الثقة بالنفس، أي أنا عندي ماضي مشرق أنا في الماضي كتبت، دعني أقول أنا أستاذ جامعة، والآن أجد نفسي في وضع العاجز لا أستطيع أن أكتب شيئاً، لا أستطيع أن أنتج شيئاً، أنظر إلى ما في «منذ عشر سنوات كتبت كتاباً هاماً» منذ اثنتي عشرة

.سنة كتبت دراسة أثارت الاهتمام هذا أيضاً مهم من الناحية السيكلوجية، قد لا يقودني إلى حل شافٍ لكنه لا شك سيساعدني على حل مشاكلي الآن هل ينطبق هذا على صعيد الجماعة، ربما لا أستطيع أن أقول فهذه مشكلة عويصة نجد أنفسنا نحن العرب في وضع معين لا نستطيع ضمنه أن نواجه التحديات في الشكل المناسب، أن نحل مشاكلنا بالطريقة المناسبة، أن نتخطى هدفنا المتخلق على النحو اللائق، هل مهم في هذه الحالة كجزء من عملية محاولتنا النهوض في أنفسنا، أن نعود إلى النواحي المشرقة، ماضينا والكشف عنها، أي معنى الماضي في هذه الحالة ومعنى التراث في هذه الحالة، ويعني وعي هذه النواحي المشرقة في تاريخنا القديم، نحن أنتجنا وأبدعنا الحروف الأبجدية العجلة.. إلخ.

□ **كمال أبو ذيب:** لكن أنا بالذات أسميت هذه الظاهرة، بالظاهرة المرضية، والطريقة التي وصف بها الدكتور عادل هذه الظاهرة تشعر بأنها ظاهرة مرضية فعلاً..

□ **أحمد ظاهر:** الواقع أنه عندما يعيش الإنسان في الماضي فإن حياته هذه إنما هي عملية مرضية بلا شك، وذلك لسبب بسيط جداً.. عدم المقدرة على تحقيق ما نريد الآن، فيحيا الماضي.

□ **كمال أبو ذيب:** لا شك أنها ظاهرة مرضية لأنها نوع من الارتداد على صعيد الشعور فقط، لذلك لا تسميه حتى على المستوى البعيد وإنما على المستوى الانفعالي السابق. له أكثر من وجه، له أكثر من بُعد. البعد الأول، هو هذا البعد التعويضي الذي تمنحه للإنسان، فلو نحن كنا عظماء، لكان الوجه الآخر له وهو الوجه الخطير، هو أنْ يلغي علاقة الإنسان بالواقع، أو يكاد يلغيها أو يموه هذه العلاقة، بحيث أن الإنسان ينسب الإشكالات التي تنشأ في واقعه، ينسب عجزه الحاضر الآن لا إلى عوامل تنشأ من تحليل طبيعي لبنية الواقع، ولعلاقته بهذا الواقع، وإنما لعوامل قد تكون فوقية، قد يقول أننا كنا عظماء وهذا يدل على أننا قادرون تحديداً على العظمة، لكن العظمة ليست أمراً نستطيع تحديده والعظمة ليست أمراً. تكون فيك باعتبارك شعباً، العظمة في تحقيق مقدرات وإمكانيات في الواقع ضمن شروط تاريخية واقتصادية وسياسية واجتماعية معينة. بهذا المعنى حين نعني التراث ونحاول أن نحيي ما أسميته بالماضي أو التراث، إننا نمارس عملية خطيرة جداً لأننا فعلاً نعجز عن إدراك هذه العلاقات الجدلية العميقة بيننا وبين الواقع ويسهل جداً بالتالي أن ينشأ حِسٌّ بالإحباط المستمر، وهذا هو واقع العالم العربي المعاصر، أنا في تصوري أن الإحباط الضخم الذي يعيشه العالم العربي المعاصر الآن هو في وجه من وجوهه نتيجة الفكر القومي الذي مورس أو الفكر الديني الذي مورس خلال العصور الماضية والذي عمق حس العربي بماضيه، عمق هذا الحس الآن ماضٍ كان به عظماء لدرجة أن العربي الآن إذا واجه مشكلة خطيرة جداً أصيب بالإحباط المباشر لأنه لا يستطيع حلها لأنه باستمرار عالق بين قطبين، القطب الأول: يقول أنا

العربي الذي يمتلك الحل، هذه العظمة في ماضي، فكيف عجز عن حل هذه المشكلة الصغيرة الآن أو كيف أعجز عن حل هذه المشكلة الكبيرة وبالتالي ينشأ إحباط فعلي، لكنه ناتج من عوامل وهمية، لأن هذه العظمة التي كنت أملكها في ماضي لا علاقة لها بشكل أو بآخر بالمقدرات الحاضرة، بعلاقة الحاضر بالواقع.

□ **أحمد ظاهر:** التعليق البسيط يا دكتور علي، ما تحدثت به أنا سعيد جداً أنك ذكرت ابن خلدون هو في الواقع أشهر إنسان وصف العقلية العربية تقريباً يعني ما دخل الأعراب أوطاناً إلّا وتركوها خراباً.

□ **كمال:** بل أعتقد أن الأعراب هم العرب لا فرق بين هذا وذاك، كما أنهم جميعاً كما وصفهم ابن خلدون هم نفسهم ذكروا الأعراب ويذكرون العرب في نواحي أخرى أمة متوحشة. تأصل فيها التوحش وذلك لسكنهم في القفر.. إلخ، لكن هذا غير مهم، المهم قضية الوعي أو الهوية وتعريف الهوية أو التراث، لماذا لم يستطيع العرب على الرغم من وجود هذه العظمة «عظمتهم» على مر الأيام أن يثبتوا فعلاً أن لهم هوية بمعنى أن يكونوا عرباً، لقد اهتممت بمثل هذا الموضوع عندما كنت في الخليج أجريت «دراسة ميدانية» مؤلفة من ١٢ ألف عينة تقريباً، على طلبة المدارس الثانوية، آخر سنتين في المدارس الثانوية وأول سنتين من سنوات الجامعة، عندما سألت السؤال من أنت؟ كنت أتوقع أن ٨٠ ٪ سوف تجيب أنا عربي، كانت الإجابات تتركز على العائلة فالقبيلة، العائلة أولاً فالقبيلة ثانياً، فالدين ثالثاً وأخيراً القومية، هذه الإجابات التي حصلت عليها، التركيز أيضاً في الدول العربية يركز على المحلية (Localism) وهذا انفصال تام أو انقطاع تام حتى نفسي، إذا قلنا إحياء أو إعادة التذكر في التراث نفسه، أن نذكر أنفسنا تراثنا هذا يعتبر نقطة انفصال تام للذي نحن نهدف إليه، التركيز على كونك أردنياً، سعودياً، كويتياً من الخليج، من أميركا الشمالية هذه المحلية التي هي تدعيم لعملية الانفصال نفسه، فكيف نتحدث عن إحياء تراث أو إعادة تذكيرنا بهذا التراث ونحن نؤكد على عملية الانفصال، أعتقد أنها حالة ميئوس منها.

□ **كمال:** في الحقيقة أريد أن أتصور التراث تصوراً عضوياً، تصوراً ديناميكياً نحاول أن نبلوره ونبحث عنه، في تصوري ليس تراكمًا لذلك، فإن وجوده مرحلة عشائرية في المجتمع العربي لا تصنع التراث العربي، أو وجود مرحلة أردنية أو سعودية أو قطرية أو سورية في التراث العربي لا تضع التراث، لأنه إذا كنا قد قلنا أنه فعلاً هي تصنيع التراث فيصبح من المستحيل أن نحدد تراثنا.

□ **علي:** لكنها جزء منهم.

□ **كمال:** هي جزء منه لكن بمعنى تراكمي صرف، يعني فالبحث عنه هو التطور

الديناميكي للتراث الذي يمكن أن يتحدد باعتبار التراث مجموعة التيارات الأساسية التيارات المكونة للثقافة التي لعبت دوراً في التكوين التاريخي للثقافة والحضارة.

□ **أحمد ظاهر:** هذه أيضاً المحلية (Localism) التي تلعب دوراً كبيراً جداً في العملية تماماً كما ينطبق الأمر على الدين، لماذا ترى الدين مطبقاً في قطر معين بطريقة تختلف عما هو مطبق في قطر آخر.

□ **كمال:** صحيح لكن أعتقد أننا نتحدث عن أشياء أخرى، فأنا أريد أن أبحث حين أضع نفسي هذا، وأعتبر نفسي محرقة التطور العربي التاريخي، واستشعر تراثي أنا شخصياً أستشعر في هذا التطور التاريخي تيارات من الحيوية المتدفقة مثلاً التي صنعت الحضارة العربية، التي صنعتها فعلاً والتي كانت مكونات أساسية في صنع هذه الحضارة أي في الإنتاج الحضاري. ولا أستشعر بالضرورة لمكونات التي كانت ظواهر حتى ولو كان لها آثارها، ظواهر لم تسهم في الخلق الحضاري، والإبداع الحضاري، يعني ما أقوله أن التراث في هذا المعنى سوف يصبح محصلة التيارات الفاعلة المكونة التي أعطت صيغة معينة له، النهاية لحضارتي هي أنا، أما مثلاً إن كان في تراثنا خليفة غير عادل أو كان واحد يقتل بحد ذاته، لا يعني أن هذا تراثي، ما ينبغي دائمًا أن نبحث عن هذه التيارات، من هنا يصبح معنى لدراسة بنيه الثقافة العربية، بنيتها تصبح هي الكشف عن مجموعة التيارات الفاعلة المبدعة المكونة فيها.

□ **أحمد ظاهر:** كيف تفسر مثلاً ظاهرة هجرة العقول العربية بناءً على هذا، التيارات الموجودة كما عندنا قصة هجرة العقول العربية.

□ **كمال:** أفسرها في ضوء الواقع الذي نعيشه، في ضوء الظروف، العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، في ضوء أزمة السلطة في العالم العربي، بشكل خاص، وإذا كان منكم من يحب أن يطور الحديث في هذا الاتجاه؟ لكن أظن أن الدكتور عادل عنده شيء يريد قوله.

□ **عـادل:** كنت أحب أن أعلق على كلام الدكتور كمال، طبعاً لا شك ن الدكتور كمال مصيب كلياً في كلامه على الشخصية الثقافية الحافزة على أنها نتاج عوامل ديناميكية ولا يجوز الكلام على التراث في هذه الحالة بمعنى تراكمي، بل بمعنى عضوي، هذا أمر هام جداً ولا يجوز أن يهمل ولكن المشكلة الأخرى التي أثيرت هي مشكلة تتعلق بكيفية نظر العربي إلى ذاته هل ينظر إليها على أنها لها هذه الهوية، أو ليس لها هذه الهوية، ما هي الهوية التي يعطيها لنفسه؟ أليست هذه المشكلة هامة؟ هذه المشكلة هامة الآن في حاضرنا، لا يمكن أن نواجه العالم ونواجه التحديات ونحن أخلاط متناثرون يعني حتى لو كنا جميعاً نتاج نفس العوامل وحتى لو كانت شخصيتنا الثقافية في حاضرنا هي نتاج نفس المكونات الديناميكية، التي فعلت فعلها في الماضي، إذ لم تنظر إلى أنفسنا على أنا ذوو

شخصية واحدة ومميزة، إذن في مواجهتنا للعالم الآخر نواجهه بأخلاق متنافرة وهذه المشكلة هامة، فللتغلب عليها نعود إلى الوعي، إلى إعادة صلتنا بالماضي، بالتراث أو سموه كما شئتم على صعيد الوعي، أي أن نعي مَنْ نحن حتى يكون هناك محور واحد لولائنا، الولاءات الآن متناكرة، إننا نواجه العالم بأخلاق متنافرة.

□ **نظام:** اسمحوا لي بنقطة واحدة، أنه من خلال التاريخ، كان انتماء الشخصية العربية قبلي أولاً، والعشيرة ثانياً، والدولة ثالثاً من زمان حتى اليوم، السؤال الذي يطرح نفسه لماذا عادوا للتراث اليوم؟ لماذا لم يعودوا له مثلاً قبل مائتي سنة طالما أنهم كانوا أيضاً في عصور مظلمة في حياتهم.

□ **أحمد ظاهر:** اتفقنا من البداية من خلال نقاشنا أن الموضوع كله ناتج عن القبلية هذه هي التي أدت إلى كل المشاكل للحياة القبلية التي أدت إلى الإنسان ابتداء من تحمل المسؤولية إلى السلطة التي تحدثت أنت عنها.

□ **كمال:** في الحقيقة أنا لا أرى صلة بينها وبين القبلية لأن القبلية كما تعرفها فيها مستويات كثيرة لممارسة الإنسانية والفردية وفيها نوع التوجه المطلق بين الآن والآخر، وفيها كثير من الظواهر فعلاً لا تنتفي إلى بيئة مجتمعنا، لذلك أنا أعترض.

□ **علي الزغل:** أنا أميل إلى الرأي القائل أن القبلية هي نظام اجتماعي نوع من العلاقات إنها نظام الحزب الواحد، داخل الحزب الواحد أو داخل الدولة الواحدة هو نوع من القبلية بمعنى نظام معين من العلاقات الاجتماعية، وبالتالي هذا النظام موجود حيثما وجدت على الأغلب موجود حيثما توجد جماعة إنسانية متفاعلة أمامكم، نسبته وتكراره هذا يختلف من مجموعة لمجموعة، أنا أحب أن أعود مرة أخرى لوضع التراث وتحديات العصر، أو التحديث أو إلى آخر الموضوعات التي تحدثنا فيها وقد يكون الحديث حول هذا الموضوع ختام حديثنا، يعني إذا جاز لي أن ألحظ، فالتراث يمكن أن يكون قسمين من الأفكار والقيم، والتعاريف الجزء المعنوي والجزء المادي، النظم والعادات، ثم التكنولوجي والأدوات إلى آخره حضارات أخرى استطاعت أن تواجه التحديات الحديثة مثل الحضارة اليابانية مثلاً استطاعوا أن يمارسوا الاقتصاد العالمي والتكنولوجي إلخ..

وفي نفس الوقت تفاعلوا وأدخلوا هذه التعبيرات الجديدة أو التكنولوجي الحديث في تفاعل حي وأحاله معاصره مع حضارتهم القديمة، قد يكون السؤال المطروح أنه هل بالإمكان، نحن أن نقوم وتراثنا يقوم بعملية مشابهة على هذين الجانبين الجانب المعنوي والجانب المادي.

□ **عادل ظاهر:** السؤال شائك جداً ولا مهرب من مجانبة التعميمات، للإجابة على سؤال من هذا النوع ولكن أحب أن أعقب على التمييز بين الجانب المعنوي والجانب المادي الذي جاء في كلام الدكتور علي، ما أريد أن أقوله يتعلق بكون الجانب المعنوي أو الروحي أو الفكري أو النية

القومية، الجانب المعنوي يجب أن يقوم على قاعدة مادية، لا يمكنني أن أتصور قيم معينة أو طرقاً معينة من التفكير تتناسب مع أي قاعدة مادية على الإطلاق، لا أنطلق من ناحية نظرة حتمية في التاريخ، فالنظرة التي تقول قاعدة مادية من نوع معين هذه النظرة كما تعلمون تعزي إلى ماركس ولكن لا أعتقد أن ماركس اتخذ هذا الموقف، وبغض النظر عن كيفية تأويلنا للفكر الماركسي هناك ناحية من هذا الفكر، لا يجوز إهماله وهي الناحية المتعلقة بضرورة أن يكون هناك تناسب بين القيم الروحية وبين البنية الفوقية، والقاعدة المادية الآن إذا كنا نعتبر جزءاً من القاعدة المادية فلا يمكننا أن نقول بصورة مطلقة بأن اليابان نجحت في تبني التكنولوجيا الغربية، بإمكاننا أن ننجح دون المساس بالبنية القومية قد لا يكون هذا في اعتقادي إذا كان وجودنا الفوقي، كانت بنياتنا الفوقية قائمة على قاعدة مادية من هذا النوع، إذن حتى نتبنى التكنولوجيا الحديثة علينا أن نغير من البنية الفوقية بسبب ضرورة وجود تناسب بين البنيتين.

□ **أحمد ظاهر**: لا أعرف دكتور نظام هل نحن بحاجة إلى تكنلوجيا أم بحاجة إلى علم نستورده.

□ **نظام**: إني أقول لك إننا نحن نتعلم عن العلاقة التكنلوجية والدين، وأنا أقول في رأيي حالياً من الصعب جداً علينا أننا نستطيع اختراع تكنلوجيا، لأن طبقة الكومبرادور، هي مسيطرة حالياً على المنطقة العربية، نحن لا نرى الآن مصانع بل هنالك شركات ووكالات تجارية، إذا كنا نريد أن نبني صناعة متطورة من الداخل فستقف كل طبقة الكومبرادور هي الطبقة الاقتصادية المتحكمة من السوق. ضدنا طبعاً الدين لا يلعب هنا على الإطلاق أي دور. ولذا إذا أصرينا على قيام ذلك، فسنجابه بمقاومة داخلية عنيفة ولا أعرف أين سيقف رجال الدين في هذه الحالة.

□ **علي الزغل**: ليس بالضرورة أن يكون الدين تقليدياً أو الفكر الديني دائماً يكون تقليدياً، فيعني في حالات كثيرة تجد بعض الأمثلة على عمليات تفاعل حي بين ما يمكن أن يسميه تقليدي وعصري أو غربي في دراسة قام فيها أظن أنطون طنوس، عن قرية لبنانية، خلاصة هذه الدراسة كيف صار تفاعل حي بين الفكرة الرأسمالية الغربية بإنشاء مصنع أو صناعة القائمة على الروح الفردية وبين القيم التقليدية والتي هي القبلية واستطاع مجموعات من العائلات الكبيرة أن ينشئوا مصنعاً يجمعون رؤوس أموالهم وبدل أن يكون المصنع باسم الشخص أصبح المصنع باسم قبيلة. أصبح أكبرهم سناً رئيس المصنع والمصنع سادت أموره بانتظام أصبح ينتج، أصبحوا يربحون منه، فيأخذ هذه المثل كنتيجة أو كعملية تفاعل حي بين ما يمكن أن تسميه بالنظم التقليدية والقرابية والعائلية. وبين فكر حديث رأسمالي القائم على الربح والارتباطية ثم حتى النساء أصبحن يشغلن في هذا المصنع العلاقات التي كانت تسود بينهن كن يسحبن الفورمات (Forman) وهو ينظر إليهن هذه النظرة ثم تغيرت العلاقات فيبدوا أن هنالك إمكانيات للتوفيق الحي بين ما يمكن تسميته بالنظم التقليدية والنظم الحديثة.

□ **كمال:** طبعاً هنالك إمكانيات نلاحظ بالتاريخ العربي نفسه أن الإسلام الموقف الذي اتخذه من الحياة الجاهلية ما كان موقفاً إلغائياً ما كان موقفاً فكريًّا لكل ما فيها بالعكس كان موقفاً انتقائياً حاول ينحي أحياناً يبقى كما هي، أحياناً يبعد كثيراً من الدوافع الأساسية والنظم الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع، يعني مفهوم الولاء مثلاً، الذي فعله الإسلام ليس إلغاء مفهوم الولاء ـ مع أنه أفضل مفهوم الولاء القبلي بحد ذاته لكنه لم يلغ مفهوم الولاء، لم يحاول أن يخلق الفردية المطلقة كاستجابة للقبلية المطلقة، وإنما هو مفهوم الولاء القبلي إلى نوع الولاء للعقيدة والدين ماوتسي تونغ في الثورة الثقافية في الصين بشكل عام تناول عدداً من الأسس الجذرية الجوهرية في الحياة الصينية بفكر كونفوشيوس نفسه وحاول أن يبلورها عن طريق تعقيدها من أسس فكرية منها الولاء للعائلة وأحد من الأسس الفعلية التي قامت في الثورة الصينية كان استخدام الولاء العائلي العجيب الذي ألحد عليه كونفو شيوس في كل شيء ونقلته مستوى الولاء الأسري إلى الولاء القومي، فكثير من الأشياء هي ضمن الثقافة نفسها.

□ **عادل ظاهر:** في نظري أن المشكلة الأساسية ليست مشكلة متعلقة في ما إذا كان بالإمكان توثيق الحي بين الجديد والحديث بين التحديثي والتقليدي هذه ليست مشكلة، المشكلة إذا ما كان بالإمكان أن نوفق بين نظرة معينة للتقليدي ونظرة أخرى للحديث. هنالك نظرة معينة للتقليدي إذا كنا ننظر إلى القيم التقليدية على أنها مطلقة هناك يمكننا أن نوفق بين الحديث والقديم هذه هي المشكلة وهذه المشكلة التي أثرتها في كلامي.

□ **كمال:** الذي قصدته هو أنه يوجد أزمة في تصور التاريخ العربي ويوجد نوع من التاريخ المشوه وهل تعني إعادة كتابة هذا التأريخ؟

أو إعادة اكتشاف هذا التاريخ؟

□ **نظام:** أعتقد أنه يجب أن نعيد الكتابة بشكل جذري. وهناك أمثلة كثيرة على التمازج بين الحقيقة والأسطورة في تاريخنا، منها قصد دخول العرب إلى إسبانيا حين خطب القائد طارق بن زياد بجنده قائلاً: «العدو أمامكم والبحر من ورائكم . . » والآن لو أردنا التحقيق في صحة ذلك، لا نجد أي قائد في العالم يحرق السفن التي اجتاز فيها البحر لأنه يكون بحاجة إلى إمدادات وقد يكون بحاجة إلى جنود إضافية لأن الحرب كروفر، فكيف يقوم بحرق هذه السفن التي ركبها ووصل بها إلى إسبانيا فهذا بحاجة إلى تمحيص وبحث. فإذا أردت تغيير فكر الطالب بمطالبته بالتحقيق في صحة ذلك ـ خاصة كونه آمن بهذا الفعل منذ الطفولة ـ يحدث في نفسه شيء من الارتباك والتشكيك في مفاهيم الماضي ويقول: نحن لا نعرف ما هو الصحيح!

□ **كمال:** لنفترض أننا وصلنا إلى إعادة كتابة التاريخ هل يعني هذا أنه في ذلك الوقت

يصبح من المبرر أن يؤمن بشيء واحد من الثقافة العملية والثقافة الوطنية بمعنى تصبح نظم الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية تنبع من قيم محلية بالطريقة التي جاءت فيها الثورة الإيرانية يعني أنه يوجد الآن نموذج ثقافة محلية وفي نوع من ردة الفعل عالمياً الآن نحو الثقافة الوطنية وتحت تأثير كثير من الأعمال الأنتربولوجية المعاصرة عوامل الأنتربولوجيا للمجتمعات البدائية والمجتمعات التي لها صفاتها الخاصة ونوع من التقديس والتبريك إذا أحببت، الثقافات الوطنية والمحلية هل يعني إذا امتلكنا صورة سليمة عن تاريخنا يصبح مشهوراً، معقول أن نتحدث عن الثقافة الوطنية في أجواء مغلقة ونتخذ مواقف تنفي الآخر الذي هو الغرب بشكل خاص في هذه الحالة.

□ **علي الزغل:** هذه النقاط المهمة التي أثرتها مترابطة مع بعضها بعضاً إذا صار لدينا تصور جديد إلى تاريخنا ومن ضمنها كتابة التاريخ أو تفسير التاريخ حسب هذا التصور وتدريسه لا شك أن هذا يقودنا إلى ثقافة عامة عربية إسلامية قومية وفي نفس الوقت وجود الثقافة القومية وتفاعلنا معها لفترة زمنية طويلة قد لا يلغي أو قد لا يتناقض بشكل جذري مع بعض الثقافات المحلية أو الوطنية بشكل جذري.

□ **علي الزغل:** أنا لي ملاحظة بما أننا انتقلنا إلى مفهوم جديد لمفهوم الثقافة وأنا الآن في تصوري لا زلنا نتكلم عن الحضارة والتراث الاجتماعي إلا إذا كان يوجد مفاهيم أخرى للثقافة أرجو من الزملاء تحديدها ومن الحديث الذي جرى يبدو لي وكأننا نتحدث عن أيدلوجيات جمع أيدلوجية معينة وطنية أو عالمية من هذا المنطلق أفضل استخدام حضارة عربية إسلامية وأستبعد مؤقتاً مفهوم الثقافة لأنها تدخلنا في معانيها وتحديداتها ويمكن طرح الموضوع بصورة أخرى غير التي طرحها الدكتور كمال فيما يتعلق بعالمية الحضارة أو الثقافة أرى أن هناك بعدين أو أكثر للحضارة أو الثقافة استخدما بنفس المعنى.

بالنسبة إلى تأثير النظام والغزو الحضاري والعسكري والمادي الغربي على العالم الثالث والذي نحن جزء منه.

ما هي الأنماط المحتملة للرد الثقافي أو الرد الحضاري.

أكرر مرة أخرى وأؤكد من خلال التفاعل مع هذه الحضارات التفاعل الحي الديناميكي وعدم الانغلاق عليها ولا يمكن أصلاً لأنها هي التي تؤثر فينا ونحن نحاول جادين أن نتفاعل معها ولا نحاول أن نكون منفعلين وفاعلين بقدر إمكانياتنا وأن ننتقل من البعد القومي إلى البعد العالمي كأننا قفزنا عن حقائق كثيرة من ضمنها المحلية والمفهوم القومي وإلى غير ذلك من أمور.

بدائل مطروحة:

١ ــ البديل الإيراني الذي ليس وطنياً وإنما إسلامي إلى حد كبير ووطني إسلامي فرعي

ضمن مفاهيم معينة بالدين الإسلامي. وشخصياً قد لا تكون تجربة ناجحة لا في الحاضر ولا في المستقبل لكن يمكن أن يكون الحل أو البديل القومي الإسلامي العقلاني الذي له بعد قومي بعد عالمي وضروري أن يكون هذا البعد العالمي متفتح وعدم الانغلاق على الثقافات العالمية مثل ما كان للعرب والإسلام في بعض الجوانب تأثير على الحضارات الغربية في أزمنة مختلفة، وممكن أن نتفاعل ويؤثروا فينا وبدورنا نولد أشياء جديدة ضمن ظروفنا وإمكانياتنا.

□ **أحمد ظاهر:** القضية التي تثيرها المفهوم الجديد الذي قدمته إسلامي عقلاني لا أعرف ما هو تعريفه؟ هل تقصد فترة الخلفاء الراشدين في العصر الإسلامي الذهبي الذي يسميه المؤرخون والذي أعتقد أنه لم يكن موجوداً بخاصة حاجة إسمها عقلاني إسلامي أنا شخصياً أشك في وجوده.

□ **عادل ظاهر:** قد توجد على صعيد الفلسفة نزعات عقلانية، الفلسفة الدينية أعتقد أن ما يريد قوله الدكتور أحمد أنه لا توجد على صعيد الدين نزعات عقلانية.

□ **أحمد:** هذا صحيح.

□ **عادل ظاهر:** والسبب الوحيد كما أعتقد وقد أكون مخطئاً وهو أن المعيار الأخير في الدين هو الكلام المنزل وليس العقل «القائم على الإيمان» وليس للعقل دخل فيه «الإيمان». المعيار الأخير هو معيار غير عقلاني معيار مرتبط.

□ **أحمد ظاهر:** يمكن تلخيص القضية بـ: «وجدت السماء لتأمر والأرقى لتطيع».

□ **عادل ظاهر:** إذا أخذنا هذا المفهوم وتطبيقه فهذا صحيح والدليل على ذلك إذا فشلت الحركات التي قامت لعقلانية المفاهيم الدينية لا يتخلى عنها الناس، قد تفشل هذه الحركات وهي تعتبر فاشلة إذا أخذنا تاريخ الفكر، كل الحجج التي قدمت للبرهنة على حجج القديس توما الأكويني.. إلخ هي فاشلة لم تنجح في البرهنة على الاعتقادات الدينية الأساسية ولم تؤثره من قريب أن من بعيد على إيمان المؤمن.

□ **علي:** ولكن محاولات محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، وقاسم أمين.. إلخ.

□ **د. كمال:** محاولات ضمن طابع الإصلاح الديني، عملياً قامت هذه الحركات ضد المهاترة في الدين.

□ **أحمد ظاهر:** لم تقم من أجل التوثيق ولم تثمر في شيئاً.

□ **نظام:** حركة محمد عبدالوهاب تعتبر حركة إصلاح ديني ومن منطلق دين (منطلق إيمان)، وأن اعتبرها الأتراك حركة سياسية أكثر من مؤسسها نفسه ولكنها تبقى في ميكانيكيتها (Mechanisim).

قد قامت كردة فعل على الأوضاع الدينية السائدة (غير الجيدة) من هذا المنطلق محمد عبده،

مثلاً، نادى بتوحيد السنة والشيعة، وقال: انتهى زمن معاوية دعونا نتوحد، لأن هناك أخطاراً داهمة علينا حالياً، وهنا تبلورت ردة الفعل ومحاولة التوفيق من أجل النهوض بالأبحاث.

□ **كمال:** ما هي الثقافة وكيف تقدم أنفسنا للعالم، ربما اختلط صديقي بالفكر الديني الإسلامي، ولكنه يمكن أن يكون بعض النقاط في هذا التصور فإما نحن كعرب مسلمين وحتى المسيحيين متأثرون بالقيم الإسلامية، وليس بالضرورة كل الأمورالتوحيدية وإنما في العلاقات والسلوك والاتجاهات وإلى غير ذلك من الأمور في تقديري لا يوجد أي نموذج يفضل هذه الحقيقة بشكل أو بآخر وأن ينجح داخلياً أو يقدم نفسه للعالم الخارجي بشكل مقبول إذا تجاوز هذه الحقيقة.

□ **نظام:** بشكل بسيط جداً من المعروف إذا أردنا أن نهتم بثقافتنا كعرب من أجل أن ننهض ونتقدم كعرب، ويجب علينا أن نعرف ماهية الثقافة التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، ومن أجل هذا التقدم، من المفروض أن نبدأ ونتعرف على أنفسنا وعلى الآخرين من أجل فرز هذا الخليط الحضاري الثقافي ذلك لكي نرضى أن نضع أمام أعيننا أنه يوجد أناس متقدمون أكثر منا، ولا نحجم ما نعمله بردة فعل فقط. لأن هذا سيقودنا حتماً إلى الفشل. كما حصل مع القومية العربية حين ظهرت كردة فعل معينة على التغلغل الأوروبي ولذا لم تتبلور هذه القومية حتى الآن على أسس جذرية أي لا يوجد مفهوم معين تحريري ومنطقي يُبنى على هذا الأساس أي بقي رومنسي.

□ **أحمد ظاهر:** لماذا الجمعيات السرية في بيروت؟

□ **نظام:** كانت ردة فعل فقط.

□ **أحمد:** ضد من؟ العثمانيين؟

□ **نظام:** ردة فعل على التسلط الحميدي على تخلف العرب جمعية بيروت السرية كانت تتألف من الأقلية المسيحية التي عاشت داخل الدولة الإسلامية منذ الحروب الصليبية كانت هذه الجمعية تبحث عن المساواة في داخل الدولة العثمانية.

□ **أحمد ظاهر:** هذا هو الذي قصدته.

□ **نظام:** أعضاء هذه الجمعية بحثوا عن مساواتهم لم يستطيعوا الحصول عليها داخل الدولة العثمانية.

ورأت من خلال احتكاكها مع الإرساليات التبشيرية ومن خلال النهوض القومي الذي أفرز أنها من خلال التبعية القومية من الممكن أن تحرر نفسها وأن تحرر الناس المحيطين بها، كأقلية مسيحية! إن الإنسان المسيحي الذي عاش في بيروت، لا يمكن لأحد أن يقنعني بأن لندن كانت تهمه أكثر من بيروت أو الحارة التي يعيش بها. ولذا بدأوا بطرح شعارات الإصلاح في داخل الدولة

العثمانية هذه الإصلاحات تتطورت لتصبح ثورة في المفهوم القومي. وقد استجاب العرب لهذا النداء لماذا؟ وخلال الحرب التركية الروسية ١٨٧٨ طرح بعض الوجهاء العرب سأله هزيمة الدولة العثمانية؟ وكانت المسألة الشرقية آنذاك مطروحة أمام القوى اروبوبية فقالوا: ماذا سيكون مصيرنا لو هُزمت أو أين موقعنا من الأعراب؟ بحيث إذن أن نبحث عن صيغة جديدة بعلاقتنا مع الأتراك كعرب ـ أي كعنصر خاصة تتقاذفه أمواج رياح. انتصار أو هزيمة الأتراك؟

□ **كمال:** الحقيقة ليس مهمًا أن نقرر الدوافع لأنه لا نصل إلى جزئيات تاريخية كثيرة المهم يوجد الواقع المعاصر الذي نعيشه مطروح مفاهيم قومية مطروح تحديد الهوية هوية عرب عادية.

ومافي شك أن المكون الديني الإسلامي في هذه الهوية مكون أساسي جداً لا يمكن أن نتخلى عنه أو ننكره. وفي رصد الواقع التاريخي المعاصر «على أساس الدين» يجب أن تتحدد مفاهيم الثقافة الوطنية. المكون الإسلامي في الثقافة أساسي ولا يمكن إنكاره ولا نقدر أن نقول بأنه غير قائم. ونحن قوميين عرب أصولنا مسيحية وفي نفس الوقت الواحد يتساءل مشروعية التصورات البديلة بما فيها القوميات العملية دعا فيها مفهوم (الأمبريلا) الأكبر للأمة الإسلامية القومية كلها مفاهيم مطروحة بنفس المستوى من التحليل والنقاش وهذا جزء من أزمتنا.

ضمن هذا الإطار والواقع نحن مطلوب منا تحديد مفاهيم من خلال تقدم استجابتنا للعالم المعاصر وأعتقد أنه جزء أساسي كبير في الأزمة. مشكلة الهوية كيف نواجه العالم وهذه الجملة في حرب في ضمير الجماعة كيف نواجه أو نصل إلى مشكلة (من نحن). «د. أحمد: من نحن هذا هو السر؟».

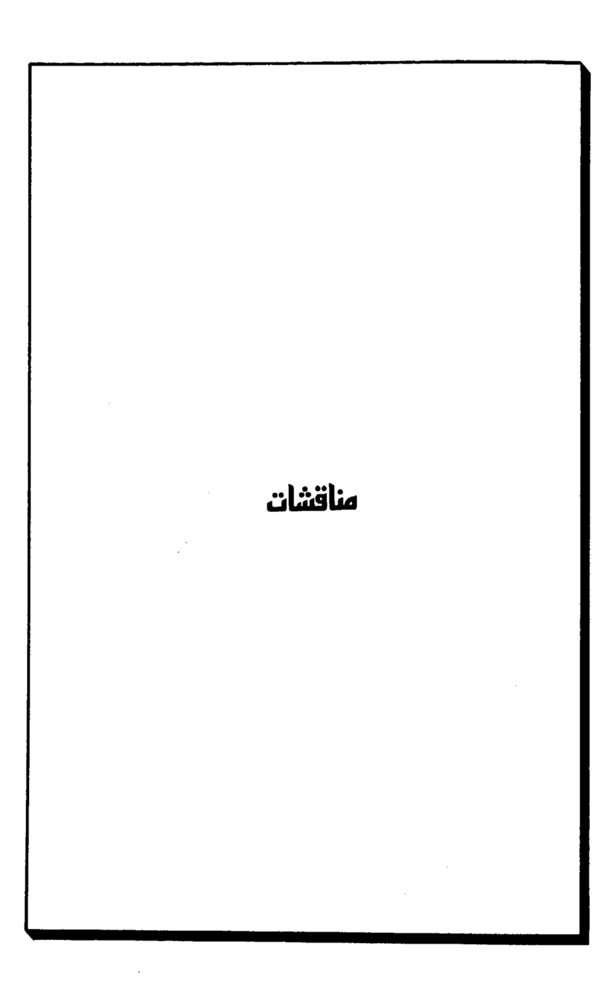
وهذا الشيء مطلوب أن نحل هذه الإشكالات ونحل مشكلة علاقتنا بالعالم المعاصر وفي نفس الوقت كيف نكون اجتماعيين كيف نكون (نحن).

هذه وهذه المشكلات الأساسية يجب أن نعمل عليها وفي نقطة صغيرة.

□ **علي الزغل:** علاقتنا ببعض كيانات صغيرة إذا ما تم الاتفاق على القصور العام للثقافة القومية العربية لكل الأمة العربية وثم الالتزام بدرجة معقولة في هذا الاتفاق في الكيانات الصغيرة، أرى أنه لا تناقض بين الجسم الكلي في الثقافة العربية القومية وبين الكيانات الصغيرة الوطنية وإنما هناك الالتزام بالمبادىء الأساسية وقد أرى بهذا التنوع الإثباتي نوع من الإسراع ربما لحل المشاكل الخاصة بهذه الكيانات الجزئية.

□ **أحمد ظاهر:** شكراً على مشاركتكم وإلى اللقاء.

□ □ □



مناقشات

التاريخ الجديد والحقائق الخطرة

خلدون حسن النقيب
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

لقد مثلت الأحداث التي رافقت الحربين العظميين حقبة من الآمال الضائعة وسلسلة من الصدمات اللاعقلانية: المآسي التي تخلفها الحروب الطاحنة، الكساد العظيم، السعار الذي يتولد عادة من التعصب القومي الشوفيني الذي يقود إلى مزيد من الحروب، إلى آخره. ولكنها بالذات الحقبة التي وضعت الأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية التي تنظم العالم الذي نعيش فيه الآن.

وكما رافقت نهاية الحرب العالمية الأولى موجة ثورية اجتاحت أوروبا، كذلك رافقت نهاية الحرب العالمية الثانية موجة ثورية اجتاحت العالم الثالث، هذا العالم الذي يدين بوجوده إلى الحرب ذاتها التي قسمت العالم إلى عوالم ثلاثة. وهكذا بنهاية الحرب العالمية الثانية يكون قد انتهى قرن الاستعمار الأوروبـي وبدأ قرن الهيمنة الأمريكية[1].

وقد تفاوتت ردود الأفعال لهذه الأحداث العظام: كثير من التاريخ في قليل من الزمن. أما في العلوم الاجتماعية فقد كان رد الفعل الرئيسي هو طغيان التيار اليميني المحافظ بعد الحرب العالمية الثانية الذي دعى إلى صرف النظر عن التركيز على دراسة التغير الاجتماعي وميكانيزماته وأسبابه، خاصة التغيير المفاجيء والتغير واسع النطاق الذي يؤدي إلى انقلاب الأحوال. فالتغيير الاجتماعي يقود دائماً إلى «الحالة الطبيعية» وهي توازن القوى والانتظام، ولذلك فالتغيير هو الاستثناء وكثير منه يؤدي إلى اللاتنظيم ويولد في المؤسسات والظواهر الوظائف السلبية.

ومن الأمثلة على التيار اليميني المحافظ في العلوم الاجتماعية نجاح الدعوة إلى التجزيئية: تجزئة الاقتصاد السياسي كميدان دراسة إلى تخصصات تماثل الحدود الادارية التي تفصل الأقسام العلمية في الجامعات: اقتصاد، تاريخ، اجتماع، علوم سياسية، وكذلك سيطرة الدعوة إلى نبذ

النظريات القديمة (أو «النظريات العظمى» استخفافاً: Grand Theory) لأنها تمثل تحيزاً إيديولوجياً غير علمي، مقابل جعل العلوم الاجتماعية تجريبية لا إيديولوجية بحيث تسعى إلى الوصول إلى الوقار العلمي الداعي للاحترام.

وقد سيطر هذا التيار اليميني المحافظ على العلوم الاجتماعية في الخمسينات والستينات سيطرة شبه تامة: الكلاسيكيون الجدد والكينزيون في الاقتصاد، الوظيفيون ـ البنائيون في الاجتماع والانثروبولوجيا، السلوكيون وجماعة التفاعل الرمزي في علم النفس الاجتماعي... الخ. وقد أفلحت هذه الجماعات ذات التوجهات الفكرية والايديولوجية المحافظة في إشاعة الاعتقاد أن بالامكان الوصول: إلى حقيقة متجردة من القيم، وإلى فهم المجتمع الانساني بدون اللجوء إلى أصوله التاريخية، وإلى تعقيم وتنظيم البيئة الاجتماعية والنفسية للإنسان بمعزل عن المجتمع والمؤسسات الاجتماعية، وإلى فهم الظواهر الاجتماعية في تجزئها الأكاديمي.

وكان من نتيجة ذلك الحالة التي وصفها بول سويزي، العالم الاقتصادي اليساري، في سنة ١٩٥٦ على النحو التالي: «إن هناك نوعاً من المسالمة المصطنعة في العلوم الاجتماعية الأكاديمية هذه الأيام. فممارسوها قد أحسن تدريبهم أكثر من السابق ولكن النتيجة لم تكن الكفاءة الفنية. وليس بأقل إثارة للعجب الطريقة التي يدخلون فيها هؤلاء في قوالب جاهزة كموديلات السيارات التي تخرج من الحزام الناقل في المصنع. فهم يتكلمون بنفس الطريقة، ويعالجون نفس أنواع التفاهات، ويأخذ بعضهم البعض مأخذ الجد بشكل مريع. وفوق كل ذلك يلتزمون بالمؤامرة الضمنية لرمي كل القضايا المهمة والمثيرة خارج عالم الخطاب العلمي»[٢].

وبعد سويزي بخمسة عشر سنة قدّم سيرجي موسكوفيجي تشخيصاً آخر لهذه الحالة في علم النفس الاجتماعي سنة ١٩٧٢. فقد تحول علم النفس الاجتماعي في الستينات، حسب تقدير موسكوفيجي، إلى علم ثانوي معزول بسبب سعي علماء النفس الاجتماعي إلى تحقيق الوقار وطلب الاحترام في ميدان الحياة الأكاديمية، فمعظم التجارب تجري بشكل تقبله الجامعات ويباركه الأكاديميون المحافظون، ومع أن النتيجة كانت تخريج طلاب يعرفون الأدبيات وكيف يستعملون الأساليب الاحصائية والأدوات المخبرية ويكتبون الأطروحات الجيدة، ولكن بالمقابل فإن عزلة علم النفس الاجتماعي عن التطورات في العلوم الأخرى (اجتماع ـ انثروبولوجيا) جعلت الأسئلة التي تطرح للبحث محدودة جداً، وحتى لو كانت عن قضايا هامة فبسبب صياغتها الجزئية تتحول إلى أسئلة ثانوية وقضايا تافهة.

وهكذا في تقدير موسكوفيجي فقد تحول علم النفس الاجتماعي إلى علم نفس الحياة الفردية الخاصة، وممارسوه إلى أعضاء في نادي خاص. إن هذه الرغبة في الوصول إلى مكانة العلم

بالمواصفات الأكاديمية الحالية تمنع علماء النفس الاجتماعي من صياغة الحقائق الخطرة مقابل الحقائق الجزئية الثانوية التي يتعامل معها الآن. «إن العلوم الناجحة هي العلوم التي تنتج حقائق خطرة (تلك التي تغيّـر اعتقاداتنا السائدة وبالتالي معرفتنا بالعالم والمجتمع) والتي من أجلها كافحت والتي من خلالها تصورت النتائج»[٣].

* * *

ولكن سيطرة التيار اليميني المحافظ على العلوم الاجتماعية لم تتم كلياً، ولم تكن بدون مقاومة عنيدة، ولم تكن بدون بدائل لامعة متألقة. فأغلبنا يتذكر الوقع الذي خلفه كتاب سي رايت ميلز: المخيلة العلم اجتماعية (١٩٥٩) وكتاب اريفنك زايتلن: الايديولوجية وتطور النظرية الاجتماعية (١٩٦٨)، وكتاب ألفن كولدنر: الأزمة القادمة في علم الاجتماع الغربي (١٩٧٠)، كأمثلة في ميدان علم الاجتماع فقط، ويمكن ضرب أمثلة في ميادين العلوم الاجتماعية الأخرى بما مثلته التيارات النقدية والراديكالية من مقاومة، ومن بدائل بدأت تعطي ثمارها في السبعينات.

وقد برزت منذ أواسط الستينات عدة مراكز رئيسية لمقاومة التيار اليميني المحافظ، خارج إطار المعارضة الماركسية التقليدية. أحد هذه المراكز وأرسخها ظهر حول مجلة الحوليات ثم جماعة البنائية في فرنسا. وبرز المركز الآخر للمقاومة حول مجلة الماضي والحاضر وثم حول مجلة المراجعة لليسار الجديد في انكلترا. وفي الولايات المتحدة ظهرت عدة مراكز للمقاومة: أقدمها وأرسخها جماعة مجلةالمراجعة الشهرية، وثم حول مجلة دراسات على اليسار وما تشعب منها من مجلات: الثورة الاشتراكية، والمراجعة الاشتراكية[٤].

إن القاسم المشترك الأعظم لجميع هذه التجمعات هو التوجه التاريخي: أي المعالجة التي تجعل من التاريخ بعداً أساسياً في تحليل القضايا والظواهر الاجتماعية. هذا الفهم للتاريخ يتخطى الفهم الكرونولوجي التسلسلي للأحداث وحدودها الجغرافية والسياسية والحضارية، إلى تصور تحليلي للأحداث والمؤسسات والظواهر الاجتماعية، ينحو إلى استعمال المفاهيم وأدوات ومناهج البحث التي تطورت كثيراً في العلوم الاجتماعية الأخرى، وخاصة علوم الاقتصاد والنفس والاجتماع. والمحصلة النهائية في هذا التوجه التاريخي هو محاولة إعادة وحدة المعرفة عن طريق تقديم تفسيرات شمولية تركيبية للواقع والتاريخ بعيداً عن السطحية التي تولدها التجزيئية الأكاديمية.

إن هذا الفهم للتاريخ الذي نطلق عليه بحق وصف الجدة: التاريخ الجديد[٥]، تجسده أعمال فرناند برودل: خاصة المدنية والرأسمالية (٣ مجلدات)[٦]، وأريك هوبزبوم: الصناعة والامبراطورية (مجلدان حتى الآن)[٧]، وأعمال باران وسويزي عن الرأسمال الاحتكاري[٨]، وبارنكتون مور عن الأصول الاجتماعية للديمقراطية والدكتاتورية[٩]، التي تعتبر أعمالاً رائدة وبدائل

لامعة متألقة لما يطرحه التيار اليميني المحافظ. ومما يحزن حقاً أن أياً من هذه الأعمال لم يترجم إلى اللغة العربية (أللهم إلا ترجمة جزئية للكتاب الأخير) ولم تقدم بشكل منظم معمق لقراء العربية وطلاب جامعاتها حتى الآن.

وقد أثمر هذا التيار عدداً ممتازاً من الأعمال التي أثارت صدى تستحقه فعلاً أود أن أخص بالذكر أعمال ترى اندرسن: سلالات الدولة المطلقة، ومعابر من الحقبة القديمة إلى الاقطاعية[١٠]. وكذلك أعمال أمانويل ولارشتاين حول: نظام ـ العالم الاقتصادي الحديث (مجلدان حتى الآن)[١١]، وأعمال جيمس أوكونر عن الأزمة السنمالية (الفسكالية) في الدولة[١٢].

وليست هذه المعالجات الشمولية مقتصرة على الغرب الرأسمالي، فقد اتسعت هذه المعالجات في الثمانينات لتدخل العالم الثالث في دائرة الاهتمام والتحليل. ولذلك يجب أن نشير بشكل خاص إلى كتاب المؤرخ ستافريانوس: الصدع العالمي (١٩٨١)[١٣]، وكتاب عالم الانثروبولوجيا وولف: أوروبا وشعوب بلا تاريخ (١٩٨٢)[١٤]، وعالم الاجتماع ورزلي: العوالم الثلاثة (١٩٨٤)[١٥]. ومع أن هذه الدراسات عن العالم الثالث ما زالت قليلة العدد إلا أنها تبشر بمحصول وفير من الحقائق الخطرة.

* * *

من بين هذه الأعمال التاريخية الجديدة يبرز كتاب آرنو ماير: دوام النظام القديم (١٩٨١)[١٦] الذي يمكن تلخيصه بشكل أطروحة في غاية البساطة ولكن في غاية الأهمية في وقت واحد. إن النظام القديم (Ancien régime) لم ينته، حسب الاعتقاد السائد، بالثورة الفرنسية ولا حتى بالانتفاضات التي أعقبتها وإنما استمر بكامل قوته تقريباً حتى سنة ١٩١٤. وفي هذه الأثناء، أي من سنة ١٨٠٠ إلى سنة ١٩١٤ كانت الارستقراطية وطبقة النبلاء (أي ملّاك الأراضي) هي الطبقة الحاكمة ـ المهيمنة في أوروبا عموماً بالرغم من كل الثورات والانتفاضات الليبرالية والاشتراكية والقومية التي سادت القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وقد كانت ثقافتها وحضارتها هي السائدة ـ المهيمنة في أوروبا بالرغم من تضاؤل دور الزراعة في الاقتصاد وبالرغم من الثورة الصناعية وازدهار الرأسمال النقدي والتجارة. وقد اقتضى العالم ثلاثين سنة من الحروب المتصلة الاقليمية وحربين عالميتين من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٤٥ لزحزحة هذه الطبقة من مكانها إيذاناً بمجيء الحقبة البرجوازية ممثلة بالفوردية والرأسمال الاحتكاري.

ولا تنبع أهمية أطروحة ماير من أنها، بتفسيرها الجديد لتسلسل الأحداث قد أخّرت انتصار البرجوازية العليا (الصناعية ـ المالية) بقرن كامل من الزمن بعد الثورات الليبرالية في سنة ١٩٤٨، بقدر ما تلقي الضوء على آليات ومكانيزمات مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية. وهنا ستكون هذه

الأطروحة بلا شك مثار نقاش وجدال كما أثارت أطروحة بيرين الشهيرة عن بداية العصور الوسطى وعن دور التجارية في الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية النقاش الذي لم يحسم إلى حد الآن[١٧]. وخلافاً لأطروحة بيرين فإن أطروحة ماير تمثل تحدياً جدّياً لأنها تتعرض لفترة مدروسة دراسة واسعة ويسودها العديد من الحقائق والمسلمات.

كيف إذن توصل ماير إلى أطروحته هذه؟ وما هي الأدلة التي يقدمها لاثباتها؟. إننا نعرف من كتب التاريخ مجموعة موثقة من الحقائق عن هذه الفترة.

أولاً: إن الثورة الفرنسية قد أفادت الطبقات الوسطى من المجتمع الفرنسي، ولكنها لم تكن ثورة ضرورية، بمعنى أن معظم الأحداث التي وقعت بسببها كانت ستقع حتى ولو لم تحدث الثورة[١٨].

ثانياً: إن الدولة البونابارتية التي تمخضت عنها الثورة في النهاية كانت النموذج التاريخي للدولة التسلطية الحديثة، وكانت كذلك حلاً وسطاً بين تجاوزات الجمهوريين المتطرفين (واليعاقبة) وبين الدعوة إلى عودة الملكية.

ثالثاً: إن الارستقراطية والنبلاء قد عادوا إلى أماكنهم بعد انهيار الدولة البونابارتية وعودة الملكية بين سنوات ١٨١٥ ــ ١٨٣٠ (عدا بريطانيا والنمسا طبعاً).

وأخيراً: إن الثورات الليبرالية التي امتدت من ١٨٣٠ ــ ١٩٤٨ قد أدت إلى هزيمة الحلف المقدس ونظام مترنيخ الرجعي وإلى تحقيق العديد من المكاسب الديمقراطية والدستورية وشهدت العديد من الجهود الإصلاحية. ولكن الحقبة التي أعقبتها أي بعد ١٨٥٠ شهدت هجمة رجعية عاتية أعادت كثيراً من المزايا التي خسرتها الأرستقراطية وثبّتت مراكزها السياسية والاقتصادية كما كان الوضع عليه في السابق. هذه الحقبة التي هيمن عليها قادة محافظون من أمثال بالمرسن في انكلترا، نابليون الثالث في فرنسا، وكنت كافور في إيطاليا، وبسمارك في بروسيا[١٩].

كل هذا معروف ومدروس دراسة موسعة متعمقة. ولكن ماير بأطروحته الجديدة يقترح شيئاً آخر، وهو أن البرجوازية العليا أي برجوازية الصناعة والمال لم تدخل في صدام حقيقي مع الأرستقراطية والنبلاء (ملّاك الأراضي الزراعيين) بالرغم من تنامي حجمها الاقتصادي والمادي بعد سنة ١٨٥٠ بسبب الثورة الصناعية والتحضر واسع النطاق الذي بدأ يكتسح أوروبا في ذلك الحين.

بل أن ماير يذهب إلى أبعد من ذلك ويدّعي بأن البرجوازية العليا لم تخطط أبداً إلى إزاحة الارستقراطية والنبلاء من مراكزهم كما كان متوقعاً، والعكس بالضبط هو الذي حدث. أي أن البرجوازية العليا قد تنازلت عن المطالبة بنصيب أكبر من القوة والسلطة بما يتناسب مع تنامي حجمها

الاقتصادي، مقابل أن تتولى الارستقراطية والنبلاء بحكم مراكزهم المتقدمة الثابتة في الدولة وفي النظام السياسي ومكانتهم الحضارية وهيبتهم التقليدية حماية مصالحها والقبول ببعض الاصلاحات الليبرالية. وما الذي جعل هذا التحالف ضرورياً؟. يجيب ماير بأن خوف البرجوازية من العمال وحركاتهم السياسية والنقابية هو الذي دفع البرجوازية العليا في أحضان الأرستقراطية، وإدراكهما ــ كلاهما ــ بأن هذه الطبقة العاملة ودعاتها ومثقفيها تمثل العدو المشترك الحقيقي، لأن هذه الطبقة وليست البرجوازية العليا هي التي كانت تملك البديل للنظام القائم الذي يدعو إلى إعادة توزيع السلطة والثروة بشكل جذري في المجتمع.

ويستدل ماير على نفوذ هيمنة الأرستقراطية وملاك الأراضي الزراعية من النبلاء في الفترة التي يدرسها (١٨٠٠ ــ ١٩١٤) بدراسة موسعة لأهمية الزراعة مقابل الصناعة في الاقتصاد الأوروبي. وتحمل الدراسة في طياتها نتيجة تدعو إلى الدهشة حقاً وهي أنه بالرغم من الثورة الصناعية والاضمحلال التدريجي لدور الزراعة في الاقتصاد الأوروبي فإن الصناعة الثقيلة الحديثة لم تمثل قطاعاً رئيسياً في الاقتصاد حتى بداية الحرب العالمية الأولى، لا من حيث الاستثمار ولا من حيث الحصة في الناتج القومي، ولا من حيث العمالة.

ويوضح ماير بأن ملّاك الأراضي الزراعية من الأرستقراطيين والنبلاء كانوا أنفسهم سبّاقين إلى إدخال الأساليب الرأسمالية في الزراعة، وأن نسبة كبيرة منهم قد دخلوا في ميدان الصناعات الغذائية أو المشروبات الكحولية، أو في ميدان التعدين عن طريق استغلال المناجم والمعادن في الأراضي التي يملكونها. ويميّز ماير بين الصناعات التقليدية كالمنسوجات والجلود والغذاء والأثاث التي استوعبت معظم القطاع الصناعي، وبين الصناعات الحديثة كصناعة المكائن والحديد والصلب والطاقة والصناعات الهندسية التي لم تزدهر وتتسع إلا في مطلع هذا القرن، والتي (مع قطاع التجارة الخارجية والمصارف) يطلق عليها ماير البرجوازية العليا[٢٠].

ويستخلص ماير من هذا التحليل أن البرجوازية العليا كانت طوال القرن التاسع عشر ضعيفة اقتصادياً وسياسياً بالمقارنة مع الأرستقراطية والطبقة الحاكمة ذات المكانة الراسخة سياسياً واجتماعياً، ولكن البرجوازية العليا كانت في طور النمو السريع وكان دورها الاقتصادي والمادي يتعاظم باستمرار مع تسارع وقع عملية التصنيع ــ التحضر. بينما كان الارستقراطيون والنبلاء من ملّاك الأراضي يواجهون وضعاً إقتصادياً يتناقص دور الزراعة فيه ووضعاً سياسياً يتنامى فيه دور الطبقات الوسطى والعمال بسبب وجود البرلمانات والانتخابات. . . الخ. وهكذا فقد خلقت الأرضية المناسبة لتحالف الطبقة القديمة المتجددة مع الطبقة الجديدة في طور النمو. ويضع ماير يده بهذه الطريقة على الصيغة التي بواسطتها استطاعت الأرستقراطية والفئات النبيلة التكيف مع الأوضاع المستجدة مع أن الأسس المادية التي بنيت عليها سلطتهم وهيمنتهم قد ضعفت كثيراً واضمحلت.

من تحليل الخلفية الاجتماعية ــ الاقتصادية للمراكز الرئيسية في الدولة (البرلمان، الحكومة، الجيش، مجالس الحكم المحلية والقومية والاستعمارية) والمراكز العليا في الكنيسة والأحزاب والمحافل السياسية التقليدية طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يتبينّ لماير بأن الأرستقراطيين والنبلاء قد احتكروا بعضها احتكاراً شبه كامل وسيطروا عليها جميعاً سيطرة تامة. وما أن بدأ التحالف مع البرجوازيةالعليا بعد سنة ١٨٥٠ حتى بدأت عملية استيعاب وامتصاص للبرجوازيين البارزين والأثرياء والمتميزين من أصحاب المشاريع (أو الانتربرافور) في عداد الطبقة الأرستقراطية والنبلاء عن طريق أسلوب التنبيل (Enoblement) بمنح الألقاب الوراثية والدائمة (أي مدى الحياة) لمن يتم اختيارهم بدقة من البرجوازيين وأبناءالطبقة الوسطى فقط. ولم يدخل أبناءالطبقة العاملة في هذا البرنامج أبداً(٢١).

ويذكر ماير بأن انجلترا قدمت أفضل مثال على ما يريد الوصول إليه. فقد استطاعت الطبقة الحاكمة والمهيمنة اقتصادياً وسياسياً من استيعاب الفئات المتقدمة من الصناعيين والمتمولين والانتربرافور والبيروقراطيين والمهنيين في عدادها إلى درجة أن تمكن شخص مثل دزرائيلي الذي لم يكن من البنلاء أن يصل إلى رئاسة الوزارة (وإن كان ينتمي إلى الفئة العليا من الطبقة الوسطى). عندما يتتبع القارىء شرح ماير لهذه القضية لا يستطيع إلا أن يتذكر شرح بارتو لدورة النخبات التي تديم بواسطتها النخبة الحاكمة نفسها وتجدد دمها وترسخ أسس شرعيتها(٢٢).

وفي مقاطع من الكتاب (خاصة الفصل الرابع) غاية في الأصالة والامتاع شرح أرنو ماير فيها كيف أن البرجوازية العليا لم تكتف بالقبول بهيمنة الأرستقراطية الاقتصادية والسياسية، بل تعدت ذلك إلى تقليد الأرستقراطية في كل شيء: في أنماط حياتها وترفها وأذواقها، وفي ألقابها وتدرج منازلها، وفي حضارتها ومدارسها وجامعاتها، وفي فنونها وآدابها. وباختصار فقد تبنت البرجوازية العليا الفلتنشاوانك الأرستقراطية، أي نظرة الأرستقراطية الكلية إلى العالم والحياة(٢٣). هذه البرجوازية العليا لم تتحول إلى طبقة حاكمة بحد ذاتها وتبدأ بفرض وجودها وبلورت نظرتها الكلية إلى العالم الخاصة بها إلا بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تحسم الموقف لصالحها كلياً إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن هيهات، فقد انتهى القرن الذي هيمنت فيه أوروبا على العالم وبدأ قرن هيمنة أمريكا الشمالية التي ستوحد خلفها البرجوازية الأوروبية في نظام ــ العالم الذي نعيش في ظله الآن.

* * *

إن كتاب ارنو ماير عن دوام النظام القديم (صلابته، مرونته، تشبثه) من الأمثلة الجيدة على كيف أن المزاوجة بين التاريخ وبين مفاهيم نظرية مستمدة من علم الاجتماع والاقتصاد يمكن أن تقدم أساليب متقنة في التحليل ويمكن أن تولد حقائق خطرة تغيّر معرفتنا بالأشياء خلافاً للاعتقادات

السائدة ولكن ماذا تعني أطروحة ماير بالنسبة لنا نحن أبناء العالم الثالث انطلاقاً من مقولة أن الدول الصناعية تقدم صورة المستقبل للدول المتخلفة؟.

لقد كانت أوروبا وهي على شفا الحرب سنة ١٩١٤ تمر بمفترق طرق يشبه إلى حد ما مفترق الطرق الذي تمر به بعض دول العالم الثالث: فقد كانت أوروبا حسب تعبير بيري اندرسن: تحكمها طبقة حاكمة شبه أرستقراطية (وفي بعض الدول شبه إقطاعية)، واقتصادها رأسمالي شبه صناعي، وتمور فيها حركة عمالية متمردة شبه ناضجة. أو بعبارة أخرى «كانت أوروبا تملك ماضياً ما زال حياً، وحاضراً لم يستقر تكنولوجياً، ومستقبلاً سياسياً غير معروف»[٢٤]. ولكن ما أن انحسرت حمى الحرب والتي انحسر معها نفوذ وهيمنة الأرستقراطية، حتى سارعت البرجوازية العليا إلى استيعاب قيادات الحركة العمالية وإدخالها في اللعبة السياسية بإعطائها حق التنظيم في النقابات، المساومة الجماعية، التمثيل في المجالس الفنية. . الخ. ويجب أن ينظر لهذه المكاسب على أنها مكافأة لقيادات الحركة العمالية والديمقراطية الاجتماعية على تخليها عن الأممية الثانية وعلى سلوكها المتهادن مع الطبقة الحاكمة أثناء الحرب كالامتناع عن الاضراب والتنازل عن المطالبة بزيادةالأجور والمطالب الاجتماعية الأخرى.

وحالما شعرت الطبقة البرجوازية بالخطر المحدق المتأتي من النزعات الثورية لدى فئات واسعة من الطبقةالعاملة في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة ١٩١٨ ـ ١٩٢٣ وخاصة تحت تأثير الثورة البلشفية، بدأت بتشجيع الحركات الفاشية في إيطاليا ووسط أوروبا والنازية في ألمانيا، وانتهت معها. وقد عالج تشارلز ماير في كتابه «إعادة بناء أوروبا البرجوازية» الذي لا يقل أهمية وعمقاً عن كتاب أرنو ماير هذه القضية بتوسع وتفصيل[٢٥].

تشارلز ماير يبدأ من حيث ينتهي أرنو ماير (مع أن كتاب الأول صدر قبل كتاب الثاني بست سنوات). ومنه نتبيّـن كيف أن البرجوازية الأوروبية العليا في بحثها عن الاستقرار وفي سعيها لاعادة توزيع الأدوار السياسية بعد الحرب قد ارتضت نموذجاً للدولة في حقيقته وليس في ظاهرة لا علاقة له بنموذج الدولة الليبرالية ـ البرلمانية الذي تبلور في خضم اضطرابات القرن الماضي بقدر ما له من صلة بنموذج الدولة التضامنية الذي تمخضت عنه ظروف الحرب والأزمات الاقتصادية التي جاءت بعدها[٢٦].

هذه الدولةالتضامنية: سواء كانت تحت موسوليني أو هتلر أو فرانكو، أو دولة الرفاهية تحت حكم العمال في بريطانيا أو روزفلت في الولايات المتحدة، تقوم أساساً على إضعاف البرلمان. وسبب ذلك يعود إلى أنها تقوم على مبدأ تمثيل جماعات المصالح المنظمة المختلفة (الصناعيون، ملّاك الأراضي الزراعية، العمال، الكنيسة، الجيش، أصحاب المصارف. . . الخ) في أجهزة اتخاذ

القرارات ليس على أساس الأصوات التي يحصلون عليها في الانتخابات، وإنما على أساس قدرتها (الجماعات) على فرض أو رفض هذه القرارات. بحيث تبدو «العملية التشريعية في النهاية كتشكيل لنتائج المساومات بين المتنافسين الاقتصاديين والأجهزة البيروقراطية المستقلة»[٢٧].

إن هذه الترتيبات التي تمثل الأساس الذي ترتكز عليه الدولة التضامنية قد استقر ورسخ بعد الحرب العالمية الثانية، أي بعد انتصار البرجوازية النهائي في شكل التركيبة الصناعية ـ العسكرية (كمثال من الدولة الرائدة) في رحم دولة الرفاهية التي تسود في الغرب الرأسمالي. ولذلك إذا ما جمعنا النتائج التي توصل لها هذين المؤلفين واعتبرناها معاً فإن ظلالاً من الشك تلقى جدوى نموذج الدولة الليبرالية ـ البرلمانية، وحتى على إمكانية قيامها إطلاقاً، خلافاً للاعتقاد السائد بأن أوروبا قدمت في هذه المرحلة من تاريخها الحديث مثالاً ممكناً لهذه الدولة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلا بد أن نعيد النظر في ظاهرة التوسع الاستعماري والامبريالية. إذ أن هذه الظاهرة قد تمت في ظل دول يهيمن عليها الأرستقراطيون والنبلاء وإن ساندوا وشجعوا برجوازيتهم الوطنية في بلدانهم ولذلك فلا بد أن نأخذ في الاعتبار أن عوامل البحث عن أسواق خارجية للسلع المصنعة وتصدير رأس المال والحصول على مواد أولية رخيصة لا تكفي بحد ذاتها. إن قرار التوسع الاستعماري والهيمنة الامبريالية لم يتخذه البرجوازيون وإنما ارستقراطية الدولة وملّاك الأراضي من النبلاء لاعتبارات سياسية واستراتيجية أيضاً تتصل بالهيمنة والاستعباد الكامل للعالم الثالث وتتصل بالتنافي القومي للدول المهيمنة بعضها البعض أيضاً[٢٨].

وهناك أيضاً قضية الحداثة التي تعيد أطروحة ماير طرحها برمتها من جديد. وإلا فماذا نقصد بالحداثة في ظل دولة يهيمن عليها الأرستقراطيون والملّاك من النبلاء المعادون للبرلمانية والمعادون للديمقراطية والمعادون للعلمانية، وفي ظل دولة تسود فيها الحضارة التقليدية والمثل والقيم الكلاسيكية في العمارة والأدب والموسيقى، وتدار جامعاتها لتخريج الرجال النبلاء (Gentlemen) الذي يحتقرون العلوم ويعتبرون اللغات الكلاسيكية (اليونانية واللاتينية) والانسانيات (خاصة القانون والأدب) أساس الثقافة[٢٩]. وإلى أي درجة مثلت البروتستانتية (التي اعتبرها ماكس فيبر العامل الايديولوجي الملائم لتطور الرأسمالية) حضارة مشتركة، أو إلى أي درجة تغلغلت هذه في الحضارة المشتركة لتمثل عاملاً مساعداً لتطور البرجوازية؟

واضح إذن أن ثورية البرجوازية قد اضمحلت بعد سنة ١٨٥٠ ولم تلعب الدور الثوري الذي كان مفترضاً أن تلعبه عندما كتب ماركس وانجلز البيان الشيوعي في سنة ١٨٤٨. لقد حدث ما يصفه البيان الشيوعي بعد ذلك بقرن من الزمان، بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبحت البرجوازية صاحبة اليد العليا ومزقت العلاقات الاقطاعية وحولت كل العلاقات الانسانية إلى علاقات نقود

وذهب وفضة، وثوّرت أدوات الإنتاج وبالتالي علاقات الإنتاج. وبذلك خلقت الظور فالمناسبة للتثوير المستمر للإنتاج، وللإرباك غير المنقطع للأوضاع الاجتماعية، وللهيجان وعدم الثبات المتصل «التي تميزالحقبة البرجوازية عن غيرها من الحقب التاريخية». كل ما هو ثابت عميق التجمد من العلاقات المصحوبة بالآراء القديمة المتحيزة قد أزيلت، كل العلاقات المستجدة تصبح قديمة قبل أن تتحجر كل ما هتو صلب يذوب في هواء، كل ما هو مقدس قد تدنس، وأصبح الإنسان أخيراً مجبراً على مواجهة أوضاع حياته الحقيقية، وعلاقاته بغيره من البشر بأحاسيس واعية»[٣٠].

ولذلك فإنه من سوء الحظ أن يصدر كتاب مارشال بيرمان: كل هو صلب يذوب في هواء (١٩٨٢) في السنة التالية على صدور كتاب ارنو ماير[٣١]. إن بيرمان يأخذ منطلقه من تصور ماركس لدور البرجوازية الثوري ويقوم بالربط بين التطور اللامحدود للمجتمع بفعل الرأسمالية الصناعية الحديثة وبين التطور اللامحدود للإنسان والتحقيق الكامل لذاتيته بحيث يجعل من الحضارة الرأسمالية دور هائل واضطراب عظيم ــ الذي هو الصفة المميزة للحداثة، يؤدي إلى أن تذيب البرجوازية حضارتها ذاتها إلى هواء كما حولت من قبل كل ما هو صلب في الاقطاعية إلى هواء.

وسوء الحظ هنا مصدره هو أن كتاب بيرمان من الكتب الرائعة التي كتبت بتمكن من الموضوع وحماسة مخلصة تشع من صفحات الكتاب. ولكن خطيئته الأساسية كما أوضح بيري اندرسن هو افتقاره إلى مفهوم واضح للحداثة في التجربة التاريخية للبرجوازية فهو يغفل أهم عناصرها وهي أن للحداثة حدوداً واقعية وليست عامة متجانسة في التاريخ. بعبارة أخرى أن بيرمان قد أخذ أطروحة ماير بنظر الاعتبار لربما كان قد توصل إلى مفهوم أدق للحداثة أكثر واقعية وأكثر غنى. إن الفترة التي تمثل الحداثة أصدق تمثيل هي الثلث الأول من هذا القرن، وهي الفترة بالذات التي لم تكن فيها البرجوازية قد أصبحت صاحبة اليد العليا بعد، وهي الفترة التي أنجبت الحركات الرائدة في الثقافة والتي كانت جميعها معادية للبرجوازية[٣٢].

ماذا تبقى إذن من الدعوة القائلة بأن الدولة الليبرالية (البرجوازية الوطنية ونظامها السياسي) البرلمانية لا بد أن تكون مرحلة ضرورية في تطور البلاد العربية؟ إن التجربة الليبرالية ــ البرلمانية في محيط البلاد العربية قد ولدت ميتة لأنها بنيت على توازنات لقوى اجتماعية لم تكن موجودة أو لم تكن موجودة بمعزل على الدولة. ولذلك عندما جاء العسكر إلى الحكم وعندما دخلت أغلب البلاد العربية في عصر الدولة التسلطية كان المسرح قد أعد لهذا الحدث بزمان طويل[٣٣].

ولكن الرسالة التي تنقلها لنا أطروحة ماير هي أعمق من ذلك بكثير. فكأن التاريخ يخادعنا: فلا البرجوازية ولدت دولة ليبرالية ــ برلمانية قابلة على الحياة، ولا الرأسمالية اقتضت سيطرة البرجوازية على الدولة حتى تزدهر كطبقة وكحضارة، ولا البرلمانية كانت ضرورية للديمقراطية لأنها

أدت إلى ازدهار الطبقة القديمة المعادية لكليهما، وكذلك فإن الدولة التضامنية ــ المحصلة التاريخية لنظام البرجوازية السياسي تجعل من احتمال وجود ديمقراطية بلا حرية حقيقة واقعة، لأن القرارات المصيرية والهامة تتخذ في مساومات وراء الكواليس وليس في المجالس المنتخبة، ولصالح قوى أعظم من قوة الناخبين. وكما يقول باتلز بنفس مأساوي لا أملك إلا أن أشاركه فيه: إن العصور (التاريخية) تعرف بالأسئلة التي تثيرها، وليس بالأجوبة التي تقدمها. ومن حيث المبدأ فإن الأسئلة المهمة لا تجاب أبداً»(٣٤).

الهوامش والمصادر

ملاحظة: جميع تواريخ النشر تشير إلى الطبعة الأولى، إلا إذا ذكر غير ذلك.

(١) يقصد عادة بالقرن الأوروبي الفترة الممتدة بين سنة ١٩٤٨ ــ ١٩٤٥ التي هيمنت فيها أوروبا على العالم، أما القرن الأميركي فيقصد به الفترة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية. ويشير ديفز إلى أن كاوتسكي كان أحد الذين تنبأوا باحتمال ظهور قيادة الولايات المتحدة بالتعاون مع أوروبا لاستغلال العالم غير الصناعي منذ الحرب العالمية الأولى واصفاً إياها «بالامبريالية الخارقة للعادة» (Ultra-Imperialism) مقلوبة على رأسها. انظر:

(١) — Mike Davis. «The political Economy of late-Imperial America», New Left Review, No. 143, Jan. 1984, pp. 8-9.

(٢) — Paul M. Sweezy, «Power Elite of Ruling Class?», monthly Review, September 1950 reprinted in G.W. Domhoff and H.B. Ballard (ed): C. Wright mills and the Power Elites, Boston; Beacon, 1968 pp. 115-116.

(٣) — Serge Moscovici, «Society and Theory in Social Psycliology», in J. Israel and H. Tajfel (eds.): The context of Social Psychiology, A Critical Assessment. London and N.Y.: Academic Press, 1972, pp. 62-66.

(٤) يقدم مايكل باراوي تلخيصاً جيداً لتأثير بعض هذه التجمعات على الأحياء الماركسي في علم الاجتماع الأميركي:

— Michael Buraway, «Introduction: The Resurgence of Marxism in American Sociology,» in M. Buraway and Theda Skocopl (eds.): Marxist Inquiries, Studies of Laber, Class, and the State. Supplement to Volume 88, American Journal of Sociology, 1982, pp. 1-30.

(٥) من الواضح أن المطلوب بهذا الوصف التذكير بأن العلم الحديث عندما انطلق منذ منتصف القرن السابع عشر كان وصف أيضاً بالجدة: الفلسفة الجديدة.

(٦) — Fernand Braudel, Civilization and Capitalism. 15th-18th century. French edition, Paris: Armand Colin, 1979.

English edition, London., Collins:

★ Vol 1. The Structures of Everday Life, 1981.

★ Vol 2. The Wheels of Commerce, 1982.

★ Vol 3. The Perspective of the World, 1984.

(٧) — Eric J. Hobsawn. The Age of Revolution, 1789-1848. New York: Mentor, 1962.

— The Age of Capital, 1848-1875. New York: Mentor, 1975.

(٨) — Paul A. Baran and Paul M. Sweezy. Monopoly Capital: an Essay on the American Economic and Social order. New York. Monthly Review Press, 1966.

(٩) — Barrigton Moore. Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the making of the Modern World. Boston: Beacon, 1966.

(١٠) — Perry Anderson. Lineages of the Obsolutist State, London: NLB, 1974.

— —— Passages from Antiquity to Fendalism. London: N L B. 1974.

(١١) — Immanuel Wallerstein. The Modern World-System. New York: Academic Press.

★ Vol. 1, Capitalist Agriculture and the Origins of the Eruopean World-Economy in the 16th Century 1974.

★ Vol. 2, Mercantilism and the consolidation of the European World-Economy, 1600-1750, 1980.

(١٢) — James O'Connor. The Fiscal Crisis of the State. New York: St. Martin's, 1973.

— The Corporations and the State. New York: Harper, 1974.

(١٣) — L.S. Starrianos. Global Rift: The Third World Comes of Age. New York: William Morrow, 1981.

(١٤) — Eric R. Wolf. Europe and the People Without History. Berkeley: Univ. of California Press, 1982.

(١٥) — Peter Worsley. The Three Worlds: Culture and World Development. London: Weidenfeld and Nicolson, 1984.

(١٦) — Arno J. Mayer. The Persistence of the old Regime, Europe to the Great War. London: Croom Helm, 1981 (originally Pantheon Books, New York).

(١٧) حول أهمية أطروحة بيرين بالنسبة للحضارة العربية الإسلامية، انظر:

ــ خلدون حسن النقيب، «تساؤلات حول بعض الملامح الخاصة بالمجتمع العربي وتاريخه»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد الثاني، ١٩٨١، ص ١٧٨ ــ ١٩٢.

وكمثال على استمرار النقاش حول ما تثيره عن مرحلة الانتقال، وانعكاساتها خاصة على أعمال ولارشتاين واندرسن انظر:

— Roger S. Gottlieb, «Feudalism and Historical Materialism: A Critique and A Synthesis», Science and Society, Vol. XLVIII, No. 1, Spring 1984. pp. 1-37.

(١٨) قد يفاجأ القارىء بهذا التيار من التفكير حول الثورة الفرنسية ولكنه ليس بجديد فقد توصل ديفيد تومصن إلى هذا الاستنتاج في سنة ١٩٥٧، في كتابة عن أوروبا بعد نابليون. وقد لخص رونسيمان أهم الأراء المتعارضة حوله في مقال ترجم مؤخراً إلى اللغة العربية في مجلة الثقافة العالمية (الكويت). انظر:

— W.G. Runciman, «Unnesessary Revolution: The Case of France», European Journal of Sociology (Arch-Europ. Social). Vol. XX1V No. 2, 1983, pp. 291-318.

ــ مجلة الثقافة العالمية.

(١٩) — David Thomson. Europe Since Napoleon. 2nd ed., London: Longman, (1957), 1983, pp. 109-216.

(٢٠) — Arno J. Mayer, op.cit., chap. one.

(٢١) — Ibid., pp. 88-127.

(٢٢) ويعزو بالتزل هذه العبارة إلى ماركس: كلما كانت الطبقة الحاكمة قادرة على تمثيل وامتصاص الرجال البارزين من الطبقات المحكومة، كلما كان حكمها مستقراً وخطراً. انظر:

— E. Digby Baltzell, «Epilogue; To be a phoenix — Reflections on Two Noisy Ages of Prose», in Varieties of Political Expression in Socioloty, Vol. 78, No. 1, American Journal of Sociology, p. 227.

(٢٣) هذا المصطلح من كارل مانهايم، من أجل شرح مختصر له انظر:

ـ خلدون حسن النقيب، «الايديولوجية والطوباوية وعلم اجتماع المعرفة»، مقدمة إلى الطبعة العربية الجديدة لكتاب كارل مانهايم: الايديولوجية واليوتوبيا. ترجمة د. رجا الدريني. الكويت: شركة المكتبات الكويتية، ١٩٨٠. وقد أعيد طبعها في مجلة الفكر العربي المعاصر.

(٢٤) — Parry Anderson, «Modernity and Revolution», New Left Review, No. 144, March 1984, p. 105.

(٢٥) — Charles S. Maier. Recosting Bourgeois Europe: Stablization in France, Germany, and Italy in the Decade after world war 1. Princeton Princeton Univ., Press, (1975), 1981.

(٢٦) — Ibid., pp. 5-15.

(٢٧) — Ibid., p. 353.

(٢٨) — David Thomson. op.cit., pp. 454-473.

(٢٩) ما زالت الانسانيات تعاني من أزمة في تحديد مكانها في مجتمع يهيمن عليه العلم والتكنولوجيا، انظر:

— J. H. Plumb (ed.) Crisis in the Humanities. Harmondsworth: Penguin, 1964.

(٣٠) — Karl Marxand Frederick Engels.
Manifesto of the Commuet Party. 1848.
Selected Works, Vol. 1 Moscow:
Progress Publsihers 1969, pp. 111-112.

(٣١) — Marshall Berman. All that is Solid Melts into Air. London: Verso, 1983 (Originally, New York: Simon and Schuster, 1982).

(٣٢) — Perry Anderson, op.cit., pp. 100-105.

وخاصة تحليله للمصطلحات:

Modern, Modernization, Modernity.

(٣٣) انظر كتاب المؤلف ــ في طور الأعداد للمطبعة ــ عن: الدولة التسلطية في المشرق العربي لتفاصيل أو في حول هذه القضية. وكذلك:

ـ خلدون حسن النقيب، «الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي»، القسم الأول، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٢٧، ١٩٨٣، ص ١٨٩ ــ ٢٢٤.

(٣٤) — E. Digby Baltzell, op.cit., p. 225.

من أبحاث الأعداد السابقة

العدد الثالث/ سبتمبر ١٩٨٣

العدد الأول/ ربيع ١٩٨٤

العدد الثاني/ صيف ١٩٨٤

من أبحاث الأعداد القادمة

ـ الأمن الغذائي في الكويت	محمد رشيد الفيل
ـ دراسة إحصائية لتقييم المعلومات الغذائية للطالب الجامعي	أبو بكر حسن نجلاء السلمان
ـ علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية	ابراهيم رجب
ـ حقيقة الجهاد في الإسلام	محمد نعيم ياسين

المراجعات


الفهرست
كشاف الدوريات العربية
أول مشروع توثيقي لأهم الدوريات العربية
كشاف شامل بأسماء المؤلفين وآخر بالموضوعات
أداة ضرورية لكل باحث وصاحب قرار

محمد علي العويني : «**الاعلام الخليجي، دراسة في إعلام دول مجلس التعاون الخليجي**»،

مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة (١٩٨٤)، ٣٨٨ صفحة.

مراجعة: اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي
محرر بالهيئة العامة للاستعلامات / القاهرة

مقدمـــة:

ينبع اهتمام المؤلف بهذه الدراسة من تزايد أهمية منطقة الخليج العربي في النظام الدولي، وينبع أيضاً من التغييرات السريعة التي تشهدها المنطقة واحتياجها إلى اهتمام خاص من الزوايا الإعلامية والسياسية.

وإذا كان مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي تم التوقيع على نظامه الأساسي في ٢٥ مايو ١٩٨١ يسعى لتحقيق التكامل في المجالات المختلفة ومنها المجال الإعلامي، فإن الباحث يقدم هذه الدراسة التي تساعد في تحقيق التكامل الإعلامي بين هذه الدول. ولذا، يتناول الباحث في ٣٥ نقطة موضوعات البحث على مستويين... مستوى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حيث يتناول بالعرض والتحليل والدراسة أجهزة الإعلام الموجودة في كل دولة على حدة... والمستوى الثاني يتناول أجهزة الإعلام الخليجي المشترك والإعلام الخليجي في إطار التنظيم الاقليمي الفرعي لدول الخليج.

ولذا... تنقسم الدراسة إلى ثمانية أبواب تتناول ما يأتي:

أولاً ــ الإعلام الكويتي:

ينطلق من مقومات دولة الكويت الجغرافية والاقتصادية والبترولية والسكانية ونظام الحكم في الكويت الذي يتسم بالديمقراطية وأن الأمة مصدر السلطات. وتناول أجهزة الإعلام فيما يلي:

١ ـ **الصحافة**: تحدث عن تاريخ الصحافة الكويتية منذ عام ١٩٢٨. ثم عدد الصحف اليومية فتصدر سبع صحف يومية منها اثنتان بالانجليزية وحوالي ١٨ صحيفة ومجلة أسبوعية وشهرية في كافة المجالات تصدرها مؤسسات خاصة، كما تصدر الجهات الحكومية ٢٥ صحيفة ومجلة أسبوعية وشهرية وفصلية.

وأشار إلى أن هذا العدد ضخم بالنسبة لعدد سكان الكويت. كما تمتاز الصحافة الكويتية بالجوانب الفنية للصحافة الحديثة من طباعة وتحرير وإخراج.

٢ ـ **الراديو**: بدأ في عام ١٩٥١ ويبث أكثر من خمسين ساعة يومياً في إذاعات البرنامج الثاني والقرآن الكريم والبرنامج الانجليزي والأردو والفارسي والأف. واستعرض المؤلف كافة الخدمات الاذاعية من أخبار وهندسة إذاعية وبرامج وتمثيليات واستوديوهات والخدمة الإذاعية للصحف... الخ.

٣ ـ **التليفزيون**: بدأ في أواخر الخمسينات وشهد انطلاقة كبيرة في عام ١٩٦١ ويصل مجموع الساعات الأسبوعية التي يبثها التليفزيون على البرنامجين الأول والثاني حوالي ٨٦ ساعة أسبوعياً، بالاضافة إلى أربعة ساعات صباحية يومياً خلال الصيف. وشرح التنظيم الإداري للتليفزيون الكويتي من إدارة البرامج ومراقبة الشؤون المالية والإدارية والسينما والرقابة المكتبية. ثم شرح التنوع البراجي لساعات الإرسال فحظيت البرامج الثقافية على ٤٠ ٪ من مجمل الساعات. وتحدث عن البرنامج الثاني وشرح اهتمامه بالتوجه للجاليات الأجنبية المقيمة بالكويت. كما تحدث عن التعاون التليفزيوني بين الكويت والدول العربية وأوضح أنه تعاون حي وكبير. كما تحدث عن الإعلام التجاري ومبادئه وأهمها ألا يزيد الإعلان عن عشرين دقيقة يومياً في الوقت الحاضر.

٤ ـ **وكالة الأنباء الكويتية**: أنشأت في عام ١٩٧٦ كمؤسسة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية يشرف عليها وزير الإعلام وبدأت البث المحلي في ١٥ يناير ١٩٨٠ والخارجي ٢٥ فبراير ١٩٨٠ باللغة الانجليزية. ويبلغ مجموع ما تم بثه من أخبار النشر في المحلية عام ١٩٨٠ حوالي ٤٥ ألف خبر بالإضافة إلى البحوث والتقارير.

٥ ـ **حرية الصحافة**: نص قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٦١ على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود القانون ويجب أن يصدر على الصفحة الأولى أو الأخيرة اسم الناشر وعنوانه وتاريخ الطبع.

وأشار الباحث أن الصحافة في الكويت تعتبر رائدة وسادت حرية الصحافة بشكل متميز. كما أشار إلى أهمية وضع الضوابط حتى تسير الصحافة في إطار المسؤولية الاجتماعية.

ثانياً ـ الإعلام السعودي:

تناول الإعلام فيما يلي:

١ ـ **الصحافة**: ووصفها بالتعدد في مراكز إصدار الصحف وكذا أسماءها وأشار إلى أنه تم تشكيل ثمان مؤسسات صحفية خاصة في عام ١٩٨٣. وتبلغ عدد الجرائد والمجلات ٦٠ جريدة ومجلة ونشرة منها ١٠ يومية و١٣ أسبوعية و ٢٠ شهرية والباقي يصدر فصلياً أو سنوياً وتوزع على الأقاليم السعودية المختلفة.

٢ ـ **الراديو**: استعرض تاريخ الإذاعة السعودية منذ عام ١٩٤٩ وإقامة الاذاعات في الرياض وجدة والدمام وجيزان والمدينة والقصيمة والطائف وأبها. وتبلغ حالياً ساعات الارسال حوالي ٦٣ ساعة يومياً من خلال إذاعات البرنامج العام والبرامج الموجهة ونداء الإسلام والقرآن الكريم والأقسام الغربية.

٣ ـ **التليفزيون**: بدء من إنشاءه في عام ١٩٦٥ بمحطتين في الرياض وجدة ثم مكة والطائف عام ١٩٧٨ ثم المدينة في نفس العام وافتتاح محطة القصيم في عام ٦٩ ثم في الدمام وأبها عام ١٩٧٧. وبالنسبة للبرامج فتحتل البرامج الثقافية والدينية الأولوية بنسبة ٢٥ ٪ من ساعات البث تليها المنوعات فالتمثيليات وبرامج الأطفال والأخبار فالأفلام والمسلسلات غير العربية.

٤ ـ **وكالة الأنباء السعودية**: تأسست عام ١٩٧٠ وتعمل على جمع وتوزيع الأخبار العالمية والمحلية داخل السعودية وخارجها ولها العديد من المكاتب في الخارج وتصدر ثلاث نشرات يومياً أحداها بالعربية.

٥ ـ **حرية الصحافة**: به بعض القيود وتشترط عدم ممارسة أو افتتاح مكاتب صحفية إلا بعد الحصول على ترخيص من السلطات. كما أن إدارة المطبوعات تشترط في المطبوعات المطبوعة داخل المملكة أو الواردة عن الخارج عدة شروط حتى يسمح بتداولها.

ثالثاً ـ الإعلام الاماراتي:

ويتحدث عن الإعلام في دولة الامارات من خلال:

١ ـ **الصحافة**: ويميزها بالتعدد حيث تبلغ ٣٧ صحيفة ومحلية يومية وأسبوعية وشهرية في المجالات المختلفة منها خمس صحف يومية واستعرض تاريخ الصحافة في الامارات. وأوضح أن نسبة الأخبار المحلية في صحف الامارات لا تزيد عن ٣٠ ٪ من مجموع الأخبار وتعتمد على وكالات الأنباء العالمية والعربية.

٢ ــ **الراديو والتليفزيون**: أورد البيانات الخاصة بمحطات الارسال الاذاعي والتليفزيوني ومتوسط ساعات البث لكل منهما، ويبلغ إجمالي ساعات الارسال التليفزيوني يومياً ١٣ ساعة من أبو ظبي. وتناول تاريخ الاذاعة والتليفزيون، وتعدد محطات الارسال الاذاعي والتليفزيوني.

٣ ــ **وكالة أنباء الامارات**: بدأت العمل في ١٩٧٧/٦/١٨ وتهتم بأخبار دولة الامارات في المقام الأول ثم الدول الخليجية فالعربية فالإسلامية وتناول أوجه التعاون بينها وبين وكالات الأنباء العربية والعالمية.

رابعاً ــ الإعلام البحريني.. وأهميته:

١ ــ **الصحافة**: وصفها بالتعدد مقارنة بعدد السكان وهي عبارة عن جريدة يومية وخمس مجلات أسبوعية واثنتان شهرية ومجلة رياضية، وهناك ٦ صحف باللغة الانجليزية.

٢ ــ **الاذاعة**: يرجع تاريخها لعام ١٩٤٠ وتبلغ عدد ساعات إرسالها ١٨ ساعة متواصلة.

٣ ــ **التليفزيون**: بدأ إرساله الملون في سبتمبر ١٩٧٣ لمدة سبع ساعات يومياً تزداد إلى تسع ساعات يومي الخميس والجمعة. وبه ٣ استوديوهات حديثة. كما تم افتتاح القناة الثانية باللغة الانجليزية وتبث إرسالها لمدة خمس ساعات يومياً.

٤ ــ **حرية الصحافة**: طبقاً لقانون المطبوعات برقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ والذي يحدد الأسس العامة لإصدار الصحف وحرية الصحافة والصحفيين. كما استعرض نبذة تاريخية لحرية الصحافة وارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خامساً ــ الإعلام العماني:

وتناول بالدراسة ما يأتي:

١ ــ **الراديو**: بدأت الاذاعة العمانية في ١٩٧٠ وتذيع الآن ١١ ساعة يومياً بالاضافة إلى برامج موجهة بالانجليزية من ساعتين إلى ثلاثة يومياً.

٢ ــ **الصحافة**: تطورت وتنوعت، وأبرزها جريدة عمان والوطن وهي صحف يومية بالعربية وعمان ديلي نيوز بالانجليزية وهناك مجلات أخرى.

٣ ــ **التليفزيون**: بدأ البث في ١٩٧٤، ويذيع يومياً حوالي ثمان ساعات وتزيد عن ١٤ ساعة يوم الجمعة. ويغطي ٦٠٪ من المناطق العمانية المأهولة، وله علاقات مع تليفزيونات العالم العربي والعالم الخارجي.

سادساً ـ الإعلام القطري:

وتناول:

١ ـ **الصحافة**: صحافة تصدر عن مؤسسات خاصة وتتميز بتنوع كبير وتعدد ضخم سواء أكانت صحافة يومية أو أسبوعية وشهرية. كما تصدر المؤسسات الحكومية بعض المجلات والصحف فهناك صحيفتين يوميتين بالعربية وأخرى بالانجليزية و ٥ مجلات أسبوعية وحوالي عشر مجلات شهرية وفصلية.

٢ ـ **الراديو**: افتتحت إذاعة قطر في عام ١٩٦٨ وتبث حالياً ٤١ ساعة يومياً على أربع خدمات إذاعية هي البرنامج العام والانجليزي والشعبي والأوردو، ويغطي الارسال معظم الدول العربية والآسيوية.

٣ ـ **التليفزيون**: بدأ البث عام ١٩٧٣ ويبلغ معدل البث على القناتين ٩، ١١ سبع ساعات يومياً ويغطي بعض دول الخليج ولا تقل البرامج الدينية عن ٢٥ ٪ من مجموع البرامج.

٤ ـ **وكالة الأنباء القطرية**: حديثة العهد ووقعت اتفاقيات مع بعض وكالات الأنباء وافتتحت مكتباً لها في تونس. ولقد أنشأت عام ١٩٧٥ وتزاول نشاطها في ١٦ دولة حالياً.

٥ ـ **حرية الصحافة**: ترتبط بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بقطر وهي امتداد لها والرقابة تسير في إطار المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام.

سابعاً ـ أجهزة الإعلام الخليجي المشترك:

وهو تنظيم إعلامي إقليمي أتى ثماراً لعدة مؤتمرات لوزراء الإعلام في دول الخليج منذ يناير ١٩٧٦ ومنها:

١ ـ **وكالة أنباء الخليج**: بدأت البث في أول أبريل ١٩٧٩ ولها علاقات مع دول الخليج، كما تتلقى الوكالات الوطنية نشرة الوكالة وتوزيعها، ويغطي نشاطها معظم الدول العربية وتبث بمعدل ٥٣ خبر يومياً.

٢ ـ **جهاز تليفزيون الخليج**: وقعت اتفاقية في ١٩٧٧/٢/٨ وتتمثل أهدافه في تنسيق التعاون بين هيئات التليفزيون للدول الأعضاء والعمل على تطوير إمكانياتهم في حقل التليفزيون، وتشجيع الإنتاج التليفزيوني في الخليج والتعاون مع المؤسسات الإعلامية الخليجية والعربية وتشجيع التدريب والبحوث والدراسات.

٣ ـ **مؤسسة الإنتاج البراجي المشترك لدول الخليج**: وتعمل على إنتاج البرامج المشتركة الاذاعية والتليفزيونية والسينمائية المتعلقة بالمنطقة من منطلق إحياء التاريخ العربي والإسلامي وإبراز المثل العليا وإحياء التراث الخليجي والتعريف بكل مناطق الخليج... وغيرها.

٤ ـ **أجهزة أخرى**: منها: مركز التوثيق الإعلامي، ولجنة التنسيق والتخطيط ولجنة العلاقات الإعلامية الدولية.

ثامناً ـ الإعلام الخليجي في إطار الإقليم الفرعي:

فإذا كان العالم العربي يمثل نظاماً إقليمياً بأن منطقة الخليج تعد إقليميًا فرعياً من النظام الاقليمي... ودرس هنا:

١ ـ **التدفق التليفزيوني الخليجي**: وأوضح بالجداول تدفق البرامج التليفزيونية بين دول الخليج وتطور هذا التبادل في كافة مجالات العمل التليفزيوني وأوضح أن هذا التدفق يتزايد وبداية لتعاون إعلامي أوثق بين دول الخليج في مواجهة التدفق الإعلامي الدولي حتى لا تتجسد مظاهر التبعية الإعلامية للدول المتقدمة.

٢ ـ **الإعلام السياسي الخليجي**: ويتحدث عن الانعكاسات المختلفة وخصوصاً السياسية للإعلام والمفاهيم النظرية لتأثيرات الإعلام، وتحدث عن نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة التي هي أقرب النظريات للتطبيق في دول الخليج وتتمثل وظيفة الصحافة في خدمة النظم السياسية وتنوير العامة وخدمة النظام الاقتصادي والترفيه والحفاظ على الاكتفاء الذاتي المالي.

٣ ـ **الإعلام البترولي الخليجي**: وتناول البترول في العالم العربي وتأثيره على المستوى الدولي واستعرض تاريخ استخدام النفط كأداة سياسية ودوره في الحروب مع اسرائيل. وأوضح أن الإعلام البترولي يركز على وزن دول الخليج في الإنتاج والاحتياطي العالمي واعتماد أوروبا الغربية أساساً على المنطقة والدور المؤثر والمهيمن للشركات البترولية ودور الدول المالكة للشركات وأهمية بترول المنطقة بالنسبة لواشنطن ومنظمة الأوبك والمحافظة على حقوق الدول المنتجة والمحافظة على أسعاره وتنمية الدول النامية من خلال عوائد البترول.

٤ ـ **الإعلام التنموي الخليجي**: وتناول إرتباط الإعلام بالتنمية ووظائفه في تدعيم الشعور بالوطنية والتعبير عن التخطيط الوطني وتعليم المهارات الضرورية وإعداد البشر للقيام بأدوارهم الجديدة وإعداد الشعوب لكي تقوم بدورها. وتحدث عن النماذج الإعلامية البارزة ومنها نموذج ليرنر وشرام وانتشار المستحدثات وموقع القرار وتناول في النهاية استخدام دول مجلس التعاون الخليجي للإعلام في نشر الوطنية والوعي الوطني والتعريف بأجزاء الدول الخليجية

بالإضافة إلى وظائفه السابق ذكرها. وأعلن أن الإعلام له دور مهم في التنشأة في دول الخليج ويعد محركاً من محركات التنمية وتدعيم القيم الروحية في الاطار الإسلامي...

وبعد...

إن هذه تعتبر أول دراسة متكاملة في الإعلام الخليجي قدمها لنا دارس متخصص في العلوم السياسية والإعلام في جامعة القاهرة وجامعة الامارات ولعل الملفت للنظر في هذا الكتاب ما يلي:

١ ـ المعلومات المتدفقة عن البنية الأساسية للدول المذكورة وهي المعلومات الأساسية لكل دولة على حدة قبل الدخول في المعلومات الإعلامية فأبرز لنا فيها الموقع والمساحة والسكان والحرف التي يعملون بها والنظام السياسي والسياسة الخارجية وأهمية البترول لديها وصادراتها ووارداتها. وهو ما يجعل المرجع متكاملاً يخدم أغراض عدة منها التعريف بالخليج العربي كاملاً لدى القارىء حتى يتفهم ما يقرأه عن الإعلام.

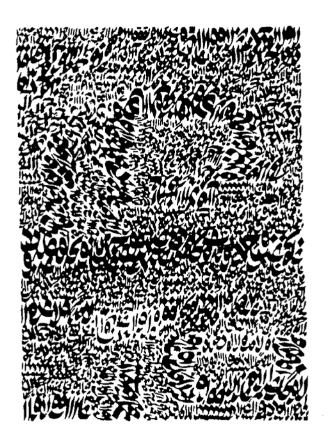
٢ ـ كانت المراجع على مستوى عال من التدقيق النظري والعلمي والعملي، فقد اعتمد الباحث على ما يقرب من (١٧٠) مرجعاً باللغة العربية واللغات الأجنبية وتنوعت من مصادر أولية إلى كتب ورسائل إلى مقالات علمية نظراً لتعدد وتنوع مجالات الدراسة، فجاءت الهوامش أشبه بإطار مرجعي كامل عن الخليج العربي وعن السياسة الدولية والإعلام الدولي والخليج العربي.

وحقاً.. إن المكتبة العربية كانت بحاجة لمثل هذه الدراسات.

□ □ □

المجلة العربية للعلوم الانسانية

تصدر عن جامعة الكويت ، فصلية محكمة ، تقدم البحوث الأصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية
في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية



جميع المراسلات توجه الى رئيس التحرير ص . ب ٢٦٥٨٥ الصفاة ـ الكويت
هاتف ٨٢١٦٣٩ ـ ٨١٥٤٥٣ (الشويخ) ـ تلكس ٢٢٦١٦ KUNIVER

منير محمد نجيب: «الحركات القومية الحديثة في ميزان الاسلام»، الطبعة الثانية، الزرقاء الأردن (١٩٨٣)، ٢٩٥ صفحة.

مراجعة: أحمد البغدادي
قسم العلوم السياسية / جامعة الكويت

تقسيم الكتاب:

مقدمة قصيرة ٥ ــ ٦.

عرض الموضوع وفق عناوين رئيسية دون فصول أو أبواب محددة على النحو التالي:

الفكر القومي عند ساطع الحصري ٧ ــ ٣٠، حزب البعث العربي الاشتراكي ٣٣ ــ ١٢٤، حركة القوميين العرب ١٢٥ ــ ١٦٦، الاتحاد الاشتراكي ١٦٧ ــ ٢٠٧، أسس الاشتراكية العربية ٢٠٩ ــ ٢٥٨، في التطبيق العملي ٢٥٩ ــ ٢٧١، الاستسلام الأخير ٢٧٣ ــ ٢٩٥.

هذا الكتاب يمثل حلقة أخرى تضاف إلى المؤلفات التي تتعرض إلى محاولة تقييم القومية العربية من خلال الإسلام أو بتعبير أدق، محاولة إثبات لا إسلامية القومية العربية. وقد سبق هذا الكتاب ــ حسب علمنا ــ كتيب للشيخ عبدالعزيز بن باز عام ١٣٩٩هـ. وقد ظهر في ثلاث طبعات تحت عنوان: «نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع». ثم تبعه كتاب «فكرة القومية العربية على ضوء الإسلام» عام ١٤٠١هـ. للسيد صالح بن عبدالله بن عبود. والكتاب بالأصل رسالة ماجستير تقدم بها المؤلف إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز. وأخيراً الكتاب الذي بين أيدينا المذكور أعلاه، والذي سوف نتعرض له بالمراجعة والنقد.

(١)

إذا قبلنا الافتراض القائل بأن موضوع الكتاب يُعرف من عنوانه، فإن هذا الافتراض يسقط حين نجد أن عنوان الكتاب لا يعبر عن الموضوع. فالعنوان «الحركات القومية الحديثة في ميزان

الإسلام» وهذا يعني منطقياً أن الموضوع يتصل بالقومية على نطاق عالمي. وخصوصاً أنه من المعروف أن الحركة القومية قد انطلقت من أوروبا كما في ألمانيا وإيطاليا وغيرها. وهناك أيضاً الحركة القومية في القارة الافريقية، وهناك الحركة القومية العربية، ودراسة هذه الحركات بشكلها العالمي من خلال المنظور الإسلامي. ولكن يتبين بعد قراءة المقدمة القصيرة بأن المؤلف يقصد القومية العربية أو الأحزاب السياسية التي تعتمد الفكر القومي في أساسها النظري. وهنا أيضاً لا ينجو المؤلف من الخلط حين يصف الفكر القومي العربي وتياراته المختلفة بأنها حركات قومية في حين أن جميع التيارات تصب في تيار فكرة أو نظرية القومية العربية. فهناك حركة قومية واحدة وليست حركات كما يرى المؤلف.

من عنوان الكتاب أيضاً يمكن استنتاج أن الموضوع يهدف إلى دراسة هذه (الحركات القومية) في معطياتها العربية وتقييمها من خلال الإسلام ومن ثم الخروج بنتيجة محددة ما إذا كانت هذه (الحركات) متوافقة أم متعارضة مع الإسلام. لكن هذا الاستنتاج يتلاشى تماماً حين الاطلاع على المقدمة التي يُفترض أنها تحتوي الهدف الذي يسعى إليه المؤلف والوسيلة المتبعة، فماذا نجد؟ يُظهر لنا المؤلف في المقدمة رأيه القاطع والنهائي في طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية التي تتبنى فكرة القومية العربية والإسلام فيقول (وتمتاز هذه الحركات القومية بميزة بارزة ــ وكأنها سمتها الأصلية وهي انسلاخها الكامل عن الإسلام) ص ٥، وبذلك يصدر المؤلف حكمه المسبق على القومية العربية بأنها غير إسلامية قبل أن يدخل في تفاصيل الموضوع وبذلك تكون القضية منتهية، حيث أن المؤلف يسير في الموضوع وفق تصور سابق بهدف إثبات أن القومية العربية غير إسلامية. في حين أن البحث العلمي الجاد يفرض على الباحث أن لا يصدر حكمه على أي موضوع إلا بعد دراسته وتقديم الحجج الواقعة والدلائل القاطعة على صحة هذا الحكم. ولكن أن يُعلن النتيجة قبل الامتحان، فهذا ما لا يقبله منهج البحث العلمي.

كما يرى المؤلف بأن هذه الحركات (مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الأوضاع المتردية التي تحياها الشعوب العربية في العصر الحاضر) ص ٦، وهذه تهمة أخرى يلقيها على عواهنها وقبل الدخول في الموضوع.

وفي نهاية المقدمة يتضح الهدف الحقيقي للمؤلف من وضع الكتاب. هذا الهدف هو كشف زيف ادعاء الأحزاب التي تنادي بالقومية وأنها هي التي قادت الأمة العربية إلى الدمار!! ص ٦.

إن خطورة اتباع هذا الأسلوب في التأليف تتمثل في أن المؤلف يكون أسير تصوراته الخاصة، مما يُفقده صفة الحياد والموضوعية. لأنه سوف ينظر إلى الموضوع من خلال منظور معين، الأمر الذي يدفعه بصورة شعورية أو لا شعورية بالقيام بعملية انتقائية للعبارات والفقرات والأفكار التي يُخطط

لانتقادها لإثبات صحة وجهة نظره، مما يعني عدم اكتمال الصورة للقارىء الذي يُجبر منذ البداية على السير في طريق ضيق لأنه لا يقرأ إلا ما يريد له المؤلف أن يقرأ. وبذلك تكون القضية منتهية من قبل أن تبدأ، وهذا ما يترفع عنه الباحث العلمي. كما أن هذا الأسلوب يتميز بقصر النظر وخصوصاً أن المؤلف يخدع القارىء بوضعه عنواناً لا يُعبر عن المضمون الحقيقي للكتاب.

وعلى الرغم من أن المؤلف يتعرض لأكثر من موضوع ويخلط بين المفكرين القوميين كأفراد (ساطع الحصري، د. عصمت سيف الدولة) والأحزاب السياسية (حزب البعث، حركة القوميين العرب...)، إلا أنه في سعيه الحثيث لإثبات لا إسلامية الفكر القومي بصورة عامة، نجده يربط الجميع بسلسلة واحدة ويحاكمها جميعاً وفقاً لقاعدة واحدة وضعها بنفسه مسبقاً وهي قاعدة النصوص القرآنية وتأويله الشخصي لهذه النصوص. لذلك ليس هناك من فائدة علمية بالتعرض لكل ما جاء في الكتاب ونرى الاكتفاء بمثالين للدلالة على المنهج الذي يتبعه المؤلف وهما الفكر القومي عند كل من ساطع الحصري ود. عصمت سيف الدولة على أساس أن الأول يمثل نقطة البداية في الفكر القومي والثاني يمثل التيار الحديث.

وما يرد حول هذين المثالين يمكن تعميمه على بقية المواضيع، ثم تتبع ذلك بمراجعة النتيجة التي يعرضها لنا المؤلف في نهاية كتابه لنرى مدى ما يتمتع به المؤلف من اتساق فكري من عدمه.

(٢)

يبدأ المؤلف بالتعرض لأفكار المفكر القومي ساطع الحصري، وينحصر اهتمامه بقضيتين، الأولى عناصر قومية، والثانية علاقة القومية بالدين وذلك من خلال كتابيه «محاضرة في نشوء الفكرة القومية» المنشور عام ١٩٥١. وكتاب «ما هي القومية» أبحاث ودراسات في ضوء الأحداث والنظريات، المنشور مرتين في ١٩٥٩، ١٩٦٣.

بالنسبة للحصري إن تكوين القوميات يعتمد على اللغة والتاريخ لأن (اللغة بمثابة روح الأمة وحياتها، والتاريخ بمثابة وعي الأمة وشعورها) ص ١١. أما الدين، فلا يعتبر عاملًا أساسياً في تكوين القوميات، ص ١٤. عدا أنه في البلاد العربية تعد الديانة الإسلامية من العوامل التي لعبت دوراً هاماً في تقدم القومية العربية وتوسعها، لأنها صانت القومية العربية من الانحطاط، ص ١٦، وهذا بدوره يعني أن الدين الإسلامي لا يدخل بين مقومات تكوين الأمة أو القومية، لأنه قد تكونت أمم إسلامية غير عربية من ناحية، وجماعات عربية غير مسلمة من ناحية أخرى.

يرى المؤلف أن عامل اللغة أو ما يسميه رابطة اللغة من أكبر روابط القومية، ولكن قبل الإسلام، بدليل قوله تعالى في القرآن ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم..﴾ (سورة إبراهيم: ٤). ولكن الإسلام ألغى هذه الرابطة. فالرابطة الحقيقية هي الرابطة الدينية

أو الاشتراك في العقيدة وليس الرابطة القومية بدليل قوله تعالى ﴿كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه﴾ (البقرة: ٢١٣). وفي نظر المؤلف أن (أية محاولة لإقامة التجمع على أساس الجنس أو اللغة أو الأرض هي محاولة يائسة لأنها ضد مشيئة الله عز وجل الذي لم يشأ أن يبقي الناس أمة واحدة، ولم يشأ أن يجبرهم على خط فكري واحد وعقيدة واحدة كما جعل لهم أرضاً واحدة أو لغة واحدة أو جنساً واحدة، ص ٢٠. ويدلل المؤلف على ذلك من القرآن ﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ (يونس: ٩٩). فالأمم، بنظر المؤلف، إما أن تكون مؤمنة أو كافرة حتى ولو كانت الأمة تشترك في اللغة والجنس. وإن هذه الرابطة القومية لا بد أن تنفسم على أساس دين الله وشرعه إلى أمة مؤمنة وأخرى كافرة. ودليله على ذلك أن جميع الرسل والأنبياء حين يبعثون إلى قومهم يتم التفريق والتمييز على أساس الايمان بغض النظر عن الجنس واللغة فيبقي الله الأمة المؤمنة حتى ولو كانت غير متجانسة، ويهلك الأمة الكافرة حتى ولو كانت متجانسة، ص ٢١ ــ ٢٣.

أما بالنسبة للإسلام والقومية العربية، يرى المؤلف أن (الأمة التي يريدها الله تعالى لا ترتبط بجنس ولا ترتبط بلغة، ولا ترتبط بأرض ولا ترتبط بوطن وإنما ترتبط بإيمان وعقيدة. . فالرابطة هي رابطة العقيدة والايمان فقط) ص ٢٨. ونلاحظ هنا أن المؤلف يكرر نفس الكلام على الرغم من أن الموضوع الأول يتصل بالعناصر الأساسية للقومية. والموضوع الثاني يتصل بعلاقة القومية بالدين!! ويرى المؤلف أن دراسة التاريخ الإسلامي تشهد إخلاص وتفاني من لا ينتمون إلى الجنس العربي في سبيل الإسلام مثل البربر في الغرب الإسلامي من خلال دولة الموحدين والمرابطين. والسلاجقة في الشرق، والمماليك الأيوبيين ثم العثمانيون الذين حموا الإسلام بعد أن (تخلى العرب عن مسؤوليتهم وتولوا عن دينهم، وانكبوا على ملذاتهم. .) ص ٢٧. وإن كان هذا لا يمنع المؤلف من الاعتراف بأن الريادة الأولى في حمل الإسلام خارج نطاق شبه الجزيرة كانت للعرب، ص ٢٦.

من الملاحظ أن المؤلف يطرح الموضوع بصورة تختلف عما يطرحه ساطع الحصري بالنسبة للقومية. فالحصري يركز بحثه أو دراسته حول مسألة تكوين الأمة أو القومية والعوامل الرئيسية في هذا التكوين ودور الدين في هذا المجال، ولا يغمط الدين الإسلامي حقه بالنسبة للقومية العربية، وهو محق في رأيه حين ننظر إلى دور الدين في حياتنا المعاصرة وفي الفكر القومي، إذ أن الظروف التي عاشتها الدول العربية في ظل الأتراك ومحاولاتهم لبعث القومية التركية وفرضها على العرب، أدت إلى إحلال الرابطة القومية محل الرابطة الدينية بصورة لا تقلل من قيمة الدين في حياة العرب. وللأسف أن مؤلف الكتاب لم يستطع استيعاب هذه القضية فاندفع مهاجماً يبتغي النقد والتشكيك أكثر من بغيته سبيل الحق في الموضوع. ولا نقول أن فكرة القومية العربية إسلامية في روحها ولكن هذا

لا ينفي أهمية دور الدين في حياة العرب المسلمين، بل أن كثير من المفكرين المسيحيين اعتبروا التراث الإسلامي جزءاً لا يتجزأ من الحضارة العربية. المؤلف يتجاهل ذلك ويأخذ في عرض الآيات القرآنية ويجعل من نفسه مفسراً، حيث لا نجده يعتمد على كتب التفاسير الموثوقة مثل الطبري وابن كثير، ويلوي ألفاظ الآيات بشكل قسري لكي يؤيد بها وجهة نظره فقط حتى وإن كانت لا تحقق المطلوب، ونضرب مثلاً على ذلك. الآية الكريمة ﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ وهي لا تتصل بالفكر القومي لا من قريب ولا من بعيد. وإن كانت تتصل بأخبار الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم بأن حكمة الله في الأرض اقتضت أن يكون هناك مؤمنين وكافرين لغاية لا يعلمها إلا هو سبحانه. وبالتالي فإن استخدامها بالصورة التي عرضها المؤلف تحمل من التجني على ساطع الحصري ما لا يقبله عقل ولا منطق. وخصوصاً أن كتب التفاسير لا تتفق مع وجهة نظر المؤلف وأنها تتعلق بقضية الايمان وعدم الايمان. (أنظر سيد قطب، في ظلال القرآن، ٤/٤٧٧ ـ ٤٧٨. من ذلك تصل إلى نتيجة مؤداها أن المؤلف يتعصب لرأيه بطريقة لا تتفق والمنهج الإسلامي.

د. عصمت سيف‌الدولة مفكر بارز له العديد من المؤلفات في الفكر السياسي وفي الفكر القومي. ويعتمد المؤلف على كتاب «أسس الاشتراكية العربية» لبيان وجهة نظر د. عصمت سيف‌الدولة في كيفية تحقيق ما يسميه «المصير العربي الواحد، ويحاول المؤلف منير محمد نجيب، جهده لإثبات رأيه الخاص بلا إسلامية الفكر القومي عند سيف‌الدولة.

في كتاب «أسس الاشتراكية العربية» يعرض لنا د. سيف‌الدولة رأيه في الإسلام والقومية فيقول حول إمكانية استخدام الإسلام كعامل موحد بين العرب النص التالي:

«الإسلام كعقيدة وشريعة. ولم يكن الإسلام في حاجة إلى جهد للاقتناع به. فهو تراث مستقر في ضمائر الجماهير العربية. تجاوز الاقتناع إلى الايمان فأصبح بالايمان أكثر رسوخاً وثباتاً من أي اجتهاد فكري طارىء وقد لاذ كثير بالإسلام جواباً للبحث عن أساس لصياغة المستقبل العربي. غير أنه من الواضح أنهم لاذوا به إعفاء لأنفسهم من عناء الاجتهاد والبحث الذي يحرص عليه الإسلام ذاته. فالإسلام كعقيدة وشريعة غير محدود بالزمان أو المكان.. وهو بهذا دين وليس مذهباً. إنه أكثر شمولاً وسمواً في الوقت ذاته من كل النظم التي تتابعت على المجتمعات البشرية حلاً لمشكلاتها في زمان معين ومكان معين» ص ٢١٢.

هل هناك أي شك في ايمان د. سيف‌الدولة بالإسلام بعد هذا الكلام؟ ومع ذلك يرى المؤلف بأن د. سيف‌الدولة قد (دفع بشكل مباشر أو غير مباشر بالإسلام إلى قمة المثالية التي يتحفنا به الشيوعيون وغيرهم حين يثنون على الإسلام لدفعه خارج الحياة)!! ص ٢١٣.

ويتابع د. سيف الدولة رأيه في الدين وعلاقته بالقومية العربية فيقول ما نصه:

«فالدين ـ مثلاً ـ جزء من تكوين الأمة العربية بحكم أنها تكونت أمة في ظل الحضارة الإسلامية، ولم يكن قيمة مضافة إلى وجودها القومي بعد أن اكتمل. بل اكتمل وجودها القومي به. وذلك مميز للأمة العربية عن كصير من الأمم الأخرى حتى الأمم المسلمة بحيث يعتبر الإسلام بالنسبة للأمة العربية أكثر من مجرد دين إذ هو جزء من نهج قوميتها. ولما كانت الماركسية ملحدة فقد كان الدين حصانة للجماهير ضد مغرياتها ومبرراً كافياً لرفضها»، ص ٢١٤.

المؤلف لا يعجبه هذا الكلام أيضاً، فنجده يرفض اعتبار الإسلام جزء لا يتجزأ من القومية العربية في ذات الوقت الذي يعيب فيه على المفكرين القوميين إبعادهم الإسلام عن القومية العربية!! فالمؤلف يرى أن العلاقة مع الإسلام تقوم على أساس أنها شريعة من الله ونحن مكلفون كعبيد لتطبيقها فقط لا غير، وبالتالي ليس مهمّا أن تكون نابعة من أو جزء لا يتجزأ من القومية العربية، ص ٢١٥، لو وصل الأمر إلى درجة تتابعها لا نعرف ماذا يريد المؤلف بالضبط باتباعه هذا الأسلوب مع د. سيف الدولة أو بالأصح مع فكره.

ولنتابع وجهة نظر د. سيف الدولة حول فهمه للإسلام فنجده يقول:

«... ففي ظله (يقصد الإسلام) حقق العرب حضارة إنسانية تجاوزوا فيها التخلف قبل الإسلام واقتحموا بها الطبيعة وعرفوا من قوانينها ما لم يعرفه معاصروهم واستعملوا تلك القوانين استعمالاً علمياً خلق حياة جديدة في أركان الأرض.. كان ذلك في الماضي، غير أننا قد عرفنا ـ من الحاضر ـ الإسلام قوة دافعة قادت ثورة الجزائر إلى النصر الحاسم.. ولم يضق الإسلام بمذهب وحدة الوجود أو بغيره من المذاهب، ولكنه ضاق بالحياة الخاملة فحرض على الاجتهاد. ورفع عن كل مجتهد كابوس الخوف من الخطأ أفثاب المخطىء مرة وأثاب المصيب مرتين...» ص ٢١٦.

المؤلف لا يعجبه هذا الكلام أيضاً فيقول (أما هذه المعرفة عن الإسلام فليته (يقصد د. سيف الدولة) لم يطلعنا عليها ولم يعرفنا بها ونود أن نتساءل، ترى هل يفهم الدكتور سيف الدولة الاجتهاد في الإسلام أنه يتناول أصوله وعقيدته. فهذا ما لم نسمع به إلى اليوم. ولعل مجتهداً جديداً باسم الإسلام يأتي ليقول بأنه ليس هناك يوم آخر، وليس هناك رسل طالما أن الاجتهاد مفتوح في الإسلام وللمخطىء أجر واحد وثواب على اجتهاده) ص ٢١٧.

ونختتم الموضوع بالتعليق الذي يورده المؤلف حول ما يقوله د. سيف الدولة والذي نصه:

«ففي الإسلام مثلاً ما يبرر الرأسمالية عندما تكون الرأسمالية حلاً لمشكلات الإقطاع، ما يبرر الاشتراكية عندما تكون الاشتراكية حلاً لمشكلات الرأسمالية، وما يبرر الطاعة عندما تكون الطاعة حلاً لمشكلات التمرد. وعندما نجد هذا كله في كتاب واحد فإن هذا لا يعني تفضيلاً لأحدهما أو حشداً لهما جميعاً في زمان واحد. وإنما يعني أنه قد منحنا كنزاً من الحلول في كتاب غير محدود بالزمان أو المكان وترك لنا أن نختار ــ على مدى الزمان ــ ما يحل مشكلات كل ظروف في زمانها. إذ وراء هذا كله تمجيد الإنسان وتدعيم ثقته بنفسه والتحريض الملح الآمر على مواجهة الظروف وحل مشكلاتها في أي زمان» ص ٢٢٥.

يفهم المؤلف من ذلك أن الدين عند د. سيف الدولة «مضطر ومسخر أن يلهث وراء الأنظمة البشرية ليبرر وجودها. وهو لا يستطيع أن يقدم حلاً جذرياً لمشكلاتها» ص ٢٢٨.

لسنا بحاجة ــ كما يقولون ــ إلى أكل البيضة كلها كي نعلم أنها فاسدة. فالتعصب للرأي الشخصي يبرز في كل زاوية من زوايا التعليقات والتأويلات التي يعرضها المؤلف لتسفية آراء الآخرين، ويصل هذا التعصب إلى قمته حين يضع المؤلف مسؤوليته هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ على الفكر القومي ودليله على ذلك ما ورد في كتاب الجاسوس الإسرائيلي باروخ نادل (وتحطمت الطائرات عند الفجر)، والذي ظهر أثناء جو الهزيمة بما يهدف إليه الكتاب من تحطيم للنفسية العربية. لذلك فلجوء المؤلف إلى مثل هذا الأسلوب الذي يخلو من الروح العلمية، يؤكد لنا حقيقة تعصبه الأعمى ضد الفكر القومي. وللأسف أن المؤلف يتجاهل التأييد الذي ناله عبدالناصر من الشعب العربي عموماً بعد الهزيمة ومطالبته إياه البقاء في الحكم، وحرب الاستنزاف التي دامت ثلاث سنوات، كل هذه الأمور يتجاهلها المؤلف ويجعل من أحد كتب الصهاينة دليلاً على صحة رأيه!! ص ص ٢٦١ ــ ٢٧١.

ويمضي المؤلف في تعصبه وضيق أفقه حين يعتبر قيام اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ بين الكيان الصهيوني ومصر والسادات بمباركة الولايات المتحدة الأميركية، إحدى النتائج التي أفرزها الفكر القومي في المنطقة ــ على الرغم من انحرافات الرئيس المصري السادات وبعده عن الفكر القومي. ولكن المؤلف يرى في ذلك دليلاً على سقوط الفكر عقائدياً وقومياً ووطنياً، ويخرج نتيجته النهائية بالقول: «وهذا هو مصير أمة تخلت عن الإسلام وتبنت الفكر القومي الاشتراكي، فاحتلت أرضها ودنست كرامتها وأصابها الفقر والحاجة والبؤس..» ص ٢٩٥.

لا يسع الإنسان تجاه هذا النوع من الكتب إلا أن يتأسى على مستوى التدهور الذي وصل

إليه بعض ممثلي التيارات الدينية وخصوصاً أن المؤلف يمثل تيار حزب الإخوان المسلمين في الأردن (ص ص ٢٧٠ ــ ٢٧١). ويطرح السؤال نفسه، لماذا كل هذا الهجوم على الفكر القومي وتجاهل حقيقة دورة المأمول في توحيد الشعب العربي والقضاء على التخلف السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وما قدمه مفكروه من أدبيات في هذه المجالات، وخصوصاً أن ما أوردناه نصياً يثبت ايمانهم بالإسلام وأهمية دوره في الفكر العربي؟ ويكفي دليلاً على صحة ما نذهب إليه، سعي الدول الغربية بقيادة الأمبريالية الأميركية لضرب كل الاتجاهات التي تدعو إلى ذلك منذ قيام الدعوة إلى الرحكة القومية وحتى اللحظة الراهنة.

□ □ □

عثمان الكعاك: «التقاليد والعادات التونسية»؛
الدار التونسية للنشر، تونس (١٩٨١)، ١٢٩ صفحة.

مراجعة: محمد رجب النجار
قسم اللغة العربية / جامعة الكويت

(١)

تجدر الإشارة ــ بادىء ذي بدء ــ إلى أن هذا الكتاب حين صدر في طبعته الأولى سنة ١٩٦٣، ضمن سلسلة «البحوث الاجتماعية» التي كانت تنشرها آنذاك الدار القومية للنشر في تونس، كان عنوانه «العادات والتقاليد الشعبية أو الفولكلور التونسي» وهذا يعني أن الفولكلور في رأي المؤلف، عثمان الكعاك (١٩٠٣ ــ ١٩٧٦) ليس إلا هذا العلم الذي يعنى بدراسة العادات والتقاليد، التي «اعتاد الناس أن يسموها فولكلوراً على حد تعبيره، الذي يوحي بأنه غير مقتنع تماماً بهذا المصطلح الجديد، الذي يشير إلى علم جديد طريف، يريد المؤلف أن يكتب فيه.. فموضوعه حقيق بالدراسة والعناية، ومن ثم فلا مفر من أن يحافظ «على هذا اللفظ، فولكلور، رعاية لمشهور التسمية التي دلت على مختلف المطالب الفولكلورية بلفظة واحدة صارت الآن أممية، اصطلحت عليها جميع الأمم، واقتبستها جميع اللغات، فلماذا الشذوذ؟» كما يقول.

ولكن الطريف، أنه ما كاد المؤلف يصدر طبعة ثانية من هذا الكتاب (١٩٧٢) حتى بادر فتخلص من هذا المصطلح «الفولكلور التونسي» من على غلاف الكتاب(*) (وهو هنا بمثابة عنوان فرعي للكتاب، إذا اعتبرنا أن الشق الأول من التسمية هو العنوان الرئيسي) وما كان منه إلا أن دمج العنوانين معاً في عنوان جديد هو «العادات والتقاليد التونسية» متخلصاً من الكلمتين «الشعبية ــ الفولكلور» اللتين يمكن أن تثيرا عليه جدلاً هو في غنى عنه، فيما يبدو(**)، ولكنه في متن

(*) كذلك حدث في الطبعة الثالثة ١٩٨١.
(**) ذلك هو تفسيري الخاص، ذلك أن المؤلف لم يشر في الطبعة الثانية من كتابه إلى العنوان القديم، أو إلى سبب تغييره.

الكتاب لم يستطع أن يتخلص من أي منها، فمادة الكتاب، وموضوعه، ومنهج معالجته، يؤكد أنه إنما يكتب كتاباً في علم الفولكلور، ذلك العلم الذي يدرس الثقافة التقليدية أو الشعبية (Traditional Culture) أو التراث الشعبي (Folk Tradition) أو (Tradition Populaires)، (علم دراسة الحياة الشعبية)، وعلى كل حال، فهذا العلم ــ أياً كان إسمه ــ كما يقول: «ينحشر ضمن عائلة العلوم الاجتماعية، وهو متصل اتصالاً مباشراً بعلم أخلاق الشعوب وعاداتها الذي يسمى اثنوغرافيا» وسواء وافقناه على هذا القول.. أو لم نوافقه ــ لما فيه من اضطراب المفاهيم وتداخلها ــ فإن الذي لا شك فيه أن المؤلف، قد تأثر هنا بالاتجاه العلمي السائد بين علماء الفولكلور في فرنسا، في مطلع هذا القرن.. دون أن يشير إلى ذلك بالطبع، ولكن، من اليسير، أن نحدد هنا أنه قد اهتدى علمياً في كتابه ــ من لهما، أحدهما من تأريف (Saint-Yves) في كتابه (Manuel de Folkolre) الذي صدر في باريس سنة ١٩٣٦ والآخر من تأليف (Van Gennep)، في كتابه (Le Folklore) الذي صدر في باريس سنة ١٩٢٤.

وما يمكن أن يقال هنا، أن الدراسات الفولكلورية في فرنسا نفسها قد تطورت كثيراً، في العقود التالية بعد صدور هذين الكتابين..

(٢)

أشار الباحث في مقدمة الكتاب إلى أنه يقع في ثلاثة أبواب بالتحديد، وأنه سوف يبسط في الباب الأول «مادة الفولكلور» يعني ميدان دراسة الفولكلور، أو حدوده وموضوعاته، وأنه سيبسط في الباب الثاني «قاموساً لأهم مواضيع (موضوعات) الفولكلور حسب الحروف، وعقبنا على كل موضوع بما يتعلق به من مصادر» وأخيراً «جعلنا الباب الثالث في طريق البحث عن الفولكلور حتى يتسنى لكل أحد أن يدرس ما شاء من مواضيع الفولكلور عن بيِّنة، وبطرق علمية، ومع توفر (هكذا) المصادر دون عناء مطلقاً». ولكننا ما نكاد نمضي إلى داخل الكتاب نفسه (١١٢ صفحة من القطع الصغير) حتى نرى المؤلف قد غير خطة البحث تغييراً شبه جذري، فقد بسط ــ كما وعد ــ في الباب الأول مادة الفولكلور، في ثمانين صفحة، ثم تناسى ما وعد به في الباب الثاني الذي كان يمكن أن يكون إسهاماً علمياً حقيقياً، ويحقق لمؤلفه فضل ريادة عمل معجم فولكلوري، على مستوى العالم العربي قاطبة(*).. على كل حال، فقد كتب المؤلف بدلاً منه، ثلاثة أبواب أخرى،

(*) من الجدير بالذكر أن أول إنجاز عربي لتحقيق هذا المطمح العلمي الكبير، تجلى في كتاب «مصادر دراسة الفولكلور العربي» الذي صدر في مصر ١٩٧٨، بإشراف أ.د. محمد الجوهري برغم ما يشوب هذا الإنجاز (٧١٦ صفحة) من صفحة أو نقص في الاستقصاء، نظراً لضخامة الموروث الشعبي المدون في التراث العربي. ثم تلا ذلك إنجازان آخران، أحدهما موسوعة الفولكلور والأساطير العربية (٧٣١ صفحة) للأستاذ شوقي عبدالحكيم، بيروت سنة ١٩٨٢، والآخر معجم الفولكلور (٢١٧ صفحة من الحجم الكبير، ثلاثة أعمدة في الصفحة) للأستاذ الدكتور عبدالحميد يونس، بيروت سنة ١٩٨٣.

تقع مجتمعة في سبع وعشرين صفحة فقط!! وهذا يعني أن قيمة الكتاب، تتجلى في الباب الأول وحده.

(٣)

أشار المؤلف في بداية الباب الأول إلى قيمة أن ندرس ما يسمى بالفولكلور الأدبي، الفولكلور الاجتماعي، الفولكلور الديني، الفولكلور الطبي، الفولكلور القانوني.. إلخ، ثم، انطلاقاً من تلك النظرة الواسعة التي تشمل في رحابها الفولكلور والأثنولوجيا معاً، حيث الثقافة (باعتبارها مجموع التراث الاجتماعي) هي بؤرة اهتمام الباحث بكل جوانبها الروحية والاجتماعية والمادية، شرع الباحث يقسم مادته أو موضوعاته الفولكلورية (التونسية) إلى ثلاثة أقسام هي: الحياة المادية ــ الحياة العقلية ــ الحياة الاجتماعية. وتحت هذه الثلاثية اندرجت موضوعات فرعية، نشير إليها في إيجاز:

١ ــ قسم الحياة المادية:

[فولكلور الأرض والمدينة في تونس ــ الغذاء والأطعمة، اللباس والزينة، المسكن، الأثاث، وسائل التنقل والنقل].

٢ ــ قسم الحياة العقلية:

(أ) **اللغة الشعبية:** (الرطانة واللهجة ــ والعبارات الدارجة والتعبيرات الشعبية).

(ب) **المعرفة الشعبية وتطبيقاتها:** (علم التنجيم، الأنواء، المعادن، النبات، الحيوان، البشريات، التاريخ الشعبي، التشريح، وظائف الأعضاء ثم كتب التقويم، والفلك والطلسمات، إلى جانب مجموعات الأزجال الشعبية والموشحات الدينية، والمدائح النبوية والصوفية، وأخيراً الفلسفة أو الحكمة الشعبية التي تتعلق بتصورات الشعب للروح والمادة، والحياة والموت، وما بعد الحياة، والكائنات الخارقة والخرافية، مثل الجن وأرواح الموتى والأشباح، والسعالى والغيلان.. إلخ).

(ج) **فن الجمال والفنون المستظرفة:** وهي بدورها تنقسم قسمين أحدهما يختص بالفنون الشعبية (التصوير الشعبي ــ للموسيقى الشعبية) والآخر يختص بالأدب الشعبي (الشعر الشعبي، أغاني الأطفال، أغاني المناسبات، القصص والحكايات الشعبية، الملاحم والسير الشعبية، الأساطير، الحكايات الخرافية، حكايات الحيوان، الأحاجي والألغاز، المسرح الشعبي).

(د) **التصوف والباطنيات، أو الطِّلَّسْمَات الشعبية):** (السحر ــ الكهانة ــ الطِّلَّسْم البيتي أو الخاص).

(هـ) **العقائد الشعبية والبدع**: وبعضها يتعلق بما يسميه المؤلف «اللاهوت الشعبي» الذي يعكس رأي الشعب في: تصور الخالق، روحانيات الطبيعة (جنيات الماء وجنيات الغابات، وجنيات المغاور)، وروحانيات العالم الآخر (الملائكة والشياطين، أرواح الموتى، وصف الآخرة). وبعضها يتعلق بالطقوس الشعبية: (مثل طقوس دفن الموتى، طقوس روحانيات الطبيعة، طقوس الأولياء، التصانيف الدينية الشعبية).

٣ ــ قسم الحياة الاجتماعية:

تناول فيه المؤلف العادات الملازمة في تونس لمناسبات الحياة من ولادة وفطام وظهور أسنان وختان وزواج وموت ودفن، ومن مسكن وملبس ومطعم ومشموم ونزهة.

ولعل أهم ما يميز هذا الباب، مقدرة المؤلف البارعة، في استقصاء، موضوعات أو ميادين أو مجالات الفولكلور العربي في تونس، والتعريف بها على نحو مميز برغم الإيجاز الشديد، غير أن أهم ما يؤخذ على هذا التقسيم الثلاثي (المادي ــ الروحي ــ الاجتماعي) وما نجم عنه من تقسيمات أو تصنيفات فرعية هو أنه تصنيف غير دقيق، الأمر الذي جعل كثيراً من الموضوعات: إما أن تتكرر أو تتداخل أو تتقلص أو تنضغط، وإما أن توزع توزيعاً مضطرباً وإما أن توضع في غير موضعها الصحيح من هذا التقسيم أو التصنيف وهكذا، [فعلى سبيل المثال لا معنى للتفريق بين المعارف الشعبية والعقائد الشعبية والتصوف والباطنيات ويمكن دمجها جميعاً تحت تصنيف واحد، كذلك لا معنى لفصل الأزجال الشعبية والتواشيح الدينية والمدائح النبوية والأذكار الصوفية عن الأدب الشعبي، باعتبارها من الفنون القولية المغنّاة كالشعر الشعبي والأغاني].

(٤)

ذكرنا أن المؤلف غيرَّ في متن الكتاب، ما وعد به في المقدمة، فاستبدل بالباب الثاني (المعجم الفولكلوري) ثلاثة أبواب أخرى، هي في إيجاز شديد:

□ **الباب الثاني**: تناول فيه الفولكلور التونسي عبر التاريخ، منذ العصر الحجري حتى العصر الحديث، وجاءت المعالجة في ثماني صفحات فقط، وقف الباحث خلالها على أهم الملامح الفولكلورية في كل عصر، وبرغم التعميمات، وافتقاد الدقة التاريخية والعلمية، فإن الجدير بالذكر، أن الباحث تجاوز هذه «الحفريات»، وأشار إلى ما تبقى منها من «رواسب» لا تزال حية حتى اليوم في المجتمع التونسي، سواء أكانت سلبية يجب أن يتخلص منها «التوانسة» أم إيجابية ينبغي أن ننميها ونستفيد منها علمياً وعَملياً.

□ **الباب الثالث**: مصادر الفولكلور (في ست صفحات) وهي عبارة عن قائمة بيليوجرافية ببضعة

مراجع حديثة في علم الفولكلور عامة، وببضعة مصادر ومراجع ودوريات في الفولكلور التونسي خاصة. . فهي أشبه شيء بقائمة مرجعية يستحسن أن يتزود بها الباحث المبتدىء في هذا المجال. برغم ما تتسم به هذه من قصور، وعدم استقصاء للمراجع والمصادر الضُرورية، فضلاً عن إهمال الأمهات منها، عالمياً وعربياً ومحلياً.

□ الباب الرابع: ويقع في ثلاث عشرة صفحة، وفيه يدعو المؤلف إلى ضرورة دراسة الفولكلور التونسي دراسة «علمية منهاجية حسب قواعد مقررة وأصول قارة» على حد تعبيره، وتتجلى هذه الدعوة في مناداته أومطالبته بضرورة تحقيق ما يلي:

(أ) إنشاء جمعية وطنية لتدوين الفولكلور التونسي.

(ب) إصدار مجلة للمباحث الفولكلورية.

(ج) عمل فهرست أبجدي (ألفبائي) فولكلوري.

(د) إقامة متحف فولكلوري مستقل، ويعهد إليه بعمل الأطالس الفولكلورية المتنوعة.

(هـ) افتتاح مدرسة أومعهد أكاديمي لدراسة الفلولكرو، لإعداد الكوادر البشرية للبحث الفولكلوري، إعداداً منهاجياً سليمًا.

(٥)

يقول المؤلف، أنه إذا كان العالم الانجليزي قد صك مصطلح. فولكلور سنة ١٨٤٦ للدلالة على ذلك العلم الذي يدرس أو يبحث في تقاليد الشعب وعاداته وأعرافه وعقائده واستعمالاته وخرافاته وآدابه الشعبية. . عند الأوروبيين «فإن العرب قد شروع في دراسة الفولكلور العربي منذ القرن الثاني للهجرة، حين وضع ابن الكلبي كتاب الأصنام، ثم جاء ابن قتيبة. . إلخ».

وتنطوي هذه الفقرة على اضطراب واضح. . إذ أن المؤلف ــ كما يبدو ــ قد خلط بين أمرين في فهم دلالة هذا المصطلح، فهو يطلق عند الأوروبيين ــ ولا سيما أصحاب الاتجاه الأنجلوساكسوني ــ على أمرين، أحدهما المادة الفولكلورية، والآخر، العلم الذي يدرس هذه المادة التي تشكل في مجملها التراث الروحي للشعب (التراث الشفوي بخاصة)، ومن المعروف أن هذا العلم لم يظهر إلى الوجود، كفرع مستقل من فروع المعرفة الإنسانية ــ ولم يصبح علمًا متألقاً على مسرح الحركة العلمية في بلاد العالم كافة إلا منذ مائة وخمسين عاماً تقريباً.

ومعنى هذا أن العرب لم يشرعوا في دراسة الفولكلور العربي منذ القرن الثاني للهجرة، ولكن الذي حدث بالفعل أن العرب شرعوا يجمعون هذه المادة الثقافية الخام التي نسميها الفولكلور ويدونونها في مؤلفاتهم وموسوعاتهم، لأسباب دينية أو اجتماعية أو اقتصادية وتاريخية، ومن منظور

فوقي وطبقي في معظم الأحوال، إما باعتبارها مادة وثنية، وإما باعتبارها من نتاج العامة والدهماء الذين لا ينبغي أن يؤبه لهم الخاصة.

(٦)

وصف المؤلف كتابه بقوله: «كتاب صغير في موضوع كبير» وهو وصف دقيق بالفعل، ولكنه ـ في النهاية ـ يحمل حكمًا ذا حدين.. أحدهما لصالح الكتاب، إبان الفترة الزمنية التي صدر فيها (١٩٦٣)، إذ يمنحه فضل الريادة الكاشفة، على مستوى القطر التونسي، وقد تجلى ذلك في المؤلفات الفولكلورية التي صدرت في تونس بعد هذا التاريخ، مما يؤكد أن الكتاب قد حقق غايته، أي الدعوة إلى دراسة الفولكلور التونسي، لأسباب حضارية وقومية وعلمية واقتصادية «فقد آن الأوان لذلك» عى حد تعبير المؤلف. والآخر، قد لا يكون في غير صالح الكتاب ـ كما أعتقد ـ ذلك أن (تقدم) الدراسات الفولكلورية، في تونس، وفي العالم العربي، قد تجاوزت هذا الكتاب كثيراً. إلى جانب أنه من الصعوبة بمكان ـ حقيقة ـ الإحاطة بالفولكلور العربي التونسي في مثل هذا الحجم (١١٢ صفحة من القطع الصغير)، ومن هنا جاءت المعالجة، على شموليتها ـ أشبه برؤوس موضوعات، لم تعد قادرة على إشباع نهم باحث جاد. الأمر الذي يجعل هذا الكتاب في النهاية مجرد دليل أو مرشد يأخذ بيد باحث مبتدىء، وأظن أن هذا الرأي يتفق مع هدف المؤلف، حين قال: «وليس معنى هذا أن كتابنا كامل، ولكنه أداة عمل صالحة ريثما يتوفر (بتوافر) للباحثين أن يدرسوا جميع الفولكلور التونسي، بحثاً بحثاً، ومطلباً مطلباً، وموضوعاً موضوعاً».

(٧)

من الجدير بالذكر، الذي يحمد للمؤلف، أنه انطلق يعالج مادته الفولكلورية التونسية في إطار رؤية قومية شاملة.. فقد حرص في معالجة معظم المادة الفولكلورية الوطنية ضمن إطارها العربي العام، محاولاً ـ ما استطاع ـ أن يعود بها إلى أصولها وجذورها القومية (العربية والإسلامية) وهذا يعني أن دراسته العلمية اتسمت بالجمع بين ما هو تراث، ومأثور بين ما هو عربي مدون وما هو تونسي حيّ، وبالفعل، فلا جدال، في كون المؤلف قد نجح في معالجته في الجمع بين التراث أو الموروث الشعبي العربي المدون، وربطه بالمأثورات الشعبية الحية في القطر التونسي، كما يعني أن منهج المعالجة الذي اقترحه الباحث، وطبقه، هو في حقيقة الأمر دعوة عملية، وصحيحة تشير إلى جدوى العناية بالتراث الشعبي المدوّن(*) جنباً إلى جنب مع المأثورات الشعبية الحية، ذلك

(*) يقصد بالتراث هنا جميع العناصر والمواد الفولكلورية الموروثة، والمدونة، الحية والميتة، أي هذه التي لا تزال تمارس، أو تلك التي توقفت منذ وقت بعيد. أما المأثور فيقصد به العناصر أو المواد الفولكلورية التي لا تزال حية، يمارسها الناس وعلى هذا فالتراث أعم من المأثور..

أن جذور الفولكلور المحلي ــ في تونس وفي غيرها من الأقطار العربية ــ ضاربة بعمق حقيقي في تربة الفولكلور القومي (العربي الإسلامي) ولن تستيم دراستنا للفولكلور العربي، ما لم ننهض بجمعه وتصنيفه، سواء أكان مدوناً في كتب التراث العربي، أم لا يزال حياً يعيش بين أبناء المجتمع العربي، في حياتهم اليومية ولا يزال يتنقل شفاهياً عن طريق الكلمة أو المثال أو المحاكاة تلقائياً، ففي هذا الجمع، بين ما هو مدون (ومعظمه لا يزال حياً) وبين ما هو شفاهي، تتجلى خصوصية الفولكلور العربي، والمنهج العربي المقترح لدراسته.

(٨)

بمقدورها، وفي غير تردد، أن نردد قول الأستاذ عثمان كعاك رحمه الله: «إذا أردنا أن نبحث عن تاريخنا الاجتماعي والاقتصادي والأدبي والفني، وجب أن نتجه إلى الفولكلور، وإلى الفولكلور ليس إلا. وإذا أردنا أن نعرف مؤسساتنا القومية وقيمنا الخاصة بنا، وأساليب حياتنا اليومية، ومصادر تفكيرنا، وارتجاعاتنا أمام الأشياء والأشخاص، فإنما نجد جواب ذلك في بحوث الفولكلور..» ص ١١.

□ □ □

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الكويت
نصف سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات
الإسلامية

رئيس التحرير: الدكتور عجيل جاسم النشمي

تشتمل على:

- بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- فتاوى شرعية.
- تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

الاشتراكات:-

للأفراد ٢ ديناران داخل الكويت، ٧ دولارات أمريكية خارج الكويت.

للمؤسسات والشركات ١٠ دنانير داخل الكويت.
٣٥ دولارًا امريكيا خارج الكويت.

• جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص. ب: ١٧٤٣٣ الخالدية
الكويت - كيفان - ت: ٨٤٧٢٦٩

جاكلين إسماعيل: «الكويت ـ التغير الاجتماعي من منظور تاريخي»

مطبعة جامعة سيراكوز، (١٩٨٢)، ٢٠٢ صفحة

«Kuwait, Social Change in Historical perspective»,

. Syracuse Univ. Press, 1982, 202 pages

مراجعة: سليمان خلف
قسم الاجتماع / جامعة الكويت

صدر كتاب جاكلين إسماعيل (الكويت ـ التغير الاجتماعي من منظور تاريخي) عام ١٩٨٢ عن مطبعة سيراكوز وهو أحدث ما نشر باللغة الانكليزية عن المجتمع الكويتي المعاصر ولعله يعتبر كذلك من أفضل الدراسات التحليلية التي تناولت التغير في المجتمع الكويتي والتي ظهرت في الغرب في شكل كتاب متكامل. يشمل الكتاب ٢٠٢ صفحة، منها ١٦٠ تمثل النص الأساسي، ويحتوي على سبعة فصول ومقدمة. الفصول الثلاثة الأولى يضمها القسم الأول للكتاب تحت عنوان «كويت ما قبل النفط»، أما الأربعة الأخيرة فقد ضمها القسم الثاني للكتاب تحت عنوان «كويت ما بعد النفط». والأمر الذي أثار اهتمام الكاتبة لدراسة المجتمع الكويتي هو نظرتها إلى الكويت باعتباره، كما تقول، يمثل حالة خاصة أو شاذة (A deviant Case) بالنسبة لاهتمامات الدراسات النظرية المتعلقة بعمليات التحديث والتغير الاجتماعي، ولهذا السبب وضعت الكتاب، وتتناول المؤلفة ما توصل إليه عدد من البحوث النظرية والأمبريقية لعمليات التغير الاجتماعي والتنمية في المجتمعات التابعة التي تتميز بخاصيتين رئيسيتين، هما: الفائض في رأس المال، والاعتماد الكامل على مورد واحد للدخل.

في دراستها لتاريخ الكويت وتطوره الاجتماعي خلال ثلاثمائة عام تستعرض المؤلفة تطور الكويت من المرحلة التي كان فيها المجتمع مجرد تكوين ذي خصائص اجتماعية قبلية إلى الوضع الراهن الذي تحول فيها المجتمع إلى دولة غنية مستقلة وأصبح مركزاً للمال والتجارة العالمية وشهد كثيراً من التحولات الاقتصادية والسياسية الهامة. وقد اعتمدت المؤلفة في دراستهاعلى مفاهيم نظرية التبعية (Dependency Theory) كإطار نظري تحليلي عام وبذلك تمكنت من تقسيم تطور الكويت

إلى قسمين رئيسيين: (١) «كويت ما قبل النفط»؛ (٢) «كويت ما بعد النفط». ويبحث القسم الأول في تطور المجتمع تاريخياً، فتقدم عرضاً عاماً لدور حكومة الامبراطورية البريطانية خلال القرن التاسع عشر في إيجاد التركيبة السياسية والاقتصادية للمجتمع، إضافة إلى مظاهر التخلف العام قبل ظهور اقتصاد النفط. أما القسم الثاني فيعرض بشكل تحليلي للتغيرات الكبيرة التي حولت الكويت إلى مجتمع رأسمالي حديث يتميز بملكيته لفائض الثروة.

نظرية التبعية:

تقدم المؤلفة جهداً منظمًا دقيقاً يتسم بترابط وتسلسل الأفكار لتحديد أهم الأبعاد والمفاهيم الجوهرية التي تشكل ما يعرف اليوم بنظرية التبعية التي سبقت الإشارة إلى أنها اعتمدت عليها كإطار نظري أساسي في تحليلها لديناميات التغير في المجتمع الكويتي.

ظهرت نظرية التبعية أولاً كنقد للنظريات النيوكلاسيكية في مجالات التطور والتحديث، ومن المفاهيم الأساسية لهذه النظرية أنها تركز على فكرة الوحدة التكاملية الضرورية لما يعرف الآن بثنائية المتقدم والمتخلف لبلدان العالم وبذلك يمثل هذين النمطين من البلدان، وفقاً لهذا المنظور النظري، تركيبة متداخلة متكاملة لعملية تاريخية واحدة في كافة مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ومن ثم فإن العملية التاريخية لما يطلق عليه جوندر فرانك «بنمو التخلف» (The Development of Underdevelopment) ما هي إلا واقع مرتبط بشكل تكاملي بعملية تطور ونمو نمط الإنتاج الرأسمالي في البلدان الرأسمالية التي تشكل المركز، وذلك عن طريق توسعها وتغلغلها في البلدان التي تعرف بمجتمعات ما قبل الرأسمالية، ووضعها في «تشكيلات هامشية» لمصالح الاستغلال الرأسمالي.

اعتمدت المؤلفة في صياغتها لهذا الإطار النظري التحليلي على الإسهامات التي قدمها رواد هذه النظرية وبوجه خاص على مفاهيم سمير أمين كما عرضها في كتابيه: (١) «التراكم الصعيد العالمي ــ نقد نظرية التخلف»؛ (٢) «التنمية غير المتكافئة ــ مقالة حول التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية الهامشية»؛ «وآراء جوندر فرانك التي قدمها في كتابه «علم اجتماع التنمية» وكذلك في مقالته بعنوان «نمو التخلف» (The Development of Underdevelopment) التي شرح فيها أسباب التخلف في المجتمعات الفلاحية في أميركا اللاتينية وذلك بربطها بعملية التكوين التاريخي لمنظومة التبعية.

من الأفكار الهامة التي يعرضها جوندر فرانك أن من نتائج الارتباط (أو التكامل) في السوق العالمية وضخ الرأسمال الأجنبي في اقتصاديات المجتمعات الفلاحية المحلية هو إيجاد ما يسمى بالاقتصاد الثنائي (Dual economy)، أي وجود جيب اقتصادي محدود يتميز بإنتاجيته العالية

ويعتمد على التكنولوجيا المستوردة والأسواق الخارجية ضمن إطار القطاع الاقتصادي الاني الواسع والمتدني بإنتاجيته والموجه نحو تلبية حاجات الكفاف. أما البناء الاجتماعي المقابل «للاقتصاد الثنائي»، فيتميز كذلك أولاً بالوجود المتزامن لتشكيلات مهنية حديثة تتركز في المدن وتوجه نشاطها نحو أنماط إنتاجية واستهلاكية حديثة، إضافة إلى تركيبة أخرى تتركز في الريف تفتقر إلى مستويات التخصص المهني، ويوجه نشاطها (الاقتصادي) بصورة أساسية نحو إشباع الحد الأدنى لمعيشة الكفاف (ص ٥). هناك خصائص أخرى تتعلق بالبنية الاجتماعية للتبعية أو لما تسميه بالاعراض المتزامنة للتبعية (The Dependency Syndrome) وفي الدول المتخلفة، أو التي وقعت تحت إطار التخلف، يبرز عدد من الظواهر السوسيواقتصادية المميزة والبارزة لهذا السندروم. نتيجة العمليات المتداخلة والمتأثرة بعملية تحويل رأس المال من البلد (الهامشي)، وبسبب عملية تخلخل قوى العمل وتحويلها إلى جماعات بروليتارية تبرز ظاهرة التهميش المضطردة للجماهير وانخراط الصفو في نظام سوسيو ــ اقتصادي وسياسي عالمي يتجاوز الحدود القومية. ومن الملاحظ أن تفسير هذه العمليات والظواهر قد أصبح من الاهتمامات الملحة والحديثة عند المنظرين في التبعية الذين أخذوا يسلمون بأن فهم التبعية من خلال تحديد علاقات الاستغلال الناجمة عن الانخراط في الإطار الرأسمالي العالمي ليست كافية للوصول إلى التحليل المناسب والمقنع لديناميات التبعية. فالتبعية إذن ليست موضوعاً ينشأ كنتيجة لعلاقات الاستغلال من الخارج فحسب بل تظهر كذلك داخل بنية الحياة الاجتماعية للمجتمع التابع ذاته.

ووفقاً لنظرية التبعية هذه نلاحظ أن ديناميات التطور الرأسمالي ونموه في مجتمعات الأطراف تختلف عن تلك التي عرفتها (أو تعيشها) المجتمعات الرأسمالية التي تشكل بلدان المركز. ومع أن الإطار النظري لتحديد هذه الفروق لم يتم تطويره وبلورته بالشكل الواضح والكامل حتى الآن إلا أن الفكرة الأساسية التي يجب التركيز عليها هنا هي أن البنى الاجتماعية للبلدان التابعة تتميز بأعراض التفتيت أو خاصية التجزئية (A Syndrome of Fragmentation)، وكما تشير المؤلفة فإن لهذه الأعراض خصائص بارزة،، منها: (١) التدني أو التبعية المضطردة لكل القطاعات المكونة للبنية السوسيواقتصادية التحتية لمتطلبات اقتصاد يعتمد على تصدير سلعة واحدة محدودة؛ (٢) اعتماد القطاع الإنتاجي على استيراد التكنولوجيا الغربية؛ (٣) اعتماد السوق المحلي (الداخلي) على استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية؛ (٤) تحويل القوى العاملة إلى طبقة بروليتارية؛ (٥) تدني مستويات التوظيف في القطاع الاقتصادي المنتج؛ (٦) نمو سريع لقطاع الخدمات؛ (٧) زيادة مضطردة في عملية تمركز الشراء والقوى (ص ٨). وهكذا يبدو منظور التبعية، كما وضحته المؤلفة في امقدمة، خلال العملية التاريخية لنمو التخلف التي بدأت كنتيجة للتوسع الأمبريالي فيه ما يسمى بمجتمعات ما قبل الرأسمالية ونتيجة انخراط هذه المجتمعات الأخيرة في نظام عالمي لتقسيم العمل ما زال يزداد

تبلوراً ووضوحاً. من خلال الإطار النظري لهذه العمليةالتاريخية يجب أن تجري كما تشير المؤلفة، عملية تشخيص وتحليل المجتمع الكويتي كنمط تابع.

الجذور والبنية البنيوية للكويت:

تعرض المؤلفة في هذا الفصل القاعدة البدوية للبنية الاجتماعية فيما قبل ١٨٩٩، وتشير إلى النظام الانقسامي للعشيرة ودور هذا النظام في عمليات وأشكال التنظيم الاجتماعي في تلك المرحلة. كما تتناول مركز القبائل البدوية الارستقراطية ـ رعاة الإبل ـ التي كانت لها السيادة في الصحراء والقبائل الأخرى ـ أهل الماشية ـ ممن كانوا أقل شأناً وسطوة من أهل الإبل، كما تشير إلى العلاقة الاقتصادية والسياسية بين هذين النوعين للاقتصاد الرعوي القبلي وبين مدينة الكويت. ويضم هذا الفصل نبذة عن أسباب هجرة بني عتوب في أواخر القرن السابع عشر من جنوب نجد إلى الشمال باتجاه الخليج. وقد كان عجز بني عتوب عن الاستمرار في حياة الرعي في مضاربهم الصحراوية التقليدية دافعاً لهم ولمن معهم في تلك الفترة إلى الاعتماد على استراتيجيات اقتصادية أخرى مغايرة. كما تعرض المؤلفة في هذا الفصل بعض جوانب القاعدة البنيوية لتنظيم الحياة الاجتماعية سائداً آنذاك إلا أن القبيلة داخل مدينة الكويت الحالية. ولقد ظل الإطار القبلي لتنظيم الحياة الاجتماعية سائداًآنذاك إلا أن القبيلة داخل مدينة الكويت ذاتها قد فقدت استمرارها التقليدي كوحدة إنتاجية مستقلة وتحولت إلى وحدات يسود فيها نوع من التدرج المهني وانخرطت في أنشطة إنتاجية وأعمال مختلفة.

من الأمور البارزة التي وردت في هذا الفصل قيام بني عتوب باختيار صباح الأول كشيخ لهم في منتصف القرن الثامن عشر، وكذلك تطور صناعة بناء السفن واتجاه التجارة نحو الأسواق الخارجية وانتقال الإنتاج إلى مستويات أكبر باستخدام السفن الكبيرة مما ترتب على ذلك من قضايا انعكست على المستويات الاجتماعية خلال عملية تحويل القوى العاملة التي تعمل على هذه السفن إلى جماعات بروليتارية وظهور طبقة التجار لمجموعات مؤثرة في انطلاق صناعة صيد اللؤلؤ.

السياسة البريطانية في الخليج والكويت في القرن التاسع عشر:

تشير المؤلفة في هذا الفصل إلى عملية احتواء الأمبريالية البريطانية للكويت من خلال معاهدة سرية عقدتها مع الأمير مبارك ١٨٩٩ وبمقتضاها أصبحت الكويت محمية بريطانية. لقد تزامن احتواء الكويت وخضوعه للسياسة البريطانية في منطقة الخليج مع الانقلاب الذي قام به الشيخ مبارك عام ١٨٩٦، وتمثل هذه الفترة التاريخية تحولاً للقوى السياسية في الكويت، بل تمثل كذلك التحول الذي يسر عملية انخراط الكويت في نمط الإنتاج الرأسمالي الدولي المتزايد والذي كما تنوه المؤلفة، قد اكتملت عناصره في فترة حكم مبارك (ص ٥٤).

في إطار الاتفاقية البريطانية تحولت علاقات لإنتاج في الكويت من نمط يعتمد على المقومات القبلية وعلى الوفاق ضمن المجتمع المحلي إلى شكل يتصف ببعض سمات النظام الاتوقراطي ويقوم على وسائط خارجية. ساعدت هذه التحولات عى انخراط الكويت في نظام تقسم العمل الذي قادته بريطانيا، وهذا الانخراط كان الخطوة الأولى لعملية ارتباط منطقة الخليج برمتها في نشاط الاستعمار البريطاني الأمبريالي في منطقة الخليج. من الآثار البارزة لهذا الانخراط تحطيم الديناميات الفاعلة بين مراكز الإنتاج والأسواق في المنطقة إضافة إلى الإطاحة بإمكانيات ظهور طبقة رأسمالية مستقلة (ص ١٥١).

ولقد كان اعتماد الطبقة التجارية المحلية على الحماية البريطانية في سبيل بقائها واستمرارها، واعتمادها كذلك على استيراد السلع البريطانية وجلبها إل الأسواق الفقيرة القائمة على أطراف الصحراء عوامل ساعدت عملية تسرب الفائض الناتج عن صناعة اللؤلؤ إلى الخارج. هذا الفائض، كما أشارت الكاتبة، كان بمثابة المحرك الأساسي لتطوير ونمو أسطول الكويت التجاري في القرن الثامن عشر ولم تكن آثار تقييد أو تقليص الدور التجاري المحلي بسبب السيطرة البريطانية على تجارة الخليج قاصرة على إضعاف العلاقة الديناميكية بين مراكز الإنتاج في المنطقة فحسب بل أثرت كذلك على الفائض الذي كانت تحققه عائدات تجارة اللؤلؤ، والأهم من كل هذا هو اتجاه تطور القوى المنتجة في الكويت في نهاية المطاف إلى التركيز على مجالات التوسع في استخراج اللؤلؤ وحدها (ص ١٥٢).

تخلف الكويت: (Underdevelopment of Kuwait)

تستعرض الباحثة في هذا الفصل دور بريطانيا في الكويت خلال حكم مبارك ونشاط تجار العتوب كوسطاء وبداية ارتباط الكويت في النظام الرأسمالي ثم بداية تخلفها الاقتصادي. وقد تبلورت عملية تحول الكويت وتكاملها (Transformation-Integration process) واكتملت بوفاة الشيخ مبارك سنة ١٩١٥، حيث تحولت من مجتمع محلي مستقل إلى موقع أمامي على خريطة المستعمرة البريطانية الخليجية ككل. ويعتبر تعيين المعتمد السياسي البريطاني في الكويت لأول مرة عام ١٩٠٤ جزءاً لبيروقراطية استعمارية تأسست في منطقة الخليج.

أما عن الكويت فيما بين الحربين العالميتين، فتقدم المؤلفة تحليلاً موجزاً عن الاقتصاد السياسي لتجارة سفن «البوم» كما تناقش مفهومي الاستقلال السياسي والتبعية، ومن الأمور التي تذكرها المؤلفة في هذا الفصل ما تسميه التحدي للأتوقراطية (The Challege to autocracy) مسجلة تجربة تشكيل المجلس الاستشاري عام ١٩٢١ الذي تكون من أعيان المجتمع التجاري، ثم انحلاله الخاطف، والتجربة العسيرة لتشكيل المجلس التشريعي الشعبي عام ١٩٣٨ الذي عبر عن قوة

مصالح الطبقة البرجوازية الكويتية آنذاك. في نهاية هذا الفصل تلفت المؤلفة انتباه القارىء إلى المحاولات الأولى لاكتشاف النفط في الكويت قبل الحرب العالمية الثانية وعلاقته بالسياسة والمصالح الأمبريالية البريطانية. إن توالي أحداث التنقيب عن النفط واكتشافه وبدايات تصديره قد دشنت ما تسميه المؤلفة «انفط والتكامل الجديد» (Oil: New Integration).

التكامل الجديد: استمرارية التبعية:

بعد أن وضحت الكاتبة الديناميات البنيوية للمجتمع الكويتي قبل بروزه كبلد ومصدر رئيسي للنفط، تنتقل في تحليلها هنا لتفسير القفزة والتغير الواضحين والسريعين للتكوينات الاجتماعية وتقارن بين كويت ما قبل النفط، وكويت النفط والثراء. مع ظهور النفط كمصدر رئيسي للثروة نجد أن قوى الإنتاج قد مرت بتحولات راديكالية سريعة وإن كان هذا لا يعني عدم وجود استمرارية واضحة لبعض أوجه علاقات الإنتاج السابقة.

إن تكامل الكويت الجديد (The new intergration)، في النظام العالمي لتقسيم العمل قد وفر مجالات جديدة للعائلة الحاكمة إذ منحها أولاً استقلالية اقتصادية عن المصالح والقوى المالية والتجارية المحلية في المجتمع الكويتي كما أنه أكد العلاقة بين رأسمالية بلدان المركز (شركات النفط) والتراكم البدائي في الكويت. كذلك فإن عملية الاندماج أو التكامل الجديدة قد أوجدت تداخل وترابط (Articulation) بين القوتين السياسية والاقتصادية لتتركزا في نهاية الأمر في أيدي العائلة الحاكمة وكان هذا نتجة التغير الأساسي في قاعدة القوى وتحولها من قاعدة تقوم على ملكية وسائل الإنتاج إلى نوع آخر يقوم على التحكم بوسائل التوزيع (Means of Allocation) (ص ١٠٠). خلال هذه الفترة أمكن استمالة الطبقة الرأسمالية إلى جانب الطبقة الحاكمة عن طريق استقطابها في جهاز الحوكة النامي وأيضاً عن طريق إشراكها في توزيع العائدات النفطية. إضافة إلى ذلك فإن جهود المواطنيين أنفسهم قد امتصت في سعيهم للحصول على زيادات قصوى في معدلات العائد للحكومة من استغلال النفط، وليس في العمل على تغيير البنية الإنتاجية أو التركيبة السياسية، أو بعبارة أخرى، لم تتجه سياستهم نحو تغيير بنية التبعية. إن هذه الجهود قد قادتها المعارضة في مجلس الأمة التي قد عبرت عن أيدولوجيتها في الصراع العربي القومي ضد الأمبريالية. وهكذا كان التركيز على شركة النفط يمثل نقطة الالتقاء والتوعية التي خدمت مصالح الطبقة المسيطرة وذلك عن طريق العمل على تحقيق زيادات قصوى في العائدات النفطية للحكومة وإقصاء ال المعارضة عن مجال قضايا البنية الطبقية. وتوضح المؤلفة أنه بزوال مشاكل شركة النفط كنقط ة التقاء وتمييع للقضايا الاجتماعية بدأت المعارضة في مجلس الأمة توجه اهتماماً متزايداً إلى المسائل الطبقية، مما أدى في نهاية الأمر إلى إقدام الحكومة على تعليق هذه الواجهة الديمقراطية والضبط على عناصر المعارضة عندما عجزت عن كسبهم إلى صفها (ص ١٥٤).

الفكرة الأساسية التي تركز عليها المؤلفة في هذا الفصل عبرت عنها كما يلي: «بالرغم من أن التراكم في الكويت قد ازداد بسرعة كبيرة في فترة ما بعد النفط إلا أن التركيبة الأساسية للتبعية.. ظلت دون تغيير جوهري وذلك فيما يتعلق بتقسيم العمل الوظيفي بين رأسمالية المركز ورأسمالية الهامش التي تبلورت وتأكدت خلال الفترة التاريخية الأولى للأمبريالية (ص ١٥٤).

تحول الكويت: (The Transformation of Kuwait)

ترى المؤلفة أن هذا التحول قد حدث في ثلاثة مجالات رئيسية: التحول الاقتصادي، التحول في قوة العمل، والتحول الديمغرافي (السكاني). بالنسبة للتحول الاقتصادي تذكر المؤلفة أن الصناعات التقليدية التي اعتمدت على البحر والغوص، والتي أصابها الكساد في فترة ما بين الحربين قد انتهت كلية في مطلع الخمسينات نتيجة للتوسع والتطور الديناميكي في قطاع النفط. من الملاحظات الأخرى البالغة الأهمية في التحول الاقتصادي ما تعرض له شكل البنية الأساسية (التحتية) للاقتصاد الكويتي إذ تحولت من إنتاج فائض القيمة إلى استهلاك لفائض الانتاج، ومثل إنفاق الدولة على مشاريع التنمية الآلية الأساسية (الميكانيزم) التي دفعت بعملية التحول السريع. إضافة لهذا فإن تحويل العائدات العامة إلى القطاع الخاص كان يمثل مرتكزاً رئيسياً آخر في عملية التغير التي نحن بصددها.

إن تنمية المجتمع الكويتي التي تمت في إطار تكوين الرأسمالية الهامشية تجلت في توسع السوق الاستهلاكي لسلع العالم الصناعي. إن التكوين المادي لمجتمع الثراء وابناء البيروقراطي لدولة الرعاية قد ظهرتا في الخمسينات وأوائل الستينات اعتماداً على العائدات النفطية الضخمة التي كانت تصب في خزينة الدولة. وتزامن التوسع الكبير في الخدمات العامة مع توسع تضخمي هائل في التنظيم البيروقراطي للمجتمع إلى الحد الذي يبين أنه في عام ١٩٧٨ كان ٤٤٪ من قوى العمل تستخدم في خدمات وإدارات الدولة، مما يعني وجود موظف لكل عشرة أشخاص من السكان.

أما عن التحولات في قوى العمل فنلاحظ أن التخصص الضيق في الإنتاج والتنمية غير المتوازنة لقوى العمل تعتبر من مؤشرات التخلف (ص ١١٢) وأي قراءة سريعة لإحصائيات توزيع قوى العمل في الكويت تشير على أن مجالات الاستهلاك والخدمات الاجتماعية تمثل المجالات الرئيسية التي تتحكم في تكوين قوة العمل. وبعبارة أخرى إن علاقات الإنتاج نفسها قد تحولت إلى سلع. ولم تشكل قوى العمل المنتجة في عام ١٩٧٧ إلا ٢٦٪ فقط من قوة العمل في المجتمع (ص ١١٣).

أما بالنسبة للتغيرات الديمغراطية فتذكر المؤلفة مواضيع متعددة حولها، مثل: سياسة التحول السكاني، وجدلية هذا التغير السريع، واستغلال قوى العمل الوافدة، وبروز بعض الظواهر الاجتماعية والثقافية لهذه لتحولات والديناميات الديمغرافية الجديدة.

سياسة التدرج (الطبقي) ـ التغير والضبط الاجتماعي في دولة الرعاية:

إن قوة العائلة الحاكمة ترتكز أولاً على قدرتها في التحكم في عائدات النفط التي أصبح المجتمع يعتمد عليها اعتماداً كبيراً. إن ما تسميه المؤلفة بالأطراف الهامشية للسكان تحصل على قسطها من الثراء الجديد من خلال عملية تقطير مقننة، كما أن نظام التدرج (The Stratification System) الذي ظهر بين السكان الأصليين يتأثر ببعد هؤلاء أو قربهم من العائلة الحاكمة. إلا أن المؤلفة تذكر في الفصل ذاته أن درجات التفاوت الاقتصادي تتأثر بنظام الرعاية الذي يوفر لهم حماية ضد النكبات والمشاكل الاقتصادية ويؤدي بنظام الرعاية الأبـوي بشكل عـام (Paternalistic Welfare System) إلى أن يجعل من السكان الأصليين طبقة تتمتع باليسر والرفاهية (Leisure Class) تتميز بقدرات شرائية استهلاكية والحصول على السلع الترفيهية والكماليات الأجنبية. ورغم أن التفاوت الطبقي قد ازداد، وضوحاً وتبلوراً في المجتمع الكويتي المحلي إلا أن المواطنين الكويتيين لا يـزالون يعتبـرون الأقلية الأثنيـة المميزة أو صـاحبة الامتيـازات (The Privileged Ethnic minority).

أما بالنسبة للوافدين فإن وجود التدرج الاثني وما يلازمه من مشاعر وتمسك بالهوية الاثنية يترك آثاراً سلبية على ظهور الوعي والتكوينات الطبقية. وفيما يتعلق بالوافدين العرب، تلاحظ الكاتبة، أن للحكومة تحفظات تجاه دورهم الاجتماعي والسياسي حيث يمثلون جماعات تشترك مع السكان الأصليين في نفس اللغة والتراث الثقافي والديني، ومن ثم تتوفر لهم المعطيات اللازمة للتفاعل مع السكان والتأثير في المناخ الاجتماعي الكويتي. ومع أن الجاليات العربية لا يسمح لها بالخوض في المجالات السياسية إلا أن الوظائف التي تؤديها على جانب كبير من الأهمية في عملية صنع القرار بسبب المراكز المهنية والتقنية التي تشغلها. إن أغلب العرب الوافدين في الكويت يمثلون جماعات فاعلة بسبب ما لديهم من مهارات ووقت وموارد مادية تمكنهم كي يهتموا بالأمور السياسية. وهم يمثلون، كما تقول المؤلفة، أفراد الطبقة الوسطى القادرة على التغيير السياسي والاجتماعي كما أنهم الأداة المؤثرة في دفع التغير الاقتصادي ـ لذا كان ضبط دورهم من جهة والسعي لتطوير الحياة الاقتصادية والدفع بها من جهة ثانية يستلزم دائماً ترشيداً وحرصاً شديد الأهمية في عملية الضبط الاجتماعي.

في ختام هذا الفصل تحلل المؤلفة ما تسميه بترشيد الضبط الاجتماعي عن طريق التخطيط وتقدم لنا وصفاً للنظام التربوي والتعليم الحرفي والمهني والخطة الخمسية الثانية، وأهم الملاحظات في هذا الفصل هي أن وظائف الضبط الاجتماعي يقوم بها الكويتيون، الذين يمثلون الأقلية المميزة في الكويت، على غير الكويتيين الذين يمثلون أغلبية لا تتمتع بالحقوق السياسية.

تعقيب ونقد:

١ ـ الجانب النظري:

كما اتضح لنا من عرض محتوى الكتاب نلاحظ أن المؤلفة قد اعتمدت في تحليلها للديناميات التاريخية للمجتمع الكويتي اعتماداً مسرفاً بل وصارماً على نظرية التبعية حتى أن تشخيصها لهذه الديناميات جاء غاية في الترتيب والتنظيم لدرجة أن الصورة التحليلية الكلية للدراسة بدت وكأنها منسقة بشكل صوري، هذا مع العلم أن الكويت كمجتمع متقدم في طريق النمو يتميز بامتلاكه لسمات بنائية وثقافية «خاصة» مقارنة بالمجموعة/ المركب من المجتمعات التي يطلق عليها العالم الثالث المتخلف. إن التزام المؤلفة الصارم، والصوري في كثير من الأحيان على هذا المنظور النظري لم يمكنها من تحديد وتحليل بصورة ملائمة دور ما يمكن تسميته بالعوامل (الاجتماعية) العامودية (Vertical Variables) كمعوقات لظهور وعي وتنظيم طبقي في المجتمع الكويتي المعاصر. علماً أن المؤلفة وضحت دور الهوية الاثنية في هذا المجال إلا أنها لم تقدم لنا شرح ومعلومات مرضية لدور عوامل عامودية أخرى كالانتماءات القبلية والطائفية، واعتبارات أخرى نابعة من خصوصية التاريخ المحلي للمنطقة.

وكاجتهاد تحليلي جديد يمثل منظور التبعية مدخلاً نظرياً خارجياً (An Externalist approach) وذلك من حيث كيفية تحليل وفهم عمليات التغير في ما يسمى بالمجتمعات النامية. وبإمكان أي قارىء ناقد أن يكتشف ما تحتويه نظرية التبعية هذه من مضامين وافتراضات أيديولوجية عدة، منها مثلاً: إن تاريخ المجتمعات النامية عبارة عن وجود استاتيكي جامد، وأن ديناميات تكويناتها الاجتماعية لم تظهر إلا عندما حط عليها الغرب الرأسمالي (الديناميكي) بما لديه من قوة متمثلة بأسواقه، وهيمنته الإنتاجية وتفوقه التقني.

إن الاعتماد على منظور التبعية يقود الباحث ليركز أضواءه التحليلية على بنية الصفوة الحاكمة (Elite Structure) وعلى ديناميات تكوينها وعلاقاتها مع القوى الاقتصادية والسياسية الممثلة لدول المركز الرأسمالي، أما تشخيصه لعلاقات هذه الصفوة بالعملية التاريخية الفاعلة في تكوين القوى والجماعات المحلية فيحظى باهتمام ثانوي ولا يوفر له من التفسير إلا القليل والمعتم. لذا فإننا نجد أن التركيز النظري على مكانة الصفوة الحاكمة ودورها كجسر يربط المحلي الهامشي بالمنظومة الرأسمالية العالمية يصبح في نهاية المطاف تحليلاً يشبه لدرجة كبيرة المنهج الذي تأخذ به نظرية الصفوة (Elite Theory) خاصة عند شرح الظواهر المتعلقة بدور الصفوة في عمليات التغير الاجتماعي. في رأيي أن نظرية التبعية وكذلك نظرية الصفوة، مع أنهما قدما إسهامات وفوائد واضحة في دراسات التنمية والتغير الاجتماعي، إلا أن هذه الفائدة تظل قاصرة ومحدودة لتقديم العمق والتفسير التحليلي الملائم لفهم التركيبات الاجتماعية العريضة والظواهر الثقافية المحلية المواكبة والمؤثرة في هذه التركيبات في المجتمعات النامية التي هي قيد الدرس.

الفكرة المتصلة بالأفكار المحددة آنفاً هو أن المؤلفة تتحدث عن التبعية وكأنها علاقة أو مركب جامع مانع يحدد ويؤثر بنفس القوة في كل الجوانب الهامة في حياة المجتمع. يستشف القارىء من دراسة جاكلين إسماعيل أن هناك جوانب أخرى للتبعية ترتبط وتلازم التبعية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال لا يمكن أن تحقق الاستقلالية السياسية دون وجود استقلالية اقتصادية. إن أي مراقب للسياسة الخارجية لدولة الكويت سواء على مستوى العالم العربي أم الدولي لا يمكن أن يقر أن هناك علاقة ضرورية شرطية بين التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية. إن الاتجاه الحيادي والتوازن الذي تتبعه دولة الكويت بين الشرق والغرب كما يتضح من خلال الزيارات والتعامل الرسمي المتبادل والاتفاقيات المتعددة الجوانب التي تتم كل عام وما يدور في الصحافة وأجهزة الإعلام من تعددية في الاتجاهات السياسية والاجتماعية كل هذه بين أمور أخرى لتقودنا لنرى أن ليس هناك علاقة أضطرارية (One-to-Relationship) بينم التبعية الاقتصادية والتبعيات الأخرى. وكمثال آخر فاليابان الحديثة تتمتع باقتصاد صناعي متقدم مستقل إلى درجة كبيرة إنها تعتبر من الناحية السياسية بلد تابع للغرب الرأسمالي.

٢ ــ الجانب المنهجي (الميثودولوجي):

اعتمدت الباحثة في دراستها هذه على بحوث نظرية ومكتبية وأخرى ميدانية أمبريقية. يبدو بوضوح تام أن المؤلفة قد اعتمدت في بحثها الميداني إلى درجة كبيرة على ما حصلت عليه من وثائق ومعلومات على هذا النوع من الوثائق والمعلومات الرسمية قد وجه بل وحدد بعضاً من الاستنتاجات التي قدمتها حول بعض الظواهر السوسيواقتصادية الحديثة في المجتمع. وأيضاً اعتمادها على منظور التبعية بالإسراف الذي التزمت به مسبقاً قادها للتركيز على دور الصفوة الحاكمة في شرح الكثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. فعلى سبيل المثال تذكر الباحثة في الفصل السادس أن الثراء الجديد يصل السكان وخاصة الأطراف الهامشية منهم خلال عملية «تقطير» تقوم بها العائلة الحاكمة وأصدقائها. وبهذا كما تشرح لنا، فإن نظام التدرج (Stratification System) الذي ظهر في المجتمع يعتمد على المسافة (Distance) أي قرب أو بعد الجماعات السكانية الأصلية من العائلة الحاكمة. لكننا نجد هنا أن المؤلفة لم توضح لنا ماذا تعني بعبارة «مسافة» أهي مسافة قرابية أم اجتماعية تفاعلية أم سياسية؟ بما أن الباحثة ركزت في شرحها على مكانة الصفوة الحاكمة وأدوارها المتعددة فهي بهذا لم تتمكن من تقديم تحليل ملائم لما يمكن تسميته بالمسافة السيكو ــ اجتماعية التي يعيشها الفرد الكويتي تجاه الوافد، هذه المسافة كائنة وتعمل باتجاه معاكس عن تلك التي تتحدث عنها المؤلفة. إن الفرد الكويتي يعيش في مجتمعه المعاصر تحت تأثير كثير من المعطيات والقوى الاقتصادية والسياسية الجديدة، وهذا بدورها، كما أرى، تحد من الفائدة التحليلية التي يمكن الاستفادة منها إذا ما اقتصر البحث والتفسير حول عبارات ومفاهيم «كتقطير الثراء» والمسافة بين

السكان «والصفوة الحاكمة». إذا ما نظرنا إلى بعض الظواهر الاجتماعية الجديدة، ماذا يحدث مثلاً لعملية «التقطير» عندما تصبح مؤسسات الدولة وأجهزتها الحديثة المتضخمة قد احتوت المجتمع المدني وتغلغلت فيه إلى أبعد الحدود لدرجة أن المجتمع بكليته قد تحول إلى مكونات داخلة في بنية الدولة. إن حجم الثراء الجديد وصغر المجتمع الكويتي وتجمعه في مدينة واحدة وظاهرة التخلخل السكاني الكبيرة كلها معطيات جديدة حولت المجتمع إلى دولة المدينة (City-state) وإذا ما استوحينا تعبيراً من المجتمع اليوناني القديم فالمجتمع (خاصة على المستوى السياسي) يصبح كله (A Kuwaiti polis).

ويمكن أن نتعرف على بعض من جوانب هذا التكوين السيكو ـ اجتماعي «للكويتيبولس» من خلال تفحصنا لسلوك الفرد الكويتي ووعيه الاجتماعي أثناء تفاعله مع الوافد على خشبة مسرح الحياة اليومية. إن تفاعل الفرد الكويتي العادي مع الوافدين تحدده علاقات تمايز سياسي وقانوني واجتماعي واضح، وهذه بدورها تجعله يشعر وكأنه امتداد طبيعي وعفوي لهذه الدولة ـ المجتمع. إن عمليتي التمييز والمقارنة التي يعيشها المواطن الكويتي يومياً يدفعانه لا ليعتقد فقط بل ليتصرف وكأن وجوده قد أشبع على مستويات وفي مجالات متعددة، هذا علمًا أن إحساسه بحالة الإشباع هذه لا يكتسبها من خلال وعي اجتماعي أو اعتماد على قدراته الذاتية للمشاركة الفعلية في العملية السياسية في مجتمعه إنما تتم في أغلبها من خلال تصوره «للمسافة» الكائنة بينه وبين الوافد التي تقوده باستمرار ليقارن أوضاعه الاجتماعية (الممتازة) مع تلك التي يعيشها العامل الوافد الذي يعمل بالقرب منه. إن علاقات المزاح اليومية (Joking Relationships) بين المواطنين الكويتيين والوافدين توضح لنا جانباً من إدراك، وتصورات وسلوكيات ما يمكن تسميته «بسيكولوجية الـ(Kuwaiti Polis)». في ضوء تبلور المعطيات الآنفة الذكر إن ما تصفه جاكلين إسماعيل «بتقطير الثراء» يتحول إلى شيء آخر لا أعرف بالضبط ماذا أسميه، وبالطبع فهذا الشيء يحتوي على إيقاعات متكررة وأبعاد متعددة منها الاجتماعية، والثقافية والسياسية إضافة إلى الاقتصادية.

تذكر المؤلفة في الفصل السادس أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستويات الدخل بين الكويتيين وغير الكويتيين (المستويات المرتفعة للكويتيين) وذلك باعتمادها على وثائق رسمية وإحصائيات حكومية. نحن نعلم أن هناك على أرض الواقع نسباً كبيرة من الوافدين لديهم أعمال ونشاطات اقتصادية أخرى إلى جانب وظائفهم المسجلة في الدوائر الرسمية. أيضاً هناك الكثير من الوافدين الذين ينظرون إلى أعمالهم في القطاعات الحكومية كتأمين الشكل الرسمي الذي يحفظ لهم استمرار الإقامة ورخصة العمل، لذا فإن ما يحصلون عليه من أنشطتهم الاقتصادية الحرة يمثل جانباً كبيراً من كسبهم المادي في الكويت.

هذه الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية ليست مقصورة على الوافدين بل إن الكثير من الكويتيين

يزاولون عدة أنشطة اقتصادية في نفس الوقت. إن الحصول على مثل هذا النوع من المعلومات يتطلب شيئاً من المهارات الانثروبولوجية في البحث الميداني، الشيء الذي تبين أن مؤلفتنا لم تتقنها أو تعتمد عليها مما ترك الثغرات في تحليلها وفي وضعها لبعض التعميمات التي انتهت إليها.

من الناحية التقنية والتوثيقية فإن كتاب جاكلين إسماعيل يعتبر تأليفاً جيداً جداً، إذ احتوى على الكثير من الجداول والوثائق ٢٧ جدولاً، ورسمين توضيحيين، وملحقات والحواشي لكل فصل على حدة تضمنها جزء مستقل في آخر الكتاب، والببلوغرافيا تحتوي على ١١٤ مدخلاً وهناك ستة صفحات لفهرس المحتوى. والخلاصة ـ وكخاتمة أعتقد أن جاكلين إسماعيل قد وفقت في دراستها هذه إلى حد كبير إذ أنها قد تمكنت أولاً من تحديد وتحليل الكثير من المتناقضات الاجتماعية الداخلية والملازمة لنمط الإنتاج الكويتي التابع. وثانياً: توضيح الديالكتية بين الثبات والتغير التي تفرزها هذه المتناقضات إذا ما نظرنا للكتاب في جملته سوف نجد بين أيدينا نتاجاً أكاديمياً وضع بشكل دقيق يمتاز بعمق التحليل وإثارة التحديات لكثير من النظريات والمفاهيم حول فهم تطور مجتمع الكويت الحديث. حقاً إن هذا الكتاب يعتبر إضافة غنية وإسهاماً كبيراً ومفيداً في الأدبيات التي تتصل بمجتمعات منطقة الخليج العربية المعاصرة.

□ □ □

نانسي سلامة، ماري غالي: «أوليات الاختيار بين الانجليزية الأميركية والانجليزية البريطانية»،

دار النهضة العربية ـ القاهرة (١٩٨٢)، ٢٥٧ صفحة.

مراجعة: مادلين هجان
قسم اللغة الانجليزية / جامعة الكويت

يبتسم الغالبية من ناطقي اللغة الإنجليزية لتهجم الكاتب (Shaw) بعبارته المعروفة بما معناه أن البريطانيين والأميركيين (تفصلهم فوارق اللغة ـ Separated by the same language)، بيد أن الفرق بين اللغة الإنجليزية كما يتكلمها البريطانيون والأميركيون ليس دائماً أمراً مسلياً لهؤلاء الذين يقومون بتدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. ولو أنهم قد يكونون مؤهلين علمياً لهذا العمل ومتمكنين لغوياً إلا أن كثيرين من هؤلاء المدرسين، خاصة عندما يعملون بالخارج، يجدون أن دراساتهم لم تعدهم لمواجهة مفاجآت اللغة الموجودة فعلاً، وذلك حين يواجهون زملاءهم القادمين من وراء الأطلنطي أو الكتب الواردة من هناك. وتظهر الخبرة أن كويرك (Quirik) وجرينبون (Greenbaum) قد يكونان متفائلين أكثر من اللازم عندما يدعيان بأن الفروق النحوية بين الإنجليزية كما يستخدمها البريطانيون والأميركيون قليلة، والواضح الجلي فيها معروف للجميع ـ حقاً فالمألوف أن المدرس في هذه الحالة ودون تعمد يحاسب الطلبة على نقطة نحوية أو نطقية ثم يكتشف أنها مقبولة لدى آخرين وراء المحيط. هذا قد يكون على الأقل مربكاً وقد تكون له انعكاسات غير مرضية، فبعض المدرسين، على سبيل المثال، يكونون متعاطفين أكثر مما ينبغي مع لغتهم الخاصة مما يؤدي إلى رفض شديد غير ضروري تجاه الجانب الآخر، وهذا الاتجاه يصبح متقبلاً بسهولة عند الطلبة عن طيب نفس، ويتولد نوع من التعالي اللغوي، وهذا أمر غير مستحب ثقافياً وتدريسياً. ومن الناحية الأخرى، فإن المدرسين الذين يحاولون أن يكونوا أكثر تفتحاً، غالباً ما تتزعزع ثقتهم المهنية. فعندما يواجهون صيغة قابلة للمجادلة ربما يتأثرون بدلالات الألفاظ، فيجدون أنفسهم غير قادرين على إعطاء الحكم الصحيح فيها إذا كان ما عرضه الطالب صواباً أو خطأ، وهذا من شأنه أن يفسد ذهن الطالب الجاد، ولو أن بعض الطلبة الذين قد فسدت ضمائرهم ومن هم أكثر حرصاً من غيرهم على الدرجات، سرعان ما ينتهزون الفرصة فيجادلون

مدرسهم البريطاني الجنسية محتجين بأن مدرسهم الأميركي قد علمهم كتابتها على هذا النحو والعكس بالعكس.

من هذه الملاحظات نحس أن الكتاب الذي نحن بصدده الآن قد ظهر بعد طول انتظار، حيث تضمن بين دفتيه النقاط الأساسية للفروق التي كانت موزعة بين العديد من الأبحاث والمراجع. ولعل القيمة الحقيقية لهذا الكتاب تكمن في أنه يذهب إلى أبعد من أن يكون تجميعاً لما قد يكون قد قرىء في مواضع أخرى. فهو بحق يمكن اعتباره محاولة لكشف هذه الأشكال التي يفضلها بالفعل الناطقون بهذا الشكل أو ذلك من اللغة. ومن ثم فالمؤلفتان تجنبتا الوقوع في منزلق تصنيف نقاط الاختلاف السائدة دون بيان مدى تكرار حدوثها. كما قدمتا لنا عرضاً واضحاً يلخص الاتجاهات السائدة في الاستعمال وكلتاهما تسدي التوصية التي ينبغي مراعاتها حول ما يجب على المدرس القيام به، فضلاً عن الملاحظات المفيدة في مرجع دليل المدرس (Advice to Teachers ATT) مع الاعتناء بالاستعراض البارع للفروق، وخاصة في النواحي المعقدة، وتوضيح آراء المختصتين في هذا الشأن. ومما تجدر الإشارة إليه أن المؤلفتين أنفسهما مدرستان لهما خبرتهما في تعليم اللغة الإنلجيزية كلغة أجنبية، فجاءت المادة التي قدمتاها أميل إلى احتياجات التدريس منها إلى الاهتمام بالنواحي النظرية الواسعة. وعلى الرغم من أنهما لا تدعيان الشمولية فإن تناولهما الشامل لما قدمتاه كان مرضياً ومثيراً للإعجاب. وأذكر على سبيل المثال، وبصرف النظر عن الإشارة للفروق المتوقعة في النحو والنطق والمعجم.. إلخ، أن الكتاب قد احتوى على باب لأفضليات الهجاء الخاص بالمجموعتين. وعلى أن هذا مجال غير محدود غالباً في بنيته ومتغيراته، فلا شك أن مدرسي تلاميذ أوروبا الوسطى قد يجدون من المفيد أن يروا أمامهم قائمة بالأشكال المقبولة. فكل من حاول فك رموز خطاب كتب باليد باللغة الإنجليزية من مراسل أوروبي سوف يوافق على أن الأشكال المستخدمة في الأحرف المتصلة ليست موحدة في اللغات المكتوبة بالأبجدية اللاتينية. وهذا الوعي باتساع المشكلة يعتبر حقاً أحد العوامل التي تجعل هذا الكتاب يغري بقراءته كلاً من القارىء العادي والمتخصص. وأذكر أيضاً على سبيل المثال، الباب الخاص بعلامات الترقيم (Punctuation) حيث نجد المواضيع تشمل من الفوارق في أشكال الحروف إلى الفروق في تصميم التقويمات. فبالنسبة للحرف نجد أن الكاتبتين قد أعطيتا معلومات مثيرة. أما بالنسبة لجدولة أيام الأسبوع فبينما نجد أن التصميم الأفقي مقبول لدى مستخدمي اللغة من البريطانيين والأميركيين، قد لوحظ أن ١١٪ فقط من الأميركيين المشاركين في التجربة فضلوا الترتيب الرأسي بالمقارنة إلى ٦٩٪ من البريطانيين المشاركين. فهذه النتيجة لا تهز عالم التدريس، ولكنها تنبه الأذهان إلى أن التمعن في هذا الكتاب يكشف دائمًا حقائق ربما لم يتنبه لها القارىء من قبل. وحين نذكر كلمة المشارك في التجربة نبدأ مستوى أعلى من النقد. فبجانب اعتماد المؤلفتين على المادة المطبوعة حول الإنجليزية البريطانية والأميركية كمصدر لها نراهما قد استخدمتا الاستبانة التي ملأها ٦٨ بريطانياً و ٤٦ أميركياً. وبغض

النظر عن الفارق في حجم العينة من النوعين فإن كل ما أُخبرنا به هو أنهم متعلمون. أما السن والجنس والمهنة ومنطقة الأصل ــ وهي جميعاً عوامل قد تؤثر في الإجابات فإنها لم تذكر. وحيث أن الكتاب قد طبع في القاهرة فكم من المشاركين تأثرت اختياراتهم اللغوية من خلال تعرضهم الطويل المدى للاختلاط بالآخرين. كما أننا لم نُعطَ أي معلومات عن الاستبانة نفسها. فهل استخدمت وسائل استنباط خالصة، أم أن المشاركين اختاروا ما يفضلونه من بدائل قدمت لهم؟ وعلى كل فإن العرض المطول لطريقة البحث في هذا الكتاب غير ملائم، فقد كان من المفيد أكثر أن تقدم معلومات أوفى عن المشاركين مع عينة من فقرات الاستبانة.

وهناك نقطة أخرى سببت بعض الصعوبات وهي تتعلق بتبويب الكتاب، فهو مؤلف ليكون مرجعاً سريعاً يجد المدرس فيه الصفحة المناسبة بسهولة، ولكن لم يف بهذه الحاجة. فهذه الإمكانية مفقودة إلى حد ما نتيجة استخدام العديد من المختصرات غير المألوفة واستخدام الطباعة ذات البنط الأسود. (على سبيل المثال بصفحة ٧٦ نجدها مستخدمة للعنوان وللتأكيد والمقارنة بين الكلمات ونصوص الإحالة). كما أن الإهمال في التصحيح وفي الطباعة مثل استخدام البنط الأسود الثقيل في صفحة ١٠٥ مثلاً بدون داع يدل على عدم الاكتراث. وهناك نقطة أخرى تتعلق بتصميم الكتاب وهي افتقاره لفهرس شامل لو وجد لجعل الكتاب أكثر فائدة، ومع أنه تضمن فهرساً بالكلمات البريطانية إلا أنه غير كاف.

وبالرغم من أن الهدف هو التركيز على الاختيارات وليس حصر كل الاختلافات والاحتمالات، إلا أن هذا المنهج لم يتم التقيد به في كل الحالات. ففي قسم الهجاءة على سبيل المثال نجد أن (Connexion, deflexion, inflexion) معطاة نفس الوزن في الخانة الإنجليزية مثل (Connection, deflection, inflection). ومن المؤكد أن وجود قائمة بالاختيارات الفعلية للمشاركين سيكون له شأن في ذلك إذا وجد لأنه يكشف عن أن الاتجاه الأغلب هو اختيار الأشكال الأخيرة في حين تبقى الأشكال الأولى أكثر وقوعاً في النصوص الإنجليزية.

وعلى كل حال فإن العبرة بالنية، وبغض النظر عن تلك الانتقادات، فقد سررت كثيراً حينما تسلمت نسخة من هذا الكتاب لمراجعته وتقديمه لقراء المجلة، فهو في الواقع مرجع قيم لا يمكن إنكار فائدته في الموضوع، وتستحق المؤلفتان التهنئة على قيامهما بتلك المهمة الشائكة.

□ □ □

كلود شتراوس: «مقالات في الاناسة»

ترجمة حسن قبيسي، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت (١٩٨٣)، ٢٧٦ صفحة.

مراجعة: يوسف أبو ليلى
قسم الاجتماع / جامعة الكويت

قام المترجم باختيار ست مقالات من مؤلفات كلود ليفي شتراوس ونقلها إلى العربية، وتولت النشر «دار التنوير للطباعة والنشر»، بيروت، لبنان، عام ١٩٨٣ في إصدار باسم «سلسلة الفكر المعاصر ٣». ويقع الكتاب في ٢٧٦ صفحة من الحجم الصغير، وينتهي الكتاب بعدد من الفهارس تتضمن ترجمة المفردات التي وردت في متن الكتاب، وأسماء الأعلام، والقبائل.. ثم المحتويات. وفيما يلي استعراض لمقالات الكتاب:

□ **المقالة الأولى: «علم العياني» (La science du concret)**، وتمثل الفصل الأول من كتاب «La Pensée sauvage, 1962».

تؤكد هذه المقالة على وجود التفكير الموضوعي لدى الشعوب التي تسمى بـ«البدائية» وترد إشارات متعددة تثبت المقدرة التي يمتلكونها في تفهم وإدراك خصائص الأنواع والأجناس الحيوانية والنباتية المختلفة. وتصنيفهم لها وإدراجها تحت أسماء معروفة لديهم، وهي لا تقل في دقتها عن عمليات التصنيف العلمية الحديثة.

إضافة إلى أن المقالة تتناول المبدأ الذي يقوم عليه كل من السحر والعلم إذ يمثلان صيغتين من صيغ المعرفة، وإن كانتا تتفاوتان فيما يتصل بنتائجها النظرية والعلمية، ولكنهما لا يختلفان من ناحية نوع العمليات الذهنية التي يفترضها كل منهما، والتي تتشابه في طبيعتها وإن اختلفت بالنسبة لأنماط الظاهرات التي تنطبق عليها. فالعلاقة القائمة بين المعرفة السحرية والمعرفة العلمية ما هي إلا نتاج للظروف الموضوعية التي نشأت فيها كل منهما. وما الفكر الأسطوري والطقوس التي تمارسها الشعوب البدائية إلا أساليب للمحافظة على بنيتها والعمل على خلق نوع من الوحدة والتآلف بين أعضائها.

□ المقالة الثانية: «حقل الاناسة» (Le champ de L'anthropologie)، وتمثل الفصل الأول من كتاب «الاناسة البنيانية ــ Anthropologie structurale, 1973». تشير هذه المقالة إلى إنجازات العلماء الذين أسهموا في نشأة وتطوير الانثروبولوجيا الاجتماعية، سواء في المجـالات الحقلية أو النظرية كما توضح مدى علاقة هذا العلم بالعلوم الأخرى.

تركز المقالة على الأهمية التي يعيرها هذا العلم للمجتمعات البدائية إلى جانب تأكيدها على توجهاته الحديثة نحو دراسة المجتمعات الأكثر تعقيداً وإن كانت الأولوية تعطي للمجتمعات البدائية باعتبارها تشكل مجتمعات تتميز ببساطة نظمها النسبية وما بينها من علاقات وقلة المتغيرات التي تتطلب تفسير وظائفها.

تناقش المقالة كذلك المنهجية المتبعة في الدراسات الانثروبولوجية وكيف أنه من الممكن أن تسبق التجربة كلاً من الدراسة والفرضيات ويرجع ذلك إلى خاصية هذا العلم، وتشير المقالة إلى طابع خاص للانثروبولوجيا تتميز به عن سائر فروع المعرفة الأخرى بسبب التواتر المتعاقب لاستخدام كل من المنهج الاستنباطي والاختباري الذي تجمع بينهما. كما أن الباحث الانثروبولوجي يواجه كثيراً من الصعوبات بسبب منهجه الذي يقوم على الدراسة الحقلية والحصول على الحقائق عن طريق الملاحظة بالمشاركة إلى جانب حاجته إلى الحيوية والموضوعية خلال العمل في موضوع دراسته.

□ المقالة الثالثة: «المعايير العلمية في فروع المعرفة الاجتماعية والإنسانية»
«Critères scientifiques dans les disciplines sociales et humaines»
نفس الكتاب السابق، الفصل السادس عشر.

تناقش هذه المقالة المعايير التي تقوم عليها كل من العلوم البحتة والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والأسباب الكامنة وراء التباين القائم بين العلوم الفيزيائية والعلوم الإنسانية، فعلماء الفيزياء على سبيل المثال، أتيحت لهم فرص دراسة ظواهر كانوا يهتمون باكتشافها وتفسيرها دون أن تكون لها علاقة بذواتهم وقيمهم الذاتية. أما مشكلة العلوم الإنسانية فتكمن في أن الإنسان لا يستطيع أن يتجرد من الاهتمام بذاته كما أنه رفض منذ البداية أن يجعل من نفسه موضوعاً للبحث والاستقصاء.

ومن ناحية أخرى يفترض في الباحث العلمي القيام بدورين أساسيين هما دور المراقب نفسه من جانب، ثم الاهتمام بالموضوع الذي اختاره للدراسة من جانب آخر، فإذا صدق الافتراض أن العلوم الاجتماعية والإنسانية لها خصائص العلم، فلا بد أن توفر لنفسها هذه الثنائية أي يكون الإنسان مراقباً والناس الآخرون موضوعاً للدراسة ولكن يتعذر ذلك عند التطبيق لدواعي أخلاقية، كما أن الناس أنفسهم لا يملكون إسقاط وعيهم بأنهم موضوع تجربة.

إلا أن الفرق الأساسي بين العلوم الفيزيائية والعلوم الإنسانية لا يكمن كما يقال في كثير من الأحيان في أن الأولى وحدها تتميز بإمكانية القيام بتجارب وإمكانية تكرارها نفسها ثانية كما هي ضمن عاملي الزمان والمكان، والحقيقة أن العلوم الإنسانية أيضاً كعلوم اللغة والاثنولوجيا، يمكنها أن تتضمن بعض العناصر المتواترة مما يؤدي إلى تركيبها في أنساق مختلفة وبالتالي إخضاعها للدراسة العلمية.

كما يوضح المقال أن التطور الذي طرأ على العلوم الاجتماعية والإنسانية بظهور العلوم السلوكية (Behavioral sciences) والتعاون الوثيق فيما بينها، ألغي الفروق التي كانت قائمة بينهما.

□ المقالة الرابعة: «الانقطاعات الثقافية، والنمو الاقتصادي والاجتماعي»

(Les discontinuités cultureles et le developpement economiques et social)

من كتاب «الاناسة البنيائية» (Anthropologie structurale, 1973 Ch. XVII) تدور هذه المقالة حول فكرتين أساسيتين:

الأولى: تشير إلى الانقطاع الثقافي وتوقف النمو الاقتصادي والاجتماعي عند شعوب أميركا الأصليين تحت وطأة الحضارة الغربية خلال القرن السادس عشر عند غزو العالم الجديد. وكان التفسير البسيط للمشكلة في تلك الفترة يقتصر على احتمالية، إما اعتبار السكان الأصليين كغيرهم من بني البشر وبذلك يمكن إقناعهم أو إجبارهم على تقبل نمط الحضارة الغربية، وإما أنهم لا ينتمون إلى بني البشر ومن ثم ينسبون إلى الأنواع الحيوانية. وقد كان الخطأ الذي وقع فيه جميع الدارسين، بصرف النظر عن تفسيراتهم المختلفة، هو إمكانية مقارنة المجتمعات التي نطلق عليها مصطلح «البدائية»، بالحضارة الغربية، وسواء كانت النظرة إلى المجتمعات البدائية بأنها كانت تسير في تطور تدريجي، أو كانت تشكل قمة لم تعرف البشرية بعدها إلا الانحطاط المستمر، فكان ينبغي التمييز بين حالة طبيعية لا تسندها إلا مقولة نظرية بحتة، وما نلاحظه في هذه المجتمعات الأولية فعلاً من تحقيق نوع من التوازن الأمثل بين الإنسان والطبيعة.

وتخلص المقالة إلى أن التدخل الغربي في حياة هذه المجتمعات بحجة تصنيعها وتنميتها أو تحضيرها قد تساهم في تدمير نظمها واستغلال مواردها.

والثانية: تشير الفكرة الثانية في المقالة إلى ثلاثة مصادر لمقاومة النمو، وتحدد المقالة الأسباب الكامنة والعميقة وراء مناهضة المجتمعات البدائية للنمو في ثلاثة عوامل:

أولاً: تفضيل الوحدة والتعاون على التغير والتنافس.

ثانياً: احترام الطبيعة والتمسك بها واعتبارها سابقة على الثقافة، وبأنها تختلف أيضاً عن الثقافة.

ثالثاً: رفض التاريخ والقضاء أساساً على كل ما من شأنه أن يعبر عن بداية لصيرورة تاريخية. فالمجتمعات البدائية وجدت لكي تستمر.

□ المقالة الخامسة: «العرق والتاريخ» (Race et Historie, 1961)

تشمل هذه المقالة عشر موضوعات بعناوين مختلفة هي: «العرق والثقافة، تنوع الثقافات، المحورية القومية، الثقافات المغايرة، والثقافات البدائية، فكرة التقدم، التاريخ التراوحي والتاريخ التراكمي، موضع الحضارة الغربية، الصدفة والحضارة، تآزر الثقافات، وأخيراً المعنى المزدوج للتقدم».

نعرض بإيجاز مجمل الأفكار الرئيسية التي تحملها هذه الموضوعات:

رفض مقولة الاختلافات العرقية والجنسية وأثرها في التنمية الحضارية لأن النمو الحضاري يعود إلى ظروف جغرافية تاريخية واجتماعية ليس على أسس الاختلافات من ناحية الطول أو لون الشعر وغيره، إلا أن عملية التنوع الثقافي هذا أدت إلى عملية إبراز الملامح المحورية القومية للحضارة، التي تركز كل ثقافة من الثقافات عليها، وتتميز بها عن غيرها، وهي الأساس الذي يقوم عليه إلقاء النعوت والصفات على الثقافات الأخرى كوصفهم إياها بالثقافات البربرية أو المتوحشة... إلخ.

كما تنوه المقالة عن أهمية الثقافات التي كانت تسود المجتمعات الغابرة باعتبارها لا تقل أهمية عن أنماط الثقافات الراهنة. وقد عرفت هذه المجتمعات ماضياً حضارياً يكاد لا يقل في مكانته عن الأنماط البارزة التي تشهدها المجتمعات الغربية. ولا يعني مفهوم التقدم بالضرورة تطور الثقافات في خط مستقيم، فالتقدم قد لا يكون مطرداً ولا متواصلاً، بل يمكن أن يتم في قفزات، أو بالأحرى في طفرات، ويكون مصحوباً بالتغيرات في الاتجاه. وما مسألة التاريخ التراوحي والتاريخ التراكمي في مسألة التطور الحضاري إلا مسألة نسبية صرفة. وكذلك النظرة إلى تفوق الحضارة الغربية على الحضارات الأخرى في إطار خاص يمكن أن تقاس كذلك بنسبيتها، وقد كان النمو الحضاري الغربي يقدم على أسس استغلال هذه المجتمعات عن طريق إرغامها وإدخالها في أنماط الحياة الغربية بالأساليب التي كانت تراها مناسبة.

أما مسألة الصدفة في الاكتشافات الحضارية التي تشير المقالة إليها فلم تكن هي العامل الوحيد الذي أدى إلى النمو والازدهار الحضاري، فالعقلية الإنسانية القديمة قد امتازت بالقدرة على الاختراع إلى جانب الاكتشاف الذي لعب دوراً هاماً في تطويرها. ولا ينبغي أن يفسر جميع ما توصل إليه الإنسان على أساس الصدفة وحدها، فالخيال والإرادة والبحث والتجربة كانت عوامل في نجاحها واستمراريتها.

تنفي المقالة مسألة التفوق الثقافي لمجتمع ما على آخر إذ أنه لا توجد ثقافة وحيدة منفردة، بل أن هناك تآلف مع ثقافات أخرى لإيجاد سلسلات تراكمية. إلا أنها لا تنكر وجود خاصية ثقافية مميزة لأي مجتمع من المجتمعات والتي تنبع عن طبيعة أنساقها المتصلة بأسلوب حياتها وممارساتها، وأن مقولة الحضارة العالمية لا تعني سوى تآزر ثقافات على الصعيد العالمي مع احتفاظ كل منها بأصالتها وخصائصها.

□ المقالة السادسة والأخيرة: «العرق والثقافة» (Race et Culture, 1971)

تتناول هذه المقالة مسألتي العرق والثقافة، وتوضح أن المقولة الايديولوجية الصرفة للتمييز الثقافي التي تستند إلى أسس العرق أو الأجناس البشرية لم يعد لها أساس من الصحة وذلك بفضل تقدم علم الجينات. إلا أنها لا تنكر أثر التطور الجسدي في نمو وازدهار الحضارة كاستواء القامة وتطور الدماغ.

كما تبين هذه المقالة بأن العرق تابع للثقافات وتنفي الفرضية القائلة بأثر العرق على الثقافة، وتشير إلى أن الأشكال الثقافية التي يتبناها البشر في مكان ما، وأساليب معيشتهم هي التي تحدد إلى حد كبير مسيرة تطورهم البيولوجي واتجاه هذا التطور بانتقال الجينات بناء على هذه المعايير الثقافية التي تلعب تقاليد الزواج دوراً رئيسياً فيها.

التعليق:

في البداية يحتاج الأمر بالتعريف بمؤلف هذه المقالات ومنهجه بإيجاز، درس كلود ليفي شتراوس (Claude Levi-Strauss) الفلسفة والقانون ثم اتجه إلى الدراسات الانثروبولوجية ويعتبر من أشهر رواد المدرسة البنائية الفرنسية، ويتميز بمقدرته على تحليل الظاهرات على أسس فلسفية رياضية، وله عدة دراسات في الميثولوجيا والأديان، والعلاقات القرابية وغيرها.

توضح لنا هذه المقالات بوجه عام الأسس المنهجية للاتجاه البنائي الذي التزم به والتي تؤكد أهمية العقل في ملاحظة البناء الكامن خلف الظواهر الملموسة وأسبقية الاستنباط العقلي على المنهج التجريبي. كما توضح المقالات نزعته الفلسفية والرياضية في دراسته للعلاقات الاجتماعية وذلك باستخدام النماذج (models) باعتبارها وسيلة في تصنيف المعرفة والنظرية التي تقوم على حقائق امبيريقية، وتظهر هذه الاتجاهات في دراسته للشعوب البدائية ومقولته بما تتمتع به هذه الشعوب من قدرة عقلية منطقية في المحيط الذي تعيش فيه وتتفاعل معه.

يعتبر الكتاب إضافة هامة في مجال الدراسات الانثروبولوجية والتعريف بها وخاصة في تعريفه للقارىء العربي بالمنهجية البنائية الفرنسية عن طريق تقديم بعض أعمال ليفي شتراوس.

ومن الملاحظ أن المترجم لم يهتم بوضع «مقدمة» للتعريف بالمؤلف وموضوع الكتاب حتى يتمكن القارىء من متابعة الموضوعات وتفهم الأهداف التي يهتم بإبرازها كما يؤخذ على المترجم استخدامه المصطلح الأجنبي (Systeme) ويكتبها (سستام) بدلاً من استخدام المصطلحات العربية المألوفة في الأوساط العلمية حيث اصطلح استخدام كلمة «نسق» كترجمة لها. وكذلك أيضاً استخدام مصطلحات انثروبولوجية تكاد تكون غامضة بالنسبة للقارىء العادي: مثل استخدام «علم الاناسة» كترجمة لكلمة (Anthropologie) واستخدامه مصطلح «علم النياسة» دون الإشارة إلى أصله الشائع والمعروف بالاثنولوجيا (Ethnologie) إلى غير ذلك من مصطلحات تواجه القارىء عند قراءة الكتاب مما يدعو إلى غموض المعني المقصود وإساءة الفهم العام للأفكار الواردة في نص المقالة.

والمقالات التي تضمنها الكتاب مأخوذة من عدة مراجع للمؤلف وتتناول مجالات متعددة في ميادين الانثرويولوجيا لا يربطها سياق عام أو وحدة فكرية متكاملة.

ورغم بعض مظاهر القصور سواء في الترجمة أو الاختيار إلا أن المترجم قد بذل من الجهد ما يمكن أن يكون خطوة على الطريق لمزيد من البحث والترجمة للمؤلفات العالمية الشهيرة التي يمكن أن يستفيد منها الدارسون والمشتغلون بالانثرويولوجيا بوجه عام.

□ □ □

عبدالمالك مرتاض: «الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر»،
دار الحداثة ــ بيروت (١٩٨٢) الطبعة الأولى.

مراجعة: د. عبدالمالك خلف التميمي
قسم التاريخ / جامعة الكويت

مؤلف هذا الكتاب كاتب جزائري، ودار النشر هي دار الحداثة في بيروت، أول ما يلفت النظر وربما الاستغراب أن تصدر طبعة واحدة للكتاب عن نفس الدار بعنوانين مختلفين للكتاب، العنوان الأول: الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر، والثاني: الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق، الملاحظة الأولى أن المؤلف قد حدد رأيه في مشكلة عنوان هذا الكتاب وحيرته في اختيار عنوان مناسب له في فاتحة الكتاب، ولكنه لم يشر إلى عنوان: الجدل الثقافي بين المشرق والمغرب. والملاحظة الثانية أن النسخة التي تحمل عنوان الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر ذيل غلافها أنها صادرة عن دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات بالجامعة الجزائرية، بينما ذكر في النسخة الأخرى التي تحمل عنوان: الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق، حقوق الطبع محفوظة لدار الحداثة، والنسختان طبعة أولى عام ١٩٨٢، ونستنتج من ذلك أن الكاتب قد اختار عنوان الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر بينما اختارت دار الحداثة عنواناً آخر هو الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق، وبدا وكأن هناك كتابين بعنوانين مختلفين ولكنهما في الحقيقة كتاب واحد ومضمون واحد لمؤلف واحد.

وتجدر الإشارة إلى أن العنوانين في النسختين من الضخامة والعمومية بحيث يبدو أنهما لا يعبران حقيقة عن المحتوى بدقة، وكان الأفضل اختيار عنوان محدد مثلاً: بعض الأضواء على التفاعل الثقافي بين دول المغرب وبينها وبين المشرق العربي، أو بعض قضايا، الثقافة العربية في الجزائر أو ملامح العلاقات الثقافية بين الجزائر وبعض أقطار الوطن العربي.

أثار الكاتب في مدخل دراسته موضوع التفاعل الثقافي بين المغرب والمشرق العربيين، وخصصه للرد على الكتابات العربية المشرقية عن الجزائر خاصة الكتابات المصرية.

وقد حاول جهده أن يفند الآراء التي كانت تنتقد الجزائريين ودورهم الثقافي وغلب على أسلوبه في رده هذا طابع العاطفة الجياشة، وقد ذكر أمثلة على تلك الكتابات لأمير الشعراء أحمد شوقي وسلامة موسى وغيرهما وكان تركيز هؤلاء خاصة في الصحافةالتي تصدر في مصر في بداية القرن العشرين أن الاستعمار الفرنسي نجح في القضاءعلى اللغة العربية والثقافة الوطنية ويرفض الكاتب تلك الآراء بقوة ويحاول إثبات عكسها.

ويمضي الكاتب في دحض الهجوم من قبل الكتاب في المشرق على المغرب العربي والملاحظ أن الكاتب لم يعبر في هذا الموضوع عن العنوان الذي وضعه له وهو «التفاعل الثقافي بين المغرب والمشرق العربيين» فهل هذا التفاعل كان مقتصراً على هجوم بعض الكتاب من المشرق على الثقافة في المغرب العربي والرد عليه؟!

يؤكد لنا محمد الطمار وهو جزائري أيضاً في كتابة «الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج» على ما ذهب إليه بعض الكتاب المشارقة من التأثير الفرنسي الثقافي على الجزائر حيث يقول: «إن الاستعمار عمل ما في وسعه ليقضي على اللغة والثقافة والشخصية لكن الثورة خلصتها من العوائق والعقبات التي عرقلت خطواتها».

«لقد فرض العدو لغته على حساب لغتنا وعمل على نشرها بتصفية المدارس العربية والمكتبات العربية، وبتحريم التدريس باللغة العربية فأصبحت اللغة العربية غريبة فيعقر بيتها»[1].

نشارك الكاتب إنتقاده لعدم الاهتمام من قبل المشارقة في المغرب العربي، ولكن ذلك لا يصل إلى حد التراشق بالكلمات حول ثقافة كل منها، وقد أشار الكاتب إلى ذلك في ص ٢١ عند حديثه عن الأدب العربي المعاصر.

يبدو أن الكاتب قد وقع في تناقض واضح عندما قرر أن الكتاب في المشرق يهاجمون الثقافة الجزائرية وعدم اهتمامهم بالمغرب العربي ثم يقول في ص ٢٢ «وكان عطاؤهم في الحقيقة لنا أكثر من أخذهم منا».

وفي الفصل الأول، القسم الأول يضع الكاتب العنوان التالي «التفاعل الثقافي بين الجزائر وبلدان المغرب بتبادل الرحلات» ولدينا ملاحظتان على هذا العنوان، الأولى: منهجياً كان على الكاتب أن يبدأ في مدخل الكتاب عن هذا الموضوع قبل أن يبحث التفاعل الثقافي بين الجزائر والمشرق العربي. وثانياً: حدد الكاتب في هذا العنوان التفاعل الثقافي بتبادل الرحلات، إن رحلات الشخصيات التي ذكرها مثل ابن باديس والمهاجي وغيرهما هو نشاط فردي، وأن العلاقة

(١) محمد الطمار: «الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج». الجزائر ١٩٨٣، ص ٢٦٩، ٢٧٥.

الثقافية وتفاعلها في منطقة المغرب العربي أعمق بكثير من ذلك، وهي تيارات ثقافية عديدة بعضها يحمل الأصالة العربية والقيم الإسلامية وبعضها متأثر بالثقافات الأخرى الأجنبية عبر العصور، منذ أيام الفينيقيين والرومان عندما حكموا هذه المنطقة في التاريخ القديم.

يستعرض لنا الكاتب في هذا الفصل رحلات بعض الشخصيات الجزائرية والمغربية ذات الأثر الثقافي بعد الحرب العالمية الأولى مثل محيي الدين باش تارزي وابن باديس والعربي التبسي إلى تونس ورحلة المهاجي إلى تونس والمغرب والأثر المسرحي والأدبي الذي تركه هؤلاء في المناطق التي قاموا بزيارتها.

كذلك يشير الكاتب في هذا الفصل إلى رحلات المغاربة إلى الجزائر ويعتقد الكاتب أن تلك الرحلات كان لها أثر كبير في التفاعل الثقافي بين بلدان المنطقة لأنها أتاحت لهم الفرصة لمعرفة أحوال تلك المناطق ميدانياً من جهة وهيأت الفرصة ليتعرف مثقفوا تلك المناطق على الإنتاج الثقافي لزملائهم في البلدان الأخرى. وأصحاب تلك الرحلات كانت لهم اهتمامات عامة سياسية واجتماعية ودينية.

ثم يعرج الكتاب في هذا الفصل على رحلات التونسيين إلى الجزائر خاصة في مجال التمثيل والدين، لوحظ على الكاتب أن تحديده لمنطقة المغرب العربي يشمل الجزائر وليبيا وتونس والمغرب ولم يذكر شيئاً عن موريتانيا.

وفي الفصل الثاني اختار الكاتب عنواناً هو «التفاعل الثقافي بين الجزائر وبلدان المغرب العربي بتبادل الكتابات»، وحدد المجالات التي حدث فيها ذلك التفاعل مثل مجال التعليم ومجال الكتابة، وفي مجال الكتابة أشار إلى الكتابة عن ليبيا لأول مرة ثم يعود الكاتب للحديث عن تبادل الرحلات بين الشخصيات الأدبية والفنية الجزائرية والمشرقية في الفصل الأول من القسم الثاني وأهم تلك الشخصيات هي: محمد عبده، وأحمد شوقي، وفاطمة رشدي، وغيرهم ويعتقد أن مثل هذه الرحلات الثقافية قد ساهمت إلى حد كبير في التفاعل الثقافي بين هذه البلدان.

أما في الفصل الثاني من القسم الثاني يطرح الكاتب موضوع التفاعل الثقافي بين الجزائر والمشرق العربي بتبادل الوفود الثقافية في فترة العشرينات من هذا القرن خاصة الفرق المسرحية ورحلات الصحفيين، ويغلب على هذا الفصل الأسلوب الوصفي الإخباري أكثر من الجانب التحليلي.

وفي الفصل الثالث من القسم الثاني يبحث الكاتب في التفاعل الثقافي بين الجزائر والمشرق العربي بتبادل الكتابات، ويقرر أن المشارقة بحكم ظروف تاريخية وسياسية استطاعوا أن يكونوا

سباقين إلى الاغتراف من ينبوع الثقافة العربية التراثية وحتى الثقافة الغربية العصرية فإن المغاربة ومنهم الجزائريون كانوا أول الأمر في موقف الأخذ من الثقافة العربية المشرقية.

ويركز الكاتب في هذا التفاعل على الكتابات المسرحية وغيرها ويثني الكاتب في هذا الفصل على جهود المفكرين الجزائريين الذين رحلوا إلى الشرق فساهموا مساهمة قوية في نهضته الفكرية، وقد حدد دور هؤلاء في محاربة الاستعمار ولكنه لم يتحدث عن دور الاستعمار في تشويه الثقافة العربية لمنطقة المغرب العربي، إن معالجة الكاتب لقضية التفاعل الثقافي لم تبحث في مصادر ومنابع تلك الثقافة والظروف التي أحاطت بها وأثرت في مسيرتها.

ورغم محاولات الكاتب تبرير القصور في بعض جوانب الكتاب مثل قوله: «لم تكن قط غايتنا عملاً إحصائياً للإلمام الدقيق بكل ما قيل وكتب في الجزائر عن الشخصيات المشرقية فمثل هذا العمل يفترض أن ينهض به فريق من الباحثين لا شخص واحد». فإن الكاتب مطالب عند تصديه لمثل هذا الموضوع الهام أن يعمق الدراسة أكثر ويتحدث عن ذلك التفاعل كتيارات واتجاهات وليس التركيز على الشخصيات والأفراد الذين برزوا في هذا الميدان.

وينتهي الكاتب من دراسته بدون خاتمة تلخص لنا النتائج التي توصل إليها.

□ □ □

أمين هويدي: «الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي»،

مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت (١٩٨٣)، ٢٤٨ صفحة.

مراجعة: يوسف عبدالله محمود
مراسل القسم العربي
بهيئة الإذاعة البريطانية / الكويت

في عصر تزداد فيه حدة التوترات الدولية، ويشتد التنافس بين المعسكرين العملاقين، لا بد للدول والشعوب التي تود حماية سيادتها، والوقوف في وجه أية قوة غاشمة تهدد هذه السيادة، من إجادة فن استخدام وسائل الحرب أو القتال «دون إعلانها أو ممارستها»، وهو ما يسمى هنا «بالردع ويخطىء من يظن أن الحوار السياسي اليوم في غير ظل القوة قادر على إدارة دفة الصراع، لصالح الحق والعدالة.. فالتناقضات الدولية الحادة، ومحاولة تكريس الأمر الواقع تحديد التهديد باستخدام الأسلحة المتطورة، يقتضيان في عصرنا هذا نوعاً من التوازن في امتلاك وسائل القوة، يضطر هذا الجانب أو ذاك إلى التفكير ألف مرة قبل أن يخوض حرباً، قد يدفع ثمنها باهظاً.

ومن يستعرض واقع الأمة العربية اليوم وصراعها مع عدوها الصهيوني، يعزى هذا العجز العربي أمام التحديات الصهيونية، وهو عجز لا يعزى إلى نقص أو نضوب الإمكانات المنادية القادرة على صد العدوان، بل مرده هو أن الإرادة العربية على العدو المتغطرس، وتفرُّق الصف الواحد، وهُـمود العزيمة، وتراجع المصلحة العربية العليا.

وقد تصدى لدراسة جوانب الصراع بين الأمة العربية وعدوها الصهيوني الباحث العربي المعروف أمين حامد هويدي، في كتاب: «الصراع العربي الإسرائيلي، بين الرادع التقليدي والرادع النووي»، والذي صدرت الطبعة الأولى منه في مارس ١٩٨٣ عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت.. ويقع هذا الكتاب في ٢٤٨ صفحة من القطع الكبير، تشتمل على مقدمة واثني عشر فصلاً..

في البداية يحدثنا المؤلف عن «الصراع الإقليمي بين العرب وإسرائيل وعلاقته بالصراع العالمي»، ومن خلال استعراضه لجوهر هذا الصراع، ندرك أن احتمالات حَسْـمِهِ تبدو غير قريبة،

لأنه ــ على حد قوله ــ «لم يفرغ بعد من العوامل الحقيقية التي أدت إليه»، فإسرائيل المهيمنة عسكرياً تريد فرض شرعيتها الإقليمية بل وإلغاء الوجود الشرعي لحقيقة تاريخية ملموسة، وهذا يجعلها لا تقيم أي وزن للقوانين الدولية. . ومما يساعدها على ذلك خلل التوازن الذي تعيشه المنطقة، وهو خلل تحرص الولايات المتحدة الأميركية على إبقائه، محاباةً منها للعدو الصهيوني. . وفي ظل هذه الظروف الشاذة، تنتفي التسويات السياسية العادلة، وبالتالي يغيب السلام عن أنقى بقعة وأطهرها. .

بعد هذا ينتقل بنا المؤلف إلى موضوع «الرادع التقليدي وسيولة وسائله، ومدى تأثيره على الاستقرار الإقليمي»، وهنا نراه يحدد الهدف من الردع الذي يحول دون السماح لقوة معادية باستخدام أسلحتها، أو منعها من الإقدام على فعل أو رد فعل إزاء موقف معين. ومنه نفهم «أن الاستراتيجية الرادعة لا تستخدم أسلحتها لأنها مضطرة إلى المقارنة بين المخاطرة المتوقعة والمصلحة المحققة». . أما حين يبدأ القتال، فمعنى ذلك فشل «الردع»، وانتفاء الاستقرار الإقليمي.

والتوازن بين أطراف الصراع ــ كما يرى الكاتب ــ لا يقاس بالحجم العددي للقوات المسلحة أو بكميات الأسلحة المتاحة، بل يشمل مصادر القوة القومية. . وإذا كان العدو الصهيوني يعتمد مضطراً على مصدر واحد للقوة هو القوة العسكرية، فإن البلاد العربية تستطيع أن تطرح في ميدان الصراع مصادر قدرتها المتعددة، ومنها: الأرض والعمق، والقوة البشرية والدخل القومي، ومصادرها الاستراتيجية وقوتها العسكرية، وهذا من شأنه إذا ما استُغلّ أحسن استغلال، أن يغير ظروف الصراع لصالح العرب. .

ولما كان الرادع التقليدي وسيلته الأسلحة التقليدية التي لا يتعارض استخدامها مع الأخلاق الدولية، فإن تدفق هذا النوع من الأسلحة على طرفي الصراع لم يعمل على تضييق الفجوة بينهما، زد على ذلك أن التعامل مع مفهوم الردع لم يتم إسرائيلياً أو عربياً على نحو سليم، فإسرائيل بدلاً من استخدام الردع لمنع القتال، استخدمت القتال كوسيلة للردع، تمشياً مع أهدافها العدوانية. . أما فشل الرادع العربي التقليدي، فيعزى ــ كما يشير المؤلف إلى الفجوة بين توفر وسائل الردع وغياب العزيمة، ناهيك عن غياب العمل العربي المشترك. . وهنا كم وددتُ لو أن المؤلف تصدى للأسباب الحقيقية التي تقف وراء غياب العزيمة العربية، والعمل العربي المشترك، وأبرزها ثقة كثير من المسؤولين العرب في مصداقية المشاعر الأميركية بالرغم من كل ما جرى ويجري على الساحة العربية من انتهاك للحقوق العربية المشروعة!

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لفشل الرادع التقليدي، فهل حقنُ هذا الرادع بالرادع النووي يمكن أن يفرض الاستقرار على المنطقة الملتهبة؟

هنا تختلف وجهات النظر: فمن قائل إن الرادع النووي بما يفرضه من خوف، يخفف من حدة العنف، وبذا تلجأ الأطراف المتصارعة إلى استخدام الدبلوماسية.. ومن قائل آخر إن الرادع النووي هو البديل الوحيد للرادع العربي التقليدي «إذ يفرض الاستقرار عن طريق التدمير المفروض».. وهناك آراء أخرى حول استخدام الرادع النووي، بعضها يرى أن الردع المحقق عن طريق الرادع النووي الإسرائيلي «يفرض فترة هدوء إجبارية تكون فاتحة لتهدئة تدريجية للتوتر»، بينما يرى البعض الآخر أن انفراد إحدى القوى الإقليمية بالقدرة النووية يفرض الاستقرار عن طريق «الاحتكار النووي».. وفي حالة تعدد القدرات النووية يُفرض الاستقرار عن طريق «الرعب المتبادل»..

وعلى النقيض من ذلك، فثمة آراء أخرى ــ ومنها رأي المؤلف ــ ترى أن الرادع النووي لا يحقق الاستقرار الإقليمي، ففرض الاستقرار «بالعصا الغليظة» أمر غير ممكن.. ولعل المسألة تتضح أكثر فأكثر إذا ما علمنا أن قدرة العالم العربي على «امتصاص تأثير الضربات» كبيرة جداً، نظراً لاتساع مساحته، مما يمكنه من تحمل الضربة الأولى: تقليدية كانت أم ذرية. أما إسرائيل فيزداد موقفها حرجاً إذا ما وصل الطرفان في يوم من الأيام إلى حالة التعادل النووي، ففي مثل هذه الحالة سيتاح للعرب توجيه الضربة الثانية الحاسمة للعدو. من هنا يعجز الرادع النووي عن تحقيق الاستقرار في المنطقة، بينما يظل توازن القوى وتوازن المصالح بين أطراف النزاع هو الوحيد القادر على فرض الاستقرار.

وحتى لو فرضنا أن إسرائيل باتت تملك الرادع النووي ــ كما يشير بعض الخبراء العسكريين فإن ذلك سيكون حافزاً لرادع نووي عربي قادر على توجيه ضربة موجعة للعدو لا يستطيع احتمالها، فلكل رادع مهما تعددت مزاياه «رادع مضاد».

ولكن هل حقاً تملك إسرائيل الإمكانات الفنية الضرورية لإنتاج الأسلحة النووية؟ في رأي المؤلف أن العدو يمكن أن يكون لديه الإمكانية الفنية والمادية لصناعة مثل هذه الأسلحة إن لم تكن أصبحت موجودة في ترسانته الحربية!

ونتساءل هنا: ما موقف القوتين الأعظم من احتمال استخدام الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؟ البعض يستبعد إسرائيل إلى هذا الخيار خوفاً من رد فعل هاتين القوتين. ولكن هذا الظن الحسن يدحضه الارتباط الاستراتيجي بين أميركا وإسرائيل والذي يزداد وثوقاً يوماً بعد يوم، وإذا كان المسؤولون الأميركيون قد تستروا ــ كما يذكر المؤلف ــ على نمو القدرة النووية للعدو، بل وساعدوا في ذلك إلى حد كبير، فإنهم لم يفعلوا ذلك لكي يجعلوا إسرائيل تحوز على هذا السلاح وتضعه في مخازنها دون استخدام!

هذه حقيقة ينبغي أن يعيها العرب تماماً حتى يستطيعوا أن يملكوا الحق الأدنى من القدرة على الردع. . وبإمكان الإرادة العربية إذا ما انطلقت في الاتجاه القومي السليم أن تفرض السلام في هذه المنطقة المتفجرة من العالم، تفرضه باستخدام قدرتها في الرد على العدو، مستفيدةً من «اتساع المواجهة التي يتحتم على العدو العمل عليها، والعمق الكبير الذي عليه أن يجتازه، وتعدد الأغراض التي عليه التعامل معها واختلاف الاتجاهات التي توجه منها الضربات القاصمة إلى قلبه». وحتى تحصل الأمة العربية على هذه القدرة، عليها أن توفر لنفسها التوازن في الرادع التقليدي الذي يقلل من فرص العدوان عليها، ويتيح لها العمل على بناء الرادع النووي وصولاً إلى مرحلة التعادل. أما في فترة «الاحتكار النووي» التي يتمتع بها العدو حالياً، فليس أمامها ـ كما يشير المؤلف ـ غير المواجهة بالرادع التقليدي، أو ما أسماه بالرادع فوق التقليدي. .

ولكن هل بإمكان الرادع التقليدي أن يتصدى للرادع النووي؟ هنا تبرز أهمية الجانب المعنوي التي تفوق أهمية الجانب المادي في إدارة المعارك. . فإيمان العرب بقدرتهم على امتصاص الضربة المعادية وبخاصة في ظل العمل الجماعي العربي، وثقتهم بأن الرأي العام العالمي يرفض استخدام السلاح الذري، كفيلان بإلحاق الهزيمة بالأعداء.

وإذا كانت إدارة الصراع عن طريق الردع تتم في ظل ما يمكن تسميته بالاحتكار الإسرائيلي للرادع النووي، فليس أمام العرب في هذه الفترة التي عليهم فيها أن يعدوا أنفسهم لامتلاك رادع التعادل سوى إدخال الرادع فوق التقليدي في سلم الردع. . ويتم ذلك بتخزين كميات كبيرة من الأسلحة البيولوجية والكيماوية حتى يكون التأثير فعالاً، ثم استخدامها عند الضرورة في ضرب عمق العدو.

إن تنوع وسائل الردع يوفر للعرب «مرونة أكبر في إدارة الصراع، بل إنه يشكك العدو في مدى النتائج التي يريد الحصول عليها».

يتطرق المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن الطريق المفضي إلى التعاد النووي بين العرب والإسرائيليين، فيقر بأن اجتيازه خطير للغاية بالنسبة للموقف العربي، «في ظل التهديد المباشر للعدو باستخدام سلاحه التقليدي لضرب أية إمكانات متاحة».

وحتى لو وصل الطرفان المتصارعان إلى حالة «التعادل النووي» فإن نعمة الاستقرار ستظل بعيدة، لأن تحريك الرادع التقليدي أمر محتمل في مثل ظروف الصراع العربي الإسرائيلي. .

وإذن، كيف يمكن معالجة «شكل» الحوار في ظل هذه الروادع المتعددة؟ في إجابته عن هذا السؤال المشروع، يعترف الكاتب إن إقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط، لن يتم في ظل «الخلل

في التوازن العسكري» ولا في ظل الاقتراب من حالة «التوازن»، لأن باب التسلح في تلك الحالتين سيظل مفتوحاً.. وفي رأيه، أن الاستقرار في هذه المنطقة له جناحان: توازن القوى، وتوازن المصالح، وما لم تبرم «الاتفاقيات العادلة» بين الجانبين المتحاربين، فإن فرض السلام سيظل بعيداً. من هنا تبرز أهمية استخدام القوة في الدبلوماسية «بطريقة رشيدة»، لأن استخدامها على هذا النحو قد يفتح الطريق إلى الاستقرار، ما دامت جميع الوسائل الأخرى أثبتت عجزها عن تحقيقه..

وبعد، إن مؤلف هذا الكتاب بتصدّيه العلمي لمثل هذه الموضوعات الدقيقة التي تتناول جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، قد وضع بين يدي القارىء العربي جهداً علمياً نفيساً، من شأنه أن يولد لديه وعياً أعمق بإمكانات الحرب أو السلام التي قد تقررها الظروف الإقليمية الاستثنائية في هذه المنطقة قبل غيرها!

□ □ □

أحمد الفنيش: «التربية بين المجتمع والجامعة»

المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، الجماهيرية الليبية (١٩٨١)
١٣٧ صفحة، ٤٠٠ درهماً.

مراجعة: بدر العمر
كلية التربية / جامعة الكويت

وصف الكتاب:

يقع كتاب «التربية بين المجتمع والجامعة» في مائة وسبعة وثلاثين صفحة من القطع الصغير، وأقل ما يمكن القول عنه أنه كتيب في التربية. قسم الكتاب إلى عشرة موضوعات تربوية روعي في عرضها التسلسل التاريخي.

عرض ونقد:

في هذا الجزء سنعرض الموضوعات بنفس الترتيب الذي أورده الكتاب، وسنقدم بالإضافة إلى ذلك نقداً وتعليقاً على بعض موضوعاته.

بدأ الكتاب بعرض لتطور مفهوم التربية عند أمم وشعوب تعاقبت على مر الأزمان. من حيث أن المجتمعات في بداية تكوينها أدركت أهمية التربية في أنها الوسيلة التي من خلالها يتعلم الأبناء ثقافة الآباء. وكانت التربية في البداية تتم بصورة عشوائية معتمدة على نقل الأفكار بصورة تعاليم شفهية. وظل الحال كذلك إلى أن تم اختراع الكتابة والأرقام. وبذلك اتخذت التربية منحى جديداً حيث أصبح الاعتماد في النقل التربوي على ما يدون من ثقافة المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت مسؤولية التربية من مسؤولية أفراد معينين (الكهنة). وكان للكهنة دوراً في إنشاء مؤسسات خاصة تتولى الإشراف على العملية التربوية وأطلق عليها فيما بعد بالمدرسة.

وتأثرت المدرسة بالنمط الفكري والفلسفي السائد في المجتمع منذ ذلك الوقت. وتفسيراً لهذا القول عرض الكتاب صورة موجزة للفلسفة اليونانية من حيث تركيزها على العقل، والطبيعة العاقلة

للإنسان في نظرهم لا تتوفر إلا عند أفراد قلائل (النخبة)، لذلك كانت التربية اليونانية تهتم بهذه النخبة.

انتقل الكتاب بعدها إلى عرض لنمط التربية في العصور الوسطى حيث اتخذت صورة المدارس الديرية وتركزت أهدافها على تنقية الروح وإذابة الشهوات. وعكست التربية في العصور الوسطى نمط التفكير المسيحي السائد.

أما التربية عند العرب أيام الجاهلية فكانت هي تهيئة الفرد للحياة البدوية. وهكذا استطاع الكتاب بعرضه الموجز أن يبلور الفكرة بأن التربية هي انعكاس لطبيعة المجتمع منذ بدء الخليقة إلى الوقت الحاضر.

أفرد الكتاب جزءاً خاصاً «للتربية في الإسلام» ووضح أن الدعامات التي تقوم عليها التربية هي الاهتمام بالجانب المادي والمعنوي، (الروح والجسد أو الدنيا والآخرة)، ودلل على ذلك بآيات من القرآن الكريم، فتخلصت التربية الإسلامية بذلك من مشكلة رئيسية وقعت بها الأديان والفلسفات الأخرى من حيث التركيز على أحد هذين الجانبين فقط. ومن أهم المبادىء التي نادت بها التربية الإسلامية هي تحرير الإنسان من العبودية واحترام عقله وإنسانيته. وذكر المؤلف بعض التطبيقات التربوية التي من أهمها أبرزت أهمية اللعب في حياة الطفل وشجعت المربين على الاهتمام به وإفساح المجال له.

تناول المؤلف في جزء منفرد «التربية وطبيعة الإنسان» تناول فيه رأي الفلاسفة على اختلاف أزمانهم لطبيعة هذا الإنسان وبالأخص علاقة الروح والجسد وذكر آراء سقراط وأفلاطون وأرسطو. والصيغة العامة للتفكير المسيحي وآراء توماس هوبز وجان جاك روسو، وجون لوك وغيرهم كثيرون، وبحسب رأي كل منهم في طبيعة الإنسان وضع تصوراً لكيفية تربية هذا الإنسان.

انتقل المؤلف بعدها إلى عرض «لطبيعة الإنسان في الإسلام» اعتمد فيه على ما جاء في القرآن الكريم من وصف للإنسان وطريقة خلقه نخلص من ذلك إلى أن للإنسان تكوينين (أرضي وسماوي) وركز على تكامل هذين العنصري مما خلق عند الإنسان عقلاً وإرادة وضمير يعمل جميعها معاً.

تناول الكتاب مفهوم التربية بأنها تهتم بالفرد والمجتمع بمؤسساته المختلفة. ومن هذا المنطلق كان ضرورياً على التربية أن تتغير بحسب التغير في طبيعة المجتمع، والدور الاساسي للتربية هو إعداد الفرد ليعيش متوافقاً مع الوسط الذي يوجد فيه. من هذا المنطلق انتقل الكاتب في الحديث عن المدرسة، وأجاد الكاتب في إبراز أهم الخصائص التي تميز الأسلوب التربوي في المدرسة التقليدية ونظرتها إلى دور كل من المدرس، التلميذ، المدرسة نفسها. ويمكن إيجاز ذلك في أن النظام التقليدي

كان ينظر للتلميذ على أنه مخزن ويجب أن يعبأ بالمعلومات والحقائق يقوم بها شخص متخصص في ذلك ألا وهو المدرّس. لذلك كانت التربية باهتة خالية من الإثارة والتنوع المعتمد على قدرات وميول التلاميذ، وباختصار فقد كانت تربيه في اتجاه واحد.

انتقل بعدها الكاتب إلى الحديث عن النموذج الحديث من التربية من حيث أنها تحاول أن تهيىء مركزاً أفضل للمتعلم من حيث التركيز على ما يوجد لدى الفرد من قدرات ومهارات وميول، فأصبح للتربية بذلك دوراً حيوياً أكثر من السابق. وأصبح كذلك التفاعل بين المعلم والمتعلم أكبر وأشمل. وحاول الكاتب أن يوصل فكرته الرئيسية من وراء ذلك بأن تركيز التربية يجب أن يكون على تنمية قدرة التفكير عند التلميذ بدلاً من حشو ذهنه بالمعلومات. وذلك لأن التلميذ يعيش في مجتمع متغير ومتبدل وبناء عليه ستعينه قدرته على التفكير في مواجهة ظروف المستقبل التي لا نعلم منها شيئاً.

* طرح الكاتب أفكاراً خاصة «للاعلام التربوي الإسلامي» وبالتحديد أبو حامد محمد الغزالي وابن خلدون. ومن أهم ملامح الفكر التربوي للإمام الغزالي ما يأتي:

- إن التربية هي تهيئة الظروف المناسبة للفرد كي ينمو نمواً سليمًا.
- إن العقل لا يعمل إلا إذا طهرت النفس من الشهوات.
- التدرج في التعلم من البسيط إلى المركب.
- الانطلاق من مبدأ الفروق الفردية كأساس للتربية.
- الممارسة والتطبيق لما يتعلمه الفرد.
- شغل وقت فراغ التلميذ بما هو مفيد.
- استخدام الدين وتعاليمه لتهذيب خلق الفرد.
- أثر الأقران على سلوك الفرد وعدم تدليل الطفل.
- إن للعب دوراً تربوياً مهمًا لأنه راحة للعقل.

* أما المربي الآخر هو عبدالرحمن بن خلدون. وابن خلدون لا يختلف عن أبو حامد الغزالي في كثير من الأمور التربوية فاعتمد على بعض المسائل التي هي أركان أساسية للتربية الحديثة، وهي:

- التدرج في تعليم الأطفال وتقديم المعرفة لهم.
- تتابع الخبرات التربوية.
- عدم الفصل بين النظرية والتطبيق.
- دور المتعلم الإيجابي في عملية التعلم.

انتقل الكاتب من الحديث عن أعلام الفكر التربوي الإسلامي إلى الحديث عن «ملامح من الفكر التربوي الغربي». والتفكير الغربي، كما يعرضه الكاتب طرأت عليه تغيرات وذلك نتيجة تأثره بالفلسفات السائدة، فنرى أن رؤية أفلاطون للإنسان سادت فترة طويلة من الزمن. وتتلخص هذه الرؤية بأن المعرفة الصحيحة لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق العقل. ويعتبر النواحي الجسمانية المحسوسة معوقات للوصول إلى المعرفة، ونتيجة ذلك كله سادت مباحث الرياضيات والمنطق.

وبمجيء الثورة الصناعية اختلفت النظرة وأصبح التطبيق العملي هو النمط السائد للتفكير الإنساني وواكبت هذه التغيرات ظهور علوم مثل علم النفس التي من مباحثها التأكيد على دور البيئة والوراثة في تكوين شخصية الإنسان. ونتيجة لذلك أصبح الاهتمام بالإنسان من جميع جوانبه. فظهرت بذلك النظريات التربوية المختلفة التي تؤكد على الاهتمام بتفكير الإنسان واستيعابه بدلاً من التأكيد على عملية التلقين والاستقبال. ومن أعلام الفكر الذين تحدث الكاتب عنهم، هم:

١ ـ كومينيوس (١٥٩٢ ـ ١٦٧٠م): أكد كومنيوس دور طبيعة المتعلم في عملية التعلم ودور الممارسة الفعلية لموضوعات التعلم، كما يؤكد أهمية إدراك العلاقة بين العناصر الجزئية لموضوعات التعلم وأهمية التدرج في موضوعات التعلم.

٢ ـ جان جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨م): يرى روسو بأنه يجب على الطفل أن يعيش حياة الطفولة ويستمتع بها دون قيود. لذلك يجب أن يكون هناك اهتمام خاص بميوله واستعداداته. ويرى أيضاً أن للطفولة جانباً وجدانياً له نفس أهمية ومكانة الجانب العقلي. فيجب الاهتمام بهذا الجانب حتى تكتمل شخصية الطفل.

٣ ـ جون ديوي (١٨٥٩ ـ ١٩٥٢م): يركز ديوي على جانب الخبرة بالنسبة لتربية الطفل. ولكي تنمو خبرة الطفل نمواً جيداً لا بد أن يكون هناك تفاعل مستمر بين المدرسة والحياة، أي أن التعلم يتم عن طريق العمل. وتتلخص النظرة التربوية لجون ديوي، بأنه يجب أن يكون هناك تركيز على اهتمامات الطفل وعلى الطفل ككائن اجتماعي يعيش ضمن مجموعة من الأفراد. فيمكن القول بأن نظرة ديوي التربوية لها طابع نفسي وطابع اجتماعي. ولديوي نظرة خاصة في علاقة المدرسة بالتراث بأنها وسيلة تجديد هذا التراث وليس نقله فقط.

وينتهي الكاتب في هذا الجزء إلى الرأي بأننا أمة لها تاريخها ولها إرثها الثقافي وعليه يجب أن تكون تربيتنا مبنية على هذا الإرث الثقافي. لكن يجب أن لا تجمد عليه فتصبح منفصلة عن الثقافات الأخرى. ويؤكد الكاتب أيضاً أنه بالرغم من أهمية اتصالنا بالثقافات الأخرى يجب أن لا تذوب شخصيتنا الثقافية خلال هذا الاتصال.

في الكتاب جزء خاص لدور «الجامعة في التنمية البشرية». ويرى الكاتب أن دور الجامعة هو إعداد الأفراد فكرياً وعملياً ليصبحوا أداة إنتاج في المجتمع وعزز الكاتب هذه الفكرة ببعض الآراء لأعلام الفكر الاقتصادي، وتتلخص هذه الآراء بأن أفضل استثمار لأي مجتمع من المجتمعات هو الاستثمار في القوى البشرية.

طرح الكاتب بعض الأفكار التي اعتقد أنها جديرة بالاهتمام. وذلك أن البرامج التربوية والبحوث العلمية يجب أن تكون متمشية مع أهداف المجتمع واحتياجاته. ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا عن طريق تخطيط سليم لعملية التعليم، ويمكن إيجاز دور الجامعة بما يأتي:

- إعداد كوادر متخصصة تخدم القطاعات المختلفة من المجتمع.
- البحث في مسببات المشكلات المختلفة وطرح الحلول المناسبة.
- تطوير المعرفة وتبسيطها لكي تصل إلى أكبر قطاع ممكن من الناس.

وبناء على ذلك نجد أن للجامعات دوراً هاماً في التنمية للدول المختلفة، وذلك بإعداد طاقات شابة تتحمل مسؤوليتها في المجتمع. ومقياس نجاح أي جامعة في أي مجتمع هو الوظيفة التي تقوم بها الجامعة وليس المباني والمعدات والمواد الخام.

ينتهي بالكاتب المطاف بإلقاء الضوء على «دور الجامعة في محو الأمية» فتطرق إلى بروز مشكلة الأمية نتيجة عوامل عدة، أهمها:

١ ـ **اتساع مفهوم التربية**: ويقصد بها ذلك الجانب الخاص بنمو المجتمع وإنتاجيته. ومن هذا المنطلق تصبح القوة البشرية هو رأس مال أي أمة وأي مجتمع كان. ونتيجة لهذا المفهوم تصبح الأمة المثقفة ذات رصيد بشري قادر بدفع عجلة التقدم إلى الأمام.

٢ ـ **تطور المجتمعات وتعقيدها**: ويقصد بها أن محيط المجتمع أصبح من الاتساع والتشعب لدرجة لا يمكن معها الإحاطة به إلا من خلال أفراد متعلمين يلاحقون كل ما هو جديد على مجتمعهم. أي أن ديناميكية الفرد وتفاعله مع المجتمع ستؤدي به إلى تكيف وتوافق أفضل.

أما في حالة الأفراد الأميين فيصبح إطارهم البيئي محدود جداً نتيجة عدم قدرتهم على أن يجددوا من حياتهم تبعاً لتغير المجتمع، وبذلك سوف يجدون أنفسهم على هامش الحياة مما يؤدي إلى سوء التوافق مع المجتمع.

ومن هذا المنطق برز الدور الكبير للجامعات في محاربة الأمية. فتحتم على الجامعة أن تقوم بدورٍ موازٍ للدور التقليدي الذي تقوم به من حيث إعداد أفراد يسدون من حاجات المجتمع. ويتلخص هذا الدور الموازي بالاهتمام ببرامج فئة الأميين الكبار. ومما يؤهل الجامعة للقيام بهذا

الدور هو رؤيتها الشاملة لحاجات المجتمع ومشكلاته وقدرتها على التخطيط لوضع برامج خاصة لتلك الفئة من الناس التي فاتتها فرصة التعليم. وأورد الكاتب بعض الإحصاءات التي تلقي ضوءاً على جدية هذه المشكلة في الوطن العربي. ولخص الكاتب دور الجامعة العربية بما يأتي:

- القيام بدراسات واستطلاعات لتحديد حجم المشكلة.
- إجراء دراسات لتقييم خطط ووسائل محو الأمية.
- وضع خطط مستقبلية لمحاربة محو الأمية.
- حصر للطاقات البشرية التي يمكن أن تساهم في محو الأمية.
- تحديد أسباب فشل برامج محو الأمية واقتراح البدائل لها.

وانتهى الكاتب إلى بيان التجربة التي خاضتها بلاده وبلدان أخرى للقضاء على الأمية.

نقــد:

يعتبر هذا الكتاب وجبة ثقافية تربوية خفيفة تحتوي على العناصر الضرورية ويغض النظر عن صغر حجم الكتاب إلا أنه استطاع أن يعبر عن الهدف الذي كتب لأجله وهو توضيح العلاقة بين التربية والمجتمع والجامعة، ونجد أن الكتاب تعرض لموضوعات كثيرة وذلك لبلورة الفكر بصورة أفضل، استدعى منه ذلك أن يقدم صورة تاريخية لنظرة المجتمعات والفلاسفة للإنسان وبالتالي للتربية. وبالرغم من خوض الكتاب لهذه الموضوعات الطويلة والشاقة استطاع أن يخرج منه بالفكرة الأساسية دون الإخلال بالتسلسل التاريخي أو خلق فجوات في الأفكار الخاصة بالأزمنة المختلفة.

استخدم الكتاب أسلوب الطرح الموضوعي لقضية التربية دون أن يكون محكوم بخط معين من التفكير. لذلك يعتبر هذا الكتاب ملخصاً مفيداً لكل من يعمل أو يزمع العمل في مجال التربية.

وبالرغم من الإيجابيات السابق ذكرها كنت أتمنى أن أقرأ تعريفاً بالكاتب. وكان يمكن لهذا الكتاب أن يصبح أكثر اكتمالاً لو أضيفت إليه مقدمة وخاتمة.

أرجو أن أكون قد وفقت في تقديم عرض ونقد لهذا الكتاب، شاكرين لكم ثقتكم.

□ □ □

إبراهيم سعد الدين، علي نصار، إسماعيل صبري عبدالله، محمود عبدالفضيل: **«صور المستقبل العربي»**
مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، (١٩٨٢)، ٢١٠ صفحات.

مراجعة: أنطونيوس كرم
قسم الاقتصاد / جامعة الكويت

صدر أخيراً كتاب «صور المستقبل العربي» عن مركز دراسات الوحدة العربية. ويشكل هذا الكتاب باكورة «مشروع المستقبلات العربية البديلة» الذي تشرف عليه جامعة الأمم المتحدة. ويتكون الكتاب من مقدمة وثلاثة فصول.

المقدمـــة:

في المقدمة يطرح مؤلفو الكتاب أهمية الدراسات المستقبلية وكيف تطورت الأسس والمفاهيم التي تستند إليها أو تنطلق منها خلال عقدي الستينات والسبعينات. واتسمت مؤلفات (علم المستقبليات ــ Futurology) التي نشرت في الستينات بنظرة تفاؤلية، نابعة من جهة من ثقة غير محدودة في الإمكانات الهائلة والآفاق الشاسعة التي يخلقها التطور التكنولوجي المتسارع الذي أخذ شكل «ثورة علمية وتكنولوجية»، ومن جهة أخرى من النمو الاقتصادي المرتفع والمضطرد الذي تحقق خلال «عقد التنمية الأول». كما اتسمت الدراسات هذه بأفق زمني بعيد يزيد عن نصف قرن.

أما في السبعينات ــ وبالأخص منذ منتصفها، بعدما أطلق عليه بأزمة الطاقة ــ فإن التشاؤم والحذر الشديد أخذا يصبغان معظم النماذج والدراسات المستقبلية. وتجسد ذلك بوضوح في دراسات مثل التي أشرف عليها «نادي روما» وفي عناوين ومفاهيم مثل (حدود النمو ــ The limits of Growth) و(النمو الصفري ــ Zero Growth)، وما شابه.

وفي هذا الجو المحموم ببناء النماذج العالمية التي تحاول رسم الصور البديلة لمستقبل العالم، أخذ المثقفون العرب دور المتفرج والمنبهر والمتلقي. وهذا ما لا يراه مؤلفو كتاب «صور المستقبل العربي»، الذي بين أيدينا، لائقاً بالمثقفين العرب، خصوصاً أن المؤلفين يقرون في نهاية دراستهم بأنه

تكونت في صفوفهم(*) «أجيال من الخبراء ذوي الدراية في كثير من المجالات التي تقوم عليها الدراسات المستقبلية» (ص ١٧٦). ومن ثم فإن «الدراسات المستقبلية ليست ترفاً عقلياً يتلهى به بعض المثقفين، ولا فراراً من الواقع ومشكلاته المعقدة بحثاً عن عالم أفضل. بل إن لها فائدة عملية ومباشرة من حيث التمكن من معرفة النتائج البعيدة المدى لما يجري في بلادنا الآن: ما نتخذه من قرارات، وما نمارسه من تغير في العادات، وما ننشئه، أو ما ندعمه من علاقات» (ص ١١ ــ ١٢).

ويضيف المؤلفون أن «أسوأ صورة للمستقبل، هي تلك التي تنتج عن الموقف السلبي من محاولة صنع المستقبل، موقف التخلي عن حرية الإرادة الإنسانية، وترك الأحداث تصنع مستقبل الناس.. إن السلبية الكاملة لا تعني توقف الأحداث والتغيرات.. فالامتناع عن محاولة استهداف صورة معينة للمستقبل لا يعني بقاء الحال على ما هو عليه، وإنما قد يصل بالمجتمع إلى درجات أدنى، أو يفرض عليه تغيرات عنيفة ذات كلفة اجتماعية باهظة» (ص ١٢ ــ ١٣).

وعليه فإن «كل هذا يبرز أهمية الدراسات المستقبلية التي تعني قبل كل شيء بمحاولة استشراف الصور المختلفة للمستقبل وفقاً لفروض مختلفة فيما يتعلق بالمعرفة بالواقع وجذوره التاريخية، والإمكانات المتاحة وأساليب استخدامها المتباينة، والوعي بقضية المستقبل، والأهداف المعلنة بشأنها، والعمليات الفعلية التي تغير المجتمع دون وعي لدى أفراده بآثارها، والعلاقة التبادلية بين البنى والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية السائدة في الداخل ومثيلاتها السائدة في الخارج... إلخ» (ص ١٣).

الفصل الأول ــ النماذج العالمية والمستقبل العربي:

يخصص المؤلفون هذا الفصل لاستعراض ونقد بعض الجوانب لعدد من النماذج العالمية التي اهتمت باستشراف مستقبل العالم والتي شملت الأقطار العربية، دون أن تفرد لها منطقة جغرافية واحدة من المناطق الجغرافية المختلفة التي شملتها هذه النماذج. واختار المؤلفون ستة من هذه النماذج هي: نموذج نادي روما، ونموذج ميزار وفيتش وبستل، ونموذج مؤسسة باريلوتشي، ونموذج ليونتييف، ونموذج ساروم، ودراسة «المستقبلات الدولية».

ويوضح المؤلفون أن معايير انتقائهم لهذه النماذج الستة من بين العديد من النماذج والدراسات الدولية والمستقبلية كانت:

ــ درجة اتساع الشمول الجغرافي في المناطق التي يغطيها النموذج.

(*) صفوف المثقفين العرب.

- درجة الشمول الموضوعي للقضايا التي يعالجها النموذج.
- درجة توافر النظرة التركيبية في الطرح والمعالجة، مما يسمح بأخذ التفاعلات والتشابكات بين الظواهر والمتغيرات بعين الاعتبار.
- امتداد الأفق الزمني للنموذج لفترة تتجاوز العشر سنوات.

(ص ٣٠)

والنموذج الأول لنادي روما: «حدود النمو» انتهى - كما سبق الذكر - إلى نتائج جد متشائمة بالنسبة لمصير نوعية حياة البشر المهددة بشكل خطير في أقل من مائة عام. ولم يجد القائمون على بناء النموذج من حل للتغلب على هذا المصير البائس الذي ينتظر البشرية نتيجة الانفجار السكاني والهدر في الموارد الاقتصادية والطبيعية المحدودة دون مراعاة متطلبات البيئة إلا عن «طريق ضبط نمو السكان في دول العالم الثالث والحد من التكوين الرأسمالي بهدف التوصل لحالة من التوازن المستقبلي» (ص ٣٥).

ولما كان نموذج نادي روما مبنياً على أخذ العالم كوحدة واحدة، وليس كمجموعة من المناطق الجغرافية، فلا مجال إذن للنظر إلى تنبؤاته بالنسبة للمنطقة العربية، على سبيل المثال.

أما بالنسبة لنموذج ميزار وفيتش ويستل الذي قسم العالم إلى عشر مناطق جغرافية تربطها اقتصادياً تدفقات التجارة الدولية والاستثمارات، فبالرغم من المنهج الأكثر تقدماً وتعقيداً من نموذج نادي روما، فإن نتائج النموذجين جاءت متشابهة إلى حد كبير، على الأقل بالنسبة إلى حالة الانهيار التي تنتظر العالم والبشرية إذا استمرت الأمور وأنماط النمو كما هي عليه. ومرة أخرى نجد أن الحل يكمن في ضبط معدلات نمو السكان الانفجارية وفي قيام نظام اقتصادي دولي جديد يسوده التعاون وتخصيص أفضل للموارد.

ويلاحظ مؤلفو كتاب «صور المستقبل العربي» الذي نحن بصدد مراجعته أن نموذج ميزار وفيتش ويستل أظهر تحيزاً واضحاً ومبالغاً فيه بالنسبة لقطاع الطاقة الذي منح دوراً محركاً في النموذج. كما لاحظ المؤلفون أن النموذج المذكور أفرد معالجة خاصة ونموذج فرعي خاص للمنطقة العربية التي أطلق عليها النموذج «منطقة الشرق الأوسط وشمالي افرقيا». إلا أن النموذج حصر «المزايا الإيجابية» التي تحصل عليها المنطقة العربية في حجم الثروة التي تمتلكها في الدول الصناعية، «وليس تنمية القدرات الذاتية للمنطقة والتراكم الرأسمالي المحقق للتنمية داخلها» (ص ٣٩).

ويظهر المؤلفون تعاطفاً واضحاً مع الذين بنوا نماذج مؤسسة باريلوتشي الأرجنتينية، وذلك لعدة أسباب. أولاً لأن الذين قاموا ببناء النموذج ينتمون إلى العالم الثالث وبالتالي ينطلقون من مصالح هذا العالم وشعوبه. وثانياً لأن القائمين على النموذج المذكور لا يدعون اللاعقائدية

لنموذجهم، بل يعلنون صراحة موقفهم العقائدي والفرضيات والتفضيلات التي ينطلقون منها، وهذا عكس معظم النماذج الأخرى التي نفت المواقف والتفضيلات العقائدية عنها. فنموذج أميركا اللاتينية هذا يرجع تردي الأوضاع العالمية إلى الاستغلال القائم عليه نظام العلاقات الدولية السائد. كما يدعو إلى إقامة مجتمع اشتراكي جديد يقوم على المشاركة الجماهيرية وعلى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

وقد قسم نموذج مؤسسة باريلوتشي العالم إلى أربع مناطق جغرافية ثلاثة منها لدول العالم الثالث (افريقيا، آسيا، أميركا اللاتينية) والرابع للدول المتقدمة.

وأتت نتائج نموذج أميركا اللاتينية هذا أكثر تفاؤلاً من النماذج التي سبقته. فقد استنتج القائمون عليه أنه بالإمكان تلبية الحاجات الأساسية لمواطني العالم أجمع خلال ستين سنة إذا قدمت الدول المتقدمة ٢ ٪ فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على شكل مساعدات غير مشروطة للدول النامية، ودون الحاجة إلى ضبط النمو السكاني بشكل قسري، كما في معظم النماذج الأخرى. «وبذا يكون الانهيار المتوقع في النماذج الأخرى ليس سوى نتيجة لاستمرار أشكال متخلفة من التنظيم الاجتماعي السياسي للعالم» (ص ٤١).

ثم ناقش المؤلفون نموذج ليونتييف للاقتصاد العالمي الذي كلفته به هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠. ويقسم هذا النموذج العالم إلى خمس عشرة منطقة جغرافية. ووزعت الأقطار العربية على منطقتين: منطقة الشرق الأوسط وشمالي افريقيا النفطي (تضم أيضاً دول غير عربية هي إيران ونيجيريا وغابون) ومنطقة افريقيا الجافة التي تشمل بالإضافة إلى الدول العربية الأخرى سبع دول افريقية وإسرائيل.

ومن أهم خلاصات نموذج ليونتييف أن العقبات الأساسية في وجه تسارع خطى التنمية في دول العالم الثالث ليست ذات طبيعة تقنية أو ندرة في الموارد الطبيعية، وإنما ناتجة عن سوء استغلال وتوزيع الموارد المتاحة. وهذه بدورها ذات طبيعة سياسية ـ اجتماعية مؤسسة داخل الدول النامية وعلى المستوى الدولي. كما استنتج النموذج أن تلوث البيئة لن يشكل معضلة حتى نهاية هذا القرن إذا أخذ العالم بما توفره التكنولوجيا من إمكانات في محاربة التلوث.

وأخيراً هناك نموذج (المستقبلات الدولية ـ Interfutures) الذي أشرفت عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويقسم هذا النموذج العالم إلى ١٢ منطقة جغرافية، وكل منطقة إلى ١١ قطاعاً. ويتوصل النموذج إلى الاستنتاج بأن الدول النامية متوسطة الدخل أمامها إمكانات جيدة للنمو إذا حصلت على التمويل والأسواق الخارجية الكافيين. أما الدول النامية منخفضة الدخل «فلا فرصة أمامها للنمو» (ص ٤٧) كما استنتجت الدراسة بأن تبعية العالم الثالث الغذائية للخارج ستزداد

باضطراد. ومن هنا فإن القائمين على الدراسة طالبوا الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية لمدها بالتكنولوجيا الملائمة. كما طالبوا الدول المتقدمة بتسهيل عملية قيام نمط جديد في التقسيم الدولي للعمل بحيث تزداد حصة الدول النامية من الإنتاج الصناعي العالمي بدرجة ملحوظة.

وفي ملاحظات عامة عن هذه النماذج الدولية يذكر مؤلفو «صور المستقبل العربي» ما يلي:

١ ـ «أن النهج الذي سارت عليه النماذج العالمية في تمثيل الدول الصناعية المتطورة ودول العالم الثالث بالهياكل الأساسية نفسها، والتركيز على النواحي الاقتصادية فقط، لن يسمح بالتالي بالتعبير عن عمليات إعادة هيكلة النظم الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية، وبالتالي، فلن تكون تلك النماذج أداة كافية لاستشراف المستقبلات البديلة لتلك البلدان» (ص ٥٠).

٢ ـ أن هذه النماذج لم تعامل الأقطار العربية كمنطقة جغرافية واحدة كما هي مؤهلة.

٣ ـ يبدو أن «القاسم المشترك في معالجة أغلب النماذج العالمية، هو النظر للمنطقة العربية أساساً في ضوء كونها مخزن للنفط والوقود على المدى الطويل» (ص ٥١).

٤ ـ أن تقرير «لازلو» لنادي روما لم يكن منصفاً عندما تكلم عن قصر النظر عند الحكومات العربية وسيطرة الأحلام عند المثقفين العرب.

٥ ـ أن تنبؤات النماذج الدولية المتشائمة بالنسبة للمستقبل العربي (بالأخص نموذج ليونتييف) جاءت نتيجة الفصل بين الإمكانات المتوافرة للدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية. ولم تعالج هذه النماذج إمكانية التعاون بين المجموعتين العربيتين أو بدائل أخرى ممكنة (ص ٥٨). لأنه إذا انتقلنا من المستوى الاقتصادي البحت والإسقاطات الميكانيكية للوضع الراهن إلى «المستوى التنموي، وهو الملائم لموضوع أبعاد المستقبل العربي، فيجب إدخال إمكانية إعادة هيكلة الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية على صعيد الوطن العربي، بما في ذلك من قيام توجه تنموي وحدوي تحرري. وهو ما يمكن أن ينتج واقعاً يتعدى نوعياً، ما يتوقع من استمرار الأوضاع الحالية» (ص ٦١).

٦ ـ «ويمكن القول بصفة عامة، بأن النتائج التي توصلت إليها النماذج العالمية، لا يمكن أن تمثل استشرافاً لأبعاد وبدائل مستقبل الوطن العربي بالمعنى الذي يسمح بإذكاء وعي الإنسان العربي والإنسان عامة حول واقعية معاييره وأهدافه، أو في اشتقاق سياسات تكون بمثابة قوة دافعة للتنمية لشعوب هذه المنطقة من العالم. فلقد كانت القضايا المعالجة والبدائل المحسوبة محكومة دائماً بإطار المصالح المهنية على من قام بالعمل وبالطبع ليست من وجهة نظر المواطن العربي» (ص ٥٤).

الفصل الثاني ـ ملامح المستقبل العربي في وثائق الاستراتيجية العربية:

أما الفصل الثاني من كتاب «صور المستقبل العربي» فيتضمن نظرة نقدية إلى بعض أهم الوثائق الاستراتيجية التي تمخضت عن المؤسسات العربية المتخصصة في مجال العمل العربي المشترك.

وقسم المؤلفون هذه الوثائق إلى مجموعتين: مجموعة الوثائق ذات الطبيعة القطاعية أو الجزئية (استراتيجية الأمن الغذائي في البلدان العربية، استراتيجية التصنيع من أجل الوفاء بالحاجات الأساسية والاعتماد على النفس، وثائق مؤتمر الطاقة العربي الأول، واستراتيجية تطوير التربية العربية). أما المجموعة الثانية من هذه الوثائق التي صبغها المؤلفون بصبغة الاستراتيجية فقد أطلقوا عليها تسمية مجموعة الوثائق ذات الطبيعة والنظرة الشمولية (الأنماط البديلة للتنمية ولأساليب الحياة في المنطقة العربية، ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ونحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الوثيقة الرئيسية العامة المقدمة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر).

وقد اعتمد المؤلفون في تقييمهم لهذه الوثائق المعيار القائم على «منظور التنمية القومية الشاملة والمطردة المتوجهة نحو الجماهير والمؤكدة للشخصية الحضارية العربية والقادرة على إيقاظ قوى الإبداع والتجديد في المجتمع العربي» (ص ٦٩).

وفي حين أن مؤلفي «صور المستقبل العربي» أشادوا بالجهد الذي بذل في كتابة هذه الوثائق الاستراتيجية العربية وبأهمية هذه الوثائق، إلا أنهم أظهروا جوانب القصور التالية:

ـ أن هذه الوثائق «تقوم بتوصيف ما هو قائم، وهو توصيف قاصر في أحيان كثيرة».

ـ أنها تقوم بـ «طرح بعض التصورات حول الوضع المنشود، وليس كل التصورات الممكنة».

ـ أنها لا توضح «سبل وآليات الانتقال من الأوضاع الراهنة إلى الآفاق الجديدة التي تحملها الرؤى الاستراتيجية المتعددة.. فلكي لا تتحول عناصر الاستراتيجية المقترحة في المجالات المختلفة.. إلى «التفكير الحالم» الذي لا يجد طريقه للتأثير على حركة المجتمع العربي في سعيه نحو مستقبل أفضل، لا بد من التصدي لتحليل الأوضاع المؤسسة، والقوى والجماعات الاقتصادية، والظروف السياسية الضاغطة التي تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات وعلى أنماط التعامل مع القضايا المستقبلية.. وغياب هذا البعد يمثل الحلقة المفقودة في مجهودات التصور الاستراتيجي».

ـ أن الاستراتيجيات الجزئية التي تقترحها الوثائق الاستراتيجية العربية «تعاني من ظاهرة عدم الترابط أو الاتساق العضوي بين المكونات المختلفة للاستراتيجيات المتعددة. إذ أن الرؤية الشاملة

لحركة المجتمع العربي على دروب المستقبل لا بد لها من أن تؤكد أكبر قدر من التشابك والعلاقات المتبادلة بين البرامج المنبثقة عن الاستراتيجيات المختلفة».

ــ أن الوثائق الاستراتيجية العربية «تؤكد على التعاون والتكامل العربي كوعاء طبيعي لخطوط الحركة المستقبلية في كل المجالات. وهذا شيء محمود في حد ذاته، بيد أن الحلقة المفقودة في الوثائق كافة هي تحديد نوعية الآليات اللازمة للربط بين الأهداف المنشودة والإمكانات القائمة والكامنة. فدون ذلك تظل هذه التصورات الاستراتيجية معلقة في الهواء بعيدة عن أرض الواقع».

ــ باستثناء الأوراق الذي قدمت لقمة عمان العربية، فإن الوثائق الاستراتيجية العربية عالجت «مستقبل الوطن العربي وكأنه يتحرك في فراغ. أي أنه قادر على الحركة بشكل طليق وأنه قادر على تشكيل ملامح مستقبله كما يشاء دون الاعتداد بشبكة العلاقات الخارجية وعجلات التبعية التي تربط حركة المجتمع العربي بالتطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في إطار هيكل علاقات القوى الذي يحكم النظام العالمي الحالي. وهذا يشكل بلا شك قصوراً شديداً في النظرة المستقبلية لأحوال ومسارات المستقبل العربي وعزلاً لقضاياه المستقبلية عن القضايا والهموم المشتركة لبقية بلدان العالم الثالث» (ص ١٢٥ ــ ١٢٧).

الفصل الثالث ــ نحو دراسات عربية للمستقبل العربي:

والفصل الأخير من كتاب «صور المستقبل العربي» جاء ليؤكد على ثلاثة أمور. أولاً: أن العرب أصبحوا على مفترق طرق. وأن الإمكانات البشرية والاقتصادية الكبيرة التي يملكونها هي إمكانات بالقوة وليست إمكانات بالفعل: «وأخطر ما يمكن أن يستقر في العقل العربي، هو الظن بأن توافر المال والرجال سيضمن بالضرورة المستقبل الزاهي» (ص ١٣٣). لأن «النهضة الحضارية، والتنمية الشاملة تتطلبان في الأساس، من القوى الشعبية صاحبة المصلحة في إحداث هذه النهضة وعياً بأهمية وضرورة تغيير الأوضاع القائمة، وصراعاً من أجل كسر القيود التي تفرضها البنى والعلاقات السائدة، كما تتطلبان إحداث التطورات اللازمة في العلاقات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، مما يؤدي إلى تحقيق تنظيم اجتماعي كفؤ قادر على إطلاق طاقات القوى البشرية وتعبئتها وتنميتها، وتطوير قدراتها واستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال ممكن. من هذا المنطلق فإن الإمكانات العربية لا ترتبط بحجم الموارد المادية والبشرية المتاحة وحسب، بل إنها تتعلق بالدرجة الأولى بمدى قدرة الحركة الوطنية العربية على استكمال مسيرة التحرر من الاستعمار والقضاء على التبعية واتباع سياسات عربية هادفة إلى الاستخدام المشترك للموارد العربية لما فيه صالح الأمة العربية في مجموعها» (ص ١٣٤).

أما الأمر الثاني الذي يؤكد عليه الفصل الأخير فهو «سقوط وثنية نماذج التنمية» و«تعدد

مسارات التنمية» المتاحة أمام العرب وغيرهم. وهكذا يؤكد المؤلفون أنه «ليس أمام العرب، وهم في مفترق الطرق، نموذج للتنمية معد سلفاً في جملته وتفاصيله بحيث يقتصر الاجتهاد على دراسته بعناية وتطبيقه بكفاءة. ليس ثمة كتاب وصفات لعلاج التخلف، يشبه بعض كتب الطب في العصور السالفة.. وليس الاختيار قاصراً، كما ساد في أذهان البعض حتى وقت قريب، على اختيار بين نماذج سبق تجربتها ونجاحها في حالات تاريخية معينة، ولا هو محكوم فحسب بعوامل ايديولوجية وطبقية كما كان يبدو أحياناً. إن كلًّا من تجارب النمو المختلفة، هي نتاج ظروف تاريخية وموضوعية، محددة يصعب أن تتكرر» (ص ١٤٧). ويعتبر مؤلفو «صور المستقبل العربي» أن «زوال قدسية أو وثنية النماذج المسبقة للنمو ظاهرة إيجابية. فهو يفتح المجال للتفكير الخلاق، والبحث الموضوعي في الظروف السائدة واختيار أفضل السبل لتحقيق التنمية بالإنسان العربي ومن أجله مع المحافظة على الهوية الحضارية للأمة العربية» (ص ١٥٠).

والأمر الثالث والأخير الذي يؤكد عليه هذا الفصل من كتاب «صور المستقبل العربي» هو الحاجة الملحة للقيام بدراسات مستقبلية عن الوطن العربي. وأول ما يؤكد عليه المؤلفون هنا هو صعوبة ــ إن لم يكن استحالة ــ أن «تطرح أي دراسة مستقبلية دولية أو نموذج عالمي نوعية التساؤلات التي هي موضع الاهتمام العربي الخاص». لذلك فإن أي «دراسة مستقبلية، تحاول الاقتراب من هذا النوع من التساؤلات لا يمكن أن تتم، إلا بأيد عربية تبذل جهداً شاقاً وطويلاً لتطوير مناهج بحثية خاصة وتدرس بعمق وتأن عدداً كبيراً من القضايا والبنى والعمليات ذات التأثير في المستقبل العربي.. وسوف يتطلب ذلك بالضرورة العمل المشترك، لعناصر علمية متعددة التخصصات والتعاون بين منظمات البحث والدراسة في الوطن العربي. فلا مجال لاستيراد تكنولوجيا جاهزة لدراسة المستقبل العربي» (ص ١٧١).

وهكذا يطالب المؤلفون بالإسراع في القيام بالدراسات المستقبلية عن الوطن العربي لأنهم يرون أن الخبراء العرب في هذه المجالات أصبحوا متوفرين. وأحسن مثال على ذلك ما بدأته «مجموعة القاهرة» وتجسد في عدد من الدراسات والمذكرات، وإن كانت ظروف معينة حالت دون استكمال عمل هذه المجموعة.

كما يؤكد المؤلفون بأنه من «العسير للغاية تصور وضع نموذج عربي لاستشراف المستقبل بجهد مجموعة قطرية مهما تكن خبرتها وكفاءتها. وإنما الشرط الأساسي لذلك، هو تجمع أعلى الخبرات العربية من مختلف الأقطار، وأن تتاح لهذه الخبرات فرص استخدام ما يناسبها من الحاسبات الالكترونية في الوطن العربي على اتساعه» (ص ١٧٧). إلا أن المؤلفين يرون أن «ضعف قاعدة المعلومات» المتاحة عن الأوضاع العربية ربما تكون العقبة الأساسية التي تواجه الدراسات المستقبلية العربية.

وفي مجال المنهجية المتعلقة بهذه الدراسات فإن المؤلفين يرون أن ذلك «يتطلب أموراً أربعة: المعرفة الوثيقة بالواقع العربي؛ والمتابعة المستمرة للتطور في العلوم الأساسية وتطبيقاتها التكنولوجية؛ الاهتداء بالفكر التنموي الحديث وشموله لمجموع ما يسمى العلوم الاجتماعية؛ استخدام الأساليب الكمية في اختبار نتائج المسارات المختلفة للتنمية» (ص ١٧٧ ــ ١٧٨).

إلا أن المؤلفين ينبهون بألا «يحل النموذج الرياضي محل التحليل النظري اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وحضارياً، وألا يكون النموذج ستاراً يخفي اختيارات في تلك المجالات غير مفصح عنها. وازدهار الدراسات المستقبلية العربية يرتهن باستخدام النماذج لمحاولة تحديد الآثار بعيدة المدى لأي مسار للتنمية، يراه الباحثون صالحاً للوطن العربي ما داموا يفصحون عن اختياراتهم» (ص ١٨١).

نظرة تقويمية عامة:

لم نحاول في الصفحات السابقة أن نقدم أي تقويم أو نقد لما احتواه الكتاب من أفكار. بل اتبعنا منهجيتنا المعتادة بأن نعرض للقارىء أهم ما في الكتاب من أفكار بمنطق وتسلسل وحماس. ونكرس الخاتمة لإبداء ملاحظاتنا النقدية التالية:

١ ــ لا شك أن مؤلفي «صور المستقبل العربي» قدموا «مرافعة» قوية للدفاع عن ضرورة القيام بدراسات عن المستقبل العربي بأيد عربية، لأن مثل هذه الدراسات لا تهدف فقط إلى توضيح البدائل المحتملة والممكنة أمام العرب، وإنما تساعد أيضاً، ولو بشكل غير مباشر، على فهم الحاضر العربي بعمق أكبر ورؤية أشمل. بل إنها تجعل دراسة الحاضر ــ وحتى الماضي ــ أكثر إلحاحاً مما هو عليه في غيابها.

٢ ــ وإذا كان الهدف الرئيسي من كتاب «صور المستقبل العربي» هو زيادة وعي المثقفين العرب بأهمية القيام بدراسات عن المستقبل العربي، فإننا نظن أن المؤلفين قد نجحوا في ذلك إلى درجة معقولة.

٣ ــ إلا أن المفاجأة الكبرى التي واجهت قارىء «صور المستقبل العربي» هي غياب أي محاولة ــ ولو متواضعة ــ لبناء نموذج عن المستقبل العربي. بل إن المفاجأة تزداد عندما يعلم القارىء في نهاية الكتاب أنه حتى المشروع الأم لدراسة «المستقبلات العربية» الذي تتبناه جامعة الأمم المتحدة والذي شكل كتاب «صور المستقبل العربي» أولى ثماره لا يطمح إلى بناء نماذج عن المستقبل العربي، وإنما يطمح فقط إلى زيادة الوعي بأهمية بناء هذه النماذج. وإذا كان التواضع صفة محمودة بوجه عام، إلا أنه في بعض الأحيان يولد الشعور بالإحباط والدهشة. فالمؤلفون يسلمون بأن هناك الخبراء العرب الأكفاء في هذا المجال، وهناك الحاسبات

الالكترونية المناسبة. وهناك بالطبع بعض الرغبة في إجراء مثل هذه الدراسات وبناء مثل هذه النماذج من قبل بعض المؤسسات والأوساط العربية. فلماذا لا نحاول خلق مجموعات العمل من الخبراء والموارد المالية المناسبة.. إلخ للبدء بهذا العمل؟ أم أن المؤلفين يسلمون ضمناً أن دراسة الحاضر العربي أكثر إلحاحاً ومردوداً (من الناحية الفكرية) من الدراسات المستقبلية، بالأخص في غياب قاعدة معلومات مناسبة؟

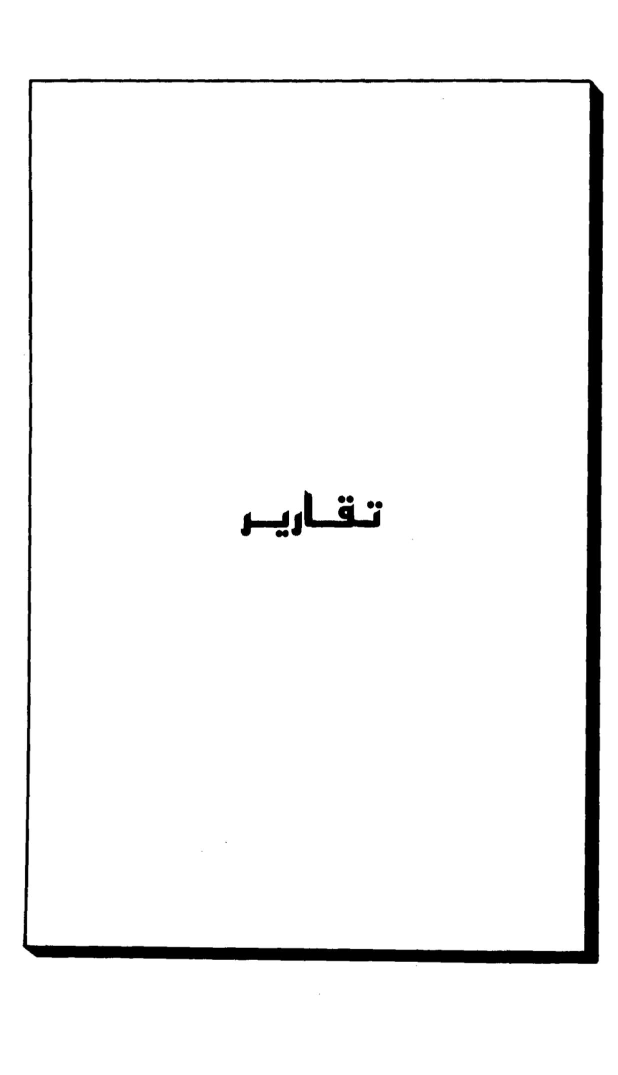
٤ ـ وفي غياب محاولة المؤلفين تقديم أي نموذج عن المستقبل العربي، يصبح عنوان الكتاب حاجة إلى تعديل كأن يصبح مثلاً: «صور المستقبل العربي: خطوة أولية».

٥ ـ يعاني الكتاب، بالرغم من صغر حجمه، تكراراً واضحاً، وفي بعض الأحيان مزعجاً. ويصح هذا إلى حد ما في الملاحظات التقويمية عن النماذج الدولية، وبشكل أكبر بالنسبة لما جاء في المقدمة وفي الجزء الأول من الفصل الأول وفي بداية الفصل الثالث والجزء الأخير منه. بل يمكن القول أنه كان بالإمكان ومن المستحسن دمج هذه الأجزاء في فصل واحد، والاكتفاء بمقدمة موجزة للكتاب.

٦ ـ لا نتفق ـ بل لا نفهم ـ استياء مؤلفي «صور المستقبل العربي» من تقرير «لازلو» عندما يلاحظ قصر نظر الحكومات العربية وسيطرة الأحلام والتمنيات على عقول المثقفين العرب. أليست هذه ملاحظة صائبة بالرغم من شدة المرارة التي تحدثها عند المثقفين العرب؟

يبقى أن نختم هذه الملاحظات العامة بقولنا أن كتاب «صور المستقبل العربي» كتب بأسلوب قوي وشيق وقناعة عميقة. فالكتاب إضافة واضحة للمكتبة العربية وقيمته الحقيقية أكبر بكثير مما يوحي به عدد صفحاته. فالاهتمام بالمستقبل العربي لم يعد ترفاً، كما جاء على لسان المؤلفين أنفسهم.

□ □ □



تقارير

مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج

فتحي خليفة علي خليفة
كلية التجارة / جامعة أسيوط

عقد اتحاد جمعيات التنمية الإدارية بالاشتراك مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بجمهورية مصر العربية مؤتمراً عن تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج وذلك في يومي ٢٩، ٣٠ يناير سنة ١٩٨٤ في مبنى جامعة الدول العربية بالقاهرة.

وقد افتتح المؤتمر السيد/ وزير التنمية الإدارية نائباً عن السيد/ رئيس مجلس الوزراء المصري وبحضور السيد وزير القوى العاملة. وقد ضمت الندوة نخبة ممتازة من العلماء والباحثين والمفكرين والمهتمين بهذه القضية. كما ضمت بعض الشخصيات الممثلة لكثير من الجهات العلمية والتنمية.

أهمية المؤتمر:

لقد أخذت الهجرة الخارجية المؤقتة والدائمة أبعاداً كبيرة في نسبة الاقتصاد المصري اقتصادياً واجتماعياً. وأصبحت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تشكل ركناً هاماً من الدخل القومي.

الأمر الذي دعى كثير من الباحثين الاهتمام بالموضوع وبحث آثاره وهذا المؤتمر يعكس الاهتمام الرسمي والأكاديمي بالظاهرة بغية تقييم هذه الظاهرة وتنظيمها.

وقائع المؤتمر والأبحاث:

قدم المؤتمرون نحو خمسة وعشرين بحثاً بالإضافة إلى خمسة أوراق عمل للمناقشة هذا بجانب ورقة تتضمن إحصاءات الهجرة المصرية أعدت بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مساهمة منه في المؤتمر.

كما ورد إلى المؤتمر في نهاية الجلسات ورقة من الدكتور محمد عصفور تتضمن دراسة قانونية عن اتفاقيات تنظيم الهجرة الدولية الصادرة من الأمم المتحدة إلا أنها لم تطبع لوصولها متأخرة إلى المؤتمر وقام بعرضها أحد الباحثين. أما بقية الأبحاث التي تحتويها كل جلسة فقد طبعت بواقع مجلد لكل جلسة واستلمها المؤتمرون قبل بداية المؤتمر وقام كل باحث بإلقاء بحثه ويعقب ذلك مناقشة وفي نهاية المؤتمر صيغت التوصيات من جانب لجنة الصياغة وعرضه على المؤتمرين والإضافة إليها أو تعديلها أو إلغائها وتعرض فيما يلي من الأبحاث التي احتوتها الجلسات الثلاثة.

□ جلسة العمل الأولى: **الأوضاع الحالية للهجرة بصفة عامة** ـ وتشمل على ثمانية أبحاث وثلاثة أوراق عمل ونعرض فيما يلي لهذه الأبحاث:

١ ـ البحث الأول بعنوان: أهم قضايا الهجرة.. مستقبل التنمية في الدول العربية المستوردة للعمالة (د. عبدالفتاح ناصف).

والباحث أحد المهتمين بقضايا الهجرة في مصر والدول العربية والموارد البشرية، وله أبحاث في هذا المجال، والباحث في هذه الورقة يلقي الضوء على ظاهرة الهجرة وذلك من خلال استعراض أهم خصائص الموارد البشرية بالدول المستوردة للعمالة وعلاقتها باحتياجات التنمية من العمالة وتنامي دور العمالة الأجنبية ومخاطر ذلك مما يسبب عامل قلق كبير، ويجب على الدول المصدرة والمستوردة للعمالة التعاون في مجالات تناول المعلومات والتدريب وتنظيم القوى العاملة بين الدول العربية.

٢ ـ البحث الثاني بعنوان: دراسة تحليلية لبعض أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين «دراسة استطلاعية في قرية مصرية» (د. محمد أبو مندور الديب وآخرون).

وهي دراسة ميدانية تمت على قرية دفرة مركز طنطا بغية الوصول إلى الأسباب والدوافع المسؤولة عن هجرة العمالة الزراعية من العمل في القطاع الزراعي وأسباب استمرارهم في مهنة الزراعة حتى الآن، وإمكانية استمرارهم في المستقبل من عدمه ومواقفهم من السفر للخارج. ونتائج هذه الدراسة يمكن أن تساعد الدارسين والمهتمين بأوضاع سوق العمل الزراعية في الحصول على بعض المعلومات التي تفيد كل من يدرس ظاهرة الهجرة.

٣ ـ البحث الثالث بعنوان: مشاكل وفرص هجرة العمالة المصرية للخارج (عبدالرحمن بكر).

والبحث يتناول هجرة العمالة المصرية للخارج والآراء المختلفة التي تنادي بتغيرها أو إطلاقها أو تنظيمها، ثم يتناول البحث مشاكل هجرة العمالة المصرية، وآثار هجرة العمالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويخلص البحث في النهاية إلى توصيات فيها ضرورة إعادة النظر في

السياسات التعليمية والتدريبية وتدعيم الإحصاءات، كما يطالب بضرورة إبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية لتنظيم العمالة المصرية المهاجرة.

٤ ـ البحث الرابع بعنوان: الهجرة المصرية الخارجية (د. محمد محمد شفيق).

ويعرض البحث لحجم العمالة المصرية في الخارج ونوعية هذه العمالة ثم يعرض البحث لقيود وقواعد السفر للخارج بغرض العمل، ثم مشاكل العاملين بالخارج، وآثار هجرة العمالة المصرية من اقتصادية وسياسية واجتماعية وأخيراً يعرض البحث عن وسائل رعاية العمالة المصرية في الخارج.

٥ ـ البحث الخامس: دراسة بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية (د. محمد أبو مندور الديب وآخرون).

يمثل هذا البحث دراسة مبدئية عن قريتي دفرة ونيفيا مركز طنطا سنة ١٩٨٣ عن دوافع وآثار هجرة العمال الزراعيين، وقد أوضح أن أهم دوافع الهجرة هو تحسين مستوى الدخل يليه بناء أو تجديد سكن، ثم توفير نفقات الزواج كما يعرض للأسباب التي أدت بالمهاجر الزراعي إلى الاستمرار في عملة بالخارج أو ترك هذا العمل.

كما يعرض البحث لأوجه التصرف الفعلي في مدخرات العمال المهاجرين بالخارج.

٦ ـ البحث السادس: دراسة الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين إلى الخارج وتقويم الفرص المتاحة والمشكلات القائمة (أحمد الجبالي).

ويعرض البحث لصورة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهجرة العمالة المصرية، فبعد تشخيص هذه الأوضاع يعرض لحجم العمالة المصرية للخارج ثم مشكلات الهجرة.

٧ ـ البحث السابع: هجرة العمالة المصرية إلى الخارج (علي عبدالعزيز راضي).

ويتناول الظاهرة كما سبق استعراضها في أكثر من بحث.

٨ ـ البحث الثامن: هجرة كفاءات الشرق الأوسط، إلى أوروبا والولايات المتحدة (د. محمد نصر مهنا).

يعرض البحث للكفاءات العلمية التي تركت الوطن بغرض الدراسة وينتهي الأمر إلى الهجرة الدائمة، مما يشكل استنزافاً خطيراً لعديد من بلدان الشرق الأوسط مصر وفلسطين، إيران والعراق الأردن ولبنان وسوريا. ويعرض الباحث أنه لكي تجذب هؤلاء المهاجرين إلى وطنهم يجب دراسة أوضاعهم.

أوراق العمل:

١ ــ تقرير عن هجرة العمال المصريين بالخارج (مقدم من محافظة الإسماعيلية).

٢ ــ هجرة العمالة المصرية إلى الخارج (أ. محمد عبدالعزيز محمد).

٣ ــ هجرة الخبراء والعلماء (أ. شلبي محمد محمد محمود وآخرون).

□ الجلسة الثانية: **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة** ــ وتشمل على ستة أبحاث وورقة عمل واحدة ونعرضها فيما يلي:

١ ــ البحث الأول: بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية (د. عبدالباسط عبدالمعطي).

هذا البحث جزء من بحث أشمل عن دوافع وآثار الهجرة إلى الدول العربية والذي أجري في قرية «دفرة» مركز طنطا محافظة الغربية ويتناول البحث هجرة العمال الريفيين بالتحليل، وعن سلوك الفلاح المصري وتفضيله المهني، له ولأبنائه وأهمية التعليم بالنسبة له. ويستعرض الباحث تأثير الهجرة على القوى الاجتماعية بالقرية وتأثيرها على الأسرة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنه صاحب الهجرة تغير في القيم الاجتماعية، وبنية القرية أيضاً.

٢ ــ البحث الثاني: بعنوان آثار هجرة العمالة المصرية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر (جانيت جورج بطرس).

ويستعرض هذا البحث أيضاً أهم آثار الهجرة العمالة المصرية الاقتصادية والاجتماعية كالبحوث السابقة.

٣ ــ البحث الثالث بعنوان: تحليل التكلفة والعائد الاقتصادي لانتقال العمالة المصرية للخارج (د. مرقص إبراهيم مسعد).

ويعرض البحث في البداية للعوامل التي أدت إلى هجرة العمالة المصرية للخارج، من تزايد العرض وزيادة الطلب الخارجي على العمالة المصرية. ثم يقوم الباحث بتحليل التكلفة/ العائد لعملية الهجرة فهويستعرض عناصر تكلفة العمالة المصرية المهاجرة من تعليم وتدريب والتكلفة الناتجة من زيادة الاستهلاك العائلي وتغير النمط الاستهلاكي بالمحاكاة.

ويقوم الباحث بعد ذلك بتحليل العائد الاقتصادي المباشر وغير المباشر. وينتهي الباحث إلى أن كل عناصر التكلفة لا يمكن مقاسها بشكل دقيق بينما يمكن قياس العائد إلى حد ما. على ذلك يجب تنمية العائد وتقليل التكاليف.

٤ ـ البحث الرابع بعنوان: الهجرة للخارج وأثرها على التنمية في مصر «المشاكل والعقبات التي تحد من الاستفادة من الهجرة» (عبدالحليم محمود حبيب).

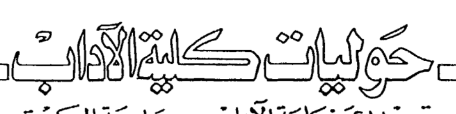
والبحث يتناول تقديرات المصريين العاملين بالخارج وتركيبهم المهني، ومستقبل الطالب الخارجي على العمالة المصرية، واقتراح التدابير اللازمة لخلق أنسب الظروف للاستفادة من العمالة المهاجرة واتخاذ الإجراءات في حالة انخفاض العوائد النفطية للدول المضيفة للعمالة. وأخيراً مشاكل هجرة العمالة وكيفية مواجهتها.

٥ ـ البحث الخامس بعنوان: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية (الاتحاد العام لنقابات عمال مصر).

ويتبع البحث ظاهرة الهجرة في السبعينات وأسبابها، وعدد المصريين العاملين بالخارج ثم يستعرض علاقة الهجرة بالمشكلة السكانية، والبطالة ويقرر البحث أنه لم يثبت أن هناك عمالة فائضة بالمعنى الدقيق وإنما هناك سوء توزيع. ثم يعرض البحث تقديرات تحويلات المصريين العاملين بالخارج. وأخيراً يتعرض البحث للآثار الاجتماعية السلبية لهجرة وكيفية علاجها.

٦ ـ البحث السادس بعنوان: مدخرات المصريين العاملين بالخارج وكيفية تنميتها (إعداد الهيئة العامة لسوق المال).

ويتناول البحث تعريف مدخرات المصريين، وتطورها وأسباب تزايدها ويبين أن التحويلات تصب في قناتين رئيسيتين. مجمع البنوك، الاستيراد بدون تحويل العملة. وينتهي البحث بمجموعة من المقترحات لجذب وتعبئة المدخرات منها إيجاد منافذ جديدة للأوعية الإدخارية لدى الجهاز المصرفي، إصدار سندات الحكومة، هو التوسع في البنوك الإسلامية وتطوير نشاطها تشجيع تصدير العمالة.



تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيسة هيئة التحرير
د. نجاة عبد القادر الفناعي

دورية علمية محكمة، تتضمن مجموعة من الرسائل التي تعالج بأصالة موضوعات وقضايا، ومشكلات علمية في مجالات الأدب والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والاجتماع وعلم النفس.

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٥٠) نسخة مجاناً.

الإشتراكات:

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد: ٢ د.ك - للاساتذة والطلاب: ١ د.ك	١٥ دولاراً أمريكياً - ١٠ دولاراً امريكياً
للمؤسسات: ١٠ د.ك	٤٠ دولاراً امريكياً.

ثمن الرسالة: للأفراد: ٤٠٠ فلس	للأساتذة والطلاب: ٢٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٣ د.ك	للاساتذة والطلاب: ١,٥٠٠ د.ك

توجه المراسلات الى:

رئيسة هيئة تحرير حوليات كلية الآداب
ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت

مؤتمر تنمية أسواق رأس المال في الكويت و الخليج العربي

عبدالرحمن المصري
مدير التحرير / مجلة العلوم الاجتماعية

برعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعدالعبدالله الصباح، الذي أناب عنه وزير المالية والنفط الشيخ علي الخليفة الصباح، عقد في الكويت في الفترة من ٣٠ ابريل وحتى ٢ مايو ١٩٨٤ مؤتمر تنمية أسواق رأس المال في الكويت والخليج العربي بهدف استعراض التطورات الحديثة في أسواق رؤوس الأموال في الكويت ودول الخليج العربي ومشاكل الائتمان لإتاحة الفرصة لخبراء التمويل والهيئات المالية المسؤولة في المنطقة لتقييم الوضع الحالي ومقارنته بوضع الدول المتقدمة، ومن ثم مناقشة البدائل المتعلقة بطرق التنسيق والتعاون التمويلي الخليجي الذي يمكن أن يؤدي إلى دعم ونمو أسواق رأس المال في المنطقة.

نظم المؤتمر كل من: كلية التجارة في جامعة الكويت ــ جامعة الأوراق المالية ــ بنك الكويت المركزي وجامعة جورج واشنطن.. وعقدت جميع جلساته في فندق شيراتون الكويت.

افتتحت الدكتورة/ موضي الحمود عميدة كلية التجارة المؤتمر بكلمة رحبت فيها بالحضور وبينت أن الفوائض المالية التي تحققت في أعقاب سياسة تصحيح أسعار النفط في عامي ١٩٧٣، ١٩٧٩ وما ترتب عليها من زيادة السيولة النقدية في المنطقة بجانب ضيق فرص التوظيف في الداخل قد أدت إلى اتجاه الفعاليات المالية نحو الخارج، الأمر الذي أنتج انضمام أسواق المال الخليجية إلى طفرة الاقراض الدولي خلال السبعينات، خاصة اقراض البلدان النامية. وأهم ما نتج عن هذا التوجه اكتساب المؤسسات لخبرة ثمينة انعكست داخلياً بتأسيس مؤسسات مالية جديدة، والتعامل بأدوات مالية جديدة، واستحداث السوق الدولي للسندات المحررة بالدينار الكويتي.

وقد عملت المؤسسات الخليجية ــ رغم حداثة عهدها ــ على تحقيق الصيغة المثلى للتوفيق بين

عنصري الربحية والمخاطرة، كما حققت هذه المؤسسات مستوى عالياً من التعاون والتنسيق. وقد بينت الدكتورة/ الحمود في هذا المجال نمو استيعاب البنوك في المنطقة لدورها في تقديم القروض والتسهيلات المشتركة خلال فترة قصيرة نسبياً.

والنتيجة الأخرى لتوجه المؤسسات المالية للخارج هي مشاركتها في المخاطر الناجمة عن أزمة المديونية الدولية. وهي أزمة التغلب عليها بعيداً.

وقد أشارت الدكتورة/ الحمود أيضاً في كلمتها إلى أن العجز الضخم في موازنة الولايات المتحدة يشكل تهديداً لجهود البلدان النامية للتشبث بطوق النجاة، كما مارس ارتفاع سعر الدولار الأميركي آثاراً إحباطية مماثلة.

وفي ظل تلك الأوضاع قد تنمو مديونية البلدان النامية ولن تتمكن أقسى السياسات تقشفاً في حل هذه المديونية.. وأشارت الدكتورة/ الحمود في كلمتها إلى أن الحل الأنجع لحل مشكلة المديونية يتمثل في نظام اقتصادي جديد غير منحاز، وأضافت أن هناك محلاً كبيراً للتفاؤل بالنسبة لمستقبل منطقة الخليج العربي كمركز مالي، حيث تتراكم فيها الخبرات الضرورية، ومن خلال جهد الجميع تتلاقى مصالح الوطن العربي الاقتصادية.

ثم ألقى السيد/ عبدالوهاب التمار محافظ البنك المركزي كلمة معالي وزير المالية والنفط ممثل سمو ولي العهد الشيخ علي الخليفة الصباح الذي حالت ظروفه دون حضور جلسة الافتتاح.

وقد أشار السيد التمار في كلمته إلى أن هذه الثورة في الخليج والناتجة عن مصدر واحد قابل للنضوب هو النفط، تمثل تحدياً أمام هذه الدول لمواجهته والاستفادة منه لإيجاد مصادر بديلة تؤمن حاجات الأجيال القادمة. وقد بين جهود السلطات النقدية المركزية في الدول العربية الخليجية لتجهد النفس من أجل تطوير وحماية الأجهزة المالية والمصرفية، كما أثنى على هذه الجهود في نطاق دول مجلس التعاون الخليجي. وفي ختام كلمته أعرب محافظ البنك المركزي عن أمله في أن يسفر المؤتمر عن أفكار ومقترحات لها فعاليتها وجدواها في خدمة قضايا تنمية أسواق رأس المال في الكويت والخليج العربي.

وبدأت في اليوم الأول للمؤتمر جلسات العمل حيث عقدت جلستان في كل يوم ألقيت فيها محاضرات كانت عناوينها تدور حول ستة موضوعات، هي:

١ ــ النظام المصرفي والمالي في الكويت: التطلعات المستقبلية.

٢ ــ المراكز المالية في الدول المتقدمة والمراكز المالية الخليجية: مقارنة وتوصيات.

٣ ــ أزمة الائتمان الدولية والتطورات والتوسعات الحديثة في خدمات أسواق رأس المال.

٤ ــ أزمة الائتمان الدولية وتأثيرها على أسواق رأس المال الخليجية.

٥ ــ أسواق رؤوس الأموال العالمية، فرص التوسع ومجالات التطبيق في نظام الأسواق المالية الخليجية.

٦ ــ أسواق رأس المال، حاضرها ومستقبلها في الكويت والخليج العربي.

وشارك في المؤتمر أساتذة جامعات وخبراء ماليون في الكويت والدول الخليجية وأميركا وإنجلترا، وفيما يلي أسماء المحاضرين ومراكزهم وعناوين محاضراتهم على مدى الثلاثة أيام:

المحاضر	المنصب أو الوظيفة	عنوان المحاضرة
١ ــ أنور النوري	رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب بنك الكويت الصناعي	سوق الكويت للأوراق المالية: أهدافها ووسائل تطويرها
٢ ــ د. خالد الفايز	المدير التنفيذي لشركة الاستثمارات الخليجية	The World Debt Crisis and the Gulf Capital Market
٣ ــ د. جيري ديكنسون	أستاذ إدارة الأعمال بجامعة سيتي في لندن	Innovations in Financial Services and Implications for Kuwait and the Gulf
٤ ــ حسين العسكري	أستاذ التمويل في جامعة جورج واشنطن	The International Debet Crisis; Its Origins, Dimensions and Implications
٥ ــ ديفيد جيل	مدير الهيئة الدولية للتمويل	Development of Capital Markets
٦ ــ عبدالله السعودي	رئيس المؤسسة العربية المصرفية في البحرين	تطور العمل المصرفي العربي (حاضره ومستقبله)
٧ ــ عبدالوهاب التمار	محافظ بنك الكويت المركز	النظام المصرفي والمالي في الكويت وتطلعات المستقبل
٨ ــ د. فاروق شلبي	مدير إدارة البحوث ببنك الكويت المركزي	سندات بنك الكويت المركزي: الدور الحالي والتصورات المستقبلية
٩ ــ فاريبورز غدار	أستاذ التمويل في جامعة جورج واشنطن	International Debt Crisis: Opportunities for Developing Banking Services
١٠ــ د. فيليب جراب		Outlook for the Banking Sector in Kuwait and the Gulf: Observations and Challenge
١١ــ محمود النوري	العضو المنتدب/ بنك الخليج المتحد	مستقبل البحرين كمركز مالي
١٢ــ هلال المطيري	رئيس مجلس إدارة شركة المقاصة الكويتية	سوق السندات المقومة بالدينار الكويتي
١٣ــ البروفيسور يون بارك	أستاذ التمويل بجامعة جورج واشنطن	The Eurobond Market and Arab Financial Institutions

ومن خلال المحاضرات التي ألقيت والمناقشات التي دارت حولها كان واضحاً أن المشاركين قد ناقشوا أهم الاحتمالات لتطور سوق رأس المال في الكويت وفي منطقة الخليج العربي. واستعرض المؤتمر تطور النظام المصرفي والمالي في الكويت والتغيرات التي طرأت والأدوات المستحدثة من جانب السلطات النقدية. كذلك دور المصارف العربية وإنجازاتها في السوق المالية العالمية والصعوبات التي تواجهها. وكذلك نظر المؤتمر طبيعة الوضع الراهن والاحتمالات المستقبلية لتطور كل من البحرين وسنغافورة كمراكز مالية.

وقد سلط الضوء على إعادة تنظيم سوق الأوراق المالية بالكويت لتلافي السلبيات السابقة، من أجل تعزيز فاعليتها. وكان النقاش في ضوء أزمة المديونية العالمية.

وكان من أهم النتائج أو التوصيات التي توصل إليها المؤتمر ما يلي:

١ ـ ضرورة رفع معدلات النمو النمو الاقتصادي العالمي.

٢ ـ رفع معدلات التجارة الدولية وتحسين معدلات التبادل التجاري للدول النامية.

٣ ـ التخفيف من حدة سياسات الحماية للدول الصناعية المتقدمة.

٤ ـ العمل على استقرار سعر الفائدة وأسعار الصرف.

وفي كلمتها التي ألقتها في جلسة الختام أشادت الدكتورة موضي الحمود بالنتائج التي توصل إليها المؤتمر وبالإيجابية العالية التي تحلى بها المشاركون فيه. وبينت أن المؤتمر كان فرصة لإتاحة فهم أفضل لطبيعة وحدود الصعاب التي تعاني منها الأسواق المالية في الخليج العربي وآفاق تطوير هذه الأسواق لتأدية دورها بفعالية ونشاط.

ونحن نرى أن انعقاد هذا المؤتمر قد جاء متزامناً مع أزمات ومعضلات لا بأس بها يعاني منها سوق رأس المال في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي سيؤدي ـ ولو بشكل محدود ـ إلى الإسهام في إيجاد الحلول لتلك الأزمات والمعضلات، خاصة وأنه كان فرصة لالتقاء المؤسسات الأكاديمية وقطاع الأعمال في آن معاً.

□ □ □

دليل الرسائل الجامعية

استمراراً لسياسة المجلة من نشر ملخصات عن الرسائل العلمية المقدمة في الجامعات العربية، نقدم في هذا العدد ملخصاً لرسالة الماجستير المقدمة من: أحمد جعفر أبل، إلى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، وهي بعنوان:

الأيديولوجيا وعلم الاجتماع
دراسة في النظرية الاجتماعية

الأيديولوجيا وعلم الاجتماع
دراسة في النظرية الاجتماعية

أحمد جعفر أبل

تمثل الدراسة الراهنة محاولة للوقوف على العلاقة بين الأيديولوجيا كنسق فكري واجتماعي وسياسي وعقائدي واقتصادي من ناحية، وبين علم الاجتماع منذ نشأته إلى اليوم في مختلف مجالاته النظرية والمنهجية والتطبيقية من ناحية أخرى.

فقد أثرت الأيديولوجيا في توجيه الأفراد والجماعات والمجتمعات فكراً وممارسة من خلال تحديدها للأطر الفكرية والنماذج السلوكية المرغوب فيها، بما يساعد على توحيد نظرة الأعضاء ـ داخل المجتمع أو الجماعة أو الطبقة ـ للأحداث والقضايا التي تمر بهم، وما يتخذونه حيالها من مواقف بالإيجاب أو السلب، فيعملون على ممارسة سلوك وفكر محدد يحقق لهم طموحاتهم وأهدافهم الجماعية من خلال وسائل التربية والتنشئة الاجتماعية، ونظم قواعد الضبط والردع إذا ما دعت الحاجة ـ حين تشعر الجماعة الأيديولوجية أو يشعر التنظيم بأن هناك سلوكيات وأنماطاً فكرية تمثل خطراً على وحدة النسق الأيدولوجي الذي تدين به الجماعة أو المجتمع.

هذا وقد سعى الباحث من خلال دراسة تحليلية نقدية مقارنة للكشف عن طبيعة النسق الأيديولوجي، ومدى إسهامه في بناء علم الاجتماع على مستوياته النظرية والمنهجية والتطبيقية، للوقوف على الالتزام غير العلمي للاتجاهات النظرية السوسيولوجية، وما لعبته من دور في تعدد النظريات والمناهج وأساليب التحيل والتفسير وتحديد ميادين البحث، مما أسهم بدوره في وقوع العلم في شراك السياسات الاجتماعية الموجهة لخدمة مصالح وأهداف جماعات وطبقات وصفوات محددة تدير شؤون المجتمعات وتهيمن على بناءاتها ونظمها وعلاقاتها.

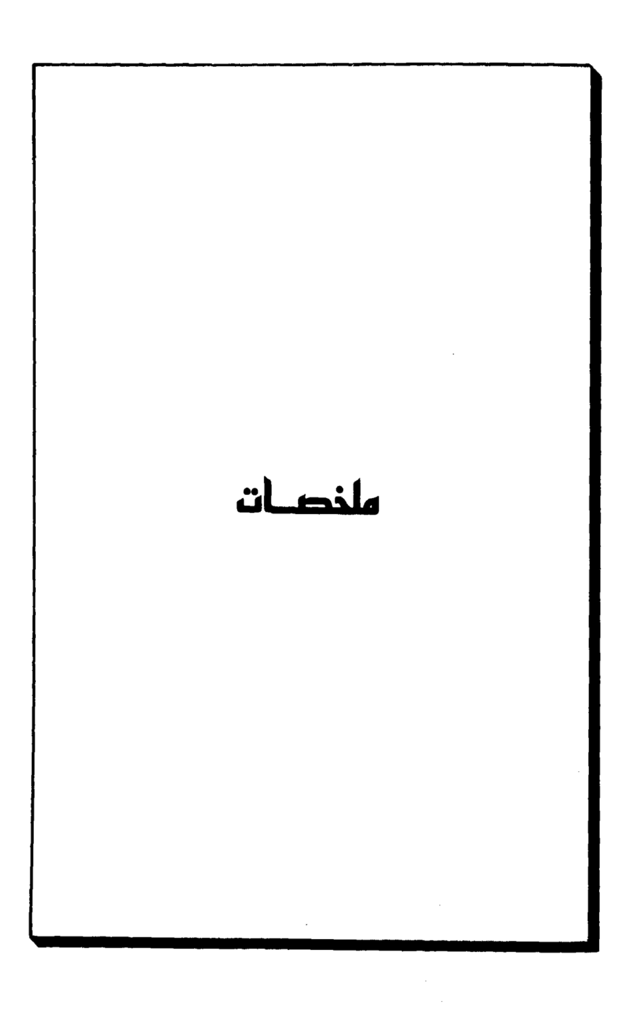
وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة أن يتناول الأيدويولجيا باعتبارها متغيراً مستقلاً، والنظرية السوسيولوجية باعتبارها متغيراً تابعاً، رغم ما هنالك من علاقة جدلية ديالكتيكية بين الأيديولوجيا من جهة ونظريات علم الاجتماع من جهة أخرى، وبناء على ذلك فقد تم تحديد الدراسة في أربعة فصول: يتناول الفصل الأول قضيةالأيديولوجيا وعلم الاجتماع، ويوضح مفهوم

الأيديولوجيا نشأة وتطوراً في محاولة للوصول إلى تحديد دقيق وواضح للمصطلح يعبر عن دلالاته، وعلاقاته في ضوء الدراسات والبحوث والتعريفات السابقة. ثم السعي للوقوف على خصائص الأيديولوجيات ووظائفها، وما تلعبه من دور في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتصنيف الأيديولوجيات المختلفة وتحديد اتجاهاتها التحليلية والتفسيرية للواقع الاجتماعي، وأخيراً تحديد علاقة الأيديولوجيا بعلم الاجتماع وإسهامه في فهم الاتجاهات النظرية بما تتضمنه من قضايا ومفاهيم وفروض وتوجيهات للفكر والسلوك داخل المجتمع.

هذا وقد جاءت خاتمة الفصل استخلاصاً وتحديداً للاتجاهات الأيديولوجية السوسيولوجية الرئيسية في علم الاجتماع وما تم التوصل إليه من نتائج وقضايا.

وقد عالج الفصل الثاني الأهمية السوسيولوجية لقضايا الأيدويولجيا، فأوضح الباحث من خلالها أربع قضايا تمثلت في الدراسة السوسيولوجية للأيديولوجيا، والأيديولوجيا التبريرية التي صاحبت الفكر الاجتماعي منذ نشأته حتى قيام علم الاجتماع الرسمي وتطوره، ثم دور الأيديولوجيا في توجيه الفكر والسلوك وقيام الثورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأثر ذلك كله في بناء العلم والمجتمع والوصول إلى تصارع الأيديولوجيات وموقف علم الاجتماع منها. وتم تذييل الفصل الثاني بخاتمة توضح أهم القضايا والنقاط التي توصل إليها الباحث من خلال مناقشة قضايا وموضوعات هذا الفصل، والتي تسهم في توضيح جوانب وقضايا الفصل الثالث الذي ركز فيه الباحث على علاقة الأيديولوجيا بقضايا التنظير والتفسير والبحث في علم الاجتماع وكيف أسهمت الأيديولوجيا في صياغة النظرية السوسيولوجية، وتحديد مناهجها واتجاهاتها التحليلية والتفسيرية بل وتحديد ميادين الدراسة والبحث.

أما الفصل الرابع فقد تناول الأيديولوجيا واتجاهات علم الاجتماع المعاصر، وحاول فيه الباحث استخلاص طبيعة العلاقة بين الأيديولوجيا وعلم الاجتماع المعاصر مع محاولة للوصول إلى إطار سوسيولوجي نظري وتطبيقي مناسب لعلم الاجتماع في دول العالم الثالث، مع إشارة خاصة للعالم العربي باعتباره جزءاً من هذا العالم وذلك من خلال تناول ثلاث قضايا هي علوم اجتماع متعددة بدلاً من علم اجتماع مشترك، ثم جدوى دعاوى نهاية الأيديولوجيا في الدراسات السوسيولوجية، وأخيراً محاولة الوصول إلى صياغة ايديولوجية مناسبة لعلم الاجتماع، وجاءت خاتمة الفصل استخلاصاً لأهم قضاياه وموضوعاته. وقد عنى الباحث في خاتمة الدراسة بتحديد أهم القضايا النظرية والمنهجية والتطبيقية التي تم استعراضها وما استخلصه منها من نتائج وتوصيات في سبيل تحقيق بناء إطار نظري سوسيولوجي مناسب لعلم اجتماع نقدي متطور يعمل على تطوير العلم والفكر الاجتماعي وتنميته بحيث يمكن توظيفه في خدمة الجماعات والمجتمعات الإنسانية ـ وبجتمعات دول العالم الثالث بصفة خاصة ـ للأخذ بيدها نحو واقع اجتماعي أفضل.



ملخصـات

which are depending entirely on recruiting staff members from other nearby universities, plus the universities in various neighbouring countries have been developed and enlarged.

The rules of promotion have been modified several times but the parameters which are considered usually are still the same. These parameters are research, teaching and services to university or community. One of the major problems facing the university is the very slow development among Juwaiti staff members. Although most of them graduated from well-known universities and proved well over there, they are in fact not active in research as they should be when they return home. In general promotion procedures now are alright except it takes several months and sometimes over a year.

In this paper a survey of the university policies in appointment and promotion have been revised and discussed. Many analysed statistical results are shown which I believed they will call the attention. The door is opened for the people in the university, administrative and academic to participate in suggestions for better situation.

APPOINTMENT AND PROMOTION OF ACADEMIC STAFF AT KUWAIT UNIVERSITY

M. Al-Obadie

Perhaps, Kuwait University is the only university which was established with no national academic staff. All staff members were recruited from various universities in the region. In 1966 the number of the academic staff was 31 but now it reaches up to 720. In the years of establishment most of the academic staff were appointed through secondment system which exist between arabic universities, but after 1970, Kuwait university started advertising its needs in the press and had the chance to select its requirements among several hundred applicants and contracted with them personally.

This method has resulted in creating a composition structure in academic staff. Now there are 25 different nationalities working in various faculties of the university. This type of structure has its own effect in conducting and functioning of the academic staff at various levels and as a result of that many changes and modifications has been set up during the last 10 years. Moreover, this structure has also negative effect in uncertainty of many decisions and rules. The University of Kuwait, for example, has changed its rules of appointment and promotion several times during the last fifteen years.

Kuwaiti members of staff are few, only 25% of the total 720 are Kuwaities. Those being obtained through various means, one of them is to send the graduated intelligent students abroad to different universities specially in Europe and USA, through scholarship system. Most Kuwaiti staff members are getting their Ph.D. through this way and few percent are obtained by means of postgraduate studies at Kuwait University.

One should call the attention that it is not easy now to find good staff members as it was in the sixty. There are many new universities in the gulf region

POWER AND LEGITIMACY IN DEVELOPING COUNTRIES

A. Hadiyya

As an introduction, this paper deals in the first part with some Latin, Anglo-saxon and Marxist doctrines of power, especially it's definition, main elements and criteria of legitimacy.

In the second part, economic, social and political approaches are adopted in dealing with the actual performance and legitimacy of political power in developing countries. Special interest has been taken to elaborate the interrelationships between is disabled economic structures and gigantic multi-national firms of the developed countries. This led to hte breading of a new social stratum closely linked economically and politically with these firms. Through crooked means, such as the falsification of elections and different types of pressures, it seizes all political power and oppresses public organizations and political parties if any, which dare to oppose its monopoly and misuse of power. Lacking the consent of the polity strips this socio-political stratum of any legitimacy to rule and opens the way to different manifestations of political unrest, which in turn humper development. Such regimes ruled by anrrowly based cliques depending upon force rather than consent constitute a general phenomenon in underdeveloped countries.

Distilled spirits lead to intoxication more rapidly than any identical amount in the form of wine or beer.

A few amount of the consumed alcohol is excreted through the lungs and kidneys. The rest is oxidized to acetaldyhde, which in turn is oxidized to acetic acid then to carbon dioxide and water. Disulfiram interfers with this process causing discomfort to the abuser. Aversive therapy makes use of this phenomenon.

Actiological factors are discussed without reaching an end. Heredity, constitution, environment, culture, psychological trauma, psychotic and neurotic disorders, and many other hypothetical factors could lead to alcoholism according to the view point adopted by the researcher.

The ambiguity of the problem makes the treatment not to be fully promising. Thereapeutic measures varied considerably. The medical model deals with alcoholism as a disease per se. Considerable efforts should be given to the psychological factors including the environmental influences.

Psychoanalysis is said to be not effective. Aversive therap prevails in various forms. Group therapy and Alcoholic Anonymous aid the alcholic to get confidence in himself, regain his ability to deal his problems and to face the environment more effectively.

ALCHOLISM
THE ELURSIVE PROBLEM

Ezzat S. Ismail (Ph.D)
Department of Psychology / Kuwait University

Defining alcoholism is not an easy task. At present, there is no unanimous agreement concerning an accepted definition. From the very begining it seems that this failure represents the complexity of the problem.

Definitions given by WHO, Jellinek, Chafetz, Lundquist and so forth, all stress the loss of efficiency in work, the disturbance of family and social life and the damage of the drinkers physical and mental health. No criterion is cited as regards these effects. To avoid this ambiguity epidemiologists found it more useful to establish rates of excessive alcohol use and rates of alcohol-related mortality.

In dealing with alcoholism we are refering mainly to Ethyl alcohol which is the common denominator of beverage alcohol. Mythyl alcohol is also consumed by some alcoholics when Ethyl alcohol is not available despite its serious damages.

On consuming alcohol, the higher centers of the brain are the first to be affected. This results into a state of instintive behaviour, relief of anexiety and depressive thoughts. This state is followed by ataxia, slurred speech, vertigo. In heavy doses it may finally lead to death as the depressing effect may include the medulla with its cardiac, vasomotor and respiratory centers.

Alcohol damages are many. Disturbance of minerals and water, Liver cirrhosis, importance, revealing latent schizophrenia or manic-depressive psychosis, vitamins deficiency especially thiamine, paranoid delusions, Korsakoff syndrome, delirium tremens, withdrawal effects and many other physiological and psychological distrubances.

number of surviving sons accounts for about 60% of the variation in Sudan's data (as given by R^2) while the variable; number of surviving girls accounts for less than 20% of the total variation.

These results show clearly the strong preference for sons in bearing and having children. But this is not the end of the story. Once these children are born despite the parents' wishes concerning their number and sex composition, parents seems to discriminate against girls in bearing their children. The results of a survey of the upgrading areas of Amman show that mothers practices with regard to breast feeding and the introduction of the supplementary foods in the infant's diet as well as immunization tend to favour boys. Also the data suggest that mothers tend to seek outside professional care earlier for boys than for girls. It seems that these practices have significant impact on children's growth and weight. In the poor areas of Amman 28% male children compared to 46% of females are found to be below 90% of the standard weight for age level.

The educational statistics show that not only the enrollment ratios is much higher for boys but also boys tend to get more expensive and better education and females are denied certain types of education. The paper then proceeds to examine the reasons behind some deep-rooted social values and attitudes that are thought to be impediments to females growth, education and subsequently outdoor activities.

The paper concludes by saying that unless these is more radical and deep transformation of our societies, it might take a long time before we approach an equitable social relationships between men and women. Until then, women might not be allowed «through a conscious or unconscious policies and practices of the family and the society «to fully develop their physical and menal faculties and to properly fulfil their duties and exervise their rights.

DISCRIMINATION BETWEEN MALES AND FEMALES AND ITS IMPCACT ON WOMEN'S SITUATION AND ROLE IN DEVELOPMENT: CASE STUDIES OF JORDAN & SUDAN

M. Galaluddin
Arab Planning Inst. / Kuwait

This paper attempts to investigate the extent to which parents prefer boys to girls from the time parents try to get children until the time those children are grown to adulthood. The paper starts by using cross-tabulation as well as using some multi-variate analysis techniques on data available from certain demographic surbeys conducted in both Jordan and the Sudan. In addition, the paper also utilizes the data on infant and child mortality and mobility and tries to show to what extent the differentials between the two sexes can be attributed to differentials in treatment in respect of feeding, immunization and sickness care practices. Statistics on enrollment of boys and girls in private and public schools as well the distribution of students abroad by sex is also investigated in an attempt to show how parents often tend to provide their sons with far better/more expensive education than their daughters. Then these attitudes and practices of parents are considered in their historical and current perspectves.

The paper shows that parents desire for having additional children depends on the number and sex composition of their surviving children. Both the cross-tabulation and the multivariate analysis show strong preferences for boys. The discriminant analysis distinguishes between these groups of women: those desiring to have more children, those who do not intend to have additional children and a small third group whose response was «do not know» Both the discriminant analysis and multiple regression techniques applied to Jordanian data and Sudan data respectively turn to be statistically significant. The standardized discriminant function coefficient of the number of surviving to Jordanian women is more than three times as important as the coefficient of the number of surviving girls. Similiarly, betw weights in multiple regression is about twice as important in the case of surviving sons born to Khartoum women. Furthermore, the variable

2. Some sectors such as: Basic metal industries, other manufacturing industries, manufacture of wood and wood products, and manufacture of food, beverages and tabacco, are ranked on the top of sectors having high rate of marginal distribution.

4. Some sectors have negative marginal distribution, which show another angle of mistakes in the Input-Output tables for Kuwaiti Economy.

The Analytical Study of the producer and purchases prices in Input-Output Tables of Kuwait

Jaafar A. Haji
Economics Dept. / Kuwait University

The main purpose of this study is to show the changes in the marginal distribution for the Eight sectors in the Kuwaiti Economy for the Years, 1970-1971, 1972-1973, and 1975-1976.

In order to acheive this purpose, we have presented a model and discribed throughly its frame and its variables.

We have also selected several scenarios such as:

1. Using total Input-Output table without distinguishing between total and domestic one.
2. We have derived indirect taxes row and inserted it into our assumptions.
3. Assuming that Input-Output tables of Kuwaiti Economy has been compiled on the bases of producer prices.
4. Assuming that Input-Output table of Kuwaiti Economy has benn compiled on the bases of purchases prices.

Finaly, we come to the following conclusions:

1. The results of calculation have shown many mistakes in the methodology of compilation in Imput-Output tables for Kuwaiti Economy.
2. The way of calculating the marginal distribution raw is not correct, and many errors have been discovered, and it was very difficult to distinguish location of errors, whether in marginal of transportation or in the marginal of trade, because they combined then together as one raw in the table.

Education, in the Ministry of Education, documents and related Literature. All of these were gaterd and, analized to make this study feasible.

Education for litercy in the state of Kuwait has been grawing rapidly and its expansion during the last decade gives proof of the government's concern to povied education for those who could not attain formal education. The Key question will be no longer what Kind of system of adult education there is, but how effective it is in responding to the new demanads of students. Further reseach and studies should be conducted to find ways and means to improve the present system of adult education.

Attitudes And Opinions Regarding Education for Literacy In The State of Kuwait

Ahmad A. Bustan
Faculty of Education / Kuwait University

The purpose of this study was to seek and gather data concerning the attitudes and opinions of experts in the field of adult Education for maximizing benefits of the existing education system for literacy. It is hoped the findings would he ueseful to acheive a higer standard-to fulfill this perpose, the researcher had to gather data concerning the existing structure; of a dult education. The major research tool used for this was a questionaire administrated to the teaching staff at the college of education in Kuwait University, teacher training instituties for men and women and experts in the field of a dult education. The questinaire included items which covered the fowllowing areas:

1. Experts' prexptions regarding education for literary.
2. Personal attitudes and opinions regarding students and teachers in the present system of adult education.
3. To what extent do the present curricula meets student needs?
4. What is the role of mass media in promoting adult education?
5. How teachers are trained for this kind of education?
6. What should be done to assist education for literacy to become more acceisble and more effective.

Beside this tool, it was also nessary to refer to many sources to obtain information that covered different aspects of adult education-these sources included:

Contacts with experts in the field working at the Department of Adult

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

English Edition

No. 1 (1982)

Basha, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.
Al-Qudsi, Income Distribution in Kuwait. **Harris & Harik**, Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade. **Karam**, Major Charact-eristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958. **Salah**, Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. **Wahba**, Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective The Case of Canada. **El-Sheikh**, An Econometric Analysis of the Demand For Money in Egypt (1940/50-1967/68). **Sen**, Women, Employment and Development: Two Case Studies.

No. 2 (1982)

Khader, The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World. **Saleh**, The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics. **Powell**, Te Expanding Role of Social World in Kuwait. **Barakat**, The International Broad-casting Audiences in Kuwait. **Ghazzawy**, The Role of Science and Technology in the Field of Social Service. **Sakri**, The American Presidency and International Crisis. **Dhaher**, Bureacracy and Alienation, The case of the Students in the Arabian Gulf States.

To be published soon, English Edition No. 3, 1983.

Contents

VOL. 12 No. 3 AUT. 1984

NOTE TO THE READER

Journal of the Social Sciences is a bilingual (Arabic - English) quarterly. Both edition used to be published in one volume until (1981). When the English Edition of the Journal began to be published seperately.

The English Edition was meant to be an Occassional edition, but begining with No.3, (1983) it will be published annually on a regular basis at the end of each year. Subscription rates will be simillar to those of the Arabic. Edition.

The Editor

Sale price in Kuwait and the Arab World KD (0.350) or equivalent.

☆ Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

☆ For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab World (Air Mail): S.U. $ 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.

☆ For public and private institutions - S.U $ (40) (Air Mail).

☆ Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in the various fields of the social sciences.

Address all correspondence to the Editor
Journal of The Social Sciences

Kuwait University, P.O.Box 5486 - Safat, Tel. 254942 / 2549387
TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

No. 3 — Vol. 12 — Autumn 1984 / 1404 H.

Published by KUWAIT UNIVERSITY